البطالة

وتهديد التنمية بمصر

٢

البطالة

مجلد (٢)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٨ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ٣ -البطالة

*استراتيجية الا ستخدام يجب أن ترتبط بالسياسات الا قتصادية والمشكلة
الا هرام　#٩١/٠٣/٠٣　١

*عاطلون بالبكالوريس
طلعت المغربى　الوفد　#٩١/٠٣/٠٩　٥

*البطالة .. كارثة سياسية واقتصادية
طلعت المغربى　الوفد　#٩١/٠٣/١٠　٧

*مشروعات جديدة لا ستيعاب العمالة العاشدة وحل مشكلة البطالة بين الشباب
هيثم سعدالدين　الا هرام　#٩١/٠٣/١١　٩

*١٥% نسبة البطالة بين لقوى العاملة فى مصر
الوفد　#٩١/٠٣/١٢　١٠

*تعيين بعض حملة المؤهلات العليا ٨٤ وما بعدها بالثقافة
هيثم سعدالدين　الا هرام　#٩١/٠٣/١٣　١١

*مشكلة البطالة ترتبط بمشكلة الا نتاج
نوريس احمد　السياسى　#٩١/٠٣/١٧　١٢

*خصر الا حتياجات لتعيين دفعتى ٨٤و٨٣ من مؤهلات العليا والمتوسطة
هيثم سعدالدين　الا هرام　#٩١/٠٣/١٨　١٣

*سمك واقفاص للخريجين
محمد راغب　الوفد　#٩١/٠٣/٢٠　١٤

*المشروعات الصيرة معطلة .. بالقانون
طلعت المغربى　الوفد　#٩١/٠٣/٣١　١٥

*الخدمات المصرفية فى ٣٢٠٠ قرية
عبد العزيز خاطر　الجمهورية　#٩١/٠٤/٠١　١٦

*قضية : مواجهة البطالة بسياسة جديدة للقبول بالجامعات
لبيب السباعى　الا هرام　#٩١/٠٤/٠٥　١٧

*دراسة مواجهة مشكلة البطالة من خلال مشروع تنمية برنامج الا ستخدام
الا هرام الا قتصادى　#٩١/٠٤/٠٨　١٩

*٤٤ مليون دولا ر لتنفيذ عدة مشروعات للخريجين بالتعاون مع صندوق دولى
الا هرام　#٩١/٠٤/١٢　٢٠

*بهدوء احاديث مع الشباب
ابراهيم نافع　الا هرام　#٩١/٠٤/١٩　٢١

*منظمة العمل الدولية تحذر من تزايد حدة البطالة
الوفد　#٩١/٠٤/٢٠　٢٥

*٣ مليون فرصة عمل جديدة للخريجين
سميحة كريم　السياسى　#٩١/٠٤/٣١　٢٦

*نماذج حية للمشروعات بمدينة ٦ اكتوبر للتدريب المجانى للشباب
السياسى　#٩١/٠٤/٣١　٢٧

المجلد : ٣ - البطالة

المجلد : ٣ -البطالة

المجلد : ٢ -البطالة

المجلد : ٢ -البطالة

المجلد : ٢ - البطالة

المجلد : ٣ -البطالة

المجلد : ٣ - البطالة

---

*بيان الحكومة اليوم : فرص عمل جديدة للشباب ومساكن منخفضة التكاليف
كامل مرسى　　　الاخبار　　　٩١/١٢/٣٠#　٢٥٢

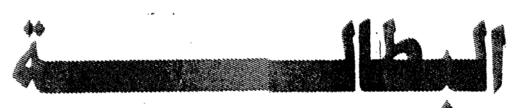
نهاية الفـــهـــرس



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣ مارس ١٩٩١



اكثر من ٩٠ ٪ من المتعطلين مؤهلين !

٣٨ ٪ من ٥ ملايين عامل بالقطاعين الحكومى والعام بطالة مقنعة

استراتيجية الاستخدام يجب ان ترتبط بالسياسات الاقتصادية والمشكلة المزمنة

البطالة ظاهرة عالمية لها اثارها الاقتصادية والاجتماعية. وموجودة فى معظم الدول سواء المتقدمة منها او النامية وهى اما بطالة ظاهرة او مقنعة والاخيرة سمة من سمات المجتمعات النامية فضلا عن البطالة الظاهرة. ويرجع ظاهرة البطالة فى المجتمعات النامية هو معدلات النمو السكاني العالية وقصور النمو الاقتصادى عن ملاحقة النمو السكاني وضعف المدخرات المحلية وعجزها عن توفير الاستثمارات اللازمة لخلق فرص العمل. الامر الذى يحد من انطلاق الدول النامية نحو التنمية الشاملة بمعدلات عالية تمكن من توفير فرص العمل لكل قادر عليه وراغب فيه وباحث عنه

إذن مهما اختلفت التقديرات بخصوص حجم البطالة فى مصر سواء بالاحصاء او لتقديرات او العينية فان الواقع يؤكد ان هناك مشكلة بطالة، وانها لا تكمن فى اعداد المتعطلين المتنامى فقط، وانما تكمن فى نوعيتها والتى يتمثل فى ان اكثر من ٩٠ ٪ من المتعطلين هم من قوة العمل المؤهلة تعليميا سواء من الجامعات او المعاهد العليا او المؤهلات المتوسطة الفنية

لذلك كانت هناك خطوة جادة لعلاج تلك المشكلة حيث سيتم وضع توصيات المؤتمرات والندوات التى عقدت حول مشكلة البطالة امام المجلس الاعلى لتنمية الموارد البشرية، برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء فى اجتماعه المقبل لدراستها واتخاذ الاجراءات اللازمة لوضعها موضع التطبيق العملى.

وحول مشكلة البطالة يقول **السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب** انها جاءت نتيجة تراكمات طويلة المدى، فمنذ الستينيات التزمت الدولة، بتعيين جميع خريجى المؤسسات التعليمية بالحكومة والقطاع العام فى وظائف ليست فى حاجة اليهم وفى اعمال بعيدة تماما عن تخصصاتهم وتضخمت هذه الاعداد بشكل كبير وفى الوقت الذى بلغ معدل النمو السكاني خلال عشر سنوات بنسبة ٣٦ ٪. وكان المفروض ان يزداد فى عدد موظفى الحكومة بنفس النسبة او اقل الا ان معدل النمو فى عدد الموظفين خلال تلك الفترة زاد بنسبة ٣٠٠ ٪ فتضخم عدد موظفى الحكومة من اقل من مليون موظف عام ٧٢ الى نحو ٣.٦ مليون موظف وارتفع ايضا عدد موظفى القطاع العام من اقل من ٠.٧ مليون عامل الى نحو ١.٤ مليون بمجموع يصل الى ٥ ملايين عامل بالقطاعين الحكومى والعام.

وتضخمت اجور موظفى الحكومة والقطاع العام حيث وصلت الى ١٢ مليارا و ٢٥٠ مليون جنيه منها ٦ مليارات جنيه اجور العاملين بالقطاع العام سنويا

كما يرجع الوزير مشكلة البطالة فى جزء منها الى سياسة التعليم فى مصر حيث سادت فجوة كبيرة لآماد طويلة بين مايتلقاه الشباب من التعليم والتدريب وبين احتياجات الواقع ومتطلباته فلم تؤد حتى الان الى القضاء عن



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣ مارس ١٩٩١

المتمثلة فى تخفيض مستوى الاداء فى الوحدات التى كانوا يعملون بها بالاضافة الى ارتفاع متوسط تكلفة الانتاج او الخدمات المقدمة فى بعض الوحدات نتيجة لهذه الظاهرة

ايضا اعتماد تلك الشركات على المصادر الداخلية فى النقل والتعيين فى شغل جزء كبير من الوظائف الشاغرة بها ، وغياب التنسيق المتبادل بين اجهزة التعليم والتدريب وبين ادارة تلك المنشآت ، واختلاف دور الحكومة فى التأثير على قرارات تلك الشركات باختيار نمط التكنولوجيا الذى يستوعب قدرا اكبر من العمالة ، وقصور عمليات تخطيط القوى العاملة وعدم وجود تصور واضح لدى غالبية تلك المنشآت عن المتغيرات التى تحكم عمليات العرض والطلب على العمالة

ويمكن القول ان اسهامات تلك الشركات جاءت دون المتوقع رغم ماتقدم من ايجابيات فى خلق فرص اضافية من الوظائف والتى لم تكن لتوجد اصلا فى غياب تلك الشركات وتزويد الاقتصاد بوسائل جديدة فى مجال الانتاج والادارة وتشجيع المبادرة الفردية للافراد بان يستثمروا اموالهم فى جوانب التعليم والتدريب بهدف اكتساب المهارات الملائمة من اجل تعزيز فرصهم فى الالتحاق بتلك الشركات

العلاج ..

ويأتى دور العلاج فيشخص الوزير مشكلة البطالة فى انها تكمن فى الاختلال الذى اصاب هيكل الاقتصاد المصرى منذ اوائل السبعينات بشكل ادى الى عدم قدرة القطاعات السلعية فى الاستيعاب الكامل للداخلين الجدد لسوق العمل ، وهو مايعنى ان المشكلة فى جانبها الاكبر بطالة هيكلية كان السبيل الوحيد لتحقيق التوازن فى سوق العمل يتمثل فى اعادة الهيكلة باتباع استراتيجية للتنمية تستهدف الاستخدام الامثل لكافة الموارد المتاحة واهمها العنصر البشرى على اعتبار ان تنمية هذا العنصر يمثل الهدف الرئيسى منها.

وان رسم استراتيجية الاستخدام لا يمكن ان ينطلق من فراغ ، بل انه يرتبط اشد الارتباط بالسياسات الاقتصادية الكلية ، وفى الوقت الحاضر تصطنع مصر ببرامج لاصلاح سياسات وخاصة فيما يتعلق بسعر الصرف ومعدلات الفائدة ونظم الائتمان والتسعير .

ومن الطبيعى ان يكون لبعض هذه التغيرات انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على اسواق العمل والتوزيع القطاعى للاستخدام ومن هنا فانه يتحتم - من اجل تعظيم الاثار الايجابية لهذه التغييرات فى السياسات الاقتصادية على الاستخدام - ان تواكبها مجموعة من السياسات الخاصة بالاجور - والتعليم والتدريب والتوزيع القطاعى للاستثمارات واختيار التكنولوجيا

ومن المهم فى هذا المجال ان نشير ان نجاح هذه السياسات رهن بالوصول الى اتفاق على جدواها من جانب الرأى العام ويتطلب هذا الاتفاق مناقشة شاملة على المستوى القومى بين كافة الاطراف عمال واصحاب اعمال وحكومة

كما يتطلب حل مشكلة الاستخدام فى مصر وضع استراتيجيه مترابطة من السياسات المتوسطة والطويلة الاجل وينبغى لهذه الاستراتيجية ان تعالج المشكلة على ثلاثة مستويات يحددها وزير القوى العاملة والتدريب

(١) يجب الاهتمام بتعبئة المدخرات الوطنية بما يكفى لتغطية خدمة الديون مع توفير اكبر قدر من الفائض للاستثمار ويتساءل الوزير كيف يتحقق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٠٠ ؟ ويجيب انه لا علاج الا بتحديد النمو

(٢) تحقيق استراتيجية كثيفة التشغيل والتحدى هنا هو اختيار القطاع او القطاعات التى يمكن ان تلعب دورا رائدا فى هذا المجال ، ففى الوقت الراهن نلاحظ تراجع دور القطاعات التقليدية فى استيعاب العمالة ، فنجد ان نصيب الزراعة فى استيعاب العمالة قد تقلص كليا ونسبيا وكذلك تراجع دور الصناعة التحويلية ، كما حدث ركود فى قطاع التشييد بعد نمو سريع فى السبعينات واخيرا فان القطاع الحكومى لم يعد قادرا على استيعاب الاعداد المتزايدة من الخريجين ، ونتيجة كل ذلك هى ظهور القطاع غير المنظم كمجال رئيسى للاستخدام

وماهى القطاعات الرائدة خاصة فى وقت تتضاءل فيه فرص الهجرة الخارجية ؟ ويقول الوزير ان اى استراتيجية للاستخدام يجب ان ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية

- التصنيع الكفء من خلال الاحلال محل الواردات وبهدف التصدير

- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- تنمية الصناعات الريفية والخدمات الانتاجية .

(٣) وهذا المستوى فى استراتيجية الاستخدام هو المستوى العائلى ويتعلق بمعالجة الاثار السلبية التى قد تنجم عن السياسات الاقتصادية فى الاجل القصير ، ومن هنا فان مشكلة انخفاض الدخل لبعض الفئات فى الريف والحضر تتطلب مواجهة حاسمة ، وتقوم هذه المواجهة على التحويلات المباشرة . مثل الاعانات ومشروعات توليد الدخل التى تكمل الدخول الضعيفة . وكذلك البرامج الموجهة الى الجهات النائية والاقل تقدما فى مصر ، وفى هذا المجال فان الصيغة التعاونية تعتبر صيغة ملائمة لتجميع جهود تلك الفئات ومن هنا يجب الاهتمام بهذا القطاع ، وتشجيعه بما يساعد على خلق فرص عمل للحرفيين وبصفة خاصة فى مجال التنمية الريفية

مشكلات الصناعات الصغيرة

ويشير عبد الحق الى ان الخطة الخمسية الثانية اولت دورا هاما ومتكاملا للقطاع الخاص مع الدور الهام للقطاع العام ، ومن المشكلات التى تواجه المشروعات الصغيرة مشكلة عدم توافر الائتمان بشروط ميسرة والمطلوب ايجاد صور مستحدثة لتشجيع النظام المصرفى على مساعدة المشروعات الجديدة وكذلك تطوير البنية الاساسية التى تحتاجها هذه الصناعات والعمل على الاستفادة من طاقات وخبرات ومدخرات المصريين العائدين من الخارج بتوجيههم نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تتلاءم مع قدراتهم العملية وامكانياتهم مما يتيح فرصا جديدة للعمل امام المواطنين ويساهم فى تراكم رأس المال .

كما ينبغى اعطاء القطاع غير المنظم - الذى تقدر قوة العمل فيه بنحو ٢.٥ مليون عامل - التشجيع الذى يؤدى الى تطويره والارتقاء بكفاءته بتشجيع قيام جمعيات الحرفيين وتيسير الائتمان والتدريب له والحد من القيود القانونية والادارية التى قد تحد من نشاطهم ، وانشاء المدن الجديدة والتجمعات الصناعية وتخصيص نصيب بها للعاملين بهذا القطاع سوف يشكل دفعة جديدة له

وايضا القطاع العام فى حاجة الى تشجيع



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣ مارس ١٩٩١

الامية حيث لايزال نصف سكان مصر تقريبا ٤٩.٤ ٪ اميين بالرغم من الجهود التى بذلت فى هذا المجال حيث كانت النسبة ٧٠.٥ ٪ عام ٦٠ واذا كانت سياسة تزايد معدلات الالتحاق والقيد بمراحل التعليم المختلفة ادت الى استيعاب جزء من قوة العمل الا انها فى حقيقة الامر لم تقدم حلا لمشكلة البطالة ولكنها اجلت المشكلة لتظهر فى الوقت الراهن فى صورة بطالة المتعلمين بدلا من بطالة الاميين .

ولاشك ان الصوره الاولى اكثر تكلفة على الاقتصاد القومى من الصورة الثانية ، ومن ناحية اخرى فان افتقار نظام التعليم لطابع التوجيه المهنى وعجزه عن التكيف مع احتياجات المجتمع ادى الى اختلال التوازن بين عرض وطلب المهارات العمالية المختلفة .

التأثير المتبادل بين السياسات الاقتصادية .. والاستخدام

ان التحليل المتعمق لسوق العمل فى مصر واليات التوازن به كما **يقول وزير القوى العاملة** يوضح ان جذور مشكلة البطالة ترتبط ايضا بما اصاب هيكل الاقتصاد المصرى منذ اوائل السبعينات وذلك بسبب السياسات الاقتصادية المطبقة خلال تلك الفترة والتى تميزت بوجود انفصال تام بين سياسات الاستثمار من ناحية وسياسات استخدام قوة العمل من جانب اخر فضلا عن ان توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ونمط استخدام هذه الاستثمارات داخل كل قطاع ادى الى خلق بطالة هيكلية والتى تعتبر جوهر مشكلة الاستخدام فى مصر .

هذا فضلا عن ان الاستخدام المتزايد للاساليب الفنية المكثفة لعنصر راس المال فى القطاع الصناعى واختيار تشكيلة المنتجات الصناعية قد نتج عنها ضعف الطاقة الاستيعابية لهذا القطاع الحيوى الهام من قوة العمل

كما ان وجود طاقات انتاجية عاطلة فى قطاع الصناعة التحويلية احد الاسباب المسئولة عن تفاقم مشكلة البطالة السافرة . ويرجع عدم الاستغلال الامثل للطاقة الانتاجية القائمة الى العديد من الاسباب ويمثل رفع درجة استغلال الطاقات الانتاجية المتاحة افضل السبل والوسائل لاتاحة فرص عمل جديدة فى ظل المنشآت القائمة فعلا وبدون الحاجة الى القيام بتكاليف استثمارية اضافية كما يمكن مضاعفة فرص العمل من خلال تشغيل اكثر من وردية عمل فى الفروع الصناعية التى تتمتع بوجود سوق محلية واسعة لمنتجاتها او بامكانيات التصدير للخارج

ان سياسة الدولة فى مجال التوظف قامت لسنوات طويلة على اساس ضمان فرصة عمل لكل خريج ـ وقد ادت هذه السياسة فى مجموعها الى احداث بعض الاثار السلبية على سياسات الاستخدام للعمالة وهيكلها الخاص وعلى الرغم من وجود اتجاه حالى لترشيدها الا ان اثارها السلبية على سوق العمل مازالت قائمة ومن بين هذه الاثار كما يراها وزير القوى العاملة

* عدم توافق المعروض من القوى العاملة مع المتطلبات الحقيقية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ففى حين ظهر فائض فى خريجى التعليم التجارى ، والزراعى المتوسط ، والكليات النظرية ، وجد فى المقابل نقص فى خريجى المدارس والجامعات الفنية .

* فى ظل عدم وجود سياسات حافز فعال للمؤهلات والمهارات الخاصة فقد لجأ اصحاب تلك المؤهلات الى البحث عن عمل فى القطاع الخاص والاستثمارى وهو ما اثر سلبيا على قدرة القطاعين الحكومى والعام على جذب تلك الكفاءات وفى نفس الوقت تحمل الدولة لعبء تشغيل افراد غير مؤهلين

* توجه تخصصات معينة تتسم بوجود فائض عمالة بها لشغل وظائف اخرى يوجد بها عجز مع قصور تلك الفئات باعباء تلك الوظائف

* ظهور مايسمى بالبطالة المقنعة وهو امر بارز فى الحكومة والقطاع العام ويقدرها البعض بنسبة ٣٨ ٪ من قوة العمل الحالية فى القطاعين وهو مايؤثر على انتاجية العمل فى تلك القطاعات وكفاءه اداء الانشطة المتعلقة بها

كما ان النمط الاقليمى لتوزيع الاستثمارات وتوجيه غالبيتها الى المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية ادى الى بروز ظاهرة الهجره الداخلية وماستتبعه من وجود معدلات بطالة من فئات العمالة غير الماهرة مع وجود عجز فى نفس الوقت بالنسبة للعمالة الزراعية .

ويستطرد عاصم عبد الحق بان الاخذ بالاسلوب الحكومى لتحديد الاجور والحوافز فى القطاع العام وهو اسلوب يقوم فى جوهره على التدرج الاجرى المرتبط بالدرجات المالية والمستويات الوظيفية التى يعلو بعضها رغم تباين نوعيات الوظائف اصبح واضحا ان اتباع هذا الاسلوب قد ترتب عليه انشغال فكر العاملين فى القطاع العام على الدرجة المالية وشغلهم اكثر بالرغبة فى الانتقال من قطاع العمالة الانتاجية الى قطاعات العمل الادارى والمكتبى والخدمى ، وبالتالى استقرار اجره دون بذل المجهود المطلوب للعمل الانتاجى .

كما شغل موضوع الدرجات المالية والوظيفية والترقيات وقتا كبيرا من عمل وجهد القيادات العمالية والادارية لكى تستوعب حركة الترقيات كل عام نسبة من حجم العمالة .. هذا بخلاف الوقت والجهد الذى يبذل للاعداد لحركة الترقيات ثم اجراء حركة التظلمات وتاثيرات ذلك كله على استقرار العمالة والانتاج مما ادى الى تضخم عمالة الخدمات على حساب عمالة الانتاج وانعكس ذلك كله على انخفاض انتاجية العامل بالقطاع العام .

كما ان نظام الاجور بالقطاع الخاص هو الاخر متسم بالجمود ، ولو ان الاجور به كانت مرنه لاستطاع القطاع دعم طاقته الانتاجية لاستيعاب اكبر عدد ممكن من العمالة

ومن الضرورى ونحن نعرض مشكلة البطالة ان نتعرض لقطاع استثمار راس المال العربى والاجنبى وتاثيراته على سوق العمل فى مصر ، حيث توصلت احدث دراسة ميدانية قام بها الجهاز المركزى للتنظيم والادارة على المشروعات الصناعية والاستثمارية لقياس مساهمة تلك الشركات فى مجال خلق الوظائف وامتصاص فائض العمالة فى سوق العمل المصرى والتعرف على دور تلك الشركات فى اثراء سوق العمل من خلال ماتتبعه من سياسات لتنمية ورفع مهارات العاملين وبالتالى التاثير فى جودة المهارات المتوافرة بسوق العمل عن النتائج التالية

* انه على الرغم من المزايا والاعفاءات وحرية العمل لشركات الاستثمار العربى والاجنبى فان النتائج تشير الى محدودية دور تلك الشركات فى مجال جذب وتوظيف الافراد ويرجع ذلك لاستخدامها اساليب تكنولوجية مكثفة لراس المال فى عملياتها الانتاجية وهو مايتعارض الى حد كبير مع اتجاه المزيد من فرص العمل

كما ان غالبية الوظائف التى تم انشاؤها قد تم شغلها من خلال الاعتماد على العاملين فى منشآت اخرى خاصة بالقطاعين العام والخاص المحليين وهو مايدعو الى القول بان غالبية الفرص التى قدمتها لا تمثل فرصا بالمعنى الحقيقى بالاضافة الى الاثار السلبية المترتبة على هجرة تلك الكفاءات من القطاع الحكومى والعام والخاص الى تلك الشركات

المصدر : الأهرام



لبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ : ٣ مارس ١٩٩١

ليصل الى مستوى اعلى بانتاجيه رأس المال العام ومستويات اعلى من الجودة لمنتجاته ويتطلب النهوض به القضاء على المعوقات التى تحد من كفاءة وحداته الانتاجية باجراء عدد من الاصلاحات من اهمها الفصل بين الملكية والادارة والسماح لمنشآت القطاع العام بزيادة راسمالها عن طريق طرح اسهم للاكتتاب العام ليستخدم عائدها فى ادخال التوسعات والتحسينات على انماط الانتاج والتوزيع ، واستخدام الاساليب الاقتصادية فى تسعير مستلزمات الانتاج والمنتجات ، والحد من القيود الادارية . وتبسيط المعاملات والقواعد المالية فى وحدات الانتاج .

ويجب المواءمه بين الرغبة فى التطور التكنولوجى ورفع مستوى الانتاجية وبين ظروف التشغيل بالاسواق المحلية والخاصة ، الامر الذى يحتم علينا استخدام عمليات كثيفة للعمل بالنسبة لبعض مراحل الانتاج ، وهذا لا يتناقض بداهة مع الاخذ بالاساليب المكثفة لراس المال فى مجالات اخرى ذات المردود العالى وخاصة مايننتج منها من اجل التصدير

مراجعة هيكل الاجور

وهناك اجماع على ان نظام الاجور الحالى يتطلب اصلاحا جدريا اذا ماأردنا له ان يقوم بدور فعال لتعظيم الانتاجية وتحقيق العدالة الاجتماعية وينبغى ان يستهدف هذا الاصلاح ، مراجعة هيكل الاجور النسبى بطريقة تعكس الندرة الحقيقية فى الاقتصاد المصرى ، واستخدام الفوارق بين الاجور لكي تعكس الفوارق الحقيقية فى الكفاءة الانتاجية بما يشجع على اقبال العمال على اكتساب المهارات ، وايجاد علاقة واقعية بين الاجور والانتاجية والاسعار وتبسيط النظام الحالى للاجور وربط الأجر بهيكل وظيفى دقيق .

تشجيع التعليم الفنى

ويواصل وزير القوى حديثه قائلا بان مصر عانت طويلا من عدم الاتساق بين التعليم والاستخدام ومن هنا يجب التركيز على تشجيع التعليم الفنى وفقا للاحتياجات والتخصصات المطلوبة لسوق العمل حاليا ومستقبلا ، واعادة النظر فى نظم الالتحاق بالجامعات على ضوء الاحتياجات وترشيد القبول بالكليات والتخصصات التى يعانى خريجوها من البطالة .

ايضا يجب الاهتمام بالتعليم المستمر وهو الذى يوجه الى الخريجين الذين يعانون من البطالة لانه مضى على تخرجهم فترة من الزمن دون ان يجدوا فرصة للعمل فصارت المعلومات والمهارات التى تلقونها فى تعليمهم لا تتناسب مع التطورات الحادثة فى المجتمع ، ويهدف التعليم المستمر الى تحديث معلوماتهم واكسابهم المهارات المطلوبة لسوق العمل .



المصدر: الوفد

للبحوث و التدريب و المعلومات التاريخ: ٩ مارس ١٩٩١

عاطلون بالبكالوريوس !

٩١٪ من العاطلين يحملون مؤهلات علمية

معدل البطالة تجاوز ١٤,٧٪ وعدد العاطلين يتجاوز ٢,٥ مليون

رقم خطير اعلنته اخر احصائيات مشكلة البطالة التى يمكن اعتبارها مشكلة المشاكل فى مصر. تؤكد الاحصائيات ارتفاع نسبة العاطلين من جملة المؤهلات الى ٩١٪ من جملة العاطلين فى مصر.

تحقيق : طلعت المغربى

القضية قديمة ـ متجددة ولم تفلح حكومة الحزب الوطنى فى القضاء عليها حتى الان رغم كل الشعارات والحلول التى وضعتها مثل المشروعات الصغيرة واستزراع الصحراء.. وغيرها.

«الوفد» تتعرض لمشكلة البطالة بزواياها المتعددة.. الاحصائيات.. المشكلة الاقتصادية.. المشكلة الاجتماعية فماذا تقول الارقام والاحصائيات ؟

● تشير دراسة هامة للمجالس القومية المتخصصة حول مشكلة البطالة الى ان معدل البطالة فى مصر سواء فى المناطق الحضرية او الريفية قد ارتفع فى السنوات الاخيرة بدرجة واضحة فبينما بلغ الحجم الاجمالى لقوة العمل نحو ١٣,٧ مليون فرد فان العاملين منهم يصل عددهم الى نحو ١١,٧ مليون فرد، بينما يصل عدد العاطلين الى ٢,١ مليون فرد ومعدل البطالة طبقا لهذا يبلغ نحو ١٤,٧٪ وتبلغ نسبة البطالة بين العمالة الفنية حوالى ١١٪ وبصفة عامة فان عدد العاطلين فى شكل بطالة واضحة يتراوح بين مليون ـ ١,٥ مليون فرد على الاقل وهو حجم بالغ الارتفاع اذا اخذنا فى الاعتبار إنه يمثل البطالة السافرة ولايمثل انواعا اخرى لعل من اشهرها البطالة المقنعة او البطالة الموسمية.

وتؤكد الدراسة ان هناك دلائل تشير الى ارتفاع نسبة المتعلمين وخاصة من خريجى المعاهد المتوسطة والعليا والجامعات.. فى حجم البطالة الكلية، ويقابل ذلك انخفاض فى نسبة غير المؤهلين وغير المتعلمين والعمالة اليدوية العادية فى حجم البطالة وهذا الوضع له دلالات هامة اقتصادية واجتماعية بالغة الاثر فهو يمثل اهدارا للموارد المستثمرة فى التعليم والتاهيل وتزايد الشعور بالاحباط الاجتماعى لدى قطاعات كبيرة من المتعلمين والخطير فى الامر ان هناك عجزا فى العمالة يصل الى حد الندرة فى بعض القطاعات وتربط الدراسة بين الاختلال الهيكلى فى سوق العمل وكفاءة الاستثمار وقدرته على خلق فرص العمل كذلك توضح الدراسة ان السياسة التعليمية فى مصر لم تعكس التطورات الهيكلية والنوعية للاقتصاد القومى. وقد تاثرت الى حد بعيد بضغوط اجتماعية وسياسية وعلى هذا الاسس فان توفير المهارات الفنية المطلوبة لم يكن متمشيا مع الاحتياجات الفعلية لهذه المهارات خاصة فى غياب نظام مؤسسى للتلمذة الحرفية يحل محل النظام التقليدى.

وتطالب الدراسة ـ لحل مشكلة البطالة ـ بوضع استراتيجية شاملة للعمالة فى مصر تنبثق عنها خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل على نحو من شانه ان تؤدى سياسات الاستثمار والتنمية الى خلق فرص عمل جديدة وايجاد التفاعل اللازم بين الاجور وقوى العرض والطلب على العمالة من خلال تطوير هيكلى واصلاح اقتصادى.

بطالة المتعلمين

وحول مشكلة البطالة فى مصر تشير ندوة هامة عقدتها نقابة المهندسين حول المشكلة الى ان حجم البطالة الحالية لاتتوافر عنه احصاءات رسمية ولكن من الواضح انها بطالة تختلف فى نوعها عن سابقتها حيث انها تمثل حاليا «بطالة المتعلمين» او بطالة الكوادر الفنية وقد امكن التنبؤ بحجم هذه البطالة عام ١٩٨٦ بحوالى مليون و٧٠٠ عاطل وقد بنى هذا التقدير على عدة عوامل اهمها عدد خريجى الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية الفنية سنويا اضافة الى القوة الامتصاصية السنوية لسوق العمل ووقف تعيين الخريجين الجدد من حملة المؤهلات ثم معدل العمالة المهاجرة الى الدول العربية والقدرة المحدودة للشركات الاستثمارية فى التوظيف.

وتزداد المشكلة حدة خاصة اذا علمنا ان جملة الخريجين الذين يطرحون انفسهم فى سوق العمل منذ عام ٨٧ قد بلغ مليونين و١١٥ الف خريج ولما كان مجموع العاطلين عام ١٩٨١ يتجاوز ٥٧٢ الف عاطل فان المجموع النظرى للبطالة حتى ١٩٨٦ قد بلغ مليونين و٦٨٧ الف عاطل ونظرا لان حجم العمالة ـ المهاجرة الى الدول العربية لم يتاثر بالزيادة خلال الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٦ فان سوق العمل الوحيد امام جميع الخريجين يظل هو السوق المحلى فقط وقد عجز السوق المحلى عن تعيين الخريجين منذ عام ١٩٨١ وتعتبر فرص التشغيل فى شركات الاستثمار وشركات القطاع الخاص محدودة امام هذه الاعداد الكبيرة لذا فمن المتوقع ان يتجاوز عدد العاطلين مليونين و٧٠٠ الف عاطل عام ١٩٨٦

وبمزيد من التوضيح فان متوسط ملتحقيه الجامعات والمعاهد الفنية ودور التعليم الاخرى سنويا من العمالة المؤهلة يزيد على ٣٥٢ الف مؤهل فهل سوق العمل المحلية لديها الكفاءة لاستيعاب تلك الاعداد؟

٥٠٠٠٠٥



ان عدد الخريجين علم ١٩٨٧ قد بلغ اكثر من ٤٠٠ الف خريج واذا اضيف الى الرقم السابق حوالى ١٠٠ الف من المزارعين الذين يدخلون سنويا سوق العمل اتضح ان حوالى نصف مليون فرد ينتظرون فرص عمل جديدة كل علم وهذا يدل على ان التعليم في مصر لايرتبط بسوق العمل من قريب او بعيد وانه يميل الى تاهيل العمالة المكثفة في قطاعات الخدمات بدلا من قطاعات الانتاج خاصة بالجامعات فمن بين ٣٧ الف خريج حتى علم ١٩٨٧/٨٦ كان هناك ٤٥٢ الف خريج من الكليات النظرية بنسبة ٧١٪ من جملة خريجي الجامعات..

وحول البطالة بين المهندسين تؤكد الدراسة ان مجموع خريجي كليات الهندسة من علم ١٩٨١ حتى ١٩٨٧ بلغ حوالى ٥٠ الفا و٨٧ خريجا منهم ٤٤ الفا من الذكور بنسبة ٨٧٪ والباقى من الاناث ونظرا لان علم ١٩٨١ هو علم وقف تعيين الخريجين وانه لم يتم خلال الفترة المذكورة تعيينات تذكر فان حجم البطالة النظرى في قطاع المهندسين يكون هو نفس العدد السابق وهو ٥٠ الفا و٨٠٠ مهندس ومهندسة الا ان الواقع والعملى يوضح ان حوالى خمس هذا العدد قد عمل بصورة او باخرى إما في البلاد العربية كعمالة مهاجرة او في شركات الاستثمار او القطاع الخاص وبذلك يمكن القول ان اجمالى البطالة بين المهندسين خلال الفترة السابقة يبلغ اكثر من ٤٠ الف مهندس ومهندسة.

الغريب بالنسبة لبطالة المهندسين ان هذه البطالة تحدث في دولة نامية من المفروض انها في حاجة الى مشاريع



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الوفد

التاريخ: ١٠ مارس ١٩٩١

المشروعات الصغيرة .. شعار يفتقد جدية التنفيذ

البطالة .. كارثة سياسية واقتصادية

فشل سياسات التعليم خلق اختلالات خطيرة فى سوق العمل

تحقيق : طلعت المغربى

البطالة مشكلة ذات بعد اقتصادى وسياسى فى ان واحد .. فالسياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة .. واذا كان هناك خلل فى البناء الاقتصادى للدولة ادى الى تزايد اعداد العاطلين فان هؤلاء العاطلين يمثلون تهديدا خطيرا للنظام السياسى فى مصر ..

كيف تفاقمت البطالة كمشكلة اقتصادية وسياسية ؟ ولماذا فشلت كل الحلول التى طرحتها الحكومة فى القضاء على البطالة ؟

السطور التالية تحاول الاجابة على هذا السؤال :

حتى وقت قريب كانت التقديرات الرسمية للبطالة مابين ٢,٨ ـ ٣ ملايين عاطل وبعد كارثة الخليج ودخول اعداد جديدة فى قوة العمل الميدانية يمكن ان تكون ارقام البطالة مابين ٤ ـ ٥ ملايين عاطل معظمهم من الشباب ، والخطير فى الامر على حد قول الدكتور عبدالحميد الغزالى استاذ الاقتصاد الإسلامي بجامعة القاهرة . ان الجامعة تضيف سنويا حوالى ١٠٠ الف شاب باحثين عن العمل .. والقضية ان فرص العمل الجديدة محدودة وهذا يرجع الى الجمود فى امكانية تنمية القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد المصرى خاصة القطاعات السلعية ، اى الزراعة والصناعة ، رغم ان هناك امكانات كبيرة للغاية يمكن من خلال استخدامها امتصاص جزء كبير من هذه الايدى العاملة العاطلة فى الزراعة ، من خلال انتاج منهج يستوعب جزءا كبيرا من الايدى العاملة ، واذا كنا جادين حقا فيما نرفعه من شعارات بخصوص غزو الصحراء واستصلاح الاراضى فلدينا مايقرب من مثل الاراضى المزروعة اى حوالى سبعة ملايين فدان قابلة للزراعة وهذا الكم الهائل من الاراضى الزراعية يمكن ان يستوعب جزءا كبيرا من الايدى العاملة العاطلة ، ويتطلب ضرورة توفير الهياكل الاساسية من طرق وكهرباء ومياه وراسمال زراعى ، وهذا متوافر بدليل وجود بلايين الجنيهات الباحثة عن استثمار امن ولاتجده ، ولعل مذبحة شركات توظيف الاموال شاهد على ذلك ..

ويضيف الدكتور الغزالى : اذن لو استخدمنا الاموال القابلة للاستثمار وهذه الاراضى الشاسعة والايدى العاملة العاطلة مع الغاء القوانين واللوائح المعوقة فسوف نعالج جزءا كبيرا من مشكلتنا الاقتصادية الحادة وسوف نتجه بصورة جادة نحو الاكتفاء الذاتى .. من القمح ، ونقلل من الوضع المعيب لنا كدولة زراعية ، ونرجع كما كنا مخزنا للحبوب للعالم فى العصر القديم ، ودولة مصدرة للقمح حتى عام ١٩٤٧ ومثل هذا الوضع كفيل بان يجعلنا نوفر الرغيف وليس كما هو قائم الان حيث نستورد اربعة اخماس الرغيف من الخارج ، ونخضع لشروط اقتصادية وسياسية باهظة .

ومن ناحية الصناعة يمكننا ان نستوعب جزءا اخر من هذه البطالة ، اذا

٢

كنا جادين حقاً فى تنمية صناعية تتمشى مع ظروف الانتاج الصناعى فى مصر من حيث المواد الخام المحلية ومن حيث فنون الانتاج المستخدمة، وبالذات اذا كنا جادين فى تنفيذ - وليس ترديد - شعارات للصناعات الصغيرة .. فالمجال فى هذا الاتجاه مفتوح خاصة اذا ركزنا على الصناعات التى تستوعب ايدى عاملة اكبر، وهذ لايعنى انها صناعات بدائية او رديئة .. فالعكس هو الصحيح، مثل صناعة الالكترونيات .. وصناعة قطع الغيار ..

كذلك يجب ان ننظر نظرة جادة للقطاعات المؤسسية اى القطاعين العام والخاص، فنرشد القطاع العام من حيث حجمه ومجالات عمله، ونحن نعلم جميعا انه تضخم تضخماً مرضيا، ولذلك يتعين ان نحد من هذا التضخم من ناحية ونحد من مجالات نشاطه من ناحية اخرى، فينحصر فى مشروعات المنافع العامة والمشروعات الاستراتيجية (الصناعات الحربية) والمشروعات الصناعية الكبيرة التى لايستطيع القطاع الخاص ان يقوم بها، اما لكبر استثماراتها او لارتفاع مخاطرها او لان العائد لايتحقق سريعاً ..

ويجب التخلص بالبيع بسعر اقتصادى من القطاع العام للخاص وفقا لسعر الوحدات العامة دون محاباة لاحد وتستخدم حصيلة هذا البيع فى رفع كفاءة الوحدات الحالية فى القطاع العام وجزئياً فى رفع كفاءة الخدمات العامة وتسديد بعض ديوننا الخارجية .. ولن يتم ذلك الا بالغاء الكثير من معوقات الاستثمار والنشاط الاقتصادى فى مصر سواء كانت هذه المعوقات وزارات او هيئات او مؤسسات او قوانين وبهذا نساهم حقيقة فى زيادة فرص العمالة ومعالجة جادة لمشكلة البطالة واخراج الاقتصاد المصرى من الركود التضخمى الذى نعانى منه الان.

تهديد للنظام السياسى

● الدكتورة ليلى الخواجه الاستاذة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية تؤكد أن مشكلة البطالة من اخطر القضايا التى تواجه المجتمع المصرى، وهى مشكلة ذات ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية. والمشكلة ان البطالة تكاد تقتصر على حملة المؤهلات مما يعنى فاقداً لموارد المجتمع من ناحية، ومن ناحية اخرى فان خريج الجامعة او المؤهل عندما يعجز عن ايجاد فرصة عمل فانه يمثل تهديدا مباشرا للنظام السياسى والامنى حيث قد تدفعه حالة البطالة الى الإنحراف الامنى او السياسى ..

اما الحلول الطويلة المدى لمشكلة البطالة فهى:

●● تطوير نمط توزيع الاستثمارات داخل الدولة بحيث يتم توجيه الجزء الاكبر منها الى القطاعات الانتاجية مثل الزراعة والصناعة.

●● تطوير الفن الانتاجى المستخدم فى مجال الصناعة بحيث يزيد التركيز فيه على استخدام الايدى العاملة بدلا من النمط السائد حاليا والذى يعتمد على راس المال.

●● ضرورة عمل برامج تدريب تحويلى للخريجيين لتعليمهم المهارات اللازمة التى تتيح لهم فرص العمل.

●● على المدى الطويل لابد من تطوير سياسة التعليم بحيث يقل خريجو الكليات النظرية ويزداد خريجو التعليم الفنى والمهنى لاننا مازلنا نعانى من نقص كبير بالنسبة لهم فى سوق العمل

خلل فى سوق العمل

● الدكتور ابراهيم الدسوقى اباظة مقرر اللجنة الاقتصادية بحزب الوفد يرى ان هناك اختلالاً خطيراً فى تركيبة سوق العمل فى مصر فالشباب الذين هم فى سن العمل غير مؤهلين له بالدرجة التى تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية .. فهناك افراط شديد فى التعليم. النظرى، بينما نسبة قليلة هى التى تتجه الى الكليات العملية والى المدارس المهنية، بينما يحتاج سوق العمل اليدوية كالزراعة والميكنة والحدادة والخراطة والنجارة والكهرباء. كل هذه المهارات لدينا عجز شديد فيها بينما لدينا فائض فى العمالة النظرية.

والحل - كما يقترح الدكتور اباظة - هو ان تسير الخطط الانمائية فى مصر مع خطط العمالة بحيث يكون هناك اولا تخطيط للعمالة وتاهيل لها حسب احتياجات السوق، وهذا يتطلب ان يكون هناك تنسيق بين السياسة التعليمية والسياسة التنموية ..

■ عبد الحق مع بعثة منظمة العمل الدولية :

مشروعات جديدة لاستيعاب العمالة العائدة وحل مشكلة البطالة بين الشباب

كتب ـ هيثم سعد الدين :

ناقش السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة مع بعثة منظمة العمل الدولية امس الاثار المترتبة عن ازمة الخليج على موقف العمالة المصرية ، تمهيدا لوضع برنامج عمل يتضمن إصلاح المشروعات القائمة ، وتخطيط وتمويل مشروعات جديدة لاستيعاب العمالة العائدة وحل مشكلة البطالة بين الشباب ، وتقييم احتياجات التدريب ونظام الهجرة الحالى وتدعيم المنشآت الصغيرة ، وتحديد المعوقات التى تقف فى طريق نموها .

وعرض الوزير على البعثة عدد العمالة المصرية العائدة والخسائر التى لحقت بها ، والمشاكل الناجمة عنها مما ادى إلى ارتفاع حدة البطالة ، وشكل عبئا اضافيا على الدولة ، واشار الى الامكانات التدريبية المتاحة فى مصر .

وصرح السيد عثمان محمد أحمد مدير مكتب المنظمة بالقاهرة بأن البعثة سوف تساهم فى اعداد مشروعات يمكن أن تمول من مصادر مختلفة لاستيعاب العمالة العائدة ، فى اطار الخطة القومية لخلق فرص العمل للعائدين من الكويت والعراق ، كما أن البعثة تضم ٨ اعضاء لتغطية القطاعات الرئيسية التى يمكنها امتصاص هذه العمالة بشكل منتج ، يساعد على دفع عجلة التنمية

١٥ ٪ نسبة البطالة بين القوى العاملة فى مصر

منظمة العمل الدولية تطالب ببرامج عاجلة لمواجهة المشكلة

اظهرت التقديرات الاولية لبعثة منظمة العمل الدولية ، التى تزور القاهرة حاليا ، ان نسبة البطالة فى مصر تتراوح ما بين ١٢ و١٥ فى المائة من حجم القوى العاملة .

اوضح فيصل عبد الرحمن مساعد مدير منظمة العمل الدولية لافريقيا . ان معدل البطالة سيرتفع فى عام ٢٠٠٠ الى ٢٠ المائة ، بافتراض ان مصر ستحقق معدل نمو فى الدخل القومى يصل الى ٥ فى المائة سنويا خلال العقد القادم . وطالب فيصل عبد الرحمن ، بضرورة اعتماد برامج عاجلة لمواجهة هذه المشكلة التى تظهر بين الشباب . واكد الدكتور سمير رضوان رئيس قسم التنمية والتشغيل بمنظمة العمل الدولية بجنيف ، ان المنظمة ترى ضرورة اعداد برامج متكاملة لتشغيل الشباب فى الاراضى المستصلحة ، لتلافى عيوب المحاولات السابقة . كما توصى المنظمة ، بضرورة انشاء هيئة مستقلة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تقدم خدمات متكاملة تشتمل على تقديم قروض الائتمان والمعونات الفنية والتكنولوجية ، ودراسات السوق بما فيها مجالات التصدير وايضا اصلاح شامل لنظام التدريب المهنى ، واعادة تشكيل التدريب وعلاقته بالتعليم فى مصر .

وتؤكد منظمة العمل الدولية ، ضرورة اقامة نظام لتقديم الخبرة ومجالات الاستثمار للعمال العائدين من الخارج ، ويبدا تنفيذ هذا المشروع بشكل تجريبى فى القاهرة والاسكندرية كمرحلة اولى ويمتد الى باقى المحافظات ، كما دعت الى اقامة مشروع متكامل للتنمية الريفية يستند اساسا الى اقامة تعاونيات للخريجين ، خاصة فى اراضى الاصلاح التى سوف تتخلى عنها الدولة للشباب . ويؤكد خبراء المنظمة ، ضرورة اقامة مشروعات للنساء العاملات خاصة فى مجال صناعة الملابس الجاهزة والصناعات الغذائية . كانت بعثة منظمة العمل الدولية قد قامت بجولة استطلاعية وتفقدية فى الاسبوع قبل الماضى لبعض المشروعات فى الاسكندرية والقاهرة والبحيرة ودمياط .

■ قبول الطلبات من الاثنين القادم ولمدة اسبوع :

تعيين بعض حملة المؤهلات العليا ٨٤ وما بعدها بالثقافة

كتب ـ هيثم سعد الدين :

تبدا وزارة القوى العاملة والتدريب الاثنين القادم قبول طلبات تعيين بعض التخصصات لتلبية احتياجات وزارة الثقافة من حملة المؤهلات العليا دفعات ٨٤ وما بعدها ، وذلك لمدة اسبوع لسد احتياجات وزارة الثقافة في محافظتي القاهرة والجيزة .

وتشمل التخصصات المطلوبة حملة بكالوريوس فنون جميلة شعبة تصوير وبكالوريوس فنون جميلة شعبة نحت ، وفنون تطبيقية شعبة نحت وفنون تطبيقية شعبة تصوير فوتوغرافي ، وحملة بكالوريوس الهندسة تخصصات اتصالات. كهربائية واتصالات واليكترونيات كهرباء والكترونيات صناعية وعمارة ومدني ومساحة وتشييد وبناء ، وإنشاءات ، وذلك كله دفعات ٨٤ وما بعدها

كما تشمل التخصصات المطلوبة ليسانس الالسن انجليزى وفرنسي دفعة ٩٠ ، وألماني دفعة ٨٤

وتقدم الطلبات الى مديريتي القوى العاملة بالقاهرة والجيزة شخصيا ، وباليد على النموذج ١٥٢ ق . ع المعدل والمتوافر بمكاتب البريد .

ولن يلتفت للطلبات السابق تقديمها قبل الاعلان ، أو التي تقدم بعده أو ترد بالبريد .

وسيتم الترشيح وفقا لاسبقية التخرج والدور والتقدير ، وعلى الخريج الاحتفاظ بايصال تقديم الطلب بعد استيفائه من الموظف المختص وختمه بخاتم المديرية للاستعلام بموجبه عن التعيين خلال شهرين من موعد قبول الطلبات □

١١٠٠٠



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: السياسي

التاريخ: ١٧ مارس ١٩٩١

رئيس الوزراء «للسياسى»

مشكلة البطالة ترتبط بمشكلة الإنتاج وإذا زاد الانتاج زادت فرص العمل

كتبت ـ نوريس أحمد

ينتظر ان تستمر مناقشات بيان الحكومة امام مجلس الشعب حتى ٩ ابريل القادم حيث بلغ عدد طالبى الكلمة ٢٣٧ عضوا لمناقشة التقرير الذى اعدته لجنة الرد على بيان الحكومة الذى تقدم به الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء الى مجلس الشعب يوم ٢٨ فبراير الماضى ..

وقد صرح الدكتور عاطف صدقى «للسياسى» ان ملاحظات النواب ستوضع فى الحسبان وخاصة فيما يتعلق بالموضوعات التى تهم الوطن والمواطن ..

وحول ما أثاره الاعضاء حول مشاركة مصر فى تعمير الكويت قال رئيس الوزراء : ان الحكومة استعدت لاداء دورها فى عملية اعادة تعمير الكويت ليس فقط لتشغيل شركاتها ولكن لاستمرار مصر من اداء واجبها نحو الكويت .. ويجرى الآن بحث التعاقدات التى ستتم بين مصر والكويت

وحول موضوع البطالة قال رئيس الوزراء : ان البطالة ترتبط بمشكلة الانتاج فاذا تمكننا من زيادة القاعدة الانتاجية يمكن زيادة فرص العمل

وبالنسبة لاختيار قيادات الادارة المحلية على اساس الكفاءة قال : ان المعوقات التى تواجه الادارة المحلية هى عدم وجود الكفاءات بالأجهزة الادارية وان قانون الادارة المحلية يستهدف وضع حد لهذه المشكلة وغيرها ..



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٨ مارس ١٩٩١

حصر الاحتياجات لتعيين دفعتى ٨٤ و٨٣ من المؤهلات العليا والمتوسطة

كتب ـ هيثم سعد الدين :

حددت وزارة القوى العاملة والتدريب اخر الشهر الحالى موعدا للوزارات والهيئات والمصالح والاجهزة والشركات والمحافظات لموافاة ادارة الخريجين بالوزارة بالاحتياجات الفعلية من خريجى الجامعات والمعاهد العليا دفعة ٨٤ بدوريها والمؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة الفنية او المهنية دفعة ٨٣ تمهيدا لاتخاذ اجراءات تعيينهم .

وصرح مصدر مسئول بالوزارة بأنه سيتم تعيين الدفعات المشار اليها وأسماء المعينين تعيينا دائما من تلك الدفعات على فئات مالية مناسبة لمؤهلاتهم لاستبعادهم من كشوف الترشيحات .

واشار المصدر الى انه طلب من الجهات بيان بأسماء الدفعات المشار اليها المعينين لديها بعقود مؤقتة ، ومكافاة مالية ، أو بأجر نظير عمل او بالقطعة ، ومطلوب ترشيحهم .واسماء المطلوب ترشيحهم للعمل لدى هذه الجهات من تلك الدفعات .

واوضح أن المؤهلات العليا التى يتم تعيينها عن طريق الوزارة تشمل بكالوريوس التجارة ، والاعلام ، والزراعة ، والعلوم ، وليسانس الاداب ، والآثار ، وكلية الفنون الجميلة والتطبيقية ، والبنات الاسلامية ، والاقتصاد والعلوم السياسية ، والالسن ، وبكالوريوس الهندسة ، والمعهد العالى للسينما ، والفنون المسرحية ، واللغات والترجمة ؛ والسياحة والفنادق ، والحقوق والشريعة والقانون ، والخدمة الاجتماعية ، وعلوم القطن والتعاون التجارى والموسيقى العربية والكونسرفتوار ، والتعاون الزراعى ، ودار العلوم ، والدراسات الاسلامية ، والعربية جامعة الأزهر ، وكلية الدعوة الاسلامية والتربية جامعة الأزهر ، واكاديمية السادات للعلوم الادارية .

اما المؤهلات فوق المتوسطة فتشمل دبلوم اعداد فنى صناعى وتجارى وفنادق وسكرتارية وخدمة اجتماعية ، والمتوسطة تشمل دبلوم صنايع ٣ و ٥ سنوات بنين وبنات ، وتلمذة صناعية ، وتجارة وزراعة ، وعالية القراءات ، والخطوط العربية ، ومعهد السالزيان ، والثانوية الموسيقية ، دبلوم اهلية لاسكى (اولى وثانية)

١٢٠٠٠٠





مشروع جديد يقضى على بطالة الشباب ويحقق ٣ آلاف جنيه ربحاً سنوياً

اقفاص تربية الاسماك في النيل، مشروع جديد من مشروعات تشغيل شباب الخريجين، يتيح لكل خريج الحصول على وحدة «٤ اقفاص» تتكلف ٦ الاف و ٥٠٠ جنيه، تمول بقرض من الدولة ويشارك الخريج بنسبة ٢٥٪ من قيمة تكاليف المشروع .. انتاجية المشروع تصل الى ماقيمته ٩ الاف و ٦٠٠ جنيه، بصافي ارباح قيمتها ٣ الاف و ١٠٠ جنيه سنويا .. قدم هذا المشروع واعد دراسته، المهندس مجد المرسى البواب مدير عام الادارة العامة للمرابى والبحيرات بهيئة الثروة السمكية. باعتبار ان دولا عديدة قامت بنشاط مكثف في مجال الاستزراع السمكي في الاقفاص. كما ان مصر طبقت - منذ ٥ سنوات - هذا النوع من التربية. وصل عدد الاقفاص الان الى حوالى ٦ الاف قفص، وتعتبر محافظة دمياط الرائدة في هذا المجال.

اكد المهندس مجد البواب ان المشروع هو تدريب وتمليك الشباب الجامعي من الجنسين وحدات لتربية وانتاج الاسماك. مساهمة في زيادة البروتين الحيواني المعروض، لسد جزء من احتياجات المواطنين، كذلك للاستفادة من مجرى النيل في تربية الاسماك بدون فاقد وهو مايتمشى مع السياسة العامة للبلاد في ظل ترشيد استهلاك مياه الرى .. والاهم من هذا كله، شغل اوقات شباب الخريجين، واستثماره في مشروعات انتاجية تخدم البلاد اقتصاديا، لتزيد من انتاجنا السمكي، ونقلل من حجم الاستيراد من الخارج

تراخيص

وهذه العملية - كما يقول مجد البواب - تستلزم اختيار موقع مناسب، ومياه خالية من التلوث، وتوفير اصبعيات الاسماك، وكذا توفير العليقة لتغذيتها، بالاضافة الى الحراسة الجيدة والعمالة المدربة. والتسويق الجيد للارتفاع بقيمة الربحية .. وبالنسبة لتوفير عليقة الاسماك، فان هناك مصنعين لانتاجها، احدهما تحت الانشاء والاخر طاقته ١٢ الف طن سنويا. وهما يتبعان هيئة الثروة السمكية .. وفي مجال توفير الزريعة، فان الهيئة قامت بانشاء عدد من المفرخات لانتاج زريعة واصبعيات الاسماك، وان كانت تخصص في انتاج اسماك المبروك بنسبة ٩٠٪ لتوفيرها لحقول الارز

وفيما يختص بالتصاريح والموافقات يقول المهندس البواب انها تصدر بوضع الاقفاص في نهر النيل من وزارة الاشغال والموارد المائية، وتقوم هيئة الثروة السمكية باصدار تراخيص بمشروعات الاستزراع السمكي، وتحصل رسوم قيمتها ١٠ قروش لكل متر مكعب واحد.

شروط التملك

يشترط ان يكون الخريج ممن لم يصبهم دور التعيين بالقوى العاملة ولايعمل ويعتمد على نفسه في رعاية الاقفاص وتغذية الاسماك، وتسويقه .. كما يفضل ان يكون من خريجي كليات الزراعة، ولايتعدى سنه ٣٠ سنة. ويكون من ابناء القاهرة. كما يجب على الخريج ان يجتاز فترة التدريب بنجاح. وان يساهم بما لايقل عن ٢٥٪ من قيمة تكاليف الانشاء وقادرا على تحمل مسئولية سداد القرض المطلوب.

كما تحدد ان يقبل الخريج ٤ اقفاص كوحدة انتاجية، كحد ادنى للعائد الاقتصادى وبحد اقصى وحدتين «٨ اقفاص».

التفاصيل

في شرحه لتفاصيل المشروع، اوضح المهندس مجد البواب، ان الوحدة عبارة عن ٤ اقفاص وحجمها ١٦٠ مترا مكعبا. تتسع لـ ١٦ الفا من اصبعيات الاسماك، بثمن ٨٠٠ جنيه تقريبا، وتستغرق مدة تربيتها مابين ٧ الى ٨ شهور، ابتداء من شهر مارس الى شهر سبتمبر او اكتوبر، ويصل اجمالى انتاج الوحدة في الموسم الى «٣ الاف و ٢٠٠ كيلو جرام» بقيمة اجمالية تصل الى ٩ الاف و ٦٠٠ جنيه.

واكد ان عائد الوحدة في العام، يبلغ ٣ الاف و ١٠٠ جنيه، اذ ان تكاليف الوحدة «٤ اقفاص» تصل الى ٦ الاف و ٥٠٠ جنيه وانتاجها السنوى قيمته ٩ الاف و ٦٠٠ جنيه

محمد راغب

المشروعات الصغيرة معطلة .. بالقانون !
قانون عمره ٢٨ عاما يمنع الجمعيات من المساهمة فى ايجاد فرص عمل للخريجين !

المشروعات الصغيرة ... أحد الحلول المطروحة من قبل الحكومة لحل مشكلة البطالة فى مصر ، ومع ان الدولة بكامل هيئاتها ومؤسساتها تتحمس للفكرة ، الا ان الواقع العملى يؤكد ان الدولة نفسها تقف عقبة امام اى مشروعات صناعية صغيرة وهذا ماحدث مع جمعية خريجى الجامعات لتشجيع واقامة المشروعات الصغيرة .

نشات فكرة الجمعية من احساس اعضاء هيئة التدريس بكلية التجارة بجامعة حلوان بان مشكلة البطالة قد تزايدت فى السنوات الاخيرة حتى اصبحت خطرا يهدد المجتمع . وبعد تفكير عميق ومناقشات مستفيضة تم التوصل الى فكرة انشاء تلك الجمعية لكى تستوعب بعض الخريجين للمساهمة فى حل مشكلة البطالة ، كان هذا عام ١٩٨٥ وتؤكد الدكتورة : نجلاء حسين مرتجى امين عام الجمعية انه منذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩٨٨ صادفت الجمعية العديد من المعوقات البيروقراطية حتى تم اشهار

د. نجلاء حسين

خالد فؤاد

الجمعية فعلا تحت رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٨ واسم الجمعية يبين طبيعة نشاطها وهدفها ، فهدفها هو تشجيع واقامة المشروعات الصغيرة بين خريجى الجامعات ، وقد كان تفكير اعضاء مجلس الادارة منذ البداية هو العمل من خلال محورين ، المحور الاول هو اقامة المجمعات الصناعية بالمجمعات العمرانية الجديدة لتطبيق قاعدة الصناعات المغذية وتاكيد دورها فى توفير مستلزمات الانتاج اللازمة لتغذية المشروعات المتوسطة والكبيرة الحجم القائمة بهذه المجتمعات .

اما المحور الاخر لنشاط الجمعية فهو معاونة الشباب على انشاء المشروعات التى يتقدمون بها للجمعية فعلى الجمعية ان تقرض جزءا من راس المال اللازم لخريج الجامعة بنسبة ٦٥٪ من تكلفة المشروع ويتحمل الخريج ٣٥٪ لضمان الجدية وتضيف الدكتورة نجلاء : تقدم حوالى ٢٠٠ شاب بافكار هزيلة للاسف ومن خلال التجربة اتضح ان عددا كبيرا جدا من الشباب لايملكون نسبة الـ ٣٥٪ اصلا مع العلم بان تكلفة اى مشروع تتراوح بين ٢٠ و ١٠٠ الف جنيه ـ ناهيك عن ظاهرة عدم اقبال الشباب لانهم لايتمتعون بروح المناورة والمغامرة .

لم يكن التمويل مشكلة حيث يبلغ راس مال الجمعية حاليا مليون جنيه من المعونة الامريكية ، لكن المشكلة التى ظهرت بعد وضع حجر الاساس وشراء قطعة الارض هى القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والذى لايتيح للجمعيات الدخول فى مضاربات مالية فالقانون لايمكن الجمعيات من ان تساهم فى عمليات انتاجية وتكون شركات مع العلم بان راس المال الذى تنفقه الجمعيات جميعا يمكن ان يساهم مساهمة ايجابية فى تنشيط سوق المال .

وترى ان هذا الاسلوب ، وهو انشاء شركات للصناعات الصغيرة يساهم فيها الشباب من محدودى الدخل وتدخل الدولة معهم من خلال الجمعيات كشريك اخر ، هو الخط الذى يجب ان يسود فى المجتمع المصرى .

ويوضح خالد فؤاد خالد مدير عام الجمعية ان هناك عدة مشاريع تم الانتهاء منها وتعمل فعلا مثل مشروع الملابس الجاهزة ويعمل به ٤٠ شاباً وفتاة من خريجى الجامعات ، وهناك مشروع الارانب بالقناطر ومشروع السبح بالجيزة ومشروع للتريكو

والاسلوب المتبع هو ان يتقدم الخريج بدراسة جدوى لمشروع ما على ان يكون لديه المكان لتنفيذ المشروع والسجل التجارى والبطاقة الضريبية ويكون لديه ٣٥٪ من تكلفة المشروع . وتقوم الجمعية بعرض دراسة الجدوى على هيئة التصنيع وعلى الخبراء الاقتصاديين ، وعندما تعتمد دراسة الجدوى يتم اقراض الخريج الـ ٦٥٪ الباقية من تكلفة المشروع ، ويتم سدادها بعد سنة من اقامة المشروع مع اضافة نسبة ٨٪ اليها .

طلعت المغربى

الخدمات المصرفية فى ٣٢٠٠ قرية
٢,٥ مليار جنيه .. لتوفير فرص العمل وتنمية وتطوير فرص الشباب

كتب ـ عبد العزيز خاطر :

تتركز الخطة الجديدة لاستصلاح الاراضى على ان يقوم الافراد والشركات والمحليات بتنفيذ ٧٠٪ منها .

وقال ان التنمية الزراعية ستبدأ باصلاح وتطوير كافة الانشطة فى ٣٢٠٠ قرية .. يشمل ادخال النظم المصرفية وتطبيق الابحاث الخاصة بالتربة والنبات ..

تخصيص مهندس مسئول عن الحوض لزراعة الموصول فى الوقت المناسب وكيفية استخدام المبيدات .

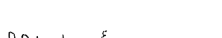
صرح بذلك المهندس يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة .

اكد المهندس عادل عزى رئيس مجلس ادارة بنك التنمية والائتمان الزراعى ان مهمة الاقراض تقع على عاتق بنوك التنمية وان تطوير البنوك ستكون المهمة الاولى للبنك وقال انه يجرى حاليا تدريب القيادات الفنية والمالية والمحاسبية التى ستقوم بتنفيذ برنامج التطوير واستخدام الكمبيوتر ونظام تحليل البيانات .

اضاف ان اكثر من ٢,٥ مليار جنيه قروض للبنك وان هذه القروض ستخصص لبرنامج التطوير وتنمية القرية وتوفير فرص عمل للشباب بمشروعات المحافظات التى يمولها البنك وان مبالغا كبيرة من هذه القروض سيتم تخصيصها لتنمية اراضى الشباب والخريجين .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٥ أبريل ١٩٩١



تنمية :

مواجهة البطالة

سياسة جديدة للقبول بالجامعات

عندما تؤكد الارقام الرسمية ان معدلات البطالة تتزايد بصورة كبيرة بين خريجى الجامعات وانها امتدت الى خريجى الكليات العملية .. فان قضية القبول بالجامعات تاخذ بعدا جديدا بطرح الجانب الاقتصادى للعملية التعليمية .. تقول ارقام احصائيات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ان معدل البطالة بين خريجى الكليات العملية بلغ ٢٥,٥٪ لخريجى كليات الطب البشرى والأسنان والبيطرى والصيدلة والتمريض و٢١,٧٪ لخريجى الزراعة و١٥,٩٪ لخريجى كليات الهندسة والفنون و٣٤,٣٪ لخريجى كليات العلوم !! وطبعا فان معدلات البطالة اكثر انتشارا من هذه النسب بين خريجى الكليات النظرية .

وحول هذه القضية ومن اين تبدا مواجهتها حتى لاتتزايد حدة مشكلة البطالة فى مصر وما تجره من الغام قابلة للانفجار ! فرض التى تؤدى الى تزايد العنف والادمان والتطرف وغيرها من الظواهر التى لم يعرفها المجتمع المصرى .. يقول الدكتور عادل عز وزير التعليم والبحث العلمى ان المواجهة الصحيحة تبدا من خلال المحور الذى حدده الرئيس حسنى مبارك فى خطابه قبل الاخير امام مجلسى الشعب والشورى وهو ضرورة ربط التعليم بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ..

وبصراحة - يقول وزير التعليم - نستطيع من خلال سياسة التعليم ان نؤثر تأثيرا بالغا على سوق العمل فى مصر !! فالأمر ببساطة يتمثل فى الطلب على العمالة من جانب .. والمعروض من هذه العمالة من جانب اخر .. وبالتالى فان المنطقى ان تحدد لنا خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر حجم الطلب على الأنواع المختلفة من العمالة سواء تعلق الأمر بالحرف او المهن المختلفة .

من هنا فان سياسة التعليم هى المسئولة عن العرض ولعل من اهم

د. عادل عز

٢٥,٥٪ من الطب و٢١٪ من الزراعة و١٥٪ من الهندسة .. من المتعطلين

لبيب السباعى

اسباب البطالة فى اى مجتمع بصفة عامة - كما يقول الدكتور عادل عز - هو وجود اختلال فى التوازن بين الطلب على المهن والحرف .. وبين المعروض من هذه الحرف وهذا يفسر وجود عجز فى بعض التخصصات يقابله فائض اى بطالة فى تخصصات اخرى .. ولهذا السبب فاننى احمل وزارة التعليم مسئولية التاثير على جانب العرض فى سوق العمل ..

من هنا يقول وزير التعليم تقرر ان تتولى اكاديمية البحث العلمى اعداد مشروع بحثى عاجل يقدر حجم الطلب على كل حرفة ومهنة سواء بالنسبة للسوق المصرية أو السوق العربية وعلى ضوء هذا البحث سيتم رسم سياسة القبول بالجامعات .

ويعلن الوزير انه يجرى حاليا دراسة لمد سنوات الدراسة الفنية بالمعاهد الفنية من سنتين الى ثلاث سنوات ومعادلتها بدرجة البكالوريوس وظيفيا !! فهناك الكثير من الذين يحرصون فى المقام الاول على القيمة الاجتماعية بمعنى ان يعامل على انه من حملة المؤهلات العليا .

وهنا يجرى بحث ان يمنح خريجو هذه المعاهد درجة البكالوريوس بعد دراسة متصلة لمدة عشرة شهور تستغرق ثلاث سنوات وفترة تدريب لمدة ستة شهور فى مواقع الانتاج ويمنح بعدها درجة البكالوريوس وبهذا نستطيع ان نمتص جزءا كبيرا من الطلب على الجامعات ونهدىء من حالة المنافسة التى تتم بين الطلاب فى الثانوية العامة .

كذلك يضيف وزير التعليم فان هذه المعاهد العليا سوف تلعب دورا هاما فى تحويل مسار التعليم من تخصصات بها بطالة اى فائض لانحتاج اليه الى تخصصات اخرى تعانى من نقص شديد خصوصا فى المجالات التى يتزايد الطلب عليها فى السوق كالكهرباء والتشييد والبناء والالكترونيات والتكييف والتبريد وغيرها .. الى جانب ذلك نحن



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٥ أبريل ١٩٩١

نطبق الآن مانسميه بتحويل المسار لطالب الثانوية العامة الذى يرسب عامين فلماذا لا نسمح للطالب الناجح من الصف الثانى الى الصف الثالث الثانوى بان يغير مساره ليلحق بمعهد صناعى يمنحه بعد ٤ سنوات مؤهلا عاليا .

وهنا ـ يؤكد وزير التعليم ـ ان الخطة القادمة تركز على التوسع فى انشاء الكثير من المدارس الصناعية التى تقبل الناجحين فى الشهادة الاعدادية لمدد دراسية مختلفة ولتأهيل الطلاب .

حول قضية استثمارات التعليم تتكشف مؤشرات غريبة فى مقدمتها ان ٩٦٪ من طلاب مصر هم طلاب مراحل التعليم العام فى حين ان طلاب الجامعات لايتجاوز عددهم ٤٪ من عدد الطلاب فى حين ان الموازنة العامة للتعليم يخصص منها ٦٥٪ الموازنة للتعليم العام و٣٥٪ فى هذه الميزانية للجامعات .. وهو مايفسره وزير التعليم بارتفاع تكاليف تجهيزات المعامل والورش والاقامة بالمدن الجامعية وغيرها .

ويؤكد الدكتور عز انه تقرر عدم التوسع فى انشاء المعاهد العليا الا اذا ارتبطت ارتباطا كاملا باحتياجات السوق .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٨ أبريل ١٩٩١

جرت مؤخرا اجتماعات بين لجنة خبراء البنك الدولى وممثليه من وزارة القوى العاملة والتدريب لدراسة مواجهة مشكلة البطالة فى مصر من خلال مشروع تنمية برنامج الاستخدام وتطويره المقدم من البنك

وتناولت المناقشات تحديد المجموعات المستهدفة من هذا البرنامج وهى العمالة الزائدة من شركات القطاع العام ، وفائض الخريجين من الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية المتوسطة والذى يقدر بنحو ١,٢ مليون خريج فى عام ٨٩ ، بجانب العائدين من الخليج ويقدر عدد من يحتاج منهم الى تدريب بنحو ١٠٠ الف عائد .

ويرى السيد كريس ثوتن الخبير الكندى ومستشار سوق العمل والاستخدام والهجرة بالبنك الدولى ان اسلوب مواجهة المشكلة يعتمد على ان يتولى صندوق المعونة الاجتماعية التابع للبنك الدولى تمويل الاعمال التنفيذية للمشروع ، اى يقوم بدور البنك فقط ، ويأخذ شكل واسلوب العمل كقطاع الاعمال (قطاع خاص) وان دور الاجهزة الحكومية وخاصة وزارة القوى العاملة واتحادات العمال وغيرها من الاجهزة والتنظيمات الاخرى يتحدد على اساس مايمكن ان تقدمه كل منها من اعمال مقابل اجر يحدد مسبقا . فمثلا يمكن لوزارة القوى العاملة ان تقوم بتوفير المعلومات عن جانب العرض والطلب ، او تقوم بنشاط تدريبى او بنشاط فى مجال الاستخدام الخ ..

وطرح البنك اسلوبا جديدا للاستخدام عبارة عن مكاتب متخصصة لمساعدة الخريجين المتعطلين فى الحصول على عمل وترى الوزارة ان تكون هذه المكاتب تابعة لها وان التدريب لابد ان يتضمن كيفية البحث عن عمل خاصة التدريب الذى لا يقابل بفرص عمل محددة سلفا ، وانه ليس من مهام هذه اللجنة خلق فرص عمل جديدة وانما هناك لجنة اخرى لدراسة هذا الموضوع .

ويتم تنفيذ البرنامج من خلال وكالة او وكالات لها خبرة طويلة وواسعة فى تنفيذ اساليب الاستخدام ومعلومات سوق العمل وحصرها والامكانات التدريبية ، وتختص بانشاء لجان تطوير الاستخدام على مستوى المنشأة او المحافظة والمعاونة فى اختيار اعضائها وتدريبهم وتقديم المشورة لها وتوفير البيانات التى تحتاجها هذه اللجان ، والمعونة الفنية والمعلومات الخاصة بالتمويل ومعلومات فرص ومشاريع العمل وتوفير اختبارات مستوى المهارة والتوجيه المهنى وتحديد الاحتياجات التدريبية

ويمثل اعضاء لجان تطوير الاستخدام العمال والنقابة ويراسها ممثل الادارة وتختص باجراء مقابلات مع فائض العمال ودراسة حالتهم وقدراتهم وايجاد فرص عمل لها وتقديم المعلومات عن فرص العمل واحتياجات المشروعات خارج الشركة والتسهيلات المتاحة وتقديم النصيحة للعمالة التى ترغب فى اقامة مشروعات خاصة او منشآت صغيرة او متوسطة ، وتقديم التدريب المطلوب لهذه العمالة .

اى انه فى ضوء ماتسفر عنه دراسات اللجنة يتحدد المجال الذى يمكن ان يوجه اليه فائض العمالة وبصفة محددة مجالان هما

* الصناعات الصغيرة .

* مشروعات البنية الاساسية على مستوى المجتمع المحلى والذى يتم بشانها تشكيل لجان متخصصة تتولى تنفيذ أهداف اللجنة الرئيسية

واذا تطلب الامر تحديد احتياجات تدريبية لشغل فرص العمل المتاحة فسوف يطرح الامر فى مناقصة عامة تتقدم لها مختلف الجهات المختصة بالتدريب لتنفيذ برامج تدريب هذه العمالة .

الاقتصادى ١٩٩١/٤/٨



٤٤ مليون دولار لتنفيذ عدة مشروعات للخريجين بالتعاون مع صندوق دولى

تقرر تنفيذ مشروع مشترك لدعم الانتاج والتسويق للخريجين بتكلفة ٤٤ مليون دولار . وتنفيذ مشروع متكامل للنهوض بالثروة الحيوانية فى محافظات الفيوم وبنى سويف والمنيا .

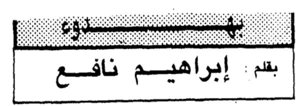
تم ذلك فى الاجتماع الذى عقده الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة مع الدكتور ادريس الجزائرى مدير الصندوق الدولى للتنمية الزراعية كما تم بحث سير العمل فى المشروعات المشتركة مع الصندوق فى المحافظات ودعم خدمات الارشاد الزراعى



المصدر : الأهرام

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩١



بهدوء

بقلم : إبراهيم نافع

أحاديث مع الشباب

يجب ان نعترف بان شباب هذا الجيل يواجه صعوبات عديدة لابد من بحث سبل التخفيف منها ولا اقول - جريا وراء الاحلام - محوها او ازالتها بجرة قلم .

فلقد اتاحت لى مجموعة من اللقاءات مع نماذج من الشباب ان المس من خلال احاديثهم والحوار معهم خطوطا اساسية لعدد من الصعوبات والسمات المشتركة التى تجمع بينهم .. استطيع ان الخصها فى هذه النقاط الموجزة :

□□ ان مشكلة البطالة هى الهم الاول لهذا الجيل من الشباب الآن .. وان طول فترة انتظار الشباب لفرصة العمل التى تتناسب مع دراساتهم هى اكبر اسباب معاناتهم وان الشباب لا يتعامل مع هذه الفترة بروح الصبر والتفاؤل .. وانما بروح اليأس والاحساس بالاحباط .. واستشعار عدم المساواة بينهم وبين من وجدوا فرص العمل عقب تخرجهم مباشرة .. ويرجع السواد الاعظم من الشباب العاطل ذلك الى ان الصلات الشخصية قد اصبحت هى العامل الاكثر تاثيرا فى ايجاد فرصة العمل للخريج الحديث .

□□ وبالتالى فلقد اصبح هناك فريقان من الشباب فيما يتعلق بمسألة العمل والبطالة .. فريق قليل العدد محظوظ تمكنه صلاته العائلية والاجتماعية من الحصول على فرص العمل اللائقة وسواد اعظم من الشباب ينتظر هذه الفرص .. او يسعى للحصول عليها من خلال مسابقات الوظائف التى يعتقد عدد كبير من الشباب انها مجرد غطاء قانونى لتعيين اصحاب الصلات ، وانها لمن لا واسطة له عبث لا طائل تحته .

□□ وفى الحقيقة فليست هذه الروح بدعة جديدة على الشباب ، فهى سائدة فى مجتمعات عديدة وكانت سائدة فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو بل وبعدها بعدة سنوات الى ان بدا تطبيق نظام التعيين الشامل لكل خريجى الجامعات بقرار سياسى فى اوائل الستينات ، ثم استمر هذا النظام حتى تضخم الجهاز الادارى وجهاز القطاع العام الى حد اصبح معوقا للانتاج والعمل فضلا عن استحالة تحمل استمرار تبعاته المالية فتوقف نظام التعيين الشامل .. واصبح دور القوى العاملة هو تعيين فائض الخريجين اى من لم يجدوا فرصا للعمل عقب تخرجهم لعدة سنوات فى حين نجح زملاؤهم فى بدء حياتهم العملية بشكل او باخر فى القطاع الخاص او العام او العمل فى الخارج .

٠٠٠٠٣١



□□ ولان الامر اصبح كذلك فلقد تاخر تعيين هؤلاء الخريجين حتى اصبح الدور يحل على خريجى الدفعات التى مضى على تخرجها ٧ او ٨ سنوات بالنسبة للشهادات العليا ، واكثر من ذلك احيانا بالنسبة للشهادات المتوسطة خاصة دبلوم التجارة الذى لا حد لعدد خريجيه ، ولا افهم لماذا توسعنا فى هذا النوع من الدراسة ما دامت سوق العمل لا تستوعب عشر ما تقذفه المدارس التجارية من خريجين كل سنة .

□□ ويتضح من كل ذلك ان احساس الشباب بعدم تكافؤ الفرص بينهم وبين بعضهم البعض عامل هام من عوامل الاحباط كما ان طول فترة الانتظار عامل آخر يؤثر بالسلب على معنوياتهم .. ويشكك البعض منهم فى جدوى التعليم العالى .. ويفقدهم روح الحماس والاستعداد للمغامرة والكفاح ..

□□ ان فرص العمل حين تجىء للشباب سواء عن طريق المسابقات العامة او عن طريق القوى العاملة او باى طريق آخر فانها لا تضع حدا لمعاناة الشباب .. بل ربما على الناحية الاخرى تفتح الباب للمزيد منها .. ولست اتكلم هنا عن الاجور او عن الهوة بين تطلعات الشباب للمسكن والزواج وبين قصور امكاناته المادية .. فهذه قضية اخرى .. وانما اتحدث عن صعوبات تقدم الشباب فى العمل الذى حصل عليه بشق الانفس .. وصعوبات اثبات نفسه فيه .

فالواضح ايضا ان نسبة كبيرة من الشباب الذى بدا اولى خطوات حياته العملية لا يجد فرصة كافية للتدريب على العمل المقبل عليه ، والجيل السابق عليه لا يمد له يده بالدرجة الكافية ليرشد خطواته ويعطيه من خبرته ويساعده على تفتح طاقاته .

وهذه قضية اخرى تثير لدى الشباب -الاسعد حظا ، لانه وجد عملا - احساسا بالنقص وانعدام الهوية لانه مطالب باداء جيد لعمل لم يتدرب جديا ولا جيدا على ادائه .

كما انه يخلق لديهم احساسا خاطئا بان طرق التقدم مسدودة امامهم .. كما يخلق لدى البعض منهم احساسا فاسدا بالعداء للاجيال السابقة متهما اياها بالوقوف حجر عثرة فى طريق احلامه مع انهم غير قادرين فعلا على الحلول محل من يتصورون انهم احق بالفرصة منهم لكنه خلط غريب يتجمع لدى بعض الشباب من الاحساس بالعجز والاحساس بانهم رغم ذلك الافضل وبالتالى فهم احق بمواقع الكبار ! !

□□ ويؤدى كل ذلك الى اضطراب العلاقة بين جيل الشباب والاجيال السابقة له .. والى انقطاع التواصل بينهم والى اتساع الفجوة بين الاجيال .. فى وقت تزداد فيه حاجة الشباب لمن يأخذ بيده ويتجاوز عن هناته ويتعقبه بالتقويم حين يحتاج الى التقويم والارشاد .

□□ وتفرض تلك الحالة ضرورة التفكير فى تاهيل الشباب للاعمال التى يرشحون للعمل بها .. بل وضرورة اعادة تاهيل من حصلوا على فرص العمل خلال السنوات الماضية ولم يستفيدوا كثيرا من



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩١

نجربة العمل .. فلا شك ان احساس الشباب بانهم يجيدون ما يفعلون يرفع من روحهم المعنوية .. ويزيد من حماسهم وانتاجهم .

□□ من حصيلة مناقشاتى مع الشباب ايضا تأكدت من ان مخاطبة الشباب بالشعارات العامة والمعانى المطلقة لا تلقى اى استجابة منهم بل انها تزيدهم حيرة واضطرابا بين جمال الشعارات وصعوبات الواقع .. لهذا فان افضل طريقة لاستثارة حماس الشباب ليست ان نحدثه عن غزو الصحراء مثلا كشعار عام .. وانما ان نعرض عليه واقعا ملموسا يستطيع ان يراه

ويلمسه ومشروعا متكاملا مدروسا من مرحلة بدء زراعة قطعة ارض صغيرة الى سكن مقام عليها .. الى مرافق كاملة .. الى وسائل لتوريد المستلزمات الى وسائل لتسويق الانتاج .. وليس ان نطالب الشباب بغزو الصحراء ثم نتركه يصارع الروتين والاجراءات ونقص الخدمات وانعدام وسائل التسويق والنقل الخ .

ونفس الحال حين نتحدث معه عن المشروعات الصغيرة .. ونشجعه عليها .. فليس التشجيع هو ان نطالب الشباب بأن يقيم مشروعات صغيرة ليخدم بها نفسه ومجتمعه ثم نتركه لحيرته وانما بأن نقدم له نماذج المشروعات المدروسة .. ونيسر له الحصول على التمويل بضمان المشروعات .. ونيسر له الخدمات .. بل ونتسلم منه ايضا انتاجه لنسوقه، او نيسر له على الاقل سبل تسويقه .

□□ عند ذلك فعلا يقبل الشباب على البحث عن حلول غير تقليدية لمشكلته .. حلول بعيدة عن الوظيفة وانتظار فرصة العمل المكتبى .. وبغير ذلك لا امل كبيرا فى غرس روح المخاطرة لدى الشباب وتشجيعهم على العمل والخروج من اسار الوظيفة بعد سنوات طويلة ربينا خلالها ابناءنا على روح الوظيفة وفكرة المرتب الثابت مهما كان ضئيلا .

وفى هذا المجال فانى اقول ان فكرة مكافحة البطالة عن طريق صندوق للتكافل يبدأ بمبلغ ٤٥٠ مليون جنيه هى فكرة ممتازة بكل المقاييس .. لكن جمال الفكرة وحده لا يكفى لتحقيق الهدف منها .. فالاصل فى الفكرة هو وسائل تطبيقها وهل ستنفذ عن طريق مؤسسات بيروقراطية تكتفى بتوزيع المبالغ على الشباب لانشاء مشروعات صغيرة .. ام عن طريق مؤسسات غير تقليدية تدرس المشروعات الصغيرة وتتابع خطواتها وتساعد الشباب على تخطى عثراتها وتبث فى الشباب روح الجدية وروح الربحية الناتجة عن عمل متواصل وجهد مكثف الى الحد الذى يحول هؤلاء الشباب الذين خلقنا نحن لهم فرص العمل الى اصحاب اعمال يخلقون لغيرهم من جيلهم ومن الاجيال التالية فرصا جديدة للعمل .



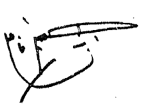
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩ أبريل ١٩٩١

لـالـا ان الشباب حائر لكنه ليس مستسلما لحيرته .. وتراوده احاسيس اليأس احيانا لكنه ليس مستسلما للاحباط .. وتساوره بعض الشكوك حول مستقبله .. لكنه متمسك بالأمل .. لأنه يعرف جيدا انه هو المستقبل .. وان عليه ان يصنع لنفسه المستقبل الذى يرى نفسه جديرا به .. لكننا نحتاج بكل تأكيد الى ان نقترب من جيل الشباب اكثر .. وان نشجعه على الاقتراب منا اكثر وان نعطيه من خبرتنا .. والا نتردد فى تقويم الشارد من بين صفوفه .. حتى لا ندعه لنفسه ونتباعد عنه ثم نتساءل فجأة عن اسباب انحرافه وضياعه وميله للعنف ..

وبذلك تتواصل الأجيال ويتخفف الشباب من بعض صعوبات الطريق ويزداد امله فى المستقبل الافضل باذن الله .



منظمة العمل الدولية تحذر من تزايد حدة البطالة

قائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لاتاحة العمل للمتعطلين

كتب - محمد عبدالعنيم :

حذر تقرير لمنظمة العمل الدولية من تزايد حدة البطالة بين الشباب . واشار إلى تزايد عدد المتعطلين إلى ٤ ملايين متعطل بدلا من مليونين بحلول عام ٢٠٠٠ ، بافتراض ثبات معدل النمو السنوى ، وهو ٢٪ . أوصت بعثة منظمة العمل في تقرير لها ، بضرورة اعتماد استراتيجية متوازنة تشمل عددا من المشروعات ، يمكن أن تستوعب حوالى ربع مليون عامل . تتضمن القائمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مشروعات حيوية ، وتستوعب عمالة كثيفة . ويمكن تطبيقها في المدن الجديدة

واشار التقرير إلى ضرورة إعادة تاهيل الصناعات الكبرى في مصر لخلق فرص عمالة كبيرة والتركيز على الصناعات المغذية ، ويجب ان يكون لدى مصر مشروعات صغيرة ومتوسطة بكفاءة اعلى وتكلفة اقل ، خاصة في مدينة العاشر من رمضان . واشاد تقرير المنظمة بمشروع اقامته جمعية رجال الأعمال في الاسكندرية خاصة لرعاية المشروعات الصغيرة ، ووصفها بانها تجربة ناجحة لمشروعات جاهزة للتطبيق . واوضح التقرير ان المجموعة الثانية من المشروعات تتعلق بالتعاونيات، ومساعدتها للخريجين في أراضى الاستصلاح التى ستبيعها وزارة الزراعة وهى فرصة سانحة لتلافى تجارب الماضى. واشار إلى ان هذه المشروعات تساعد في توطين شباب الخريجين

اما المجموعة الثالثة من المشروعات التى توصى بعثة منظمة العمل الدولية بالبدء فيها ، فهى تتعلق بمشروعات أنشطة المراة ومساهمتها في عملية استصلاح الأراضى ، وتتركز على الصناعات الغذائية وصناعة الملابس الجاهزة . وأوصت المنظمة بضرورة البدء في مشروعات كثيفة العمل ومنها مشروع يتعلق بإعادة تاهيل شاطىء النيل من دمياط إلى اسوان من خلال مشروعات مشاتل على طول النهر . وإقامة مراسى سياحية ، وتربية النحل بالاضافة الى مشروع خاص بإصلاح الآثار المصرية .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: السياسى

التاريخ: ٢١ أبريل ١٩٩١



٢ مليون فرصة عمل جديدة للخريجين

صندوق التنمية يخصص ٤٠٠ مليون دولار لتنفيذ مشروعات إنتاجية للشباب

كتبت سميحة كريم :

يبدا فى شهر سبتمبر القادم توفير مليونى فرصة عمل لشباب الخريجين وذلك للحد من ظاهرة البطالة يتولى الصندوق الاجتماعى للتنمية تخصيص مبلغ ٤٠٠ مليون دولار لانشاء مشروعات انتاجية وتعاونية لاستيعاب الشباب ..

واعلن عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة ان منظمة العمل الدولية سوف تبدا تنفيذ مشروعات جديده فى شهر سبتمبر القادم للمساهمة فى توفير ٢ مليون فرصة عمل جديدة للحد من ظاهرة البطالة واصلاح المسار الاقتصادى .. وان هذه المشروعات الجديدة ستكون انتاجية وتعاونية ويشارك فى تمويلها الصندوق الاجتماعى للتنمية برأس مال قدره ٤٠٠ مليون دولار وذلك بعد الاتفاق مع ممثلى العمال واصحاب الاعمال فى مصر ..

وعلمت (السياسى) ان بعثة منظمة العمل الدولية برئاسة الدكتور سمير رضوان قد اعدت برنامجا محددا للعمل على مواجهة مشكلة البطالة ويتضمن خطة لتشغيل الشباب باراضى الاستصلاح ومجالات الاستثمار للعمال العائدين وانشاء هيئة مستقلة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

كما تم الاتفاق على اقامة مشروعات مكثفة لاستيعاب العمالة فى القاهرة والاسكندرية ثم تمتد الى باقى المحافظات الى جانب مشروع متكامل للتنمية الريفية



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٩١

كلمـــة من المحـــــافظ لأبنـــــاء الاقـــليم

ليست فكرة احتفال الشعوب باعيادها القومية .. استعادة أمجاد الماضي وانما هي أيضا وقفة مع الحاضر .. وتطلع للمستقبل ..

فالتراث الخالد وراءنا .. والحاضر أمامنا . بجامعته .. معاهده مدارسه . مصانعه ومشروعاته .. والمستقبل بطموحاته وتطلعاته وخططه الخمسية .

وها نحن نعيش أيام العيد القومي . وليس غريبا ما نراه الآن في ربوع المحافظة من وصل ماضيها العريق . بحاضرها المشرق وصولا الى مستقبل أكثر اشراقا .

من وحي هذا كله .. كان تسجيل ما هو ات . في عبارات موجزة . مشيدا في الوقت نفسه بالجهد الصادق والرؤية الواضحة والتعاون الوثيق بين جميع الاجهزة .. الحزب الوطني أعضاء المجالس النيابية والشعبية .. رؤساء الاجهزة التنفيذية والمحلية ..

علينا أن نسجل في هذه المناسبة بكل اعزاز وتقدير لمسة وفاء لكل السادة المحافظين السابقين .. فقد ترك كل منهم بصمة في مواقع عدة تذكرنا دائما بفضلهم وجهدهم ..

فتحية لشعب سوهاج في عيده القومي .. وادعو الله جل وعلا أن يجعلنا دائما على طريق العطاء .. والحب والوفاء .. لمصرنا الغالية وأن تكون أيامنا كلها أعيادا في ظل قيادة الرئيس المفدى .

محمد حسني مبارك .

محافظ سوهاج

لواء/محمد حسن المنطاوى


للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : السياسي

التاريخ : ٢١ أبريل ١٩٩١

وزير التعليم يعلن للشباب

دراسات جدوى مجانية للمشروعات الإنتاجية الصغيرة بأكاديمية البحث العلمي

نماذج حية للمشروعات بمدينة ٦ اكتوبر للتدريب المجانى للشباب

● اعلن الدكتور عادل عز « وزير التعليم والبحث العلمى » أن اكاديمية البحث العلمى تضم مجموعة ضخمة من دراسات الجدوى للصناعات الانتاجية الصغيرة .. يبدأ المشروع من خمسة الاف جنيه فاكثر ويمكن لمجموعة من الشباب الاشتراك فى مشروع واحد بنسبة راس المال .



– كما تضم مدينة ٦ اكتوبر نماذج عملية لهذه المشروعات ..

وعلى كل شاب يرغب فى البدء بمشروع انتاجى صغير ان يحصل على دراسة الجدوى الخاصة به مجانا من اكاديمية البحث العلمى .. كما ان له الحق فى ان يشارك فى اى مشروع نموذجى بمدينة ٦ اكتوبر عمليا ومجانا ايضا قبل ان يقدم على المشروع .. وله بعد ذلك ان يختار المشروع الذى يتناسب مع امكانياته المادية واستعداده المهنى والنفسى .

واضاف وزير التعليم ان الهدف الان للدولة ان يعمل الشاب ويتعلم فى نفس الوقت .. وقد وضعت وزارة التعليم خطة للتوسع اللا محدود فى التعليميين العام والعالى .. وذلك بتنظيم دراسة مسائية يدفع عنها رسوم اضافية فى جميع نوعيات التعليم والتدريب المطلوبة لخطة التنمية وفى اى سن او وقت بشرط ان يكون المتقدم عاملا .. فالعمل والعلم لابد ان يكونا مثلا زمان .. وقد ان الاوان لكى تتغير فكرة التكالب على الالتحاق بالجامعات مادام الباب مفتوحا فى اى وقت لاستكمال التعليم العالى .. وقد ظهر هذا التغير بارتفاع الحد الادنى للالتحاق بمدارس التعليم الفنى عن التعليم العام لاول مرة هذا العام .

ونتيجة لهذا فهناك تطوير ضخم لجميع نوعيات التعليم الفنى بالتعليم العام خاصة المدارس الفنية ذات الخمس سنوات .. ويجرى حاليا اتصالات بين وزارة التعليم وهيئة التنمية الامريكية والالمانية لهذا الغرض مع الاهتمام بالمهن الالكترونية والتكنولوجية التى تضم نوعيات حاكمة من المهن التى تتمشى مع متطلبات خطة التنمية للدولة .

٠٠٠٠٠٦٧



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٩١

مشروعات جديدة تم افتتاحها في العيد القومي

مدينة ومركز سوهاج

● تحديث العيادة ... الاستثمار ... الجديدة ...

● مركز المعلومات ... اتخاذ القرار بالمحافظة.

● ١٩٢ وحدة إسكان منخفض التكاليف بالعرب ... الجديدة ...

● استكمال ... والمدارس ...

● افتتاح المدرسة ... العامة للبنات والمدرسة الإعدادية

● افتتاح مدرسة ... الإعدادية.

● افتتاح مركز الإغاثة بسوهاج

● افتتاح مبنى السجل المدني

● افتتاح مركز ... الأسرة ... المجتمع ...

● وضع حجر أساس الإسكان منخفض التكاليف بمجمع ... على ... سوهاج الرئيسي : عمارات

● وضع حجر أساس : وحدة ... و ٢٠ ... السيخ حلمي.

مركز طهطا

● افتتاح وحدتي ... طهطا

● افتتاح مجلة ... الجديد.

● افتتاح مبنى الضرائب العامة

● افتتاح ... المدينة

● افتتاح ... الجديدة ...

● افتتاح مدارس ... بطهطا ... الجديدة ...

● افتتاح ... والسجل ... بطهطا

● وضع حجر أساس ... وحدة سكنية في عمارات الشباب

● وضع حجر أساس الإدارة التعليمية والمرحلة الثانية لمدرجات الساحة الشعبية

● تطوير المستشفى القروي بالجوامعة

مركز المراغة

● افتتاح المدرسة الإعدادية ... والحسانية ... بناحية ...

● افتتاح ٣ مدارس ... بنجع ... عرابة ... ونجع ... الجديد

● افتتاح ٥ معاهد ... ابتدائية بالبطاخ نجع أبو عوض نهالل الجزيرة أولاد إسماعيل عرابة عزيز

● افتتاح رصف طريق المراغة ـ أولاد إسماعيل

● افتتاح مكتب صحة المراغة

● افتتاح الوحدات السكنية الجديدة بالعمارات غرب المدينة

● وضع حجر الأساس لمعهد بنات المراغة ...

● وضع حجر الأساس لموقف سيارات سوهاج الجديد

● وضع حجر الأساس للقرية ... بالعيزات

مركز المنشاة

● افتتاح مدرسة ... العيساوية الإعدادية والمدرسة الإعدادية بنات بالمدينة

● افتتاح المدرسة الثانوية بنات والثانوية التجارية بنات بالمنشاة

● افتتاح العمارات السكنية بشارع ... ١٠ عمارات

● افتتاح ... المنشاة بشارع ...

● وضع حجر أساس ... بشارع ...

● وضع حجر أساس معهد ... أولاد حمزة الإعدادي

● وضع حجر أساس مكتب بريد أولاد حمزة

● افتتاح وحدة ... العرب.

مركز جرجا

● افتتاح مدرسة ... الإعدادية للبنات بجرجا

● افتتاح طريق العمارات السكنية الجديدة

● افتتاح ... وحدة سكنية منخفضة التكاليف بالمدينة

● افتتاح مدرسة ... الابتدائية ... مدرسة ... الإعدادية

● افتتاح المدرسة الابتدائية الجديدة بأولاد بهيج مدرسة نجع ... الإعدادية بأولاد بهيج

● وضع حجر الأساس لإنشاء مدرسة ... الإعدادية

● وضع حجر الأساس لإنشاء مدرسة ... الابتدائية

مركز البلينا

● افتتاح مدرسة ... الإعدادية

● افتتاح سنترال ...

● افتتاح ٤ فصول بمدرسة البلينا الثانوية

● افتتاح ٦ فصول ... بمدرسة البلينا الثانوية ...

● افتتاح الحديقة العامة ...

● افتتاح مبنى ... المجتمع والوحدة الاجتماعية بناحية العايات

● تنفيذ رصف طريق عرابة ...

● وضع حجر الأساس لمدرسة ... ومدرسة ... الابتدائية

● وضع حجر الأساس لمبنى الضرائب العامة بالبلينا والبريد

مركز دار السلام

● افتتاح المدرسة الثانوية الصناعية بدار السلام

● افتتاح مدرسة ... الإعدادية

● افتتاح مدرسة ... الإعدادية

● افتتاح الوحدة المحلية بالخيام

● افتتاح مكتب بريد ...

● افتتاح مكتب بريد أولاد سالم

● افتتاح مشروعات ...

● وضع حجر الأساس لمبنى الوحدة المحلية ... أولاد سالم

● وضع حجر أساس مدرسة ... بنجع عمار

مركز أخميم

● افتتاح المدرسة الثانوية التجارية بالعيساوية شرق

● افتتاح المدرسة الثانوية الصناعية بالصوامعة شرق

● افتتاح مدرسة جزيرة محروس الإعدادية

● افتتاح مدرسة نجع ... الابتدائية

مركز ساقلتة

● افتتاح مدرسة ساقلتة الإعدادية الجديدة

● افتتاح مدرسة ... الإعدادية

● افتتاح مدرسة ... الابتدائية

٢٨

المدروسة

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأخبار

التاريخ: ٢٥ أبريل ١٩٩١

مركز طمــــا

- افتتاح مركز شباب حود العرب المحلوي
- افتتاح مدرسة سلامون الابتدائية بتعليم أساسي
- افتتاح مدرسة بتعليم أساسي بتل الزوح



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأخبار

التاريخ: ٢٥ أبريل ١٩٩١

محافظ سوهاج للاخبار :

خطة عملى .. هى حل مشاكل الشباب والقضاء على البطالة تدريجيا بين الخريجين طريق سوهاج البحر الاحمر .. الحلم الذى طال انتظاره سيتحقق قريبا

قررت إنارة مراكز الشباب فى كافة القرى والمدن

وبدأت العمل فى اقامة أول قرية سياحية وسط النيل

تطوير شامل للمناطق السياحية وتعبيد الطرق المؤدية اليها

سوهاج ـ محمد ابو الروس ورشدى مسعد

ليست فكرة احتفال الشعوب باعيادها القومية .. هى استعادة لأمجاد الماضى ، وانما هى ايضا وقفة مع الحاضر وتطلع الى المستقبل ..

بهذه الكلمات الجليلة وجه اللواء محمد حسن طنطاوى محافظ سوهاج كلمته لابناء محافظته فى ذكرى احتفال المحافظة بعيدها القومى .

وكما اعتادت « الاخبار » دائما فى مثل هذه المناسبات ان تلتقى بقيادات الاقليم لتجرى معهم حوارا يمكن من خلاله التعرف على انجازات الماضى وما يجرى فى الوقت الحاضر وماهى الآمال والتطلعات للمستقبل .

وكان اللقاء الأول مع المسئول الاول اللواء محمد حسن طنطاوى محافظ سوهاج . انه حديث القلب .. حديث دار معظمه حول ما ينتظر شباب الاقليم . حديث حمل لهم البشرى تلو البشرى واخبارا سارة . وان كان قد تخلله بعض العتاب الرقيق . عتاب ان دل على شيء فانما يدل على ابوة صادقة تتمنى لأبنائها كل ما هو خير لهم وكل ما يصنع جيلا قادرا على العطاء .

ان هذا الحديث يمكن ان نلخصه فى كلمات قليلة فنقول ما هو إلا فرصة لابناء المحافظة يمكن من خلالها التعرف على محافظهم الجديد وماذا يدور فى فكره لمستقبل الاقليم وبنائه .

٣٠٠٠٣٠

قال المحافظ ان اول اهتماماته بالمحافظة هو حل مشاكل الشباب والقضاء على البطالة بينهم وانه قام بتوفير ٤٠٠ فرصة عمل للخريجين بمنافذ توزيع الخبز بأجر شهرى قدره ٧٠ جنيها وسيتم توزيع ٤ الاف فدان مستصلحة عليهم فى مركز دار السلام وتجهيز ١٠ الاف فدان اخرى بنفس المنطقة و ٥ الاف فدان بمركز جرجا ومثلها فى مشروع غرب طهطا .. سيتم الانتهاء قريبا من هذه المساحات وتوزيعها على شباب الخريجين .

وقال اللواء حسن طنطاوى انه سيجتمع هذا الأسبوع بعينات من الشباب تمثل كافة مراكز ومدن المحافظة للاستماع الى مطالبهم واقتراحاتهم وأفكارهم وسنطرح عليهم امكانات المحافظة والمشروعات التى يمكن ان نوفرها لهم وقد تم الاتفاق مع عدد من البنوك بالمحافظة لنشر الحرف الصغيرة بين الشباب والتى يمكن ان توفر لهم مستوى معيشى مرتفع وباقل التكاليف اذ تم توفير عدد من مطاحن القمح بسعر يصل الى ٥ الاف جنيه على اقساط مربحة وكذلك عدد من ماكينات صناعة المسامير والمطاطس الشيبسى بسعر يتراوح من ٣ الاف الى ٤ الاف جنيه تقوم هذه البنوك بتسليم معداتها الى الشباب بضمان المشروع ويتم تحصيل ثمنها على اقساط

ويضيف المحافظ قائلا انه فوجئ بتوقف مصنع الطوب الاسمنتى فى قرية « ميت داود » بجرجا لعدم معرفة طريقة تشغيله . وكان قد تم استيراد هذا المصنع من رومانيا بمبلغ ٧ ملايين جنيه منذ ٥ سنوات تقريبا وعندما علمت ان محافظة المنيا تجيد تشغيل مثل هذه المصانع اتصلت بالزميل المحافظ اللواء عبدالحميد بدوى للاستعانة بمدير مصنع الطوب الاسمنتى بالمنيا فى تشغيل مصنع جرجا وتدريب الأيدى العاملة وسيبدأ العمل بالمشروع هذا الاسبوع ايضا وسيوفر نحو ١٠٠ عامل من بينهم ٢٠٠ شاب جامعى بأجر يصل الى ١٥٠ جنيها

ويعتب اللواء طنطاوى على الشباب فيقول اتمنى فى هذه الفترة ان ينسى الشاب (أيا كان تخصصه) هذا التخصص ولو لفترة بسيطة يقبل خلالها اى عمل يسند اليه أولا لشغل وقت فراغه وثانيا للحصول منه على مقابل وثالثا وهو الأهم تنمية المجتمع والبلد الذى يوجد فيه ولو تكاتف مجموعة من الشباب للعمل فى مجتمع جديد يضم عددا من الصناعات الصغيرة يمكن بعدها النهوض به وفتح مجالات أوسع يستطيع من خلالها الخريج ان يمارس عمله بعد فترة النضوج المادى والفكرى فى الحياة ويشق طريقه بسهولة .

ويضيف المحافظ اللواء محمد حسن طنطاوى ان ما يشغل فكره ايضا هو استقلال سوهاج سياحيا عن خريطة الأقصر لذلك قرر بدء العمل فى القرية السياحية بجزيرة قرامان والتى ستقام على مساحة ٢٠٠ فدان خصص منها ٥٠ فدانا لاقامة حديقة عامة وقد تم تخطيط شوارعها تمهيدا لرصفها واقامة مركز دولى تابع لاكاديمية البحث العلمى على مساحة ٥ أفدنة منها يضم مجموعة معامل وقاعة مؤتمرات ومكتب ومركز معلومات وقد اعتمد له مبلغ ١/٢ مليون جنيه كمرحلة أولى تبلغ تكلفة انشاء المركز نحو ١٥ مليون جنيه .. وتم الاتصال بالمهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات على تنفيذ كوبرى من مرحلتين يربط بين الجزيرة والبرين الشرقى والغربى

وقال ان القرية السياحية ستتسع ١٥٠ شاليه وتتكلف ١٥ مليون جنيه وقد اسندت عملية انشائها لاحدى شركات السياحة التابعة للقطاع العام وسيراعى فى انشائها أن تتناسب مع المنطقة الأثرية المحيطة بها وسيلحق بها شاليهات سابقة التجهيز . كما تم التعاقد على اتوبيسين نهريين وعبارتين لربط الجزيرة بباقى مدينة سوهاج .

وقال المحافظ ان سوهاج ليست مدينة غريبة عليه فسبق ان عمل بها مفتشا لمباحث أمن الدولة من عام ٧٩ وحتى ٨١ وانه يلمس فى رجالها الوفاء والاخلاص وحبهم للعمل وهم يتعاونون معى الى أقصى درجة وقد عهدت فيهم حبهم لبلدهم والعمل على تقدمها ورفعتها خاصة القيادات التى أعمل معها .

تحقيق حلم طال انتظاره

ويزف المحافظ اللواء محمد حسن طنطاوى خبرا سارا لأبناء سوهاج وكافة أبناء الصعيد فيقول ان طريق سوهاج/البحر الأحمر والذى كان حلما يراود ابناء الاقليم .. سيصبح قريبا واقعا حقيقيا وملموسا .. اذ تم الاتفاق مع الفريق يوسف صبرى ابو طالب وزير الدفاع والانتاج الحربى على تحديد معالم الطريق وتصويره جويا خلال ايام تمهيدا لبدء العمل فيه خلال الاجازة الصيفية بالجهود الذاتية وعن طريق تشغيل الشباب الجامعى باجور معقولة وسيتم استخدام معدات المحافظة فى هذا الشأن لحين اعتماد المبالغ اللازمة من ميزانية الدولة .

وقال ان هذا الطريق يبلغ طوله ١٤٠ كيلومترا فقط ويمر عن طريق أخميم/ بئر العين/ الدرب المصرى/ الغردقة عبر الصحراء الشرقية وهو اقصر طريق بين المحافظتين .. ولكن توجد به بعض الكتل الصخرية يتم الاستعانة بجهاز القوات المسلحة لتفجيرها . وسيختصر هذا الطريق زمن الرحلة بين المحافظتين الى ساعة أو أكثر بقليل

ويضيف المحافظ بأن تنفيذ هذا الطريق سيساعد على نشاط الحركة السياحية بسوهاج الى درجة كبيرة لان الغردقة بها اكثر من ٢٠ قرية سياحية وتستقبل الأفواج السياحية على مدار العام من جميع دول العالم سيفكرون بجدية فى زيارة معالم سوهاج واثارها الفرعونية مثل معبد ابيدوس وغيرها عندما يعلمون ان بينهم وبين هذه الآثار ساعة واحدة فقط من الاتوبيسات الفاخرة . وستقوم المحافظة من جانبها بتوفير الوسائل التى تساعد على جذب السائح وراحته حيث بدأ العمل فى القرية السياحية



المصدر: الأخبار

التاريخ: ٢٥ أبريل ١٩٩١

للبحوث و التدريب و المعلومات

بجزيرة قرامان سيتم اقامة فندق سياحي كبير ومتحف يضم اثار سوهاج خصصت له مساحة كبيرة على النيل

ومن فوائد هذا الطريق ايضا انه ينشط التجارة في محافظات الصعيد اذ يقوم باستقبال البضائع والسلع المستوردة من ميناء البحر الاحمر مباشرة بدلا من استقبالها في الاسكندرية او اسوان والطواف بها على المحافظات حتى ان طريق اسيوط البحر الأحمر يمر اساسا على هذا الطريق ويتم التقاطع بينهما ناحية أخميم . وهذا الطريق يخدم محافظات البحر الاحمر والوادي الجديد وأسيوط وسوهاج وقنا ويعتبر شريانا رئيسيا لهذه المحافظات

مشروع الديابات

ويتحدث الاستاذ محمد هاشم السكرتير العام للمحافظة فيقول ان مشروع الديابات بأخميم للألبان واللحوم يعد من المشروعات العملاقة في المحافظة وبه أكثر من ٢٠٠٠ رأس من الماشية والأبقار الفريزيان وغيرها من السلالات العالمية هذا المشروع يمكن أن يعطي محافظات الصعيد من اللحوم والالبان . وقد اقامت المحافظة مصنعا لبسترة وتصنيع منتجات الالبان تباع بأسعار رخيصة اذ يصل ثمن كيلو اللبن الى ٨٠ قرشا وعلبة الزبادي الى ٢٥ قرشا ويصل سعر كيلو الجبن الى ثلاثة جنيهات ونصف للكيلو . وتقوم المحافظة حاليا بتشغيل المشروع بكامل طاقته لتغطية احتياجات الاقليم من هذه المنتجات وتشغيل عدد كبير من شباب الخريجين به بالاضافة الى الاراضي الصحراوية التي يتم استصلاحها في مراكز المحافظة وتوزيعها عليهم اولا بأول .

هدية سوهاج لأبنائها

اما الاستاذ جمال القباني السكرتير العام المساعد للمحافظة فيقول ان هدية سوهاج لابنائها هي البدء في انارة مراكز الشباب بالقرى والمدن واستكمال الادوات الرياضية وكافة الأجهزة والانشاءات بالنوادي وهذا الأمر له اهمية كبرى خاصة الصعيد حيث يصعب على الشباب التوجه الى النوادي والأندية في فترة الظهر لارتفاع درجة الحرارة به وفي المساء يكون لديهم وقت فراغ كبير مما يجعلهم ينصرفون الى تكوين خلايا مشبوهة وغير نافعة .. وان تشغيل النوادي في المساء يضم الشباب في اماكن صالحة لتنمية قدراتهم ومواهبهم في ظل رقابة واعية وأولى هذه المراكز التي سيتم انارتها « الديابات » بأخميم « وروافع القصير » بسوهاج و« شطورة » بطهطا . على أن يتم تعميم هذه التجربة بعد نجاحها .

وقال السكرتير العام المساعد ان المحافظة تعاقدت على عبارتين واتوبيسين نهريين لربط القرية السياحية بجزيرة قرامان بالبرين الشرقي والغربي للنيل . كما تم تشغيل لنشين صغيرين لنفس الغرض .. هذا الى جانب اعمال الرصف والتجميل والاسكان وغيرها من المرافق الحيوية .

وفي النهاية يختتم المحافظ حديثه قائلا ان قرار تكليفي كمحافظ لسوهاج هو شرف لي وسأعمل جاهدا بمساعدة المخلصين من ابنائها على خلق فرص عمل للشباب والنهوض بالصناعات الصغيرة واستقلال سوهاج سياحيا عن الأقصر ووضعها على خريطة مصر السياحية والنهوض بكافة مرافقها وامكاناتها حتى نحقق ما يريده منا الرئيس حسني مبارك وفقنا الله وإياه في خدمة مصرنا العزيزة وكل عام وشعب سوهاج بكل طوائفه بخير وفي تقدم مستمر .

٣٦٠٠٣٦



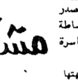
المصدر : السياسي

التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩١

للبحوث و التدريب و المعلومات

ندوة بلا توصيات لمواجهة

مشكلة البطالة



هذه الندوة العلمية .. لم تصدر توصيات ولا قرارات .. لكنها ببساطة طرحت افكارا وقضايا .. تهم كل اسرة فى مصر ..

الموضوع .. البطالة وخطة قومية لمواجهتها

ولكن ليس من خلال دور الدولة فحسب .. بل من خلال جهد المواطن ايضا وجهد هؤلاء الذين التقوا لبحث واحدة من اخطر قضايا الحاضر .. والمستقبل ايضا

.. ان هناك نحو ٢.٥ مليون متعطل فى مصر .. بلا عمل

بعض الخريجين ينتظر دوره فى التعيين منذ سنوات عن طريق القوى العاملة

الارقام تقول ان هناك ١٦ مليونا فى مصر يمثلون القوى العاملة من عدد سكان مصر البالغ عددهم ٥٦ مليون نسمة ..

ونسبة البطالة تمثل ١٥٪ (٢،٥ مليون فرد ' وتبلغ نسبتها ٤٥٪ فى الريف و٥٥٪ فى الحضر

ان خطورة المشكلة كما يقول د. على لطفى مدير الندوة ورئيس الوزراء السابق ان ٤٠٪ ممن يعانون من البطالة من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة .. والنسبة لتتزايد .. لسبب بسيط ان السكان يتزايدون بمعدل ١.٥ مليون نسمة سنويا ..

.. والحل ؟

لهذه الاسباب .. كلها كانت هذه الندوة التى نظمها المركز التعاونى للثقافة وتنمية المجتمع مبادرة جيدة

الحل الذى تطرحه مناقشات وبحوث الندوة من خلال حل بسيط اسمه .. الصناعات الصغيرة

.. من خلال هذا الاسلوب (الذى يعنى ان تتجمع اسهامات مجموعات من الشباب لتكون راسمالا .. وتبدا مشروعا)

.. من خلال هذا الحل يتحقق التطور والنمو الاقتصادى لدول - كانت فقيرة مثل كوريا وتايوان وغيرها

من خلال قراءة اسماء الذين شاركوا فى الندوة يتضح انها جمعت بين علم وخبرة علماء واساتذة جامعيين ايضا تجارب اصحاب مشروعات يعملون فى ارض الواقع .. شهد جلسة افتتاحها د. عادل عز وزير التعليم والبحث العلمى.

.. الدكتور كمال حمدى ابو الخير مقرر لجنة العلوم الادارية بالمجلس الاعلى للثقافة

تحقيق
محمد الكاشف

وعميد معهد التعاون ورئيس الجمعية المصرية للدراسات التعاونية هو رئيس الندوة

ادارها د. على لطفى استاذ الاقتصاد ورئيس الوزراء ومجلس الشورى السابق وشارك فيها الدكتور عبد المنعم راضى استاذ الاقتصاد ووكيل جامعة عين شمس ود. احمد سرور

خطة قومية للصناعات الصغيرة

د. محيى الدين الغريب الرئيس التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار ضرورة حل مشكلة البطالة من خلال خطة قومية للصناعات الصغيرة

كيف ؟

.. فى طرحة للمشكلة يركز على:

- تحديد فرص الاستثمار للمشروعات الصغيرة
- تكوين الشكل القانونى الذى يجمع الشباب فى كيانات تسمح باستغلال طاقاته فى الصناعات الصغيرة ..
- التدريب لان الشاب الذى يتخرج فى الجامعة لا يستطيع ان يقوم بمشروع بلا خبرة

واعلن د. محيى الدين الغريب ان قانون الاستثمار الجديد الذى يجرى تطبيقه فى ٩ محافظات يتمتع بالاعفاء الضريبى لمدة ١٠ سنوات بالنسبة لمشروعات الصناعات الصغيرة مما تفتح الفرصة امام الشباب وعن قضية التدريب قال رئيس جمعية الاستثمار ان الشركات الانتاجية بدات فى انشاء مراكز تدريب فى بور سعيد للشباب الذين يعملون فى صناعة الملابس الجاهزة

مطلوب .. من مجلس الشعب !

- دكتور كمال ابو العيد رئيس مجلس ادارة بنك التنمية الصناعية فى طرحه للقضية مشيرا الى اهمية ان يصدر مجلس الشعب تشريعا يخرج الشركات الصناعية من عقبات الروتين هل من المعقول ان يحتاج انشاء شركة صناعية الى وقت لا يقل عن ٥ شهور !!

المطلوب اذن (توليفة ' جديدة تساعد على سرعة الانتاج .. وتشريعات لاستثناء الصناعات الصغيرة من العقبات القانونية الموجودة فى مصر

وقال ان لدينا فى بنك التنمية الصناعية اموالا من البنك الدولى قدرها ١٦٨ مليون دولار لم يستخدم منها سوى ٩٨ مليون دولار فقط ..

- د. حامد مبارك رئيس مجلس ادارة صندوق التنمية الاجتماعية الذى انشىء فى فبراير الماضى يقول ان المطلوب هو ربط اقتصاديات التنمية بعملية النمو الاقتصادى من خلال مشروعات يشارك فيها الشباب مثل التشجير وتطهير المصارف وهى مشروعات محلية ذات عمالة كثيفة ..

العامل الماهر

- محمد فريد خميس رئيس هيئة المستثمرين بالعاشر من رمضان يطرح قضية هامة ..

.. فالمطلوب فى العمالة هو عنصر العامل الماهر والفنى .. والمطلوب اصلاح سياسات التعليم لاصلاح عنصر العمل

فى اطار العمالة نصف المهرة لانجد العامل المطلوب حين تم الاعلان عن طلب عمالة فى العاشر من رمضان بلغت نسبة الذين رفضوا العمل لاسباب صحية ٩٣٪ من شباب محافظة الشرقية

.. اخر اعلان لطلب خريجى تجارة بلغت نسبة غير اللائقين طبيا ٤٣٪

وقال : ان المستثمرين بالعاشر من رمضان على استعداد للاسهام بنسب فى مشروعات الشباب ونضمن لهم التسويق

وقال انه سيتم توفير السكن التعاونى لهؤلاء الشباب



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الســيـاسـى

التاريـخ: ٢٨ ابريل ١٩٩١

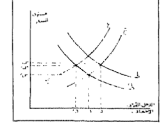
● د. نجلاء حسين مرتجى امين عام جمعية الصناعات الصغيرة تعرض دراسة تقول بالارقام ان ٧٠٪ من الخريجين لا يملكون راس المال للبدء فى مشروعات .. الدراسة تفتح عيوننا ايضا على عدد من الحقائق الخطيرة والهامة

مفاهيم اقتصادية

البطالة ومحاربة التضخم

ـ من الملاحظ ان محاولات محاربة التضخم قد تسبب انخفاضا فى الناتج وزيادة فى معدل البطالة ويمكننا اعطاء توضيح ممكن لهذه العلاقة بين التضخم والبطالة داخل الاطار الكلاسيكي لمنحنيات العرض والطلب التجميعية .

ـ ذلك ان اساس علاقة الاختيار بين التضخم والبطالة الدورية تحددها منحنيات الاجر والسعر الناتجة عن سياسات الاجر لنقابات العمال وسياسات السعر لمنشات الاعمال وان وجود نظام خاص بعقود الاجر والسعر يقدم تباطؤات فى نماذج رد الفعل للاجور والاسعار . فاثناء المرحلة التوسيعية لدورة الاعمال يزداد الاجر بصورة متباطئة خلف الزيادة فى الطلب التجميعي . وعندما يقوم المسئولون بتقليل عرض النقود لتقييد الزيادة فى التضخم وتخفيض الطلب التجميعي فان زيادات الاجر لا تزال تحاول اللحاق بالنقص الناتج فى الدخل الحقيقى الذى حدث نتيجة التضخم فى المرحلة التوسعية . وهذه الزيادات فى الاجر تعنى زيادات فى تكلفة الانتاج للاعمال والتى تواجه فى نفس الوقت بانخفاض فى المبيعات ومن ثم انخفاضا فى الطلب التجميعي



ـ والانخفاض فى الطلب التجميعي يحرك منحنى الطلب التجميعي (ط) كما فى الشكل الى اليسار الى (ط -) مؤديا الى انخفاض بسيط فى دخل التوازن (د) الى (د) وانخفاض فى سعر التوازن (س) الى (س) وان الزيادة فى تكلفة الانتاج تزحزح منحنى العرض (ع) الى (غ) لان المنتجين يرغبون فقط فى عرض نفس الناتج عند سعر اعلى وانتقال منحنى العرض هذا الى اعلى يقلل دخل التوازن الى (د) ويدفع مستوى السعر الى اعلى ثانية وتكون النتيجة الكلية انخفاضا حادا فى الناتج الكلي ومن ثم فى العمالة وفى الغالب لا تغير فى مستوى السعر .

د . صابر الجارحى



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٩ أبريل ١٩٩١

□ وزيرا القوى العاملة والصناعة يعلنان :

توفير ١٢٨ ألف فرصة عمل جديدة

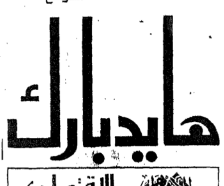
٨٠٠ مليون جنيه استثمارات القطاع العام و١,٥ مليار أرباح

شبين الكوم ـ من هيثم سعد الدين ومحمد عبد الحليم ـ اكد السيد عاصم عبدالحق وزير القوى العاملة والتدريب انه تم توفير ١٢٨ الف فرصة عمل جديدة في البلاد العربية معظمها في السعودية وليبيا ودول الخليج ، إلى جانب تشغيل ١٦٥ الفا من الخريجين حتى مارس الماضي ، منهم ١٢٠ الفا عن طريق القوى العاملة و٣٢ الفا بوزارة التربية والتعليم و١٣ الفا بوزارة الصحة ..

واعلن المهندس محمد عبدالوهاب وزير الصناعة في افتتاح مصنع غزل الصوف بشبين الكوم امس ان مشروع قانون تطوير القطاع العام سيعرض على مجلس الشعب في النصف الاول من شهر مايو القادم ، وان استثمارات هذا القطاع في الموازنة الجديدة تصل الى ٨٠٠ مليون جنيه ، وان ارباح الشركات الناجحة في العام المالي الماضي بلغت ١,٥ مليار جنيه ، بينما خسرت ١٠ شركات ١٠٠ مليون جنيه

وقال وزير القوى العاملة في الحفل الذي شهده الدكتور يحيى حسن محافظ المنوفية انه تقرر اتخاذ الاجراءات لتعيين حملة المؤهلات العالية دفعة ٨٤ والمؤهلات المتوسطة دفعة ١٩٨٣ في اول يوليو القادم ، بجانب تعيين ٥٠ الفا من خريجي كليات التربية ودار العلوم والالسن والآداب قسم اللغات والاقتصاد المنزلي والخدمة الاجتماعية ومن الاطباء والصيادلة عقب تخرجهم لسد العجز في مختلف المحافظات .





يشرف عليها رجب البنا

اذا كانت بريطانيا تفخر بحديقة « هايد بارك » حيث يستطيع كل انسان ان يقول ما يشاء .. وتعتبرها دليلا على الديمقراطية وحرية الكلمة فان من حق مصر ايضا ان تفخر بازدهار الحرية فيها بغير قيود .. وكدليل على ذلك نلتقى اسبوعيا وشعارنا : « صراع الافكار هو القوة الدافعة لتقدم بلدنا » .

هل لديكم حل لمشكلة البطالة ؟

هل عندكم حل لمشكلة البطالة ؟

لاتقولوا ان مشكلة البطالة تفاقمت فى مصر .. فنحن نعرف ونلمس ذلك فى بيوتنا .. كل بيت فى مصر فيه ماساة حية لواحد او اكثر من ابنائها .. طويل وعريض وحاصل على شهادة جامعية ولا يستطيع ان يحصل على عمل ليحصل منه على اى دخل يشعره انه اصبح رجلا .

ولا تقولوا ان مشكلة التطرف سببها البطالة .. فنحن نعرف وكل قضية من قضايا التطرف والارهاب ابطالها متعلمون عاطلون ناقمون على المجتمع الذى لايعطيهم فرصة العيش الكريم والحصول على مورد رزق شريف ولذلك يرون ان هذا المجتمع مخطىء ثم تتطور عندهم الى ان هذا المجتمع ظالم .. ثم تتطور اكثر الى ان تصبح « هذا المجتمع كافر » ولكى يحكموا على المجتمع بالكفر لابد ان يلبسوا هم عمامة الايمان .. الذقن والجلباب والكتب الغريبة والجماعة والامير .. مصيبة سببها البطالة .



المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٣ مايو ١٩٩١

للبحوث و التدريب و المعلومات

ولا تقولوا ان المشكلة ازدادت بسبب عودة العاملين المصريين من العراق والكويت وغيرها فنحن نعرف ان حوالى نصف مليون عادوا وان نسبة البطالة تتزايد بمعدل من ١٠ ٪ الى ١٧ ٪ سنويا ، وان المشكلة اذا بقيت بغير حل فسوف يصبح في مصر ٤ ملايين عاطل في سنة ٢٠٠٠ اى بعد اقل من عشر سنوات .

ولا تقولوا لنا كلمات عامة .. زهقنا من " الانشاء " .. تنمية القوى البشرية .. التدريب التحويلى .. الصناعات الصغيرة .. تشجيع القطاع الخاص .. تشجيع الهجرة تعديل نظم التعليم .. هذا كلام عام شبعنا منه وكل واحد يقوله ولكن لا احد يقول كيف نفعل هذا وذاك ، ولا متى نبدأ .

ان مجلس الشورى وهو هيئة دستورية لديها احساس كامل بالمسئولية بطبيعة الحال قال في تقرير رسمي اخير منذ ايام ان نسبة البطالة بلغت ١٧,٥ ٪ من قوة العمل .. وسترتفع الى ٢٤,٥ ٪ عام ٢٠٠٠ اى سيكون هناك عاطل من بين كل اربعة مصريين ! ووجد مجلس الشورى الحل عند القطاع الصناعي فطالبه بان يقوم بدوره الحقيقي في امتصاص جزء كبير من قوة العمل ، ولم يقل لنا المجلس الموقر كيف يقوم القطاع الصناعي بذلك ..

لاتدقوا الاجراس .. لان ما نحن فيه يغني عن أية اجراس اضافية فقط قولوا لنا كيف الخلاص ؟

هذا هو السؤال

ومن لديه اجابة فليتفضل الى " هايد بارك " وليقل مايشاء ، بشرط ان يكون مفيدا .. وليست هناك شروط اخرى !

من قبل ، وهو اقتراح جوهرى لانه هو الحل الرئيسي لافساح المجال امام الشباب للعمل في الحكومة والقطاع العام وهو نظام معمول به في القوات المسلحة والشرطة بل ان كثيرا من ضباط الشرطة يحالون الى المعاش قبل سن الخامسة والخمسين .

وهذا الاقتراح اخذت به فرنسا وصدر به مرسوم في ٣٠ ديسمبر ١٩٨١ والذى انشا ما سمي بعقود التضامن وبمقتضاه يحال الموظف الى التقاعد عند بلوغه سن الخامسة والخمسين على ان يحصل في المرحلة الاولى على مقابل ٧٠ من متوسط راتبه عن الاثنى عشر شهرا الاخيرة و ٣٠ من راتبه منحة معاش في المرحلة الثانية ويضاف اليها مكافاة نهاية الخدمة .

ولا يختى ان يؤدى الاخذ بهذا الحل الى احداث فجوة في الوظيفة العامة بخروج القيادات الرئيسية فانه يمكن ان ينفذ ذلك على مرحلتين المرحلة الاولى ببلوغ سن ٥٨ والثانية ببلوغ سن ٥٥ على ان يقترن ذلك بتدريب الموظفين الجدد على شغل وظائفهم .

والاستثناء من هذا الحل بالنسبة لرجال القضاء واساتذة الجامعات تمليه الضرورات العملية والعلمية ـ فكل قاعدة لها استثناء ـ فهذه الخبرات تعاني من الاستنزاف الذى حدث ـ ويحدث ـ بخروجها الى العمل في الجامعات العربية .

٢ ـ تحديث الوظيفة العامة

ترزح الوظيفة العامة تحت رواسب الماضي التي جعلت الجميع يتطلع اليها ويرسف في اغلالها ونتيجة لذلك يجب ان تتحرر الوظيفة العامة من القيود الاتية وهذا التحرر هو جزء لا يتجزأ من معالجة مشكلة البطالة .

●● الغاء الجمع بين الوظيفة والعمل الحر

من المتناقضات ان يجمع الموظف بين الوظيفة والعمل الحر وهو امر رخص به التشريع نتيجة للحاجة الى بعض الكفاءات في مجال العمل الحر . غير انه بعد ان تفشت البطالة بهذه الصورة وبعد ان توافرت الكفاءات فقد انتفت الحكمة من هذا الجمع وهذا الفصل بين الوظيفة والعمل الحر فيه عودة الى الاوضاع الطبيعية يقتضي ان يتفرغ كل الى عمله ولذلك اقترح من الناحية القانونية اصدار تشريع



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٣ مايو ١٩٩١

بالغاء حالات الجمع بين الوظيفة والعمل الحر ويتعين ان الكفاءات من الموظفين تؤثر العمل الحر على الوظيفة وجدير بالذكر انه لم يكن مسموحا - في ظل الدستور الملغي - لعضو مجلس النواب او الشيوخ ان يجمع بين عضوية المجلس والوظيفة العامة حرصا على تحقيق الرقابة الكاملة للسلطة التشريعية على السلطة التنفيذية

●● منع الجمع بين الوظيفة والندب لعمل اخر

ادى هذا النظام الى ندب الموظف لعمل آخر بجانب الوظيفة الرئيسية والغاء ذلك يفسح المجال لشغل هذه الوظائف بطريق التعيين وليس بطريق الندب .

●● عدم جواز مد خدمة الموظف بعد الاحالة الى المعاش

يأتي هذا الحل متسقا مع الاقتراح بتخفيض سن المعاش فليس مقبولا مد خدمة الموظف بعد احالته للتقاعد والحديث عن دعوى الكفاءات مرفوض ومجال الكفاءات - بمعناها الحقيقي - يتمثل في مجال العمل الحر وليس في الوظيفة .

●● تقسيم الوظيفة وتقسيم العمل

يعد تقسيم الوظائف والعمل حلا جديدا لمعالجة مشكلة البطالة ويقتضي ذلك تحديد ساعات العمل وحددت بعض التشريعات الغربية ساعات العمل في الاسبوع ويؤدي ذلك الى خلق فرص عمل جديدة . كما يجب تقسيم العمل وذلك بأن تعمل الحكومة والقطاع العام والمصانع الى فترتين فترة صباحية واخرى بعد الظهر مع الالتزام بساعات العمل ويؤدي ذلك الى زيادة الانتاج بل ومضاعفته . ويسمح بتشغيل طائفة اخرى من الشباب وعلى سبيل المثال فان البنوك في تركيا تعمل فترتين والشركات في العالم يمتد العمل فيها الى ما بعد الظهر . كما يمكن هذا النظام لاصحاب المصالح من قضاء هذه المصالح كي يرغب في صرف شيك او اجراء توكيل في الشهر العقاري او التردد على مصلحة حكومية - وما اكثر ذلك - ممن لا يسعهم الوقت صباحا . كما يخفف من عبء المواصلات في النهار

٣ - تطوير دور البنوك في التنمية الاقتصادية

لايكفي ان تقوم البنوك بدور الائتمان ذلك انه يمكنها ان تسهم في حل مشكلة البطالة عن طريق تطوير دورها في التنمية مما يسمح بخلق وظائف جديدة باستغلال الودائع الموجودة لديها في انشاء شركات جديدة تشارك فيها باكثر من نصف رأس المال ومن قبيل ذلك تكوين شركات زراعية تستوعب جانبا كبيرا من العمالة وتقوم بالدور الذي تؤديه بعض الصناديق العربية والبنك الاهلي تراكمت لديه الودائع التي تبلغ المليارات من شهادات الاستثمار واحتباس هذه الاموال دون توظيفها في مشروعات اقتصادية مثمرة لا يتفق وقاعدة دوران رأس المال .

٤ - صندوق اعانة البطالة

وهذا الاقتراح مستمد من دور المجتمع في التكافل والتضامن لمواجهة خطر البطالة وذلك بوضع نظام لمساعدة العاطلين وقد ادخلت بريطانيا نظام المساعدة العامة في سنة ١٩٥٩ . كما استحدثت نظام تامين البطالة والذي عدل في سنة ١٩٦٧ وجعلت هذا النظام عاما في جميع المؤسسات ومنها القطاع الخاص مما يعد تطويرا لدور الدولة في تحقيق الامن الاجتماعي .

وبعد هذه الاقتراحات قد لا يرحب بها البعض لانهم يرون فيها تفويتا لمصلحة مادية تعود عليهم . ولكن استهدفت منها مصلحة عامة في وقت ارجو ان تصل فيه الكلمة الصادقة الى اسماع المسئولين . والله من وراء القصد .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٣ مايو ١٩٩١

للبحوث و التدريب و المعلومات

البداية من الجامعة

استاذ التنمية الريفية والاجتماع الريفي المساعد بكلية الزراعة جامعة عين شمس ، الدكتور ابراهيم ابراهيم ريحان لديه مقترحات عملية تبدأ - طبعا - من أعادة النظر في تنظام التعليم الحالي ، الى ايجاد موارد ذاتية للجامعات الى أنشاء مزارع لكليات الزراعة لتدريب الطلبة على الزراعة (تصوروا ان كليات الزراعة لاتدرب الطلبة الآن على الزراعة كما ينبغي وليس لديها مزارع كافية ! !

التعليم والبحث في خدمة المجتمع وهي الوظائف المحورية الثلاث للجامعة ترتبط ارتباطا عضويا بقضية البطالة وكل خلل في أي من الوظائف الثلاث ينعكس بصورة أو بأخرى على التوظيف الأمثل للموارد البشرية المتاحة ... فالتعليم الجيد هو محصلة لتضافر جهود أعضاء أكفاء من هيئة التدريس وطلاب مجتهدين لديهم الرغبة الصادقة لتلقي العلم وليس مجرد الحصول على مؤهل جامعي ، وامكانيات مادية مناسبة تتمثل في المعامل والمكتبات وقاعات الدرس ... الخ .

وبطبيعة الحال فان أي خلل في مكونات العملية التعليمية الثلاث (أستاذ وطالب وامكانيات مادية) تكون محصلتها تخريج نوعيات غير جيدة من الطلاب ليس بامكانهم المنافسة في سوق العمل الداخلي أو الخارجي ، وحتى فيما لو قدر لهؤلاء الالتحاق بأي من الأعمال التي تتطلب مهارات متميزة سيكونون معوقين للعملية الانتاجية ... ومن ثم فان النوعية الرديئة من التعليم تفتح الباب على مصراعيه لمزيد من البطالة .

أما البحث وهو الوظيفة الثانية للجامعة ، فانه يعد المدخل الرئيسي والطريق الأوحد لتنمية قدراتنا ومواردنا الذاتية وفتح أفاق جديدة للعمل والانتاج ... ومن ثم فان تخلف البحث العلمي يعني ببساطة اعتماد خطط التنمية المحلية على التكنولوجيا المستوردة والتي تسمح الدول المتقدمة بتصديرها الى الدول النامية ... وتكون النتيجة إنفاق الملايين من العملات الصعبة في الحصول عليها ، فضلاً عن حرمان المجتمع من ابتكار تكنولوجيا رخيصة تتناسب وظروف البيئة المحلية ، مما يعوق خلق فرص عمل جديدة ، وهذا يقود بطبيعة الحال الى مزيد من البطالة .

أما خدمة المجتمع وهي الوظيفة الثالثة للجامعة فهي لاتنفصل عن الوظيفتين السابقتين على اعتبار انها الحارس الأمين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فهي بمثابة الاب الذي يتحسس مشاكل ابنائه بكافة الأساليب والوسائل ثم يعمل على بحثها وعلاجها من خلال عرضه لروشته علاج مفعولها مؤكد لاتحتمل التجربة أو التأويل .

من خلال هذا العرض الموجز لوظائف الجامعة ، يمكن أن نلقي الضوء على حال جامعاتنا ، مما لاشك فيه أن هناك خللا قد انتاب جامعاتنا في الأونة الأخيرة ، انعكس ذلك في مقدرتها على أداء وظائفها المنوطة بها سواء كان تعليميا أم بحثيا أم دورها في خدمة المجتمع .

ولسنا هنا في مجال البحث عن الاسباب المسئولة عن حدوث هذا الخلل وانعكاساته الخطيرة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد ولكن من المؤكد ان من

٤٠٠٠٠٠



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٣ مايو ١٩٩١

د . ابراهيم ابراهيم ريحان

أستاذ مساعد بزراعة عين شمس

بين اسبابه نقص الموارد المالية للجامعات المصرية .

وليس هناك من يستطيع أن يلوم الدولة عن مسئوليتها فى ضرورة سد النقص فى الموارد المالية للجامعات نظرا للمسئوليات الكبيرة الملقاة على عاتقها ، وإنما فى اعتقادى أن جانبا من هذه المسئولية يقع على عاتق الجامعات نفسها والبيروقراطية التى تعيش فى كنفهـا . فالنظرة الى الجامعات على أنها مـؤسسات خدمية تقدم الخدمات التعليمية والبحثية وحل مشاكل المجتمع دون مقابل يذكر من المتلقين والمستفيدين من خدماتها أصبحت نـظرة عقيمة لايجوز الاستمرار فيها أو التمسك بها نظرا للاضرار الكبيرة التى تنعكس على وظائف الجامعة ذاتها الأمر الذى أصبحت معه كالرجل المريض الذى يحتـاج الى عـلاج فعـال لينهض ويمارس مسئولياته التى لايستطيع أن يعيش دونها .

ونظرا لصعوبة تحسين الموارد المالية للجامعات فى ظل الظروف الراهنة سواء بمـزيد من الاعتمادات من قبل الدولة أو بتحصيل رسوم مناسبة من المستفيدين من خدماتها لذا اقترح أن تقوم الجامعات بالعمل بكافة السبل على تنمية مواردها المالية ذاتيا وبطرق غيـر تقليدية حتى تتمكن من الصمود أمام التحديات التى تجابهها . وقد يتسـاءل سـائل كيف يمكن تنمية الموارد المالية للجامعات فى ظل الظروف الراهنة ؟

أقول على الفور أن هناك العديد من الاجراءات التى يمكن إتخاذها والتـى تنـدرج فى معظمها تحت فلسفة جديدة وهو ضرورة النظر الى الجامعات ليس كمـؤسسات خدمية فقط ولكن أيضا كمؤسسات انتاجية ذات طبيعة خاصة .

وفيما يلى عرض لبعض أهم تلك الاجراءات :

أولا : اطلاق حرية اعارة أعضاء هيئة التدريس للعمل فى الخارج دون قيد أو شرط ، واذا ما تجاوزت مدة اعارة العضو لاكثر من عشر سنوات خلال مـدة خـدمته بـالجامعة بنص القانون وجب عليه أن يسدد نسبة من دخله السنوى ولتكن مـن ٣ ــ ٥ ٪ عـن كل سـنة يقضيها فى الخارج بعد هذه المدة ، على أن تخصص هذه النسبة للمساهمة فى تطوير أعمال القسم الذى ينتمى اليه .

ثانيا : تحصيل رسوم من الطلاب الراسبين على أن تعادل تكلفة تعليمهم خلال السـنة التى رسبوا فيها . على أن يسقط تحصيل هذه الرسوم بمجرد نجاح هؤلاء الطلاب . وممـا لاشك فيه أن هذه الرسوم يمكن أن تساهم فى تنمية مرافق الـكلية والنهـوض بـالعملية التعليمية والبحثية .

ثالثا : هناك العديد من الكليات خاصة العملية منها كالطب والهنـدسة والـزراعة على سبيل المثال لديها من الامكانيات التى لو أحسن استخدامها وتـوجيهها لانتـاج سـلع

١٤٠٠٢٠

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٣ مايو ١٩٩١

وخدمات متميزة . واستخدام الموارد المالية التي تحصل عليها من بيع هذه السلع وتلك الخدمات في تطوير خدماتها الاساسية المنوطة بها ، لأمكن التغلب على جانب كبير من المشاكل التمويلية التي تجابهها الجامعات ... والشرط الوحيد هو أن توجه حصيلة هذه المبيعات لنفس الكلية لاستخدامها في تطوير مرافقها ومعاملها ومزارعها .. الخ ولاتتجه لأي جهة أخرى ، خاصة اذا ماعلمنا أن الكليات العملية هي أكثر الكليات استنفادا لميزانيات الجامعات اذا ماقورنت بالكليات النظرية .

وفي هذا المقام يمكن أن نسوق أحد الأمثلة التي توضح مانقصده بكيفية تدبير تلك الموارد المالية ذاتيا . فكليات الزراعة على سبيل المثال تمتلك مزارع تستخدمها في التجارب الخاصة بانتاج أصناف جديدة من المحاصيل الحقلية والبستانية وتربية الحيوانات والدواجن . فلو أمكن استخدام جانب من هذه المساحات بغرض الانتاج التجاري وتسويق الناتج بالاسعار السائدة في السوق لكان في ذلك فائدة كبيرة لاننا نكون بذلك قد ساهمنا في سد النقص في الامكانيات المالية للكلية فضلا عن ذلك يمكن اعتبار هذه المزارع حقولا ارشادية نموذجية يمكن استخدامها ايضا في اغراض التدريس فضلا عن ارشاد المزارعين في المناطق المجاورة ومن ثم تصبح منارة رئيسية من منارات خدمة المجتمع بالاضافة الى ذلك تمتلك كليات الزراعة معامل ووحدات متميزة في التصنيع الغذائي ومنتجات الألبان . فلو أمكن تطوير هذه المعامل أو حتى شراء وحدات انتاجية صغيرة للتصنيع الغذائي واستخدامها في انتاج بعض السلع وتسويقها تجاريا يمكن استخدام العائد في تطوير الموارد المالية للكلية . وهناك ميزة أخرى وهي امكانية الاعتماد على الطلاب أنفسهم في انتاج هذه السلع وفي ذلك تدريب عملي لهم ، يمكن عن طريقه اكتساب خبرة عملية في مجال تخصصهم تساعدهم في الحصول على فرص عمل أفضل عند تخرجهم

وفي النهاية يدور في خاطري اقتراح أوجهه للأستاذ الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي . والأساتذة الأفاضل رؤساء الجامعات وهو لماذا لاتقوم وزارة الزراعة بتخصيص مساحات مناسبة من أراضي الاستصلاح لكل جامعة من الجامعات على أن تقوم كليات الزراعة التابعة لهذه الجامعات باستصلاحها واستزراعها بتمويل ذاتي من أعضائها . واعتبار هذه المزارع مشاريع استثمارية يوزع العائد فيما بعد على المساهمين فيها مع خصم جزء من هذا العائد سنويا للكلية أو الكليات التي ساهمت في استصلاحها وادارتها واستخدامه في تطوير مرافقها وتحسين امكانياتها . ومن مزايا هذا الاقتراح هو امكانية تدبير فرص عمل للشباب في هذه المزارع ، وتخفيف العبء عن كاهل الدولة فيما يتعلق بتدبير جانب من الموارد المالية لتطوير الجامعات ، فضلا عن ذلك المساهمة في حل مشكلة الأمن الغذائي . واذا ماوجد هذا الاقتراح استجابة مبدئية يمكنني المساهمة مع الزملاء في وضع تصور كامل حول هذا الموضوع



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: ١٣ مايو ١٩٩١

الحلـول العمليـــة والقانونية للمشكلة

« الذين يعرفون الدكتور مصطفى كامل كيرة رئيس محكمة النقض السابق ورئيس محكمة التمييز فى الامارات الان يعرفون انه يتمتـع بعقلية منظمة وقادرة على النفاذ مباشرة الى قلـب المشـكلة التـى يعالجها بعيدا عن العبارات الانشائية ، وهو هنا يقـدم مجمـوعة حلول عملية بعضها يمكن تحقيقه باصدار قوانين جديدة او تعـديل قوانين قائمة وبعضها يحتاج الى اعـادة نـظر فى بعض الانـظمة الاساسية للعمل فى مصر .. وهى افكار محددة تحتـاج الى دراسـة جادة »

لعل مشكلة البطالة من الصعوبة بمكان فقد تراكمت حصيلتها عبـر السـنوات الماضية وازدادت المشكلة بعودة العمالة بقيام حرب الخليج . ولقد حدد الرئيس مبارك فى خطابه فى بدء الدورة البرلمانية الحالية ملامح هذه المشكلة وابعادها ودعا

الى - مواجهة مشكلة انتشار البطالة خاصة بين الفئات التى انفق عليها الـكثير فى مجال التعليم والتدريب ويكفى للتعرف على حجم هذه المشكلة ان نذكر ان علينا ان نوفر فرصا جديدة للعمل لعدد يتراوح بين ٤٥٠ الفا الى نصف مليون مواطن سنويا . وهذا التصريح هو بمثابة دق ناقوس الخطر لمواجهة مشكلة البطالة وهو ما يفرض حلولا عملية يجب المبادرة بها وهذه هى الملامح الرئيسية لها .

١ ـ تخفيض سن المعاش الى ٥٥ عاما فى الحكومة والقطاع العام بـاستثناء رجـال القضاء واساتذة الجامعات . هذا الاقتراح ليس نبت اليوم فقد نادت به بعض الاراء

د . مصطفى كامل كيرة

رئيس محكمة النقض السابق

وفى اعتقادى انه اذا ما استمر تزايد الفجوة بين السكان والموارد ومع التضاؤل المستمر لفرص الهجرة الدائمة والمؤقتة فاننا سنجد انفسنا خلال عقـد واحـد او عقدين على الاكثر ازاء واحد من بديلين لاثالث لهما : اما ان نتحول الى امـة ذليلـه يرتهن مصيرها وقرارها بقرار الذين يقدمون لها لقمة العيش واما ان نتحول الى امـه متوحشة تفترس جيرانها فان لم تستطع افترس ابناؤها بعضهم بعضا وهـذا هـو الاحتمال الأرجح الذى بدأت اولى بشائره تهل علينا فعلا فى الأونة الاخيرة .

فاذا كان لنا ان نتجنب هذا المصير المفزع الذى هو آت لامحالة اذا ماافلت الزمام ولئن كانت معدلات التنمية لاتزال الى الان ضئيلة بالقياس الى النمو السـكانى واذا كانت الوسائل التى لجات اليها الدولة لحث المواطنين على ضبط النسل لاتـزال الى الآن محدودة الاثر .. فلماذا لانجرب وسيلة اخرى اكثر قسوة وان كانت على المـدى الطويل اشد رحمه ؟!



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٣ مايو ١٩٩١

هانذا اقترح اقتراحا اعلم انه سوف يثير ضيق البعض وسخرية البعض الأخر لكنه على اية حال حل من الحلول التي تقبل المناقشة حتى وان سدت امامها ابواب التطبيق العملي انني لا اصادر حق الأسرة المصرية في الانجاب الى اى عدد تشاء شريطة ان تساهم في اعباء استضافة هذا العدد الجديد على مائدة الوطن !! وبعبارة

اخرى فانني ادعو الى سن تشريع جديد يلزم كل اسرة ترغب في المزيد من الانجاب بان تساهم بعد حد معين (طفلين مثلا او ثلاثة) مساهمة سنوية اجبارية عن كل طفل جديد .. على ان تكون هذه المساهمة ذات نسبة تصاعدية مع زيادة عدد الاطفال

سوف يقال في معرض الرد على هذا الاقتراح انه مصادرة لحق الفقراء في الانجاب وسماح للاغنياء وحدهم الذين يقدرون على المساهمة وهذه الحجة تغفل حقيقة هامة وهى أن الاغنياء يميلون تلقائيا الى الاقلال من النسل وهو ماتؤكده الاحصائيات التي تشير الى انخفاض معدلات الانجاب تلقائيا مع تزايد الدخل (اذا استثنينا الشرائح المحدثة الغنى التي تظل لفترة معينة تتعامل مع الثراء بمفاهيم الفقر)

كذلك فقد يقال في معرض الرد عليه انه سوف يثير ردودا غاضبة من قبل الاتجاهات السلفية المتطرفة وهذه الحجة تنسى ان هذه الاتجاهات المتطرفة ذاتها هى في جانب منها حصاد طبيعي للمعاناة والفقر والجهل ، وسوف تستمر موجات التطرف بل وسوف تتزايد مع استمرار المعاناة في البيت المصري

واخيرا فقد يقال ان الوجدان المصري العام غير مهيا لتقبل مثل هذا النوع من الحلول .. وهو قول صحيح للاسف .. لكن المطلوب الان وبشكل عاجل ان نجبر على قبول مانكره .. حتى لانفاجا في المستقبل القريب بما هو اشد كرها



الحـــــل .. من المــــنبع !

د . نصار عبد الله
رئيس قسم الفلسفة
كلية الاداب بسوهاج

وهذا حل ـ من المنبع .وضع له صاحبه الدكتور نصار عبد الله رئيس قسم الفلسفة باداب سوهاج عنوان ـ تاملات مريرة حول المشكلة السكانية .ويربط بين البطالة وكثرة الانجاب وتزايد البطالة نتيجة تزايد الوافدين الجدد .. انه يرى ان الحل من طرفى المعادلة ـ عمل لكل مواطن .يمكن اما بزيادة حجم العمل او بتقليل عدد المواطنين ومادامت زيادة العمل حلا صعبا فقد يكون فى تقليل الانجاب حل اقل صعوبة وهذا اجتهاد يستحق عليه صاحبه التحية

فى كل عام نستقبل نمطا غريبا بل وتعيسا من الضيوف الجدد !! انهم اولئك الذين يجدون انفسهم رغم انوفهم ضيوفا على مائدة فقيرة ! اولئك الذين لم يستاذنوا احدا قبل حضورهم ولم يستاذنهم احد . بل والذين لم توجه اليهم اصلا دعوة الى الحضور (اللهم الا من قبل ابائهم وامهاتهم) ومع هذا فنحن نجد انفسنا مرغمين على استضافتهم والترحيب بمجيئهم ثم قبولهم شركاء لنا فى حياتنا القاسيه التى سوف تزداد بمجيئهم ضراوة وقسوه !!

مليون ضيف جديد ـ او مايزيد ـ ينضمون فى كل عام الى هذه المائدة الفقيرة المثقلة التى ضاقت اصلا بمن عليها واعنى بها مائدة الموارد والخدمات فى مصر قد يكون من قبيل الكلام المكرر المعاد ان ننبه مرة اخرى الى خطورة التزايد السكانى الرهيب والى اثاره المدمرة على برامج التنمية التى سوف تقضى بغير شك على اية بارقة للامل فى تحسين مستوى معيشة الانسان المصرى ورفع المعاناة عن كاهله . غير أنه من الاهمية بمكان أن نشير الى ان الخطورة الحقيقية لتزايد الفجوة بين السكان والموارد لاتكمن فقط فى انها سوف تضيف ضغوطا اقتصادية متزايدة على عاتق الانسان المصرى ،ولكنها تكمن ايضا فى أن هذه الضغوط الاقتصادية سوف يترتب عليها بالضروره خطران فادحان ،يتمثل اولهما فى تزايد الاعتماد على العالم الخارجى من خلال مايقدمه من قروض ومساعدات مشروطة وهو مايتهدد فى النهاية حريتنا فى اتخاذ قرار مستقل ،واما الخطر الثانى فيتمثل فى ان هذه الضغوط الاقتصادية سوف تتحول بمضى الوقت الى منابع دائمة للسلوك العدوانى الذى سوف يمارسه الجميع ضد الجميع ايا ما كانت الاقنعة والمسميات التى سوف يمارس باسمها هذا السلوك العدوانى وهو الامر الذى يهدد فى النهاية بنسف المجتمع باكمله من الداخل .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٢٦ مايو ١٩٩١

والى: قروض بدون فوائد لشباب الخريجين

المنيا : باهى الروبى

أعلن الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة انه تجرى دراسة توفير قروض ميسرة لشباب الخريجين ، بدون فوائد ، لتمكينهم من تنفيذ مشروعات التصنيع الغذائى بالارض الجديدة

وأعلن انه سيتم هذا العام توزيع ٧٥ ألف فدان من الاراضى المستصلحة على ١٥ الفا خريج بمشروع مبارك لشباب الخريجين ، وسيوزع هذا الاسبوع قطع من الاراضى على ٤٥٠ ألفا من العاملين بالشركات الزراعية .

وأعلن أنه تقرر طرح ٥١ ألف فدان للبيع للمواطنين بسعر ٢٠٠ جنيه للفدان شرط دق ابار ارتوازية لريها وتحمل نفقات البنية الاساسية .

وقال انه تم تنفيذ ٦٠ كيلو مترا من الترع والمجارى بسمالوط بتكلفة ١٠ ملايين جنيه ، وسيتم تنفيذ باقى الترع فى أكتوبر القادم .

جاء ذلك فى لقائه مع الخريجين بقرية الجهاد غرب سمالوط وحضره المحافظ عبد الحميد بدوي .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٩ يونيه ١٩٩١



قبل أغسطس من العام الماضى .. كانت نسبة البطالة بين الشباب فى كل من مدينتى الأقصر ، وأسوان ضئيلة للغاية .. فالجميع يعملون فى مهن متنوعة لها صلة بتلك الصناعة المتميزة .. السياحة .

وكانت محلات بيع التحف الأثرية تحقق دخولاً مرتفعة لأصحابها .. سواء فى الشتاء ، أو الصيف .. إذ أن حركة السياحة العالمية لم تتوقف يوماً إلى هاتين المدينتين إلا بعد الغزو العراقى للكويت .

● ● ●

ولقد تسببت الأزمة - للأسف - فى زيادة نسبة البطالة وفى إغلاق جميع محلات بيع التحف .. حتى الحياة فوق مياه نهر النيل .. أصبحت غير الحياة فى الماضى .. حينما كانت البواخر ، والقوارب الشراعية ، والبخارية تعبره فى زهو ، وفخار .

● ● ●

اللواء قدرى عثمان محافظ أسوان استشعر الخطر منذ بدايته .. فقام بتجنيد كل طاقات المحافظة لاصلاح شبكات المرافق الأساسية .. من تليفونات ، وكهرباء ، ومياه ، وصرف صحى .. فى وقت خلت فيه المدينة تقريبا من الناس ومعهم السياح .. وبالتالى لم تسبب عمليات الحفر والردم .. إزعاجاً لأحد .

وكان المحافظ قد رأى قبل إندلاع حرب الخليج .. عدم الاعتماد على منفذ واحد لتشغيل الشباب .. لهذا قرر إنشاء مجمع صناعى على مساحة ١٨ فداناً .. يضم عديداً من الصناعات التى يسهم فى رأسمالها الخريجون .. حسب قدرات كل منهم المادية .. بمعنى أن الشباب الذى لايملك سوى خمسين جنيهاً فقط .. يستطيع الاشتراك فى المشروع على أمل أن تزداد « الحصة » التى يساهم بها فى المستقبل .

● ● ●

المجمع الصناعى يضم ورشاً ، ومراكز لتكسير الرخام ، والجرانيت ، والأحجار الرملية النوبية إلى جانب ورش للنجارة ، والميكانيكا ، والمصنوعات الجلدية ، وصناعات غذائية مثل عمل الفطائر والحلويات وتعبئة المياه الطبيعية ، وطحن النباتات الطبية ، وتعبئة .. وحفظ الخضروات ، والفواكه .. وأيضاً ورش لاصلاح السيارات ، والبايات ، ومصنع للملابس الجاهزة .

● ● ●

وإذا كانت المحافظة قد وضعت شروطاً عامة للراغبين فى الاشتراك فى تلك المشروعات .. أهمها دفع ٢٥ فى المائة من الثمن مقدماً ، وتقسيط الباقى على عشرة شهور .. فإن المحافظ خصص فى نفس الوقت ٤٠ فى المائة من إجمالى الوحدات الصناعية لشباب الخريجين .. بل والعاملين الذين يرغبون فى ترك وظائفهم ، والمشاركة فى أعمال إنتاجية مفيدة .

● ● ●

ما يبشر بالخير أن عدداً كبيراً من موظفى الحكومة تقدموا بطلبات للمحافظة يبدون رغبتهم الأكيدة فى تغيير طبيعة عملهم بغية الانطلاق إلى آفاق أرحب وأوسع بعيداً عن قيود « الميرى » ، وعقده ، وروتينيته .

● ● ●

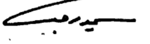
يقولون إن أبناء أسوان لايفضلون الغرف المغلقة .. لأنهم تعودوا منذ قديم الأزل على الخروج إلى النهر ، والمعابد ، والشارع .. « يلتقطون رزقهم » .. لهذا أيدوا ، وتحمسوا لفكرة محافظهم قدرى عثمان .

لكن السؤال :

هل يمكن أن يترسّم خطاهم الشباب فى المحافظات الأخرى .. وعلى رأسها العاصمة بالذات .. ؟؟

الاجابة سهلة .. وبسيطة :

من يصر على التشبث بمقعد الحكومة .. فليدفع نصف عمره .. إنتظاراً له .. وفى النهاية سيكون الخاسر الوحيد .





سياسة بيع المشروعات الصغيرة إلى الأفراد .. مع وقف التنفيذ

بقلم : جمال بدوى

في الاحتفال بعيد الإعلاميين الذى اقيم منذ أيام، أجاب السيد رئيس الجمهورية عن سؤال حول أزمة البطالة التى استحكمت بين الشباب ، وخريجي الجامعات بالذات ، وكان مما قاله الرئيس إن عملية التعيين الجزافي في الحكومة والقطاع العام قد انتهت بعد ان بلغ التضخم الوظيفي حداً مزعجاً ، وقال ان الدولة سوف تعتمد في حل ازمة البطالة على القطاع الخاص وسوف تساعد الشباب على إقامة المشروعات الصغيرة التى تستوعب اكبر عدد من العاطلين ، وستقدم لهم القروض والتسهيلات حتى يقفوا على اقدامهم ولا يكونوا عالة على الدولة ، وقال الرئيس إن الدولة تسعى عملياً إلى التخلص من المشروعات الصغيرة المملوكة للمحافظات ، وبيعها للأفراد .. وكدت ارفع صوتي موضحاً للرئيس حجم المعوقات التى تضعها اجهزة المحافظات امام المشترين حتى لاينعموا بثمار مشروعاتهم ، لولا ان الرئيس كفاني مئونة التوضيح عندما استطرد سيادته فقال إنه يدرك الصعوبات التى تواجه عملية بيع المشروعات من جانب الإدارة المحلية حتى يظل رجالها محتفظين بالامتيازات والمنافع التى كانت تدرها عليهم هذه المشروعات .

وأمامي الان نموذج صارخ لهذه المعوقات التى تفسد عملية نقل ملكية المشروعات الصغيرة الى الافراد ، ففى محافظة الغربية أعلنت الوحدة المحلية لمركز بسيون عن بيع مرفق النقل الداخلي الذى يتكون من عدد من الاتوبيسات (١٩ راكباً) تحمل ترخيص (اتوبيس عام) وفى غضون ذلك تجمع عدد من الشباب وكونوا فيما بينهم (جمعية تعاونية للخدمات الاجتماعية لنقل الركاب ببسيون) وسجلوها في وزارة الشئون الاجتماعية ، وتم اشهارها في الوقائع المصرية بتاريخ ٦/٤/١٩٩١ وتقدمت الجمعية إلى مزاد بيع السيارات ، ورست عليها الاتوبيسات ودفع الشباب ثمنها ، وعندما ذهبوا إلى ادارة مرور الغربية رفضت منحهم ترخيص اتوبيس (عام) وعرضت عليهم ترخيص اتوبيس (خاص) .. يعنى مثل سيارات السرفيس التى تحمل الركاب بالنفر . وقالت إدارة المرور إن هذه تعليمات المحافظة (!!) .

ومعنى ذلك ان المحافظة تكيل بكيلين .. فهى تمنح الاتوبيسات ترخيصاً عاماً إذا كان المرفق مملوكاً للإدارة المحلية ، ثم تحجب هذا الحق إذا انتقلت ملكية المرفق إلى الأفراد .. ومؤدى ذلك ان تصبح هذه الاتوبيسات عديمة الجدوى ، ولا تؤدى الغرض من شرائها وهو استمرار المرفق في اداء خدماته للجمهور في بلد محروم من السكك الحديدية ، ولا يربطه بالعالم سوى الاتوبيسات العامة . أو السيارات التاكسي التى ترتفع اجورها بشكل جنوني ومما يزيد من غرابة القضية ان في مدينة طنطا جمعية تعاونية لنقل الركاب تتمتع بهذا الحق الذى تحرم منه جمعية بسيون .

● فلماذا هذه التفرقة ؟



● وهل هذا هو التشجيع الذى تقدمه الدولة للأفراد حتى يتعلموا المبادرة والاقدام على ملكية المشروعات وإدارتها وامتصاص البطالة المستحكمة بين الشباب (!!) وهل من الضرورى ان يلجا الافراد إلى رئيس الجمهورية لإزالة المعوقات التى تضعها المحافظات لعرقلة عمليات البيع ؟؟

وان كنت على ثقة بان المستشار فكرى عبدالحميد محافظ الغربية ـ وهو رجل قضاء ـ لن يدخر وسعاً فى اقرار العدل والمساواة بين الجميع .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٠ يونيه ١٩٩١

■ اللجنة الوزارية للخدمات توافق فى اجتماعها أمس على :

تعيين دفعة ٨٤ ومابعدها من حملة المؤهلات وبعض خريجى دفعة ٩٠ استثنائيا

انشاء الهيئة القومية للاستشعار واعتبار المجلس الأعلى للشئون الاسلامية هيئة عامة

كتب ـ شريف جاب الله :

وافقت اللجنة الوزارية للخدمات فى إجتماعها امس برياسة الدكتورة امال عثمان وزيرة التامينات والشئون على مذكرات القوى العاملة بتعيين دفعة ٨٤ ومابعدها وبعض خريجى دفعة ٩٠ استثنائيا من حملة المؤهلات العليا للعمل بالتدريس بالمعاهد الأزهرية والاسكان والمرافق ووزارة الثقافة والعدل وهيئة الاستعلامات والاذاعة والتليفزيون وجهاز تنمية القرية وجامعة قناة السويس والهيئة القضائية والجهات المعاونة لها . كما وافقت اللجنة على مشروع قرار جمهورى باعتبار المجلس الاعلى للشئون الاسلامية هيئة عامة وانشاء الهيئة القومية للاستشعار عن بعد

وصرح السيد صفوت الشريف وزير الاعلام عقب الاجتماع بأن اللجنة وافقت على تعيين ٦٠٤ من حملة بكالوريوس الفنون التطبيقية والفنون الجميلة للعمل بوظائف التدريس بالمعاهد الأزهرية دفعة ٨٤ ومابعدها وحملة المؤهلات العليا دفعة ٩٠ إستثنائيا للعمل فى وظائف التدريس بالمعاهد الأزهرية من خريجى وخريجات بنات الأزهر ولغات وترجمة وشريعة ولغة عربية ودراسات إسلامية وعربية وكليات التربية والعلوم جامعة الأزهر بالاضافة الى ٩٧ من خريجى عام ٨٤ كليات هندسة وعلوم والسن واقتصاد وعلوم سياسية للعمل بهيئة الطاقة الذرية و ٢٠ من حملة ليسانس الحقوق دفعة ٨٤ للعمل بمديرية الاسكان والمرافق بمحافظة القاهرة و ٥٤ من حملة بكالوريوس فنون جميلة شعبة نحت دفعة ٨٤ ومابعدها للعمل بوزارة الثقافة وتعيين حملة دبلوم تجارة ودبلوم اعداد فنيين تجاريين شعبة قانون دفعات ٨٨ حتى ٩٠ للعمل بوزارة العدل والهيئات القضائية والجهات المعاونة لها و ٤٣ من خريجى آداب وإعلام من دفعة ٨٤ تخصصات صحافة واذاعة وتليفزيون وعلاقات عامة ولغة عربية للعمل بهيئة الاستعلامات وجهاز تنمية القرية المصرية وجامعات قناة السويس والمنوفية وحلوان وتعيين ٣٠ من حملة المؤهلات المتوسطة الصناعية دفعة ٨٤ للعمل بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء و ٢٠٠ من حملة ليسانس آداب قسم اجتماع وبكالوريوس خدمة إجتماعية دفعتى ٨٤ و ٨٥ للعمل بالمدن الجامعية بجامعة الأزهر و ٨٠ من حملة ليسانس آداب إجتماع وبكالوريوس خدمة اجتماعية دفعة ٨٤ ومابعدها للعمل بالمدينة الجامعية بفرع جامعة الازهر بأسيوط

واضاف الوزير انه تم الموافقة على تعيين ٥٠ من دفعتى ٨٣ و ٨٤ من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة كليات تجارة وهندسة وزراعة ودبلوم تجارة للعمل بوزارة الداخلية وتعيين ١٦ اخصائيا إجتماعيا من ابناء محافظة السويس من الحاصلين على بكالوريوس خدمة اجتماعية او اداب قسم إجتماع استثنائيا من دفعة ٨٤ للعمل بجامعة قناة السويس و ٢٠ من حملة بكالوريوس علوم قسم طبيعة دفعة ٨٤ ومابعدها للعمل بوزارة الصحة و ٣٧٥ مؤهلات عليا من كليات الآداب والخدمة الاجتماعية والدراسات الانسانية دفعة ٨٤ ومابعدها للعمل بمديرية الشئون الاجتماعية بمحافظة السويس و ١٠٢ من حملة بكالوريوس هندسة وتجارة ودبلوم صناعة وتجارة وفنى تجارى دفعتى ٨٣ و ٨٤

واضاف الوزير ان اللجنة وافقت على مشروع قرار جمهورى باعتبار المجلس الاعلى للشئون الاسلامية هيئة عامة ويهدف ذلك الى ان يقوم المجلس الاعلى بتنمية الوعى الدينى واحياء التراث الاسلامى وتحقيق التعاون مع الهيئات الاقليمية فى مختلف انحاء العالم والمعاونة فى رعاية شئون الاقليات الاسلامية والعناية بتفسير القرآن الكريم والسيرة والسنة النبوية ونشر التراث الاسلامى وتقديم المنح الدراسية لابناء العالم الاسلامى وتبادل البعثات والوفود على ان يضم المجلس الاعلى المؤتمر العام ومجلس الادارة واللجان الفنية المتخصصة .

وقال الوزير ان اللجنة قد وافقت على مشروع قرار جمهورى بانشاء الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء وتكون تابعة لوزارة البحث العلمى وتهدف الى استخدام الصور الالكترونية التى تحصل عليها الاقمار الصناعية والاجهزة الحديثة فى خدمة مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واجراء مسح شامل للموارد الطبيعية فى مصر فى جميع المواقع خاصة المناطق الصحراوية .

واضاف صفوت الشريف أن اللجنة ناقشت تقرير وزارة الصحة الخاص بمتابعة انشطة تنظيم الأسرة فى المحافظات خلال الفترة من اول يناير ١٩٩١ الى ٥ يونيو الحالى وان التقرير اشار الى ارتفاع معدلات انجاز برامج تنظيم الأسرة بمحافظات سوهاج والدقهلية والاسماعيلية والاسكندرية كما حققت ٤ محافظات هى اسيوط والمنيا والغربية وكفر الشيخ ٨٠ ٪ من المستهدف وحققت اسوان والشرقية والقليوبية والبحيرة ٧٠ ٪ كما حققت محافظات الوادى الجديد وبنى سويف والجيزة ومطروح اقل من ٧٠ ٪ .

واختتم وزير الاعلام تصريحاته بأن اللجنة الوزارية للخدمات قد وافقت على مشروع قرار جمهورى بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الأزهر وينص التعديل على ان الدراسة لنيل درجة البكالوريوس فى الطب والجراحة ٦ سنوات وفقا لأحكام اللوائح الداخلية لكليات الطب ويهدف هذا التعديل الى ايجاد التطابق بين نصوص اللائحة التنفيذية لقانون اعادة تنظيم الأزهر مع نصوص اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات .

١٩ يونيو قبول طلبات الخريجين للتعيين استثنائيا

تعيين الجامعيين دفعتى ٨٤ و ٨٥ والمتوسطة ٨٨ وما بعدها

تبدا وزارة القوى العاملة والتدريب من ١٩ يونيو الحالى ولمدة عشرة ايام قبول حملة المؤهلات العليا للتعيين استثنائيا من دفعتى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ وذلك فى بعض التخصصات ووافقت اللجنة الوزارية للخدمات على تعيين دفعة استثنائية من الجامعيين دفعة ٨٤ بصفة اصلية ودفعة ٨٥ بصفة احتياطية . وبعض حملة المؤهلات المتوسطة دفعات ٨٨ وما بعدها .

وتقبل طلبات التعيين من حملة ليسانس اداب/ اجتماع وبكالوريوس خدمة اجتماعية دفعة ١٩٨٤ بصفة اساسية ودفعة ١٩٨٥ بصفة احتياطية ويقتصر قبول الطلبات على مديريات القوى , العاملة بمحافظات القاهرة واسيوط والسويس وذلك للعمل بوظيفة مشرف ومشرفة اقامة بالمدن الجامعية التابعة لجامعة الأزهر بمدينة نصر بالقاهرة وفروعها باسيوط وبجامعة قناة السويس بالسويس وحملة ليسانس اداب تخصص علم نفس اجتماع وبكالوريوس خدمة اجتماعية وليسانس دراسات انسانية كلية بنات الأزهر قسم اجتماع وعلم نفس دفعة ١٩٨٤ للعمل بمديرية الشئون الاجتماعية بمحافظة السويس .

سيتم الترشيح وفقا للاحتياجات والتخصصات العددية ، وطبقا لاسبقية التخرج ، والدور ، والتقدير ويقدم الخريج طلبه شخصيا باليد على « النموذج رقم ١٥٣ ق . ع » المتوافر بمكاتب البريد الى مديرية القوى العاملة الواقع فى دائرتها محل اقامته .

اما الذين وافقت اللجنة الوزارية للخدمات على تعيينهم فهم حملة بكالوريوس اعلام ، وليسانس اداب وليسانس كلية اللغة العربية جامعة الأزهر تخصصات اذاعة وتليفزيون وصحافة وعلاقات عامة للعمل بالهيئة العامة للاستعلامات ووزارة الصحة وهيئة النقل العام وجهاز بناء وتنمية القرية المصرية وجامعات قناة السويس والمنوفية وحلوان وجهات اخرى ويقتصر تقديم الطلبات على خريجى دفعة ١٩٨٤ فقط وتقدم الطلبات الى مديريات القوى العاملة فى كل من محافظات القاهرة والجيزة والاسماعيلية والدقهلية والمنوفية وذلك حسب محل اقامة الخريج .

كما وافقت اللجنة على تعيين بعض حملة ليسانس الحقوق دفعة ٨٤ للعمل بمديرية الأسكان والمرافق بمحافظة القاهرة وبعض الجهات الأخرى وتقدم الطلبات الى مديريات القوى العاملة والتدريب بمحافظات القاهرة ودمياط والجيزة والمنوفية والبحيرة كما وافقت اللجنة على تعيين حملة بكالوريوس الفنون الجميلة تخصص نحت بدءا من دفعة ١٩٨٤ وما بعدها للعمل بوزارة الثقافة فى محافظتى القاهرة والجيزة وتقدم الطلبات الى مديريات القوى العاملة بها فى المحافظتين . ووافقت اللجنة على تعيين حملة بكالوريوس العلوم تخصص طبيعة بدءا من دفعة ١٩٨٤ وما بعدها للعمل بوزارة الصحة بمحافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية واسيوط والاسماعيلية والغربية وتقدم الطلبات الى مديريات القوى العاملة بهذه المحافظات كما وافقت على تعيين حملة دبلوم التجارة شعبة قانون وحملة دبلوم اعداد فنيين تجاريين شعبة قانون دفعات ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ للعمل بوزارة العدل وتقدم الطلبات الى مديريات القوى العاملة بمختلف المحافظات .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩ يونيه ١٩٩١



هذه السطور ليست من عندى . إنما هي سطور كتبها شاب من طنطا ، في رسالة قصيرة ، واكتفى بذكر الاحرف الاولى من اسمه . أ . د .

والسطور .. وان كانت تتعرض الى مشكلة يعيشها الشاب صاحب الرسالة ، إلا انها في واقع الامر مشكلة عامة ، يعيشها مئات الالوف من شباب مصر ، الذين انهوا دراستهم ، ليصبحوا أسرى القلق والبطالة !

واترك سطور الرسالة ، تتكلم عن مشاعر صاحبها وكاتبها . تقول : لم اكن اشعر بخطورة مشكلة البطالة ، إلا بعد ان بدات اعيشها ، واعايشها . لقد امضيت ستة عشر عاما في مراحل التعليم المختلفة . كنت انتظر يوم التخرج بفارغ الصبر . كنت اتصور المستقبل ، وهو يفتح لى اوسع الأبواب ، يوم انهى دراستى ، واحصل على المؤهل الجامعى ، الذى كنت احلم به .

وانهيت دراستى ، وحصلت على الشهادة التى تصورت اننى سافتح بها ابواب المستقبل .. ولكننى اكتشفت اننى كنت واهما . إن كل ابواب العمل مغلقة ، خاصة بالنسبة للبسطاء من امثالى الذين لا حول لهم ولا قوة ، ولا نفوذ ولا واسطة .. وبدات احس بالفراغ والضياع ، واعيش حالة البطالة . وشعرت بعد كل هذه السنين اننى لا اساوى شيئا . عاجز عن العمل ، غير قادر على توفير قوتى او احتياجاتى !

ان هذا الاحساس ، قد يدفع ببعض الشباب الى الانتحار . وهناك نوعان من الانتحار . احدهما انتحار سلبى ، واقصد به الانتحار التقليدى الذى نعرفه من خلال تناول السم ، او القفز من فوق مبنى عال ، او باى طريقة من طرق الانتحار التقليدية !

والآخر - وهو الأخطر - هو الانتحار الايجابى ، من خلال الاشتراك في عصابات للسطو المسلح ، تهدد امن المجتمع ، وتثير مخاوف الناس ، ولعل العصابات التى سطت مؤخرا على بعض محال الجواهرجية ، هى من افراز البطالة ..

وهناك لون آخر ، من الانتحار الايجابى ، يتمثل في الانضمام الى الجماعات المتطرفة ، التى تسيطر على الشباب باسم الدين ، والتى تحرم الحلال ، وتحلل الحرام .. وبدلا من ان نقول : عمار يا مصر .. نجدنا نقول : دمار يا مصر » !!

تلك كانت سطور الرسالة . واتفق مع صاحبها في الكثير مما ورد بها ، خاصة فيما يتعلق بقضية البطالة ، التى أصبحت واحدة من أعقد واسوا المشاكل ، وهى اشبه بقنبلة زمنية موقوتة ، تهدد امن المجتمع ، اكثر من اى خطر آخر .

ومنذ بضع سنوات .. كانت هناك فكرة لعقد مؤتمر قومى لبحث مشاكل الشباب ، وبالذات مشكلتى التطرف والبطالة .. ولكن الذين اجادوا اجهاض كل الافكار والمحاولات الجادة . ليبقوا وحدهم في الصورة ، اجهضوا الفكرة وقتلوها !

والبطالة بين الشباب مشكلة قومية .. واتساءل : لماذا لا ندعو الى مؤتمر قومى لمناقشة هذه القضية ؟ لماذا لا ندعو المفكرين ، والاقتصاديين والاجتماعيين ، ليقولوا لنا رايهم في هذه المشكلة ؟ لماذا لا تتسع دائرة الحوار في مصر ، بدلا من ان تظل محصورة في نفس الوجوه ، التى ملتها الناس ، وضاقت بها .. واهم من هذا ، لماذا لا نناقش قضايانا ومشاكلنا بصوت عال مرتفع ؟!

سعيد سنبل

المصدر: أخر ساعة



للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: ٦ يونيو ١٩٩١

إلى شباب مصر « ٩١ »

وداعاً .. الميرى : شهادات مع وقف التنفيذ !

تجارب جريئة لخريجى الجامعات : فى الورش والنقاشة .. وأمام الفرن

انهم يفضلون العمل اليدوى عن انتظار طابور القوى العاملة !

تحقيق : هالة فؤاد

● ودعوا « الميرى » لم يقفوا على بابه ، او يتمسكوا بترابه ، لكنهم اختاروا طريقا آخر ..

لم يتركوا الوطن .. تجنبوا الغربة ، والعمل فى بيع الجرائد ، وغسيل الاطباق ، ومهن اخرى لا تجدى ..

اما الشهادة الجامعية فاعتبروها مجرد ديكور .. علقوها ليراها الزائرون .. لاثبات وجودها فقط .. اصبحت مجرد ذكرى لسنوات دراسية لم تضف لهم الكثير !

حلموا ان يصبحوا مهندسين .. وكلاء نيابة .. محاسبين .. محامين .. لكنهم تحولوا الى نقاشين .. خبازين .. سباكين .. تجار !.. استحال تحقيق الحلم .. فتغير مسار الحياة واصبحوا حرفيين .. بعرقهم وتعب ايديهم ياتى قوت اليوم ..

اما الالقاب والمراكز الإجتماعية .. فلم تعد تجدى فى عصر غلبت فيه المادة .. اداروا لها ظهورهم .. رغم نظرة التعجب التى يلاحقهم بها البعض ، لكنهم سعداء بما وصلوا اليه .. المهم انهم نجحوا فى تحقيق حياة كريمة .. بل مرفهة ايضا !

ويكفى انهم تجنبوا الانتظار فى طابور القوى العاملة الذى لا ينتهى ، ولم يهدروا عمرهم فى طرق أبواب عمل لا تفتح لهم ابدا !

المهم انهم شقوا الطريق .. ونجحوا فى النهاية فى تحقيق الهدف .. نماذج جريئة .. نقترب منها .. ننقل افكارها وتجاربها .. علها تفتح ثانية باب الامل فى نفوس الشباب اللاهث وراء فرصة عمل .. انها تجربة جيل-شباب التعسينيات !

ما يتراءى له من اشكال ..

اخيرا شعر بالراحة بعد رحلة تعب وقلق .. حقق لاسرته حياة افضل .. اشترى سيارة .. والحق اطفاله بمدارس خاصة .. وانتقل الى مستوى اقتصادى افضل !

المركز الاجتماعى : موضة قديمة !

● واسال وكيل النيابة السابق : الا تحن للقانون .. الا تشعر انك فقدت المركز الاجتماعى ؟

وبنظرة ثقة وبابتسامة ساخرة يجيبنى قائلا : شبعت تماما من الالقاب والمركز الاجتماعى .. على مدار ثلاث سنوات التى عملتها فى النيابة الادارية .. الكل يقابلنى باحترام .. اهلا يا بيه .. تفضل يا استاذ .. مرحبا يا افندم .. لكن ماذا استفدت فى النهاية .. احتياجات اسرتى لم انجح فى تلبيتها .. دخلى الثابت عجز عن مواجهة الحياة الصعبة .. الآن وضعى مختلف .. دخلى متغير على حسب ظروف الحياة الاقتصادية .. لم يعد يقلقنى كثيرا الغلاء .. فكله فى النهاية ـ على حساب الزبون ـ كما يقولون .. إذا زاد سعر البنزين اضطر لزيادة اجرى .. إذا زاد سعر اللحوم ارفع اجرى ، لم اعد انتظر نهاية الشهر لاحقق احتياجات اسرتى .. ودعت نهائيا القلق والحياة الصعبة المتقشفة !

ليس هذا فقط بل ايضا تخلصت من ارق الوظيفة .. فرغم حبى للقانون إلا اننى كنت اشعر بان مهنتى كوكيل للنيابة الادارية حمل ثقيل .. لسبب بسيط اننى لم اترك يوما دكان ابى .. كنت اعمل دائما معه .. تعلمت الصنعة وانا طفل

● حلم كثيره من الشباب بالمركز الاجتماعى .. التحق بكلية الحقوق استهوته دراسة القانون .. التهم الكتب بشغف .. ونجح فى النهاية بتفوق .. عمل بالنيابة الادارية .. شعر بالفخر وبمركزه الاجتماعى .. تباهى به .. وملاه الرضا انه حقق ذاته .. تزوج .. وانجب ثلاث بنات .. وهنا بدا واقع جديد يفرض نفسه .. الحياة صعبة والاحتياجات لا تنتهى .. اكل ، إيجار ، مواصلات ، ملابس ، مصاريف زوجة ، واحتياجات اولاد .. بنود كثيرة لا تنفع معها جنيهات القليلة هى فى النهاية حصيلة تعب وعناء طوال الشهر !

ضاقت حيلته فى تدبير الحال .. ومع شدته انفتح باب الامل .. ومن دكان والده .. شيخ الختامين بالصاغة تغير مسار حياته .. فى البداية جمع بين عمله بالنيابة الادارية وعمله بالحفر اليدوى ـ مهنة الأب ـ لكن الواقع الجديد فرض نفسه تماما .. زادت متطلبات الاسرة .. ولشعوره كرجل قانون انه يخالف القانون اوقعه فى حيرة .. كيف يحاسب غيره وهو نفسه يقع فى نفس الخطأ ؟!

لم يدم الصراع طويلا .. حسم الامر سريعا .. بقرار اعتبره البعض تهورا لكنه اعتبره عين الحكمة والعقل .. ودع المركز الاجتماعى .. ادار ظهره للنيابة الادارية .. واتجه بكل طاقته لمهنة الأب شيخ الختامين ..

وفى الدكان الصغير جلس رامز محمد حافظ امام منضدة صغيرة .. وضع عليها عدة الشغل ـ الركيلة ، والملزمة ، ومصباح صغير ، والعديد من القطع المعدنية .. وفى يده قلم الحفر يمسكه بكل ثقة ويضع القطعة الفضية او الذهبية على الركيلة .. وبكل مهارة وفن وهدوء يحفر عليها صغير .. فترة الاجازة الصيفية كنت اقضيها دائما مع ابى .. حتى عندما التحقت بكلية الحقوق لم اغير هذه العادة بل عندما عملت كوكيل للنيابة الادارية لم اترك صنعتى .. كنت فى الصباح اذهب لعملى .. وبعد الظهر اسرع لدكان ابى ..

وفى الحقيقة شعرت بتانيب الضمير .. فكيف احب القانون واخالفه فى نفس الوقت ؟! كيف احاسب المخطىء وانا نفسى ارتكب نفس الخطأ ؟! كان من الصعب علىّ ان احاكم موظفا علمت انه يعمل بعد الظهر ـ عجلاتى ـ فكيف احاسبه وانا اقدر ظروفه .. واعرف ما دفعه لمخالفة القانون وارتكاب الخطأ ..

لذلك حسمت التردد وقررت ترك الوظيفة .. رغم انه كان يمكننى الاحتفاظ بها بطلب اجازة بدون مرتب .. لكنى فضلت الحل الحاسم الجذرى .. فمهما كان الثمن يكفى اننى اشعر بالاستقرار النفسى .. اشعر ان لى مهنة واحدة فهذا الشعور افضل من التشتت فى اكثر من مهنة .. وعصفور فى اليد افضل من عشرة على الشجرة لا تحقق لى ما اريد .. ويكفى اننى نجحت فى تحقيق احلام اسرتى الصغيرة .. وضمنت لهم حياة سعيدة مستقرة ..

نظرة المجتمع لا تهم !

● لكن هل تشعر ان نظرة المجتمع اليك مازالت تحمل نفس التقدير ام انها تغيرت عندما غيرت مهنتك واتجهت للعمل الحرفى ؟

يقاطعنى وكيل النيابة السابق قائلا : من هم المجتمع .. اهلى .. جيرانى .. اسرتى .. معارفى .. كلهم يعرفون انى احمل شهادة جامعية .. وانى عملت كوكيل للنيابة الادارية .. ولا اعتقد ان نظرتهم لى تغيرت بعد ان تغير مسار حياتى ونفس الشىء ينطبق علىّ لم اشعر ان مركزى الاجتماعى انتقل الى مستوى اقل ، فالشخصية السوية لا تؤثر فيها هذه الاشياء .. لذلك لم اندم على اننى تركت عملى كوكيل نيابة لاتعامل مع اشخاص اميين ولاواجه السوق الذى لا يعترف بالشهادات ..

ومع ذلك فاعتقد ان نظرة المجتمع كان من الممكن ان تختلف لو اخترت لنفسى من البداية مهنة الحفر اليدوى ، والدليل على ذلك اننى عندما تقدمت لإحدى الفتيات واخبرتها انى ارغب فى ترك عملى كوكيل للنيابة والتفرغ للعمل فى دكان ابى .. رفضت ورفض اهلها .. ولم اتم زواجى بها .. تركتها ولم اشعر بالندم لحظة واحدة .. والحمد لله عوضنى الله بزوجة قدرت رغبتى وسارت معى فى نفس الطريق التى اخترتها لنفسى ..

● واسال الزوجة : هل كنت توافقين على تقديم رامز لك على انه حرفى وليس وكيل نيابة ادارية ؟

اجابت بدون تردد : كنت ساوافقه بالطبع ، فيكفى انه يحمل شهادة جامعية .. اما المهنة فلا تهم فى شىء .. فالحياة صعبة .. وعلى الانسان ان يبحث عن العمل الذى يساعده فى تلبية احتياجاته .. واعتقد ان نظرة المجتمع تغيرت الآن .. وبفرض انها لم تتغير .. المهم انى اشعر بالتفاهم مع زوجى .. واشعر انه اختار الطريق الذى يحقق حياة مريحة لنا .. نجحنا فى شراء سيارة .. والحاق اطفالنا بمدارس خاصة .. هذا المستوى لم ننجح فى الوصول اليه وزوجى وكيل للنيابة .. إذن كان زوجى محقا عندما ترك وظيفته ليتفرغ لحرفته التى ورثها عن ابيه .. فالمركز الاجتماعى لم يعد يجدى كثيرا فى ظل الغلاء

وداعا للهندسة !

● الاصرار هو اسرع الطرق للنجاح .. مهما كانت التحديات صعبة .. ومهما كان الطريق شاقا .. العزيمة تذلل دائما الصعوبات .. والطريق المسدود تفتحه دائما يد قوية ونفس هوايتها تحدى المستحيل : بهذا المبدا عاش رفيق احمد محمد ، عندما تخرج فى كلية الهندسة ـ قسم ميكانيكا ـ اصر على ممارسة المهنة التى قضى يتعلمها خمس سنوات ، احب التروس وعشق الآلات .. وبعد التخرج حلم ان يمارس حبه للهندسة عمليا .. ان يتعامل مع الآلات .. يفك .. ويركب .. يخطىء ويصيب .. يتحداه العطل فيصر على اصلاحه .. حلم بحياة عملية .. لكنه لم يجد إلا عملا اداريا مكتبيا .. صحيح ان حظه قاده العمل فى احدى شركات المقاولات الكبرى ، عمل يحلم به الكثيرون ومرتب مجز لا يتحقق إلا بعد عناء .. لكن هذه المزايا لم تشبع رغبة المهندس الشاب .. لم ترو ظماه للحياة العملية الصعبة بحلوها ومرها .. فكر فى الاستقالة .. حاول المسئولون عن الشركة اثناءه عن عزمه .. ارسلوه ابعثة دراسية للسويد .. سافر وعاد اكثر عنادا .. لم يثنه واحد هذه المرة عن عزمه قدم استقالته .. وكانت اول خطوة فى الطريق الذى تمناه .. عارضه الاهل والمعارف فى البداية .. كيف تترك الشركة .. وعملك ؟ هل جننت لتترك وظيفة مضمونة ؟! والهندسة وسنوات الدراسة وماذا لو فشلت ماذا يكون مصيرك ؟!

وزادته الاسئلة القلقة اصرارا .. صمم على النجاح .. بمبلغ وفره اشترى اول ماكينة لمصنعه الصغير لتشغيل المعادن الثمينة ، فى البداية تحمل كل الاعباء لم يساعده احد ، كان هو العامل الوحيد فى مصنعه ، وكان ايضا صاحب العمل ، والمدير الفنى والادارى والمالى ، فى صمت واصرار وحب يصنع موديلات الشمع فى الماكينة لتخرج له الذهب .. فى البداية كانت منتجاته نصف مصنعة يجمعها ليبيعها بنفسه لاصحاب الورش ليقوموا بعد ذلك بتشطيبها وبيعها للتجار . تحمل التعب والعرق بهدوء .. واستمر النجاح .. بعد عامين .. الماكينة اصبحت اثنتين .. وراسماله زاد .. والانتاج تضاعف .. والمنتجات اصبحت مصنعة بالكامل .. لم يعد بحاجة لاصحاب الورش لتصريف منتجاته .. تعامل مباشرة مع التجار .. ساعده عمله مع والده التاجر بالصاغة على تصريف منتجاته وكسب ثقة السوق .. زاده النجاح ثقة فاستمر فى تطوير الصنعة والابتكار فكان اول من ادخل نظام « الاطقم » فى صناعة الذهب ، فبعد ان كانت شبكة العروسة تجمعها قطعة قطعة وتوفقها معا ، اصبح هناك شكل واحد تظهر عليه وهو ما نعرفه جميعا بالطقم « خاتم ـ عقد ـ اسورة ـ حلق »

ولم يتوقف تفكيره فى التطور عند هذا الحد .. فدائما يجرى وراء الاحدث .. يسافر لحضور المعارض ليتعرف على احدث ماكينات صياغة المجوهرات ، وبعد عودته يدبر حاله لشراء الماكينة المناسبة التى تساعده فى تطوير انتاجه ..

اما روشتة النجاح التى يكتبها المهندس رفيق احمد لكل شاب فيلخصها فى كلمة واحدة يرددها



المصدر : أخر ساعة

التاريخ : ٢٦ يونيه ١٩٩١

للبحوث و التدريب و المعلومات

دائما هى الاصرار .. على الشاب ان يختار طريقه ويصر على النجاح .. وبكفاءته واصراره سيتحقق له حلم .. وعليه ان يثق بنفسه .. والا يجرى وراء وظيفة يعلم جيدا انها لا تحقق له الكثير .. الخائف فقط هو الذى يتمسك بوظيفته .. اما الواثق من نفسه لا يخشى شيئا ما دام مصرا على النجاح ..

● ونظرة المجتمع .. هل يمكن ان يتقدم لخطبة فتاة ويخبرها انه خباز ؟!

بهدوء وثقة يجيبنى المهندس رفيق قائلا : لماذا التعجل .. عليه ان يتفرغ فى البداية لعمله .. يبذل فيه كل جهده حتى يحقق النجاح والاستقرار بعدها يمكن ان يتزوج ..

عصفوران وحجر واحد !

● رغم نجاحه فى التجارة .. إلا انه تمسك ايضا بوظيفته كمحاسب لاحدى شركات القطاع العام .. يرى ان العمل بالتجارة غير مضمون .. فهو ليس صاحب المال ، وانما يعمل كبائع فى احد محلات الذهب بالصاغة .. لذلك تمسك صفوت رشاد عز الدين - بكالوريوس تجارة - بالوظيفة يراها حائطا صلبا يحميه فى النهاية إذا احتاج لحمايته .. اكتفى بالحصول على اجازة بدون مرتب .. بعدها ، تفرغ للعمل الذى احبه .. ست عشرة سنة قضاها بائعا للذهب .. فى عطلة الصيف كان يتردد دائما على محل الذهب فى البداية كان اجره ٢٠ جنيها ا.. عيا - منها كان ينفق على نزهته ومصاريفه الخاصة .. حتى بعد ان التحق بالكلية استمر بعمل .. وبعد التخرج تقدم للعمل باحدى شركات القطاع العام .. وصل مرتبه الاساسى الى ٢٥٠ جنيها ، الى جانب الحوافز والبدلات ، مرتب معقول بالنسبة لشاب لكنه غير مجد لصاحب اسرة مكونة من اربعة افراد ، الاب والام وطفلان صغيران بالمدارس ، لذلك لم يتردد - صفوت - كثيرا فى الرجوع الى المهنة التى احبها .. ترك وظيفته مؤقتا وتفرغ للعمل كبائع ذهب ..

عن تجربته يقول : من السوق اكتسبت خبرة كبيرة لم تحققها لى سنوات الدراسة ، ولا حتى العمل كمحاسب .. فالسوق علمنى لغة ، وزادنى خبرة فى التعامل مع نوعيات مختلفة من البشر ..

● والشهادة ؟

— مجتمعنا اليوم بدأ طريقه الصحيح فى التحرر من عقدة الشهادة .. والغلاء والحياة الصعبة جعلت الناس لا تضع الشهادات فى تلك المكانة التى كانت عليها من قبل .. والعمل دائما ينظر اليه كفرض وعبادة .. والكل على ثقة بانه ما دام العمل شريفا يحقق حياة كريمة ومستوى دخل مناسبا فلا خجل منه .. والشباب هم اكثر فئة بدأت فى فتح مجالات جديدة ومحاولة تغيير نظرة المجتمع الجامدة ، وهناك امثلة كثيرة على ذلك ليس اولها الشباب الذين تركوا المكاتب والعمل الادارى وعملوا بالفلاحة لغزو الصحراء ، وليس آخرها عشرات الشباب من خريجى الفنون التطبيقية والجميلة الذين يترددون على المحلات لبيع منتجات صنعوها بانفسهم من لوحات فنية وخزف وفخار وورق بردى .. كل هذه النماذج تجارب تبشر بالخير .. فنظرة المجتمع لم تعد جامدة بل تتطور .. والجيل الجديد دائما اكثر تفهما للظروف ، واكثر جدية فى محاولاته لتغيير الواقع ..

مؤهل عال : والمهنة خباز !

ولانه جيل جاء فى الزمن الصعب ، كان عليه بذل كل جهد لتذليل هذه الصعاب ، ولان الطريق كان دائما مسدودا ، كان عليه ان يفتح طريقا جديدا وبسواعده ، رفعوا شعار ان العمل مقدس ، مهما كانت طبيعته ، حتى لو كانت المهنة خبازا .. لم يهتموا كثيرا بنظرة المجتمع التقليدية التى تضع مهنتهم فى المرتبة الاقل ، لانهم آمنوا ان اليد العاملة افضل بكثير من اليد الممدودة لطلب السؤال !

● سعيد احمد عفيفى .. واحد من هؤلاء .. تخرج فى كلية الزراعة عام ١٩٨٦ ، كانت احلامه كبيرة كغيره من الشباب ، حلم بارض زراعية يمتلكها .. يزرعها .. يجنى ثمار تعبه .. لكن الحلم لم يتحقق .. لم يمتلك الارض ، شعر بالحزن .. لكنه لم يستسلم ، بحث عن مجال آخر للعمل ، عن طريق اعلان فى الصحف وجد ضالته المنشودة ، المطلوب شباب حديث التخرج للعمل فى الهيئة العامة للمخابز ، لم يتردد ، تقدم للعمل ، عشق المهنة اثناء فترة التدريب ، صمم على النجاح والاستمرار فيها .. يفخر بمهنته كخباز ، يرى انها طريق يمكن ان تحقق له مستوى ماديا معقولا يحلم به كثير من الشباب ، اما نظرة المجتمع فلا تهمه كثيرا .. فهو يحمل مؤهلا عاليا .. وفى يده مهنة وصنعة ويكفى ان يده لا تمتد لطلب السؤال !

● نفس المبدأ اقتنع به وجيه عباس الخولى .. تخرج هو الآخر فى كلية الزراعة .. بعد التخرج كان امامه اكثر من طريق .. إما ان يصبح مزارعا كوالده ، ويعمل فى ارضه الزراعية بالمنوفية ، او يسعى للتعيين بمركز البحوث الزراعية ، لكنه اختار الطريق الثالث .. صمم ان يكون خبازا ، ولاختياره اسباب يقول عنها : رأيت ان الارض لا تحتاج لى .. فالزراعة اعتمدت اليوم على الآلات بشكل اكبر ، والفدان الذى كان يحتاج الى ٢٠ من الأيدى العاملة ، اصبح الآن لا يحتاج إلا إلى يد واحدة فقط ..



المصدر: أخر ساعة

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: ٦ نوفمبر ١٩٩١

اما مركز البحوث الزراعية فالطريق فيه صعب ، تعب وقلق ومصاريف لاستكمال التعليم والحصول على الماجستير والدكتوراة ، مدة لا تقل عن عشر سنوات لأصبح في النهاية الدكتور وجيه ، لكن ما هو المقابل ؟ العائد المادى لا يوازى هذا الجهد !

لذلك اخترت الطريق الثالث .. فضلت الحياة العملية .. فهى اولا تحقق لى عائدا ماديا مجزيا ، كما ان مجال صناعة الخبز الذى اخترته لا يبتعد كثيرا عن مجال دراستى في كلية الزراعة ، بل على العكس فهى مرتبطة بها بشكل كبير ، والدليل على ذلك ان هناك قسما بمركز البحوث الزراعية يختص بصناعة الخبز ، والأساتذة بمركز البحوث يقومون بالتجارب لتطوير صناعة الخبز ، وبالطبع يقومون بعجن الخبز بانفسهم وخبزه ايضا ، فلماذا اتردد إذن في اختيار مهنة صناعة الخبز لتكون مهنتى ،

من البنك للفرن !

● من هؤلاء سمير عبدالحليم .. تخرج في كلية التجارة .. حلم كغيره بالعمل في احد البنوك .. ولانه لا يمتلك الواسطة .. لم يتحقق الحلم .. هبط على ارض الواقع .. وبحث عن الفرص المتاحة .. لم يكن الطريق سهلا .. الفرص قليلة .. واعلانات طلب العمل نادرة ، والمتاح غير مجد .. لم يرغب في العمل كمندوب مبيعات ، شعر انها مهنة غير مستقرة .. ومن اصدقائه عرف بمركز التدريب على صناعة الخبز ، لم يتردد ، تقدم ليتعلم صنعة تنفعه بدلا من انتظار خطاب القوى العاملة لسنوات لا يعلم احد مداها ..

● وبنفس النظرة الواقعية تقدمت رئيفة ابو العباس محمد لتعمل في مجال صناعة الخبز .. تخرجت في معهد التعاون .. عملت بعد التخرج في مجال الفندقة .. لم تشعر بالراحة ، ارادت مجالا آخر اختارت صناعة الخبز ، عمل مرهق من السابعة صباحا حتى السابعة مساء ، ومع ذلك لا تشعر بالتعب ، العائد المادى ينسيها التعب ، والاهم من ذلك شعورها بالأهمية ، احساسها بانها مسئولة عن شيء له قيمة ، تراقب العمال .. تسالهم عن عدد اجولة الدقيق ، تراقبهم اثناء عملهم .. تتاكد من ان العجين تخمر كما يجب ، وان الرغيف صنع كما ينبغى ان يكون .. عمل مهم يشعرها بالاهمية ، وبانها نجحت في تحقيق الذات ..

الشباب والمخابز : تجربة جريئة !

● ويقيم المهندس عبدالعليم محمود مدير المخبز الألمانى تجربة الشباب الجريئة في العمل بمجال صناعة الخبز فيقول : بالطبع يختلف العامل المؤهل بشهادة جامعية عن غيره الأمى ، فالمتعلم يقدر قيمة الصناعة ، ويعرف اهميتها ، وبالتالى يحاول بذل كل جهده لإتقانها بل يحاول ايضا تطويرها والارتقاء بها ..

ومن هذا المنطلق فتحنا باب التدريب لخريجى الجامعات ، ولم نكن نتصور ان يتقدم كل هذا العدد الضخم من الشباب ، صحيح ان معظم الشباب يعانون الآن من بطالة ، لكن ان يختاروا مهنة صناعة الخبز فهى نظرة متقدمة واعية ، ولان الاقبال كان شديدا ، قسمنا فترة التدريب على ورديتين ، الأولى صباحا للفتيات ، والمسائية للشباب ..

وفترة التدريب تصل الى ثلاثة اشهر ، يتدرب خلالها الشاب على جميع مراحل صناعة الخبز ، يمارسون عمليا جميع المراحل .. الخراطة .. العجين .. الخبز ..

واثناء فترة التدريب يحصل الشاب على ثلاثة جنيهات يوميا ، بعدها يكون اجره على حسب انتاجه ، ويصل متوسط اجرة هؤلاء الشباب الى ٢٥٠ جنيها شهريا ، وهذا العائد شجع الكثير من الشباب للعمل في مجال صناعة الخبز ، لذلك كان الاقبال شديدا من خريجى الكليات المختلفة : زراعة – تجارة – تعاون زراعى – خدمة اجتماعية – علوم ، شباب من جميع الاعمار من القاهرة ومختلف المحافظات حتى اضطررنا في النهاية لترتيبهم على حسب اولوية التقدم وسنة التخرج ..

● وماذا يفعل الشاب بعد انتهاء فترة التدريب ؟

يجيبنى المهندس عبدالعليم قائلا : يتم توزيعهم على المخابز الآلية ونصف الآلية ، فهناك دفعة من هؤلاء الشباب تعمل بمخبز بلبيس بمصر الجديدة ، ودفعة اخرى تعمل بمخبز الأميرية نصف الآلى ، وثالثة بمخبز احمد عرابى بطريق مصر الاسماعيلية ، ورابعة تعمل بالمخبز الآلى الألمانى ، وجارى تخريج دفعة خامسة لتعمل في مخابز اخرى تابعة لهيئة المخابز ..

● لكن إذا كان الهدف هو الارتقاء بصناعة الخبز .. فلماذا لا يتجه هؤلاء للعمل بالمخابز البلدية ؟

— لا نستطيع ادخالهم المخابز البلدية إلا بعد ان نكتفى ذاتيا بخبراتهم .. بعدها يمكن ان نستعين بهم المخابز البلدية ، وهناك شرط في العقد مع هؤلاء الشباب بان يعملوا في الهيئة لمدة خمس سنوات ، بعدها يمكن ان يختاروا اى طريق يناسبهم ..

● لكن الا تتفق معى ان ما فعله هؤلاء الشباب



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: أخر ساعة

التاريخ: ٢٦ يونيو ١٩٩١

واقعيا ، يبحث عن اى طريق يضمن له حياة مستقرة ومعقولة ، ومجال صناعة الخبز فى رأى كثير من الشباب افضل بكثير من الهجرة والسفر للخارج لغسيل الاطباق .. او بيع الجرائد ، والاكتفاء بالنوم فى الحدائق العامة ، والجلوس على المقاهى فى انتظار العمل ..

● وهل يتقبل الشباب بسهولة مهنتهم الجديدة ؟

— بالطبع هؤلاء الشباب يحتاجون الى معاملة خاصة فى البداية ، لابد ان نشعرهم باهميتهم ، وحاجتنا اليهم ، لا يجب ان نعاملهم اننا اصحاب فضل عليهم ، او اننا فتحنا لهم الطريق فى وقت يسد فيه الجميع الابواب فى وجوههم ، هذا الشعور سيجعلهم يشعرون بالاحباط ، بأن احلامهم تنهار .. وآمالهم تتحطم .. بل على العكس نحن فى حاجة لهؤلاء الشباب ، لا تقل عن حاجتهم الينا ، فاذا نقلنا للشباب هذا الشعور ، وعاملناهم بشكل طيب ، ستاتى النتيجة طيبة .. سيتعلم الشاب بسرعة .. ويتقن المهنة بشكل افضل .. وفى النهاية نكون قد نجحنا فى تطوير الصناعة ، واستثمار عقول وسواعد شابة بدلا من الضياع

ومازال البحث جاريا !

● ومع سيمفونية الامل التى عزفها بعض الشباب .. لا تزال هناك نغمة حزينة .. اصحابها شباب ايضا .. ما زالوا يبحثون عن فرصة عمل .. وبالطبع لانستطيع تجاهل اصوات هؤلاء الشباب .. فمازال عددهم كبيرا .. واصواتهم تلح علينا بسماعها .. ومحاولة البحث عن حل مشكلتها ..

عن هذه النغمة يعبر اسامة الفخرانى بقوله : كلية الهندسة حلم يراود كثيرا من الطلبة .. وانا كنت واحدا منهم .. بذلت كل جهدى للحصول على مجموع يؤهلنى للالتحاق بها .. وتحقق حلمى .. ودخلت الهندسة .. كلية شاقة ومرهقة لكنى احببتها استمتعت بدراستها .. وبعد خمس سنوات حصلت على البكالوريوس .. ضممت الشهادة بفرح .. وعقدت الامال ان اعمل بمجال دراستى .. حلمت بالعمل فى مجالى الكهرباء والبترول .. لكن لم تكن لدىّ واسطة تساعدنى للالتحاق .. بحثت عن مجالات اخرى .. لكن كل الطرق سدت امامى .. لم اجد امامى إلا العمل كنقاش .. تصوروا شاب بمؤهل عال .. بل مهندس يعمل كنقاش .. العمل بالطبع ليس عيبا نخجل منه .. لكنى تمنيت ان اعمل بمؤهلى .. ولما لم يتحقق الحلم رضيت بالقليل .. وافقت ان اصبح نقاشا لكن انطبق علىّ المثل الشعبى « رضيت بالهم .. ولم يرض الهم بى » حرب الخليج اثرت على العمل .. عاد مئات العمال .. والطلب قليل .. والاكثر من ذلك انى اعمل من الباطن ، مع مهندس او مقاول ، وبالطبع يقلل ذلك من دخلى كثيرا ، فضلا عن انهم يعاملوننى على انى غير محترف ، فالشهادة بدلا من ان تصبح اداة لرفع اجرى ، اصبحت حملا علىّ .. علىّ دائما ان اظل فى النهاية .. حرفتى الجديدة لا تعترف بمؤهلى .. ومع ذلك رضيت بها .. لكن حتى هذه المهنة اصبحت مستحيلة .. من الصعب ممارستها .. فحالة الركود اصابت جميع الحرفيين وخاصة النقاشين ، وبالطبع انا اكثر تاثرا بحالة الركود ، لم يعد يطلبنى احد للعمل .. تركت مهنة النقاشة رغم ما حققت من مكسب مادى .. وبدات مرة اخرى البحث عن العمل ..

فكرت فى امتلاك ارض زراعية كغيرى من الشباب ، تقدمت للحصول على ارض .. لكن طلبى قوبل بالرفض .. والسبب ان سنى تعدى الثلاثين .. اشترط المسئولون الا يتعدى السن ٣٠ سنة ، وسمحوا بفترة عشرة اشهر فوق هذه السن .. لكن سنى تعدت هذه الفترة ايضا فرفضوا طلبى .. لكنى اتساءل : هل اصابتنى الشيخوخة عندما تخطى سنى الثلاثين ؟! هل اعجز عن زراعة الارض فى هذه السن ؟! سؤال يؤرقنى يضاف الى جميع الاسئلة المحيرة الاخرى التى تدور بذهنى ؟ لماذا يفتحون لنا الكليات ما دام سوق العمل لا يحتاجنا ؟! ماذا يفعل الاف الشباب الذين لا يجدون فرصا للعمل ممن ليس لديهم من يساعدهم على ايجاد العمل المناسب ، ولا يمتلكون مالا يساعدهم على البدء فى اى مشروع ..

ماذا يفعل هؤلاء .. متى تتحقق احلامهم فى ايجاد فرصة للعمل ؟ والى متى يطول الانتظار ؟

اعلانات وهمية عن وظائف نتيجتها

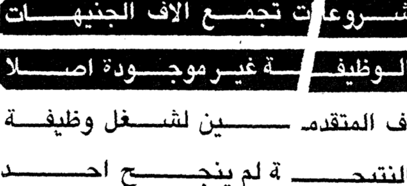
استنزاف اموال وجهد الباحثين عن عمل

مشروعات تجمع الاف الجنيهات

والوظيفة غير موجودة اصلا

الاف المتقدمين لشغل وظيفة

و النتيجة لم ينجح احد


كامل زهيرى
الصحف مسئولة
عن اى
خداع
للقارىء
نتيجة
الاعلانات



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهالي

التاريخ: ٢٦ يونيه ١٩٩١

عزيزى الباحث عن وظيفة عليك بالحذر .. صحيح ان اعلانات الوظ انف قد تفتح الباب امام حصولك على فرصة عمل غير ان عددا كبيرا من هذه الاعلانات قد لا يكون اكثر من شرك لاستنزاف اموالك واضاعة وقتك واذن فالحذر واجب ، والامثلة عديدة ..

اعلانات شيك فى الصحف والمجلات عن وظائف خالية يكتشف اللاهث وراءها انها ليست اكثر من اعلانات وهمية الهدف منها يختلف تماما عن مادة الاع لان شركات تجمع الاف الجنيهات من راغبى العمل على صورة رسوم او مقابل اجراء اختبارات تمهد للتوظيف وتكون النتيجة لم ينجح احد او الوظيفة جرى ش مغلها

تحقيق ـ ايمان امبابى ،

اعلانات اخرى مريبة عن حاجة صاحب العمل لفتيات

ولا تختلف شروطها عن اعلانات الزواج الا فى شىء واحد عدم تقديس الحياة الزوجية

وفى اعقاب رحلة لاهثة سعيا وراء الوظيفة يفاجأ طالبو العمل بانهم اصبحوا مادة للتجارة واحيانا للجريمة وفى احايين اخرى للسخرية وقد جرى تصوير ٣ حلقات لبرنامج « الكاميرا الخفية » بعد نشر اعلان عن وظيفة خالية ..

ذهبنا الى اتيليه نشر اعلانا جذابا عن وظيفة خالية بمرتب خيالى اربعون جنيها يوميا للفتاة اتصلت برقم التليفون المنشور فى الاعلان وكانت الاسئلة الاضافية الخاصة بمواصفات طالبة العمل غاية فى الغرابة

الشكل ـ الطول ـ لون البشرة هل انت مخطوبة ؟ وماهو عمل الوالد ؟ وهل انت فى حاجة ماسة الى المال ؟ .. وتمتد الاسئلة مع بعض المتقدمات لشغل الوظيفة المفترضة الى منطقة اكثر وقاحة

هل انت على علاقة غرامية ؟
وهل تتعاملين مع رئيسك فى العمل بحنان ام بجفاء ؟

اشخاص يثيرون القرف

فى قاعة الانتظار قالت احدى المرشحات لشغل الوظيفة بقرف شديد

إنها تجاوبت مع صاحب العمل فى الحو ار لا حقيقة ما يدور لطالب العمل ، مع الاعلانات ثم شرعت تكمل بقية ما حـ دث سارعت بطلب المقابلة وذهبت الى العجوزة ف العجوزه لاجد السكرتيرة الانسه سلو ى التى كانت فى انتظارى وابلغت المسئو ل الذى طلب منها تقريرا اوليا عن مظهرى ، واخذت تصف له القوا م والشعر والوجه الى اخره ! !

مرشحة اخرى قالت انها حاولت استثمار الوقت واستدراج السكرتيرة فى حوار لاستكشاف طبيعة العمل قالت لها لايبدو ان الاتيلية نيه عمل خاصة انه مكون من غرفة واحدة بها ماكينة خياطه واحده وقديمة وفراش اسمه عم ابراهيم قطع الحديث فجأة بدخول فتاة اسمها حنان فى حالة ثورة واضحة سالت عن صاحب الاتيليه وطلبت استعادة بطاقتها الشخصية واشياء اخرى قالت انه اخذها منها على سبيل الامانه مقابل ترك مفتاح الاتيلية لها .. وعندما حاولت معرفة حكايتها وجهت لى اشارة تحذير وقالت اذهبى الى قسم الشرطة العجوزة لتتعرفى على الشكاوى المقدمة ضد صاحب الاتيلية .

لعب ة الاغراءات

يدخل صاحـ ب الاتيليه ، ويقطع الحديث ، ليستـ كمل المقابلة مع مرشحه أخرى أمام مكتب ، قريب من القاعة ويسالها عن سبب ، تقدمها لشغل وظيفة « خياطة » مع أنها جامعية .. فجاة تغير مجرى حديثه إلى عمـ ل اخر ، وقال هناك كساد فى أعمال الخيا طة .. ولكن هناك أعمال أخرى مع شركة إستيراد وتصدير مشيرا الى أنه بوسع الـ متقدمة أن تصبح شريكه فيها ، إذا تاكد أ نها طموحة ، وأخذ يتحدث عن أهمية التعا ل بالرقة والحنان حتى يتسنى للمتقـ مة أن « تاخذ وضعها » ! !

مرشحه أخرى قالت بـ فيظ وهى على وشك الانصراف ان صـ احب العمل عرض عليها شقة مفروشة لاقامتها ، بحجة تسهيل العمل ، وحتـ ى تتجنب « المرمطة » فى زحام المواصلا ت .

اعلان اخر عن سكرتيره ، تتحـ دث عنه (س . ع) وهى خريجة جامعة ، بعد ان فشلت فى الحصول على عمل طوال ثلاث سنوات ، وعندما ذهبت الى المكان المعلن عنه للمقابلة ، وجدته شقة مفروشة يـ سكنها عدد من الشباب « الخليجيين » ولم اجد اى شركة او عمل وانما فقط مشروع جر يمة اخلاقية تحت اغراء المال ، وبغطاء وهـ مى اسمه اعلانات الوظائف .

انتحال صفة رسمية

وتدخل بعض المكاتب التى تطلق على نفسها اسم « المعاهد التعليمية » حلبة المنافسة فقد ارسل احد المعاهد المذكورة الى خريجى دفعات (٩٠ ـ ٩١) خطابات يـ قول لهم فيها لقد خصصت وزارة التعليم لـ كم منحة دراسية فى مجال الكمبيوتر .

وعليكم سرعة التوجة الى مقر المعهد فى ميـ دان بالعباسية ، فى موعد اقصاه ... والا فسيتم حرمانكم من المنحة وعندما يذهب الخريج تحت وهم انه يتعامل مع جهـ ة تابعة لوزارة التعليم يقول له المسئول ان المنحة تتكلف الف ومائتى جنيه ، تتحـ مل الحكومة ٩٠ ٪ منها ، وعليكم دفع ١٠ ٪ فقط ، وبعد الدفع يكتشف الخريج ان ر سوم المعهد ١٢٠ جنيها فقط وليس لوزار ة التعليم اى علاقة بالمعهد ، كما انه لاتوجـ د اى منحة .

٦٠٠٠٠



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهالي

التاريخ: ٢٦ يونيه ١٩٩١

اما اكثر الاعلانات انتشارا فهي مندوب او مندوبة . اعلانات . وتتحدث هيام السيد خريجة صحافة عن تجربتها مع هذه الاعلانات فتقول ذهبت الى مقر الجريدة التجارية ، لاجد مئات الشبان والفتيات حيث تم اختيار الافضل بمقاييس اللباقة وحسن المظهر وتضيف انها رغم ادائها للعمل المطلوب بدقة تامة طوال ٥ شهور فلم تحصل على اي اجر ، او عمولة وعندما طالبت بحقها قالوا لها اصبري بضعة اشهر اخرى حتى ننتهي من التحصيل وبعد ان يأست هيام السيد من الحصول على اجر تركت العمل .

نصيحة لكل فتاة

اما هويدا عبدالرحمن (خريجة حقوق) فتحذر كل فتاة من اعلان (سكرتيرة حسنة المظهر) وتستند الى تجربتها الشخصية مع مثل هذه الاعلانات وتقول كان نصيبي كبيرا من الفوز بعدد من وظائف . السكرتيرة . لانني اتمتع بدرجة معقولة من الجمال ، ولكن سرعان ما كنت اترك العمل بعد يومين فقط على اقصى تقدير بعد ان تظهر النوايا الحقيقية للمعلن ، واتبين انه مصيدة لاشياء اخرى .

وتحكي منال بدوي ـ بكالوريوس اعلام ـ عن تجربتها في شركة لتسويق الكمبيوتر بدأت القصة باعلان من الشركة عن مرتب ٤٥٠ جنيها + عمولة في حين رفض مسئولوها ابرام أي تعاقد ، واكتفوا بالاتفاق الشفوي .. والنتيجة ـ بعد ثلاثة أشهر من العمل ـ أنهم رفضوا إعطائي أي أجر أو عمولة ، وقال لي المسئول لقد كانت فترة تدريب مجانية .

وبعد محاولات فاشلة من الاحتجاج اكتشفت منال أن الشركة استقدمت مرشحات اخريات لاداء مهام الوظيفة . دون أن تساورهن شكوك بأنها « وظيفة بلا مقابل .

أما إعلانات الحكومة .. فعلى الرغم من أنها لاتقود إلى نفس المهالك .. فإن عددا منها لايخلو من التضليل وإضاعة الوقت وتحدث إلينا بعض من تقدموا لشغل وظائف ، وقاموا بتقديم أوراق ، واجتياز إختبارات ، واستكمال أوراق ، والحضور لمتابعة موعد الاعلان عن الوظيفة .. وبعد هذا كله يكتشفون أن الوظيفة قد سبق شغلها قبل الاعلان عنها ، وان الاعلان مجرد « إجراءات » .

ويتحدث سامح محمود ـ جامعي ـ بإسهاب في تجربته الطويلة مع الاعلانات ، والخسائر التي تعرض لها ، والرسوم التي دفعها نظير البيانات ، وأوراق التقدم للوظيفة .. وفي احدى الشركات ، وجد سامح ٢٠٠٠ متقدم لشغل وظيفة واحدة كي يكتشف بعد انهاء كل الاجراءات ورفع رسوم الاختبار أن النتيجة « لم ينجح أحد » .

أين ميثاق الشرف ؟ !

وعندما سألنا مسئولي الاعلانات في عدد من المؤسسات الصحفية عن طرق حماية المواطن من الاعلان ، قالوا « هذه ليست مسئوليتنا فالاعلان يتم على مسئولية المعلن ، واعلانات الوظائف مثل الاعلانات عن أية سلعة ، ولسنا مسئولين عن مواصفاتها أو جودتها » .

ويعترض الصحفي الكبير كامل زهيري على مايقوله مسئولو الاعلانات في الصحف ، ويؤكد مسئولية الصحف عن أي خداع يقع للقارىء ، وعلى الجريدة كما يؤكد الاستاذ كامل زهيري أن تتحقق من جدية الاعلان ، لكن سباق الحصول على الاعلان ، يجعل الصحف تتخلى عن مسئوليتها وتتجاهل ماقد يصيب القراء من اضرار بسبب ذلك وهو يدعو الصحف إلى مراعاة « ميثاق الشرف في الاعلان » حرصا على مصالح قرائها ، وعلى مصداقيتها أمام الرأي العام .

٦١٠٠٠٠

المحروسة

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: السياسي

التاريخ: ٣٠ يونيه ١٩٩١

برنامج عاجل لحل مشكلة البطالة

٧٦٥ ألف فرصة عمل جديدة للشباب بالحكومة والقطاع الخاص

حصر المتعطلين من خريجي الجامعات والمعاهد العليا ومراكز التدريب

بدات وزارة القوى العاملة والتدريب بالاشتراك مع وزارة التخطيط في تنفيذ خطة عاجلة للقضاء على البطالة تضمنت إنشاء مشروعات كثيفة للعمالة لتوفير فرص عمل خلال عام ٩١ ـ ١٩٩٢ تبلغ ٥٧٥ الف فرصة عمل جديدة للشباب من بينها ٤٤٠ الف فرصة عمل جديدة ونحو ١٢٥ الف فرصة عمل نتيجة لعمليات الاحلال

وصرح مصدر مسئول بوزارة التخطيط : انه تم تخصيص ٨ مليارات و١٠٠ مليون جنية لاستثمار القطاع الخاص لهذا العام ليقوم بدوره في خلق فرص عمل جديدة تقدر بحوالى ٢٠٠ الف فرصة .. وإقامة المشروعات الصغيرة الصناعية والزراعية والخدمية .

وصرح عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة انه متابعة لحل مشكلة البطالة تقوم مديريات القوى العاملة في جميع المحافظات باعداد قاعدة لبيانات العمالة ومتابعة ما يطرأ عليها من تطورات وبصفة خاصة التغير في الخصائص السكانية وتوزيعات قوة العمل على المستوى القطاعي والاقتصادي والمهني والمسجلون والمعينون بكافة القطاعات الحكومي والعام والخاص .. وحصر المتعطلين من خريجي الجامعات والمؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة وخريجي مراكز التدريب المهني .. ودراسة موقف البطالة عموماً مع إيضاح دور المجلس المحلي لتخطيط وتنمية القوى العاملة في هذا الشان .. ودراسة وتحليل ظاهرة الهجرة والعمالة العائدة وحصر الطاقات والاحتياجات التدريبية وتطوير برنامج التدريب التحويلي والتدريب السريع والتدريج والتنشئة المهنية وزيادة ما عليها بزيادة اعداد المتدربين .

٦٢٠٠٠

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣٠ يونيه ١٩٩١

■ تدريب الشباب على الحرف وتوفير فرص عمل لهم :

قروض للحرفيين لتوسيع الورش ورفع كفاءتها

كتبت ـ نهال شكرى :

اعدت وزارة الادارة المحلية مشروعا ، ستقدمه الى الصندوق الاجتماعى للتنمية برياسة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء ، يستهدف اتاحة فرص عمل جديدة للعمال من الشباب وتدريبهم على مختلف الحرف .

صرح بذلك الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية ، خلال اجتماعه امس مع الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى برياسة السيد سيد زكى امين الحرفيين بالحزب الوطنى ، واضاف ان المشروع يتيح للحرفيين الحصول على قروض بفوائد ميسرة لتوسيع الورش وتشغيلها بكفاءة اكبر .

وقال انه من المنتظر ان يتم التعاقد لتوفير هذا التمويل بين وزارة الادارة المحلية والحرفيين ممثلين فى الاتحاد بعد تخصيص قروض لهم من الصندوق مع تحديد قواعد منح القروض



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٥

خــــواطر حــــول ..

سياسة توظيف الخريجين وتشغيل الشباب فى الصيف

اى حكومة في العالم كله لاتستطيع وليس بمقدورها توفير فرص عمل حكومية لجميع الخريجين من مختلف مراحل التعليم . واذا فعلت هذا فانها تحول هذه الطاقات الشابة الى طاقات معطلة بلا عمل حقيقى منتج . ولا أكون مبالغا .

اذا قلت انها « تقتل » هذه الطاقات .. ومن ثم فانه لايمكن قبول استمرار الحكومة فى سياسة التعيين الجماعى . او مايسمى بالتعيين الشامل لانها لن تستطيع . وستتحول المرتبات اذا فعلت الحكومة هذا الى مجرد اعانة بطالة وليس اجرا عن عمل حقيقى يفيد المجتمع . وهذا تبديد لاموال الدولة التى ينبغى ان توجه التوجيه الصحيح لصالح كل شعب مصر .. اننا لانريد مزيدا من الموظفين الحكوميين بلا عمل . ودواوين الحكومة مكدسة بهذه البطالة المقنعة التى لاتستطيع ان توفر لها الكراسى التى تجلس عليها .. اننا نريد ان تكون هذه الطاقات الشابة طاقات منتجة وليست عالة على الحكومة والمجتمع .. واقول اننا يجب ان نواجه مشاكلنا بصراحة وبصدق مع النفس . والحكومة اليوم اذا اتخذت قرارا بهذا فاننا نقول انه جاء متأخرا . ولابد ان يقول « البعض » ان الحكومة اتخذت هذا القرار تنفيذا لتعليمات واوامر ومطالب صندوق النقد الدولى مثلما يحاول « البعض » الاساءة لكل خطوة جادة على طريق الاصلاح الاقتصادى .. لابد ان نواجه الواقع وان نصلح الخطأ ، لان التمادى فى الخطأ والاصرار عليه هو العته بعينه ولكن مع الاسف نجد اهل المعارضة فى بلدنا دأبوا على سياسة خالف تعرف .. ولست ادرى لماذا يسينون بغير الحق لكل اصلاح جاد فى اقتصادنا ؟ ولصالح من ؟

لابد من خلق فرص عمل جديدة لشبابنا خارج دواوين الحكومة المكدسة بالموظفين العاطلين . ولن يتأتى هذا الا بمزيد من الاستثمارات بمزيد من المشروعات الجديدة التى تمتص هذه العماله بتشجيع شبابنا على العمل الحر الشريف .. لابد ان نخلق هذه الروح عند شبابنا .

والحديث عن توظيف الخريجين يقودنى ايضا الى خطط تشغيل الشباب فى الصيف . واقول يجب الا تكون هذه الخطط مجرد عملية « مظهرية » او صرف مكافآت دون عمل يودى . ينبغى ان تكون المكافآت التى تصرف عن عمل حقيقى تم اداوه حتى نغرس فى هذا الشباب احترام قيمة العمل والوقت .. ولانبدد الاموال والاعتمادات فى مجرد « مظاهر » تحت اسم تشغيل الشباب فى الصيف ..

• • • •

وزير السياحة على حق

• • هذا الاسبوع عقد اجتماع لغرفة المنشآت الفندقية لمناقشة قرار وزير السياحة فواد سلطان بتوقيع عقوبات على ١٣ فندقا خفضت اسعارها الى اقل من الحد الادنى المسموح به .. واصر الوزير على قراره بالعقوبات ...

ـ اقول ـ ان الوزير معه كل الحق فى هذا . ولاينبغى التهاون لانه يمثل اضرارا بالدخل السياحى . فضلا عما يسببه مثل هذا التصرف من بلبلة فى الاسواق الخارجية المصدرة للسياحة لبلادنا .. ومايسببه من حرج للشركات السياحية المصرية الجادة التى تحافظ على مستوى الاسعار التى تدر دخلا سياحيا اكبر لصالح مصر .

وفى هذا الاجتماع اقترح اطلاق الحد الاقصى لاسعار الفنادق وفقا للعرض والطلب مع الالتزام بحد ادنى للاسعار .. وفى تقديرى ان هذا الاقتراح جدير بالدراسة المتأنية العميقة . وان يكون دور الوزارة الرقابى فى هذا الصدد قاصرا على تحقيق شكوى اى سائح او نزيل لايحصل على الخدمة المطلوبة والمفروضة وفقا لهذه الاسعار العالية .. ولنترك الامر للعرض والطلب والقدرة على التسويق والعائد سيكون لصالح الدخل السياحى ..

• • • •

بقلم : عبدالرحمن مصطفى



أين المطافى ؟

● ● مساء الاحد الماضى حدث ماس كهربائى باحد المطاعم المعروفة بشارع سليمان باشا . وانبعث دخان كثيف من الكابلات الكهربائية . وتجمع الناس . وترك بعض المواطنين مساكنهم ومكاتبهم بالعمارة التى بها هذا المطعم خوفا وفزعا .

ولكن المطافى لم تصل الا بعد ساعة و١٠ دقائق رغم انها على بعد خطوات .. لولا ستر الله تعالى اعرف ماهى العواقب التى كان يمكن ان تحدث فى وسط العاصمة .. وقد قرأت تصريحات وتبريرات للمسئولين عن

الدفاع المدنى والحريق حول القصور فى هذه الخدمة المهمة والخطيرة . ولكن لا اجد عذرا للتأخير اكثر من ساعة للوصول الى شارع سليمان باشا ..!!

● ● ● ●

موهبة جديدة

● ● استمعت هذا الاسبوع لفنان صعيدى شاب . وهو موهبة جديدة مثقفة تحتاج لمن يرعاها .. وكان اسامة الخطيب قد حصل على المركز الاول فى الغناء الفردى فى مسابقة كلية التجارة الخارجية اثناء دراسته

بها . وحصل على المركز الثانى فى الغناء الفردى بجامعة حلوان فى المهرجان الفنى الذى نظمته

الجامعة .. وسجلت له الاذاعة فى برنامج نجوم على الطريق عام ٨٧ . واذاع له التليفزيون احد اغانيه .. فهل تجد هذه الموهبة الشابة من يرعاها ..



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: البيان

التاريخ: ٧ يوليو ١٩٩١

مشروع قومى تعاونى لتوفير فرص العمل للشباب

تخصيص ١٠٠ مليون جنيه دفعة أولى لتوفير التمويل للمشروع

لقاءات ميدانية للدكتور محمود شريف بالمحافظات

يبدأ الدكتور محمود شريف وزير الإدارة المحلية لقاءات ميدانية مع الشباب والفلاحين والحرفيين بالمحافظات لشرح المشروع القومى التعاونى للشباب .

المشروع يعتمد على تنفيذ آلاف المشروعات الإنتاجية الصغيرة من خلال تجميع الشباب فى جمعيات تعاونية إنتاجية .

تتولى التعاونيات توفير موارد ومستلزمات الإنتاج وفرص التدريب والتسويق والمعونة الفنية ، والإعتماد على الموارد البيئية المحلية وأساليب الإنتاج المتطورة والعمل على رفع كفاءة المنتج وخفض التكلفة .

يهدف المشروع إلى توفير فرص العمل لمزيد من الشباب من خريجى الجامعات والمعاهد والمدارس المتوسطة وتنمية القرية المصرية .

تقرر تخصيص ١٠٠ مليون جنيه كبداية لتوفير القروض الميسرة للشباب لتنفيذ المشروعات الإنتاجية الصغيرة .

يتضمن المشروع تذليل كافة العقبات الإجرائية والروتينية التى تعترض الشباب كالحصول على التراخيص وموافقات الجهات المختلفة .

سيتم إجراء تدريب مهارى وتعاونى وتقديم معونات فنية للشباب الذى سيشارك فى المشروعات الإنتاجية الصغيرة .

المصدر : الساحات

التاريخ : ٧ يوليو ١٩٩١

و وضعت وزارة الإدارة المحلية خريطة للمشروعات الإنتاجية الصغيرة كإنتاج الحرير الطبيعى بتربية دودة ورق الخروع وتربية الأسماك فى براميل بلاستيك فى احواش البيوت الريفية وصناعات غزل ونسيج صوف الأغنام والماعز ودباغة الجلود الناتجة من الحيوانات وتربية الارانب بالبيوت .

ويتضمن المشروع الذى اعده الدكتور محمود شريف تكامل المشروعات الإنتاجية الصغيرة وتوفير فرص التسويق وإعطاء الأولوية للمشروعات الأقل تكلفة لفرصة العمل الواحدة والربط بين التدريب وفرص التشغيل .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٩ يوليو ١٩٩١

مليون و ٣٠٨ الاف متعطل خلال العام الحالى

كشفت لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب فى تقرير اعدته عن ان حجم البطالة المتوقع فى العام الحالى الجديد الذى بدأ يوم الاثنين الماضى سيصل الى نحو مليون و ٣٠٨ الاف متعطل. واوضح التقرير ان حجم البطالة فى عام ٨٦/١٩٨٧ كان لا يتجاوز ٨٩٣ الف متعطل ثم قفز الى نحو مليون ومائتى الف متعطل عام ٩٠/١٩٩١ .

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٦ يوليو ، ١٩٩١

الخروج من النفق المظلم !

الشباب يعلن الحرب على البطالة ويقتحم مجالات العمل غير التقليدية

● الصندوق الاجتماعي هل يوفر التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة ؟

● شاب يؤسس شركة للخدمات السريعة بسبعة آلاف جنيه

وآخر يرفض ترشيح القوى العاملة ويتجه للعمل بمطعم مكرونة

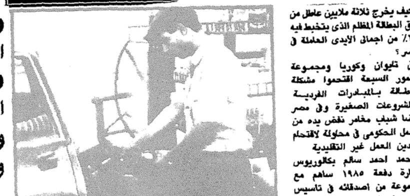
تحقيق : عبد العزيز محمود

كيف يخرج ثلاثة ملايين عاطل من نفق البطالة المظلم الذى يتخبط فيه ٢٢٪ من اجمالى الايدى العاملة فى مصر ؟

فى تايوان وكوريا ومجموعة النمور السبعة اقتحموا مشكلة البطالة بالمبادرات الفردية والمشروعات الصغيرة وفى مصر ايضا شباب مغامر نفض يده من العمل الحكومى فى محاولة لاقتحام ميادين العمل غير التقليدية

محمد احمد سالم بكالوريوس تجارة دفعة ١٩٨٥ ساهم مع مجموعة من اصدقائه فى تاسيس احدى شركات الخدمة المتخصصة يقول : اشتركت مع اصدقائى فى اقامة شركة للخدمات السريعة تتولى اصلاح الادوات المنزلية براسمال لايتجاوز سبعة الاف جنيه بجانب شقة صغيرة فى المطرية.

● سألته : هل واجهت مشكلة فى تدبير رأس المال ؟



● يعمل فى محطة بنزين بعيدا عن العمل التقليدى

ـ قال : ساندتنى اسرتى واصدقائى واصبحت الشركة الآن تغطى تكلفتها تماما وتحقق هامشا جيدا من الربح

أحدث تقرير اعده الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء يوضح أن ٧٠٪ من خريجى الجامعات والمعاهد العليا ينتمون الى أسر



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٩ أغسطس ١٩٩١

محدودة الدخل لايمكنها تدبير راس المال اللازم لاقامة اى من المشروعات الصغيرة .

هذا الوضع - يدعو - والكلام للدكتور سيد عبد اللطيف استاذ ادارة الاعمال بجامعة القاهرة - الى ضرورة تدخل الدولة كشريك عبر الصندوق الاجتماعى فى حالة عدم توافر راس المال بحيث يتملك الشباب هذه المشروعات بعد فترة زمنية يتم خلالها سداد حصة الدولة

ورغم ان الشركات الصغيرة تطرح نفسها كاحد الحلول الناجحة للخروج من نفق البطالة الا ان عدم توافر راس المال دفع قطاعا كبيرا من الشباب الى اقتحام ميدان الاعمال غير التقليدية

ابراهيم عبد الفتاح رافع بكالوريوس زراعة اسيوط دفعة ١٩٨١ واحد من الاف الشباب الذين استجابوا لنداء الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى للمشاركة فى مشروعات الاستصلاح بالأراضى الجديدة

يقول : اعمل الآن فى مشروع معسكر البنجر بالعامرية على مسافة ٨٠٠ كيلو متر من موطنى الاصلى واعتقد ان روح المغامرة يجب ان تسود من أجل الحصول على فرصة عمل فى ظل الظروف الحالية .

● كيف تغلبت على مشكلة الغربة ؟

- الحياة ليست سهلة وفى تصورى أن الغربة داخل مصر أفضل من الاغتراب والضياع فى الخارج .

جمعة عبد الحميد دبلوم تجارة دفعة ١٩٨٢ رفض ترشيح القوى العاملة وفضل العمل بمطعم مكرونة بعابدين حيث يحصل يوميا على ثمانية جنيهات تغطى بالكاد التزاماته الاسرية

● سألته : كم عدد الساعات التى تعملها ؟

- قال : اعمل ١٣ ساعة يوميا ولا أجد عيبا فى صنع المكرونة فهو افضل من الوقوف فى طابور العاطلين !

السيد بدر الدين دبلوم زراعة ١٩٨٦ عمل فور اداء الخدمة العسكرية باحد المطاعم حيث يحصل على سبعة جنيهات كل يوم ومع ذلك فهو مازال يحلم بالوظيفة الميرى .

● لماذا ؟

- لانها اضمن .. حيث توفر مرتبا ثابتا ومزايا اخرى عديدة فى حالات العجز والشيخوخة ولايمكن لاحد أن يفصلك !

● واذا توافرت الوظيفة الميرى هل تترك العمل فى المطعم ؟

- قال : بالطبع لا فسوف اجمع بين العملين لان الوظيفة لن توفر لى الدخل الذى احصل عليه الآن !

الدكتور السيد عبد الفتاح عفيفى مدرس علم الاجتماع بجامعة القاهرة يرى ان ٧٥٪ من خريجى الجامعات والمعاهد مازالوا يفضلون « العمل الحكومى » رغم ضآلة الدخل الذى يحققه على اساس أنه الاكثر امانا واستقرارا .

فى ميدان روكسى بمصر الجديدة توقف السائق محمد عيد بكالوريوس تجارة جامعة عين شمس دفعة ١٩٨٦ ليجيب عن هذا السؤال : منذ متى وانت تمارس هذه المهنة ؟

قال : منذ اربع سنوات بعد أن فشلت فى الالتحاق بعمل يناسب تخصصى حيث اننى اشتركت فى ثمانى مسابقات للتعيين لكننى لم اوفق فى كل مرة لغياب « الواسطة » !

● كيف بدأت رحلتك فى شوارع القاهرة ؟

- اشتريت سيارة اجرة مستعملة بمعاونة الاسرة واشتغلت عليها بنفسى والحمد لله احقق دخلا صافيا يتجاوز الخمسين جنيها كل يوم ● هل انت راض عن عملك ؟

- الحمد لله ولكننى كنت افضل العمل فى أحد البنوك أو شركات الاستثمار !

الدكتور أحمد كمال الدين استاذ علم النفس المساعد بجامعة اسيوط يقول ان مفهوم العمل عند الشباب المصرى مازال محصورا فى « العمل المكتبى » الذى يستغرق ساعات محددة ويوفر دخلا شهريا ثابتا وهو مفهوم فى طريقه للتغيير

فى محطة بنزين بشارع جامعة الدول العربية انهمك بدر عبد الفتاح ليسانس حقوق جامعة طنطا دفعة ١٩٨٨ وهو يرتدى « عفريتة الشغل » فى تزويد احدى السيارات الخاصة بالوقود .

يروى حكايته وعيناه على طابور السيارات الطويل : اعمل هنا منذ ثلاث سنوات بدون اجر ثابت وانما بنظام البقشيش حيث احصل على دخل يتراوح مابين ثمانية الى عشرة جنيهات واعتقد ان هذا العمل افضل بكثير من الوقوف فى طابور العاطلين .

يلتقط الخيط نبيل أحمد بكالوريوس تجارة دفعة ١٩٨٩ : لايمكننى فى ظل الظروف الحالية تدبير فرص عمل حقيقية بدون استثمارات جديدة وتشجيع المبادرات الفردية وحتى يتحقق ذلك فليس امامنا سوى الالتحاق بهذه النوعية من الاعمال .



هل يعنى ذلك انك غير راض عن عملك ؟
ـ الحمد لله على كل ولكننى لم احصل على بكالوريوس التجارة لاعمل فى محطة بنزين !

احدث تقرير اعدته منظمة العمل الدولية فى جنيف يؤكد ان نسبة البطالة ارتفعت فى مصر من ١٤ الى ٢٢٪ مقارنة بنسبة القادرين على العمل مما يدعو الى ضرورة انتهاج حلول غير تقليدية لمواجهة المشكلة .

وكما يقول عثمان محمد أحمد مدير مكتب العمل الدولى بالقاهرة أن الصندوق الاجتماعى يمكن أن يلعب دورا كبيرا فى تمويل المشروعات الصغيرة من اجل توفير اكبر عدد ممكن من فرص العمل للمتضررين

وهكذا فان الخروج من نفق البطالة المظلم لن يتحقق الا باقتحام الشباب لمجالات العمل غير التقليدية ومساندة الدولة للمشروعات الصغيرة حتى يمكننا القضاء بالفعل على الشبح الذى يخشاه كل الخريجين !



المصدر: الأهرام

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: ٩ يوليو ١٩٩١

« خلـــق رجـــل أعمــــال صغيـــر »

مشـــروع الدكتـــورة نجلـة لمواجهــة البطالــة فى مصــر

فى عام ٨٥ ، وخلال العام الدراسى ، حدثت مشاغبات من الطلبة فى كلية تجارة وادارة الأعمال بجامعة حلوان .. كانت اللجنة الفنية والثقافية تقيم حفلا ، واعترض على الحفل مجموعة من الطلبة ، وحاولوا تخريب المدرج .. استأذنت الدكتورة نجلة مرنجى الاستاذ المساعد بالكلية ادارة الجامعة فى مناقشة هؤلاء الطلاب .. وبصورة غير تقليدية التقت بهم فى حوار لمدة اسبوعين ، واكتشفت ان اغلب المشاغبين كانوا طلابا فى الصفين الثالث والرابع ، قامت بزيارة اسرهم والمدن الجامعية التى يقيمون بها ، وادركت أن السبب الرئيسى وراء معظم التصرفات السلبية من قبل الشباب هو الاحباط لعدم التأكد من ان مستقبلهم افضل من حاضرهم ـ حيث لمسوا ان زملاءهم وأخواتهم الذين تخرجوا فى الجامعات والمعاهد العليا من فترة تتراوح مابين اربع وخمس سنوات لم يعملوا ، ولا يزالون يعتمدون على اسرهم محدودة الدخل .. كانت الحيرة ومظاهر القلق تسيطر على هؤلاء الشباب ، ومن يومها قررت البحث عن حل لا يعتمد على نظريات الجامعة ، وقررت القفز خارج اسوار الجامعة لاعداد مشروع يتصدى للبطالة لقهر الاحباط من المستقبل لدى خريجى الجامعات ، وذلك بتنظيم ومساعدة الخريجين لتغيير فكرهم من الفكر الوظيفى الحكومى الى الفكر الذى يدعوهم الى العمل فى المشروعات الصغيرة

وترى الدكتورة نجلة ان البداية فى تغيير نظرة غالبية هذا الجيل الذى يفضل الوظيفة المضمونة العائد عن العمل ذى المخاطر ، وبالفعل استطاعت جمع مبلغ ٤٠٠٠ جنيه من اعضاء هيئة تدريس الطلبة لمشروع صنع قماش الخيام ، ونجحت الفكرة ، ليبدأ مشروع اخر هو انشاء مشروع صغير لانتاج وحدات بعض الملابس الجاهزة ، وتم تدريب الخريجين على ادارته ـ ومازال ينتج حتى الان

وخلال العمل فى هذه المشروعات البسيطة اكتشفت ان النظام المصرفى فى مصر لا يتعامل مع المستثمر الصغير ، بسبب الضمانات التى لا يملكها المستثمر الصغير ، كما اكتشفت ان الجامعات تستطيع لعب الدور الهام فى حل مشكلة البطالة ، ونشر الفكر الجديد بتطوير المناهج والسماح بادخال بعض المقررات التى تهيىء الخريج لكيفية تنفيذ وادارة المشاريع الصغيرة بعيدا عن الدواوين الحكومية ، كما يمكن لاعضاء هيئة التدريس ان يكونوا اداة قوية لتشجيع الشباب على الاقدام على المشروعات الصغيرة ، والالتحام بالمجتمع ، بعد أن زادت نسبة زيادة الخريجين على مدار الاعوام الستة عشر الماضية بنسبة ٧٣٣٪ ، بدون ان يصاحب تلك الزيادة خطة مماثلة لاستيعابهم ، الأمر الذى ادى لانتشار البطالة ،

وتقول الدراسات ان عدد الشباب الذى ينتمى الى اسر محدودة الدخل يبلغ ٧٧٪ من حجم شباب مصر ، وهذا يدل على زيادة بطالة المتعلمين سنة بعد الاخرى ، لانهم لا يتمتعون باى مهارات او نشاط ، وجهلة باستخدام التكنولوجيا المتقدمة

وترى الدكتورة نجلة فى مشروعها لمواجهة مشكلة البطالة انه يمكن المساهمة

بجزء كبير فى مواجهة المشكلة عن طريق خلق رجل اعمال صغير، يحول المجتمع إلى مجتمع انتاجى بسلوكيات انتاجية ـ حضارية ـ تكنولوجية ـ ولتحقيق ذلك مطلوب ٢٠٠ الف متر مربع فى كل محافظة لانشاء مجمعات صناعية للمشروعات الصغيرة ـ والمقصود بها مشروعات صغيرة ومشروعات للاستهلاك النهائى ويصاحب ذلك وجود تشريع جديد يعطى تسهيلات ومزايا متعددة

ومتنوعة لتشجيع الشباب على العمل فى هذه المشروعات مثل (الضرائب ـ الجمارك ـ التامينات ـ القروض وسعر الفائدة) . وتشمل الخطة انشاء ٢٥ مشروعا فى العام الأول ، يعمل بكل مشروع ٢٨ خريجا ، ثم انشاء ٥٠ مشروعا فى العام الثانى ، ثم ٧٥ مشروعا بكل محافظة لتصبح المشروعات المقامة فى نهاية السنوات الست ٣٠٠ مشروع ، تخلق ٨٤٠٠ رجل اعمال صغير فى كل محافظة ، وتكلفة خلق رجل الأعمال الصغير تتراوح بين ١٨ الى ٢٠ الف جنيه .

وهناك العديد من الدراسات للمشروعات الصغيرة التى يمكن اقامتها فى هذه المجتمعات بصورة غير تقليدية .

وترى الدكتورة نجلة أن تكلفة انشاء المجمع اضافة الى راس المال الثابت تحتاج إلى مائة مليون جنيه تسدد على ١٥ عاما يستطيع هذا المشروع ان يواجه البطالة فى مصر على مدار ست سنوات . ونتائج الدراسة لم تكن نظرية ، بقدر ما اعتمدت على التجربة العملية لمدة خمس سنوات داخل وخارج مصر

وبعد اقتناع اعضاء هيئة تدريس الكلية برؤية الدكتورة نجلة ، وبعد النتائج المذهلة للدراسة التى اعدتها فى خمس سنوات ، واجهوا عقبات كثيرة لممارسة التلاحم مع المجتمع ومع الطلبة الخريجين ، فتقدموا للشئون الاجتماعية بطلب اشهار جمعية اسموها ، الجمعية المصرية لتشجيع واقامة المشروعات الصغيرة لخريجى الجامعات ، حتى يستطيعوا الحصول على معونات .. ويقول الدكتور احمد سرور عميد تجارة حلوان ورئيس الجمعية ، انهم يعملون من خلال قناتين الاولى تساعد من ياتى لهم من الشباب بمشروع صغير ، فتمولهم بقيمة الثلثين وتعطيهم فترة سماح ، ثم تسترد

المبلغ على اقساط نصف سنوية بمصاريف ادارية بسيطة .. وقد حصلت الجمعية على مليون جنيه كمنحة لا ترد من التعاون الدولى من المعونة الامريكية ، ولكن يؤخذ على هذه المشروعات انها بسيطة لا تعتمد على استخدام التكنولوجيا ولا تسمح بإمكانية نمو المشروع على مدار السنة ، حيث تنحصر معظمها فى تربية الدواجن والارانب ، ولهذا فكرت الجمعية فى انشاء مشروعات وتمليكها للشباب وقد حصلت الجمعية بعد جهود كبيرة على موافقة وزير الاسكان على قطعة ارض مساحتها ٢٥ فدانا فى مدينة العاشر من رمضان ، ووافق



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٩

الوزير على تقسيط سعر الارض ، وقام بوضع حجر اساس مجمع الصناعات الصغيرة ، الا ان الجمعية فشلت في الحصول على الارض حتى الان بسبب الروتين والبيروقراطية ومحاربة وزارة الشئون

تقول الدكتورة نجلة لو ان هناك الف استاذ جامعي حطم القيد والاسوار مع المجتمع لما وجدنا شابا واحدا متطرفا .. تقول ايضا .. اسعى لكي اترك مجتمعا نظيفا منتجا لاولادي بدلا من ان اورثهم اموالا لا يستفيدون بها في مجتمع متخلف

سيد على



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: السياسي

التاريخ: ١٤ يوليو ١٩٩١

.. مطلوب اعادة النظر فى تخطيط القوى العاملة

والطاقة البشرية يجب أن تتحول الى عنصر ايجابى

تحقيق .
عادل قنديل

..هو ما يعكس الى حد بعيد تاثير القيم والعادات والتقاليد التى شجعت على الاندفاع نحو التعليم الجامعي والعزوف عن الإتجاه الى التعليم الفنى والمهنى وممارسة الاعمال المهنية واليدوية. ويطالب الجزار بضرورة وضع سياسة جديدة تستهدف إعادة تخطيط القوى العاملة . ودعم دور المحليات فى مواجهة مشكلة البطالة من خلال التعرف على الامكانيات المتاحة بها لتشغيل الشباب وبلورتها فى مشروعات تمولها الدولة أو يتم تمويلها بالجهود الذاتية وربط ذلك بحجم العمالة المطلوبة على ان تكون أولوية العمل فى هذه المشروعات لأبناء المحافظة وان يكون نجاح المحليات فى هذا المجال عنصرامن عناصر التقويم للمحليات .

خطورة المشكلة

وترى السيدة فايده كامل ان ظاهرة البطالة فى مصر لاتقتصر على البطالة السافرة وإنما تمتد الى ظاهرة لاتقل عنها خطورة وهى ظاهرة البطالة المقنعة التى تتمثل فى تضخيم أعداد العاملين بالجهاز الحكومى والقطاع العام فى مصر وضعف إنتاجيتهم وتشير الى أن تفشى البطالة المقنعة فى الوقت الذى تعانى فيه ، الموازنة العامة من عجز كبير قد حال دون تحقيق الربط بين الأسعار والأجور لأن ذلك يعنى المزيد من عجز الموازنة العامة والمزيد من الأنفاق دون تحقيق زيادة تذكر فى الأنتاج الأمر الذى يضيف بقوة الى العوامل المؤدية الى التضخم وإرتفاع الأسعار .

القوى البشرية

بينما يرى النائب ابو الفضل الجيزاوى بان ما يتمتع به الاقتصاد المصرى من قوة بشرية يتميز هيكلها بالارتفاع النسبى لعدد المتعلمين والمؤهلين والفنيين يحقق له ميزة نسبية هامة لاتتوافر لدى الكثير من دول العالم الثالث خاصة الدول المجاورة فى العالم العربى او القارة الافريقية وهى الدول التى تمثل مجالاً حيوياً هاماً لحركة الاقتصاد المصرى وعلاقاته الخارجية ويضيف الجيزاوى بأن هذه الطاقة البشرية يمكن ان تصبح عنصراً إيجابياً من عناصر تحقيق التحرير الاقتصادى وتقوية مظاهر التكامل بين الاقتصاد المصرى واقتصاديات الدول العربية والافريقية الشقيقة ويؤكد على ان الامر فى النهاية يعود إلى إنتهاج سياسات اقتصادية رشيدة تؤدى إلى تغليب الجانب الانتاجى على الجانب الاستهلاكى ورفع كفاءته وقدراته باعتباره الهدف الرئيسى للعملية التنموية .

الاتجاه للمجتمعات الجديدة

ويرى النائب طلعت مصطفى أنه بينما كان معدل البطالة السافرة فى الريف المصرى اقل من المناطق الحضارية إلا أن مستوى البطالة قد تصاعد بقفزات سريعة فى السنوات الماضية حتى كاد يقارب معدل البطالة فى الحضر ويطالب بتشجيع الاتجاه الى إنشاء المجتمعات الجديدة بإعتبارها تتضمن طلباً مبدئياً على العمالة وطلباً نهائياً ومستمرا حيث أن إنشاء هذه المجتمعات يتطلب توافر نوعيات مختلفة من القوى العاملة سواء فى مرحلة البناء والتشييد او فى توفير الخدمات الضرورية لاستقرار السكان بها ويتصل ذلك أيضاً بتشجيع الشباب على غزو الصحراء من خلال مشروعات إستصلاح الأراضى وتقديم الحوافز المناسبة لهم وأولها تمليك الأراضى المستصلحة لمن يزرعها ويمكن هنا تكوين شركات مساهمة لتوفير التمويل السريع لعمليات الاستصلاح .

المشروعات الشبابية

وتؤكد النائبة منى مكرم عبيد على ضرورة متابعة العمل فى المشروعات التى تمت إقامتها بالفعل بجهود الشباب بحيث يتم التغلب على العقبات التى تواجهها وتمثل تعقيدات إدارية ولائحة وتنازع للإختصاصات بين الأجهزة المختلفة او تعديات على الاراضى التى تم إستصلاحها .

القطاع التعاونى

يطالب النائب احمد طه بضرورة تشجيع القطاع التعاونى ودعمه لتشغيل الشباب فى مشروعات تعتمد على تكثيف العمالة البشرية وإقامة المشروعات الحرفية بالأسلوب التعاونى بما فى ذلك إقامة صندوق تعاونى وطنى لتمويل هذه المشروعات يتم تسديد قروضها بفائدة ميسرة وعلى فترات طويلة وإعفاء مشروعات الشباب التعاونية من الضرائب لمدة عشر سنوات على سبيل المثال بالإضافة الى علاج القصور فى التشريعات العمالية بما يتضمن حقوق العمالة المصرية وإعطاء الاولوية لها فى العمل بالمشروعات الاستثمارية وإعادة النظر فى تشريعات العمل بما يحد من الاشتغال باكثر من وظيفة ويشجع الخروج المبكر الى المعاش مع إعادة النظر تبعاً لذلك فى هيكل الاجور والمرتبات .

ويؤكد النائب سيد راشد وكيل لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب ضرورة الربط بين معسكرات عمل الشباب وذلك ضمن خطة قومية للقضاء على البطالة وبين نظام التجنيد بحيث يحتل تمويل إنشاء مثل هذه المعسكرات أولوية خطة الدولة وبما يمكن من توفير جيش من العمالة المدربة القادرة على خدمة قطاعات الانتاج المختلفة



هذه هى اقتراحات نواب الشعب لمواجهة مشكلة البطالة

عندما حدد الرئيس مبارك المكان المناسب لأزمة البطالة ووضعها فى مقدمة الاولويات التى ينبغى أن يتجه اليها برنامج التحرير الأقتصادى فانما كان يدرك خطورة هذه الأزمة بأبعادها الأقتصادية والأجتماعية ... ولان المشكالة تؤثر على مستقبل ومصير الملايين من أبناء مصر فقد تقرر إدراجها على رأس قائمة القضايا الهامة التى ستحظى باهتمام كبير داخل مجلس الشعب ولجانه المتخصصة .. والتساؤلات التى تفرض نفسها الآن :

ما هى ابعاد هذه المشكلة ؟

وما هى رؤية نواب الشعب للحلول المناسبة لها ؟

إستراتيجية متعددة الجوانب

فى البداية يؤكد عبد العزيز مصطفى رئيس لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب : بانه إذا كانت المعضلة الاقتصادية الأولى التى تواجه البلاد تتمثل فى محدودية النمو الأقتصادى أمام النمو السكانى ، فإن مشكلة نقص التشغيل او البطالة تمثل احد جوانب تلك المعضلة لان النمو الاقتصادى المحدود ظل غير قادر على إستيعاب القوى العاملةنظراً لقصور الطاقة الانتاجية للاقتصاد .. وان خريطة قوى العمل فى مصر تشير الى تزايد نسبة فائض العمالة الى قوى العمل بدرجة كبيرة على إمتداد السنوات الاخيرة كما تشير الى زيادة الأختلال فى سوق العمل بانخفاض نسبة العمالة المنتجة وزيادة العمالة غير المنتجة او غير المطلوبة بين الداخلين الجدد فى سوق العمل .

وفى نفس الوقت فإن مشكلة البطالة وإن كانت قد تفاقمت كظاهرة فى العديد من بلدان العالم إلا ان ما يضاعف من خطورتها فى الأقتصاد المصرى وغيره من الاقتصاديات النامية هو الطبيعة الدائمة والمزمنة للمشكلة الخاصة مع عدم وجود اعانات للبطالة على النحو الموجود فى البلدان المتقدمة التى تتسم بالبطالة المؤقته والدورية ومن هنا فإن البطالة فى مجتمعنا اكثر تاثيراً واشد وطاة خاصة مع الارتفاع المستمر فى معدلات التضخم وإنخفاض الدخول الحقيقية للغالبية من المواطنين .

ويرى رئيس لجنة القوى العاملة أن مواجهة مشكلة البطالة لايمكن ان تتحقق دون توافر إستراتيجية طويلة المدى تتضمن اعادة النظر فى السياسة السكانية للحد من النمو السكانى وفى السياسة التعليميـة ربط التعليم باحتياجات التنمية وفى السياسات التكنولوجية لاحلال التكنولوجيا كثيفة العمل على التكنولوجيا كثيفة راس المال وفى السياسة الأستثمارية للتركيز على الانتاج السلعى لزيادة التشغيل دون ان ينفى ذلك الحجة الى خطة طوارىء فى المدى القصير ويقترح عبد العزيز مصطفى عدداً من السياسات والخطوات التى يمكن إتخاذها لحل المشكلة ومنها ضرورة توفير إحصاء دقيق وشامل للعمالة المصرية وتوزيعها الجغرافى والمهنى والقيام بمسح شامل للمتعطلين ونوعياتهم وذلك لأنجاح المواجهة العلمية للازم ، واعادة النظر فى تخطيط القوى العاملة للتغلب على مايشوب خريطة العمالة فى مصر من اوجه قصور تتمثل فى وجود فائض او بطالة سافرة فى بعض التخصصات ونقص واضح فى بعضها الآخر ، ووضع خطة متكاملة تستهدف اعادة تاهيل الخريجين للإستفادة من طاقاتهم وفقاً لاحتياجات سوق العمل وذلك من خلال حصر الامكانات التدريبية القائمة وطاقاتها الأستيعابية والقطاعات التابعة لها وتوزيعاتها فى المحافظات وكذلك محتواها التدريبى الممكن بهدف الأستخدام الأمثل لبرامج التدريب فى إعادة تاهيل وتدريب قوة العمل مع إمكانية تجميع أجهزة التدريب فى جهاز واحد يختص بالاشراف على التدريب المهنى والتلمذة الصناعية .

بين العرض والطلب

ويقول النائب فكرى الجزار إن مشكلة البطالة فى مصر اصبحت ذات سمات مختلفة منها ارتفاع نسبة المتعطلين بين المتعلمين بما يوحى بوجود حالة من عدم المواءمة بين مواصفات التعليم بمستوياته المختلفة وحاجات المجتمع الفعلية ومؤدى ذلك إهدار فادح للجهود والموارد لان تكلفته لاتقتصر على مجرد الفاقد فى العملية التعليمية وإنما تمتد الى الجوانب الأجتماعية والاقتصادية المتمثلة فى إعادة التاهيل وفى محاولة المواءمة بين العرض والطلب او بين المتاح والاحتياجات وفى الانتاج المتدنى للعاملين فى غير مجال تخصصهم وفوق ذلك كله فى الاحساس الفادح بالأحباط الأجتماعى والفشل فى تحقيق الذات لدى قطاعات كبيرة من الشباب ويربط بين هذا التشخيص لطبيعة المشكلة وبين بعض الظواهر الآخرى لها والتى تتمثل فى وجود فائض بين خريجى التعليم النظرى وعجز فى الكثير من التخصصات المهنية المطلوبة



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩١

٧٠ الف فرصة عمل للشباب

يوفرها الصندوق الاجتماعي

بنها ـ ابو سريع امام :

اعلن الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية ان الهدف الاول للتنمية عن طريق انشاء الصناعات الصغيرة التي تعالج سلبيات الاقتصاد المصرى ، ومن هنا جاءت فكرة انشاء الصندوق الاجتماعي ، والذى سيوفر ٧٠ الف فرصة عمل للشباب عن طريق تحديث ، وتجديد الورش القائمة ، وفتح ورش جديدة

جاء ذلك خلال لقاء الوزير بالدارسين فى معهد اعداد القيادات الشبابية بالقليوبية واضاف الوزير ان هناك ٩ صناعات اخرى هى الاثاث ، والسجاد ، والملابس الجاهزة والطباعة ، وخان الخليلى والمصنوعات الجلدية التى تفتح الباب امام الشباب للعمل فيها

واوضح الوزير ان هناك ٣٦ مركزا فى المحافظات للتدريب الفنى والمهنى وان الادارة المحلية على استعداد لاعطاء قروض ميسرة بضمان المشروع

كما اعلن الدكتور عبد الوهاب سيد احمد محافظ القليوبية ان مديرية الشباب ، والرياضة اعدت ٦٠ مشروعا تم عمل دراسات الجدوى الاقتصادية لها وتطرح للشباب . وقد شهد اللقاء السيد حسن فضل مدير عام الشباب والرياضة بالقليوبية



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩١

مبارك يصدر توجيهاته بتيسير القروض الانتاجية للشباب والاكتفــاء بضــمان الآلات والمشــروع

يعقد الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية ظهر اليوم ـ الاحد ـ اجتماعا موسعا مع مجلس ادارة الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى برئاسة سيد زكى لمناقشة الخطوات التنفيذية للمشروع المقدم من الاتحاد لاتاحة ٧٠ الف فرصة عمل جديدة للشباب فى مشروعات للصناعات الصغيرة والانتاج الحرفى وانشاء ٥٦٠٠ وحدة وورشة انتاجية جديدة بمختلف المحافظات لهذا الغرض . بالاضافة الى التوسع الراسى بتطوير ٣٠ الف ورشة انتاجية قائمة واضافة خطوط انتاجية جديدة اليها لاستيعاب البطالة المتوقعة كنتيجة للاثار السلبية لخطة التحرر الاقتصادى .

٨٠٠ مليون جنيه لانشاء ٥٦٠٠ ورشة انتاجية تتيح ٧٠ ألف فرصة عمل جديدة للخريجين

خطوط انتاجية جديدة بـ ٣٠ ألف ورشة تعاونية لمواجهة البطالة والاثار السلبية للتحرر الاقتصادى



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨ [illegible] ١٩٩١

وقد صرح الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية بان الرئيس مبارك قد اصدر توجيهاته لبنك التنمية الصناعية بتطوير شروط الاقراض للمشروعات الانتاجية للشباب بما يتناسب مع ظروفهم وامكانياتهم وتوفير كافة عناصر التمويل اللازمة لمشروعاتهم وتقديم الخدمات والمعونات التدريبية والفنية التي تضمن نجاح مشروعاتهم ، بالاضافة الى مصادر التمويل الاخرى المتاحة من الصندوق الاجتماعي للتنمية وتبلغ ٤٦٠ مليون دولار وتخصص لمشروعات الصناعات الحرفية والصغيرة والاسر المنتجة والمشروعات البيئية والصحية والتعليمية وان الشرط الاساسي للحصول على تمويل الصندوق الاجتماعي للتنمية للمشروعات الجديدة او للتوسعات في المشروعات القائمة هو اضافة واتاحة فرص العمل الجديدة .

واعلن الوزير ان الحكومة وهى تنفذ خطة التحرر الاقتصادى تضع في اعتبارها مشكلة تقلص فرص العمل التى توفرها الدولة وبذلك فانها تعمل على ان يحل القطاعان الخاص والتعاونى محل الدولة في هذا المجال .. واضاف د . شريف ان القطاع التعاونى يمثل ركيزة اساسية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك فان الوزارة سوف تعاونه وتقدم له كافة الامكانات الكفيلة بتحقيق مشروعاته سواء لانشاء الورش والوحدات الجديدة لتشغيل الشباب او التوسع في المشروعات القائمة لاستيعاب البطالة المتوقعة كاحد الاثار السلبية للتحرر الاقتصادى وذلك في اطار المشروع الذى سوف تتم مناقشته اليوم .

وقد صرح السيد سيد ذكى امين الحرفيين بالحزب ورئيس الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى بان المشروع الذى انتهى الاتحاد من اقراره ويناقش اليوم مع السيد وزير الادارة المحلية والاجهزة الفنية والمختصة يتضمن العمل على المحاور الاتية :

المشروعات الجديدة وفرص العمل

□ انشاء ٥٦٠٠ ورشة جديدة خلال ٤ سنوات تبدأ في العام الاول بعدد ٨٠٠ ورشة ثم يضاف ٤٠٠ جديدة كل عام الى الرقم السابق اى ١٢٠٠ ورشة في العام الثانى ثم ١٦٠٠ ثم ٢٠٠٠ ورشة وتخصص جميعها لشباب الخرجين بعد تدريبهم فنيا واداريا وبذلك يتحقق ايجاد

حسين شهبون

عشرة الاف فرصة عمل في العام الاول ثم خمسة عشر في العام الثانى حتى يكون اجمالى فرص العام الرابع وحدة ٢٥ الف فرصة عمل ويكون اجمالى الفرص الجديدة ٧٠ الف فرصة عمل منتج للشباب في نهاية العام الرابع

□ اجراء توسعات جديدة في الوحدات القائمة الان وتبدأ بعدد ٢٥٠٠ وحدة في العام الاول وتزاد تدريجيا حتى يصل عدد الوحدات في نهاية العام الرابع الى ٢٩٤٠٠ ورشة تتيح استيعاب جميع العمال المتوقع فقد اعمالهم كنتيجة من الاثار السلبية للتحرر الاقتصادى . بالاضافة الى حوالى ٦٠٠ وحدة اخرى يمكن التوسع فيها في مشروعات الشباب الحالية اى بمتوسط ٣٠ الف وحدة تستوعب ما لا يقل عن ٣٠٠ الف فرصة عمل منتجة للبطالة المتوقعة والتى كانت تمثل فعلا بطالة مقنعة فتتحول الى طاقات منتجة

□ توفير الخدمات التسويقية ومستلزمات الانتاج لحوالى ٣٥ الف وحدة انتاجية .

□ التدريب الفنى والتحويلى وتتوافر فرصه داخل الورش ومراكز التدريب والمدارس الفنية لمشروعات الشباب (٧٠ الفا) بالاضافة الى التدريب التحويلى للبطالة المتوقعة لالحاقها بالتوسعات في الورش والوحدات الانتاجية القائمة .

المعايير الاساسية للانشطة

□ تركز جميع المشروعات على بعض المعايير الاساسية منها قدرة النشاط على اتاحة فرص العمل الجديدة وتوافر الخامات المحلية المطلوبة والانخفاض النسبى لتكلفة فرص العمل الجديدة وامكانيات التسويق المحلى والخارجى وقدرة المشروع على استيعاب التكنولوجيا والفنون الانتاجية الحديثة .

□ اعطاء الاولوية للانشطة الانتاجية التى تحتاجها السوق المحلية او التى تتمتع بفرصة تصديرية كبيرة وبصفة خاصة الاحذية والمنتجات الجلدية والاثاثات والمنتجات الخشبية وخان الخليلى والصناعات المعدنية والهندسية والسجاد والكليم والملابس الجاهزة والتريكو .

□ يستهدف المشروع مراعاة التوازن الجغرافى في توزيع المشروعات طبقا لنسبة البطالة في كل محافظة وكثافة الورش الانتاجية بها ومدى توافر الفرص التدريبية وحاجة المحافظة للانشطة الانتاجية الحرفية وسيتم تنفيذ المشروع من خلال الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى ومنظماته وتبلغ ١٢ جمعية تعاونية عامة و ٣٧٢ جمعية اساسية مع الوضع في الاعتبار مدى الكفاءة الاقتصادية للوحدات الانتاجية التى يتم التنفيذ من خلالها واتساع حجم العضوية بها .

يتعامل المشروع بالاقراض والتدريب الفنى والادارى والتعاونى مع ثلاث نوعيات من المواطنين هم اولا اعضاء التعاونيات الاساسية وهم الحرفيون اعضاء الجمعيات التعاونية بشرط امكانية اضافة طاقات جديدة لورشهم تتيح فرص عمل جديدة تتناسب مع حجم الاقراض اللازم ويتضمن المشروع كافة الضوابط المنظمة لذلك

ثانيا الافراد الراغبون في تملك مشروعات انتاجية خاصة بشرط انضمامهم لجمعيات تعاونية قائمة او يشتركون في تاسيس جمعيات جديدة وهم فئة الخريجين بمختلف الشهادات الجامعة والشباب الباحثون عن فرصة عمل .

ثالثا : الافراد الذين يفقدون فرص العمل كنتيجة للمتغيرات الاقتصادية وخريجو مراكز التدريب الفنية والمعاهد والمدارس الفنية

□ يتم التدريب في شكل منح لاصحاب الورش التى يتم التدريب فيها بشرط الالتزام بالتدريب على المستوى المطلوب لممارسة الحرفة كعامل ماهر او فنى دقيق وتغطى المنحة اشتراكات التامينات عن صاحب العمل و ٢٥ ٪ من اجر المتدرب بشرط اجتيازه اختبار المهارة النهائى قبل تسلمه ورشته مع الاستفادة من وحدات وزارة التعليم والتعليم العالى في ذلك مع تقديم المعونات الفنية اللازمة للمشروعات والمعاونة في متابعة النشاط واسداء النصائح الفنية اللازمة للتشغيل .

ويبلغ اجمالى المبالغ المخصصة واللازمة للمشروعات ٨٠٠ مليون جنيه تم تدبيرها .



ربط التعليم بسوق العمل يبحثه مجلس الموارد البشرية

يبحث المجلس الاعلى لتنمية الموارد البشرية فى اجتماعه غدا الاثنين برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء ربط التعليم باحتياجات سوق العمل وتنمية الموارد البشرية ، والاهتمام بمشاكل هيكل القوى العاملة ، والعمل على تنمية فرص العمل داخليا وخارجيا .

■ عبد الحق في الجمعية العمومية للعاملين بالانتاج الحربي :

١٠٠ ألف فرصة عمل للخريجين بالوزارات والهيئات والمحافظات

تحويل مستحقات العاملين بالكويت كاملة أول سبتمبر القادم

إبلاغ منظمة العمل بمستحقات العائدين من العراق لاتخاذ إجراءات صرفها

كتب - هيثم سعد الدين :

اعلن السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب ان الوزارة تلقت احتياجات الوزارات والمصالح والهيئات والمحافظات من خريجي الجامعات والمدارس المتوسطة وفوق المتوسطة من الدفعات التي عليها الدور في التشغيل والتي يبلغ اجمالها نحو ١٠٠ الف فرصة ، وسوف تقوم الوزارة بتلبية هذه الاحتياجات للتعيين في الوظائف المطلوبة .

وأضاف الوزير أمس - امام مؤتمر الجمعية العمومية للنقابة العامة لعمال الانتاج الحربي برئاسة السيد مصطفى منجي - ان البنوك الكويتية تقوم حاليا بتحويل مدخرات المصريين الذين كانوا يعملون بالكويت ، بحد أقصى ٦ الاف دينار كويتي شهريا ، وسيتم ذلك من أول سبتمبر القادم ، لتحويل كافة الارصدة المستحقة لهؤلاء ، لكل من يتقدم بطلبها عن طريق البنوك المصرية ، مشيرا إلى ان الوزارة انتهت من حصر العائدين من العراق وان الحوالات التي تم ايقافها تقدر بنحو ٤٩٥ مليون دولار .

وقال السيد أحمد العماوى رئيس إتحاد العمال إنه تم الاتفاق مع وزير القوى العاملة على تقديم كافة المعلومات والمستندات الخاصة بأعداد المصريين العائدين من العراق ومستحقاتهم وتعويضاتهم وأجورهم لمنظمة العمل الدولية - طبقا لطلبها في ٢٢ اغسطس القادم بجنيف ، حتى تتخذ الحكومة العراقية الاجراءات الضرورية للدفع الفعلي لمستحقات العاملين في اقصر وقت ممكن .

المصدر: الأخبار
التاريخ: ١١ أغسطس ١٩٩١

في اجتماع المجموعة الاقتصادية برئاسة صدقي

تشجيع الاستثمارات وتوفير فرص عمل للشباب

اجتماع المحافظين آخر الشهر لمتابعة التصرف في مشروعات المحليات

استعرض اجتماع المجموعة الاقتصادية الوزارية ظهر امس برئاسة الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء الجهود التي تبذل لزيادة حصيلة مصر من النقد الاجنبي وتشجيع الاستثمارات والعمل على زيادة فرص العمل للشباب.. وصرح الدكتور صدقي عقب الاجتماع بانه تمت متابعة شاملة لاجراءات الاصلاح الاقتصادي التي اتخذت حتى الآن وذلك في ضوء التعاون بين مصر والهيئات الدولية للتمويل والدول الصديقة والاجتماعات التي عقدت في كل من باريس وواشنطن لمساندة الاقتصاد المصري

وقال الدكتور عاطف صدقي انه سيجتمع مع المحافظين اواخر الشهر الحالي لمتابعة الاستعدادات للعام الدراسي الجديد ومتابعة التصرف في مشروعات المحليات وخاصة التي تزيد قيمة كل منها عن ٢٥٠ الف جنيه وذلك في ضوء التقرير الذي سيعرضه الدكتور محمود شريف، وزير الادارة المحلية في هذا الشأن.

د. عاطف صدقي

واعلن الدكتور عاطف صدقي ان اللائحة التنفيذية لقانون قطاع الاعمال العام ستصدر في اواخر اغسطس الحالي وتتضمن الاحكام الموضحة لمواد القانون كما ستصدر خلال الشهر الحالي ايضا اللائحة التنفيذية لقانون القيادات المدنية

وكان رئيس الوزراء راس امس اجتماع المجموعة الوزارية الاقتصادية وحضره محافظ البنك المركزي ووزراء شئون مجلس الوزراء والتموين والاقتصاد والمالية والتعاون الدولي.

تعيينات للخريجين
دفعات استثنائية من ٨٤ إلى ٩٠

كتب - يسرى السيد :

اصدر عاصم عبدالحق وزير القوى العاملة قرارات تعيين عدة دفعات استثنائية من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة وفوق المتوسطة ، والذين تقدموا بطلباتهم من ١٩ الى ٣٠ يونيه الماضى لتعيينهم استثنائيا فى عدد من الجهات والمصالح الحكومية .

تشمل القرارات :

● بكالوريوس العلوم دفعة ٨٤ تخصص فيزياء للعمل بالمكتب التنفيذى للوقاية التابع لوزارة الصحة وحملة بكالوريوس فنون جميلة دفعة ٨٤ شعبة نحت للعمل بوزارة الثقافة .

● حملة دبلوم التجارة واعداد الفنيين التجاريين دفعات ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ شعبة قانون للعمل بوزارة العدل .

● تعيين مشرفين ومشرفات اقامة بجامعتى الأزهر وقناة السويس من حملة ليسانس الاداب قسم الاجتماع وبكالوريوس الخدمة الاجتماعية من دفعات ٨٤ و ٨٥ .

● تعيين خريجى كليات الاعلام والاداب واللغة العربية تخصصات صحافة واذاعة وتليفزيون وعلاقات عامة دفعة ٨٤ للعمل بمختلف الاجهزة .

● حملة ليسانس الاداب قسمي علم نفس واجتماع وبكالوريوس الخدمة الاجتماعية وخريجى الدراسات الانسانية بكلية بنات الازهر واجتماع وعلم نفس ، للعمل بمديرية الشئون الاجتماعية بالسويس فى مجالات الاسرة والطفولة والتأهيل الاجتماعى للمعوقين .

● ترشيح حملة ليسانس الحقوق دفعة ٨٤ للعمل بمديرية الاسكان بالقاهرة وعدد من الجهات الاخرى .

وطلب مسئول بالوزارة ممن شملتهم هذه القرارات التوجه للجهات التى رشحوا للتعيين بها لاستيفاء مسوغات تعيينهم تمهيدا لاستلام العمل .



للبحوث و التدريب و المعلومات

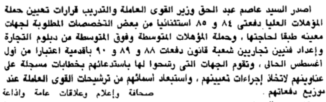
المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٣ أغسطس ١٩٩١

□ عبدالحق يصدر قرارات تعيين ـ ـنعات استثنائية بأقدمية من أول أغسطس :

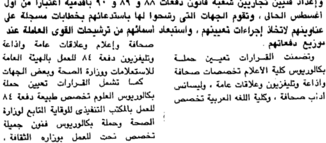
تعيين خريجى الاعلام والآداب والخدمة الاجتماعية والحقوق دفعتى ٨٤ و ٨٥
وحملة دبلوم التجارة وإعداد الفنيين التجاريين شعبة القانون دفعات ٨٨ و ٨٩ و ٩٠

كتب ـ هيثم سعد الدين :



اصدر السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب قرارات تعيين حملة المؤهلات العليا دفعتى ٨٤ و ٨٥ استثنائيا من بعض التخصصات المطلوبة لجهات معينه طبقا لحاجتها ، وحملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة من دبلوم التجارة وإعداد فنيين تجاريين شعبة قانون دفعات ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ باقدمية اعتبارا من أول اغسطس الحالى ، وتقوم الجهات التى رشحوا لها باستدعائهم بخطابات مسجلة على عناوينهم لاتخاذ إجراءات تعيينهم ، واستبعاد أسمائهم من ترشيحات القوى العاملة عند توزيع دفعاتهم .

عاصم عبد الحق



وتضمنت القرارات تعيين حملة بكالوريوس كلية الاعلام تخصصات صحافة واذاعة وتليفزيون وعلاقات عامة ، وليسانس اداب صحافة ، وكلية اللغه العربية تخصص صحافة وإعلام وعلاقات عامة واذاعة وتليفزيون دفعة ٨٤ للعمل بالهيئة العامة للاستعلامات ووزارة الصحة وبعض الجهات

كما تشمل القرارات تعيين حملة بكالوريوس العلوم تخصص طبيعة دفعة ٨٤ للعمل بالمكتب التنفيذى للوقاية التابع لوزارة الصحة وحملة بكالوريوس فنون جميلة تخصص نحت للعمل بوزاره الثقافة ، وليسانس اداب اجتماع وبكالوريوس خدمة اجتماعية دفعتى ٨٤ و ٨٥ للعمل مشرفى ومشرفات اقامة بجامعات الازهر بمدينة نصر ، وقناة السويس ، واسيوط .

وتضمنت القرارات حملة ليسانس اداب علم نفس وإجتماع وبكالوريوس خدمة اجتماعية ، وليسانس دراسات انسانية كلية بنات الأزهر دفعة ٨٤ للعمل بمديرية الشئون الاجتماعية بالسويس فى مجالات الاسرة والطفولة والدفاع الاجتماعى ، والتأهيل الاجتماعى للمعوقين ، وليسانس الحقوق للعمل بمديرية الاسكان بمحافظة القاهرة والجهات الطالبة .

كما تضمنت قرارات التعيين حملة دبلوم التجارة شعبة قانون ، واعداد فنى تجارى شعبة قانون دفعات ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ للعمل بوزارة العدل .

وصرح مصدر مسئول بالوزارة بأنه على الخريجين الذين سبق أن تقدموا بطلبات تعيينهم خلال الفترة من ١٩ يونيو الماضى وحتى ٣٠ من نفس الشهر التوجه الى الجهات التى رشحوا اليها للتعيين لاستيفاء مسوغات تعيينهم تمهيدا لتسلمهم العمل لـا





للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: مايو

التاريخ: ١٩ أغسطس ١٩٩١

د. محمود شريف

٦٠٠ مليون دولار لحل مشكلة البطالة وشباب الخريجين

كتب - يسرى الديدامونى

اعلن الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية والامين العام المساعد للحزب الوطنى ان الوزارة اعدت مشروعا للمساهمة فى حل مشكلة الشباب الخريجين يتم تمويله من الصندوق الاجتماعى الذى تبلغ حصيلته ٦٠٠ مليون دولار ويهدف المشروع إلى إنشاء صناعات حرفية صغيرة يتم تمليكها للشباب بعد تقديم دراسات جدوى اقتصادية وقد خصص هذا العام ١٠٠ مليون جنيه للبدء فى إقامة المشروعات وقد تم الاتفاق مع المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة على توفير مستلزمات الانتاج لهذه المشروعات ضمن خطة خمسية جادة لمشروعات الشباب.



د. محمود شريف

وحول قانون تطوير الادارة المحلية الجديد قال د. شريف لـ «مايو» بأن مشروع القانون الجديد مطروح حاليا لمناقشته من مختلف القواعد الشعبية

انتخابات المجالس الشعبية العام القادم فى ظل القانون الجديد

الإدارة المحلية

والتنفيذية والمجالس المحلية بالمحافظات وتتلقى بعض آراء المهتمين بالادارة المحلية من اساتذة متخصصين تمهيدا لعرضه على مجلس الشعب فى دورته القادمة حيث يتم انتخابات المجالس الشعبية فى المحافظات على ضوئه العام القادم.

وقال الوزير د. شريف ان الوزارة تدرس امكانية انشاء صناديق خاصة للعاملين فى الادارة المحلية (مجالس القرى والمدن والمحافظات)



على ان ينشا صندوق مركزى بالوزارة يتبعه صناديق فرعية بالمحافظات وذلك لصرف مكافآت متميزة للعاملين في نهاية الخدمة اسوة بما هو متبع في كافة الوزارات او الهيئات والشركات .

واضاف ان الوزارة تعطى اولوية خاصة للتدريب وذلك بعد انشاء اول مركز لتدريب قيادات الادارة المحلية بسقارة كما يتم حاليا تدريب سكرتيرى العموم والمساعدين ورؤساء القرى والمدن والمراكز لمدة ١٠ ايام لتقييم القيادات وتصعيدها في الهيكل الوظيفى للادارة المحلية وهذا المركز هو مركز التنمية المحلية .

● وحول موقف المحافظات من بيع مشروعاتها الكبيرة قال : يجرى الآن تقييم شامل لكل المشروعات الكبيرة في المحافظات للتصرف فيها بالبيع للمصريين بحيث تظل هذه المشروعات إنتاجية خدمية لابناء الاقليم وهناك ثلاث اتجاهات حاليا للتصرف في بيع هذه المشروعات الأول هو تحويل هذه المشروعات إلى شركات مساهمة وتمليكها للعاملين فيها وابناء المحافظة مع منحهم تسهيلات ميسرة في سداد المقدم والاقساط او انشاء شركة قابضة لمشروعات كل محافظة او شركة قابضة واحدة لجميع مشروعات المحافظات على ان يتبعها شركات مساهمة لكل مشروع تكون اسهمها للمصريين فقط اما الاتجاه الاخير يهدف إلى بحث امكانية تاجيرها للمواطنين وتتجه الوزارة الى التوجيه والتخطيط لمشروعات التنمية الاقتصادية والانتاجية والتى سيتولى القطاع الخاص والتعاونى تنفيذها بكل محافظة وان المحافظات ستتخلى عن الادارة المباشرة لمشروعاتها لتحقيق نوع من التفرغ للخلق والابداع دون الاهتمام بالمشاكل اليومية للمشروعات وانه سيتم اعداد الكوادر الفنية والقيادية اللازمة للمهمة الجديدة لاجهزة الادارة المحلية .

وقال د . محمود الجزار المستشار الاقتصادى لرئيس مجلس الوزراء بان القيمة الدفترية للمشروعات الكبيرة في حدود ٤٠٠٠ مليون جنيه على مستوى المحافظات واضاف انه في محافظة الشرقية يتم حاليا دراسة ثلاثة مشروعات كبيرة هى الرصف - الخطارة - البيض ويتجه الراى حاليا إلى تحويل المشروعين الاولين الى شركات مساهمة اما الثالث بيض المائدة يباع في المزاد العلنى .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩١

تعيين ١٨ الف خريج ومشروع قرار جمهورى لتنظيم تحويل الطلاب بين الجامعات

وافقت اللجنة الوزارية للخدمات فى اجتماعها امس برياسة الدكتورة امال عثمان وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية ، على تعيين ١٨ الفا من الخريجين بالوزارات والادارة المحلية ، منهم ١٢ الفا من الحاصلين على شهادات متوسطة وفوق المتوسطة و٣ الاف من الحاصلين على بكالوريوس الخدمة الاجتماعية وليسانس الآداب قسم الاجتماع للعمل اخصائيين اجتماعيين بالمجلس الاعلى للشباب والرياضة ، وتعيين خريجات كلية البنات بجامعة عين شمس تخصص اقتصاد منزلى وطفولة للعمل بوزارة الشئون الاجتماعية ، وتعيين ٣ الاف من حملة المؤهلات الفنية بهيئة الشرطة .

كما وافقت اللجنة على مشروع قرار جمهورى ينظم تحويل الطلاب بين الجامعات ، بحيث يكون تحويل ونقل قيدهم من كليات او معاهد غير جائز ، الا اذا كان الطالب حاصلا على الحد الادنى فى الثانوية العامة او مايعادلها للقبول بالكلية التى يرغب فى التحويل اليها ، على أن يتم ذلك مركزيا عن طريق مكتب التنسيق .

صرح بذلك المستشار احمد رضوان وزير الدولة برياسة مجلس الوزراء .

قضية .. ورأى

توفير فرص العمل للشباب اصبحت الشغل الشاغل ليس للرئيس حسنى مبارك بصفته قائدا لهذا البلد وللحكومة.. وانما ايضا لكل بيت في مصر.

فمشكلة البطالة تؤرق الجميع.. فالشباب بعد ان انهى تعليمه وخدمته الوطنية للدولة سواء فى الخدمة العامة او القوات المسلحة لابد ان يجد فرصة عمل لكي يستمر عطاؤه فى سن العطاء ويبنى مستقبله ومستقبل بلده.

وبعد ان تقلص دور الحكومة فى توفير فرص العمل كان لابد ان يتحرك القطاع الخاص باستثماراته الضخمة لاستيعاب اعداد معقولة من جيوش الشباب التى تدخل سوق العمل سنويا. ولكن مع الكساد الذى تشهده حركة التجارة والصناعة.. والقوانين العديدة التى تكبل الاستثمار.. وتحديد السقوف الائتمانية للبنوك.. ومحدودية الفرص التى توفرها الحكومة للعمل كان من الضرورى ان يعتمد الشاب على نفسه فى البحث عن فرصة عمل او خلق هذه الفرصة لنفسه.

واعتقد ان الحكومة مازال دورها قائم فى خلق فرص العمل للشباب ليس من خلال الدرجات الحكومية.. ولكن من خلال توجيه الشباب الى فرص عمل انتاجية جيدة تعطى عائدا يكفى الشاب الاعتماد على نفسه.

والافكار كثيرة.. ولو قامت كل وزارة من وزارات الدولة باعداد قوائم بالمشروعات التى يمكن للشباب العمل فيها.. لتم حل معظم مشاكل البطالة. وحتى الآن اختفى تماما دور المجلس الاعلى للشباب فى هذا المجال.. وكان المجلس يقتصر عمله فقط على كرة القدم.. ونسى ان دوره ايضا ان ياخذ بأيدى الشباب ويفتح امامهم الطريق للعمل.. لماذا لايتصل المجلس بوزارات وهيئات الدولة لاتاحة فرص التدريب لمشروعات جديدة يقوم الشباب بتنفيذها باموال بسيطة.

ان الحلول بايدينا فقط نحتاج الى مزيد من الجدية فى خلق هذه الحلول.

محمد الهوارى



٧ سبتمبر بدء قبول الطلبات لتعيين ٥٠٥٦ خريجا

كتب ـ هيثم سعد الدين : ـ

تبدأ مديريات القوى العاملة بالمحافظات من ٧ سبتمبر القادم ولمدة اسبوعين فى قبول طلبات تعيين نحو ٥٠٥٦ خريجا استثنائيا واختياريا ، وفقا لاسبقية التخرج ، والدور ، والتقدير لسد العجز فى بعض الوظائف بالجهات الطالبة من حملة المؤهلات العليا والفنية المتوسطه ، وتقدم الطلبات شخصيا على « النموذج ١٥٣ ق ع للمديرية الكائن بها محل اقامة الخريج بالمحافظات ، ولن يلتفت للطلبات السابق تقديمها قبل وبعد الموعد المحدد ، او التى ترد بالبريد

وتتضمن المؤهلات التى ستقبل طلبات اصحابها من الذكور من حملة المؤهلات الفنية المتوسطة (صنايع وتجارة وزراعة دفعة ٨٣ بصفة اساسية و ٨٤ بصفة احتياطية من المقيمين بمحافظة القاهرة الكبرى للعمل بوزارة الداخلية

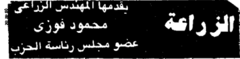
كما تقبل طلبات حملة بكالوريوس الخدمة الاجتماعية وليسانس الاداب قسم اجتماع دفعة ٨٤ بصفة اساسية و ٨٥ بصفة احتياطية للعمل بالمجلس الاعلى للشباب والرياضة ومديريات الشباب. التابعه له ، ومشرفات إقامة للعمل بالمدن الجامعية التابعة لجامعة الازهر الشريف ، وخريجات كلية البنات بكالوريوس الاقتصاد دفعة سبتمبر ١٩٩٠ جامعة عين شمس (اقتصاد منزلى وشعبة طفوله) للعمل بوزارة الشئون الاجتماعية

المصدر الأحرار

التاريخ : ٢ سبتمبر 1991



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الحكومة ضد الشباب عمليا ومع الشباب كلاميا

اعلنت الحكومة مرارا وتكرارا انها تشجع الشباب بكافة الوسائل لمحاولة الحد من مشكلة المتعطلين الذين يزيد عددهم عن ٣ ملايين شاب خريجي الكليات والمعاهد - ومن هذا التشجيع ساعده الشباب على القيام بالمشاريع الصغيرة - وكمثل عملي على ذلك قام احد الشبان في مدينة المهندسين بصرف تحويشه العمر وفتح محل لعمل الفطائر والسندوتشات وكان ينتظر ان تعاونه الحكومة بتذليل العقبات امامه - ماذا حدث وجد الشاب ان هناك عشرات الجهات تعرقل اعماله كل يوم -

فلا يقل عن اربعة او خمسة مفتشين يوميا يهجمون على المحل للرقابة والتفتيش والخ .

الخ مما يجعل العمل لايطاق وزاد على ذلك وزارة العمل والتامينات الاجتماعية - ولقد زارت المحل احدى مفتشات وزارة العمل وطلبت طلبات لا حصر لها وبدا الشاب المكافح في انجاز ما طلبت المفتشة اذا بها تساعده بعمل قضية ضده وطلب في النيابة للاستجواب متهما في هذه القضية - هل هذه هي المساعدات التي تغطيها الحكومة للشباب لماذا لاتوجد هذه المتاعب في جهة واحدة تكون مسئولة عن الشباب ومشروعاتهم .



متعلمون بلاعمل ... ظاهرة خطيرة فى المجتمع

دراسة تقدر عدد المتعطلين عن العمل من الجامعيين بـ ٢ مليون عام ٢٠٠٠

وهذا هو الحل :

مشروعات قومية كبرى .. اعادة توزيع الاستثمارات .. تشجيع الصناعات غير التقليدية

تمثل البطالة مشكلة كبيرةفى كثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء ، ويزدادالامر خطورة عندما تتركز البطالة بين الشباب عموماوالمتعلمين خصوصا .

وتعد بطالة المتعلمين مثلاصارخا لاهدار موارد المجتمع البشرية والمادية ، حيث لايمكنه الاستفادة من جهود الافراد القادرين فى بداية اعمارهم الانتاجية ، كما تمثل اهدارا لما انفق عليهم من تعليم خلال سنواتهم الدراسية سواء منهم من اتم تعليما متوسطا او عالياءمما يرفع من التكلفة الاجتماعية للتعليم ويقلل من عائده الاجتماعى ، بالاضافة الى المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الناتجة عن بطالة المتعلمين .



● وفي لقاء مع الدكتور عبدالنبى اسماعيل الطوخى استاذ ورئيس مجلس قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية التجارة جامعة اسيوط سألناه :

● هل تقتصر ظاهرة البطالة على الدول النامية ؟

فأجاب قائلا :

ـ البطالة من الظواهر العالمية فى الدول الصناعية والنامية ، وتشير دراسات مكتب العمل الدولى وغيره من الهيئات العالمية ، الى ان حجم المتعطلين فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية فى بداية الثمانينات كان حوالى ٢٠ مليون فرد مناصفة بينهما ، وكانت معدلات البطالة تتراوح ـ بشكل عام ـ بين ٥٪ الى ١٠٪ من السكان القادرين على النشاط الاقتصادى ، وكانت البطالة بين الشباب « من ١٥ الى ٢٤ سنة » تمثل من ٤٠٪ الى ٥٠٪ من النسبة السابقة .

وان مدة ومعدلات البطالة بين الشباب زادت بشكل ملموس فى السنوات الاخيرة .

وانه رغم التقدم الكبير فى اليابان والانخفاض النسبى فى معدل التعطل الا ان مدة التعطل من ٦ اشهر واقل من سنة كانت ـ فى بداية الثمانينات ـ ٣٨٪ ، والتعطل أكثر من سنة كانت نسبته ١٥٪ ، وهى نسب مرتفعة عما كانت عليه فى أوروبا وأمريكا فى نفس الفترة .

وطبقا لاحصائيات مكتب العمل الدولى فان عدد العاطلين من الحاصلين على مؤهلات متوسطة وعليا وسبق لهم العمل قد ارتفع فى كل من الدول الراسمالية الصناعية ومعظم الدول النامية منذ عام ١٩٧٠ .

● وماذا عن البطالة فى مصر ؟

قال د. عبد النبى اسماعيل الطوخى :

ـ ارتفع معدل البطالة بشكل عام فى مصر فى السنوات الاخيرة ، وانعكس اثر هذا الارتفاع على تشغيل الشباب والمتعلمين ، فقد وصل معدل البطالة وفقا لبيانات تعداد السكان فى ١٩٨٦ حوالى ١٢٫٩٪ ومن المؤكد ان هذا الرقم ازداد بمعدلات اكبر فى السنوات الخمس الاخيرة لعدة اسباب منها .. زيادة معدل نمو قوة العمل عن معدل نمو العمالة مما يعنى اضافة جديدة للمتعطلين نظرا لعجز سوق العمل عن امتصاص الداخلين الجدد ، بالاضافة الى الرصيد المتبقى من الاعوام السابقة .

ولا شك ان العائدين من الكويت والعراق والذين بلغ عددهم اكثر من ٣٥٠ الف عامل يشكلون ضغطا اضافيا على معدل التوظيف

● وماذا عن الملامح العامة للبطالة فى مصر ؟

ـ بالنسبة لفئة الشباب التى يتراوح عمرها بين ١٥ الى ٣٠ سنة نجد ان حوالى ٢٥٪ الى ٢٧٪ من بين هذه الفئة من العاطلين فى ١٩٨٦ ، بينما كانت النسبة ١٠ عام ١٩٧٦ .

ونسبة العاطلين من حملة المؤهلات المتوسطة والاقل من الجامعية كانت فى عام ١٩٧٦ ـ ١٩٫٦٪ ارتفعت الى ٢٧٫٤٪ عام ١٩٨٦ ، بينما كانت نسبة العاطلين من الحاصلين على مؤهل جامعى ١٠٫٤٪ عام ١٩٧٦ ارتفعت الى ٢٢٪ عام ١٩٨٦ .

وفى تقدير لوزارة القوى العاملة قدرت البطالة بين المتعلمين بحوالى ٧٣٫٢٪ من اجمالى معدل البطالة الكلية .

وعن أسباب البطالة فى مصر يقول د. عبد النبى اسماعيل الطوخى :

ـ هناك مجموعة متشابكة من العوامل ادت الى تزايد معدل البطالة وانفجار المشكلة فى السنوات الاخيرة وتطور كل من سياسات التنمية واسلوبها وسياسة التعليم مسئولتين بشكل اساسى عن ارتفاع معدل البطالة .

كما يعمل النظام التعليمى على تخريج اعداد كبيرة فبعد أن كانت اعداد الخريجين من المؤهلات العليا ٨٫٩٦٣ فرداً والمتوسطة ١٢٧٫١٩٦ فى عام ١٩٧٧ ، وصل الرقم الى ٢٢٣٫٨١٨ من المؤهلات العليا ، و ٢٫١٢٨٫١١٨ من المؤهلات المتوسطة عام ١٩٨٧ . واصبح هناك فائض كبير منهم ، وطالت مدة التعطل الى سبع سنوات مما يلقى اعباء كبيرة على الدولة .

وعلى الرغم من سياسة تشجيع الخروج المبكر من سوق العمل بمنح مزايا الا ان هذه السياسة لم تنجح بالقدر الكافى . هذا وكان لتزايد مساهمة المراة فى النشاط الاقتصادى لارتفاع اعباء المعيشة اثره على تزايد عرض العمل دون ان يتوافر الطلب الكافى .

حلول علمية للبطالة

منذ شهور ناقش المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين ـ الذى نظمته الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى الاحصاء والتشريع على مدى ثلاثة ايام ـ موضوع الموارد البشرية والبطالة ، وقد اورد خطاب المؤتمر الافتتاحى بعض الاسباب الداخلية والخارجية للبطالة ، وذكر أن من اهمها ..

ـ بالنسبة للاسباب الداخلية ـ ارتفاع معدل النمو السكانى الذى اقترب من ٣ فى المائة سنويا ، وما يسببه من اضافات متزايدة لطالبى فرص العمل سنة بعد أخرى ، وتضخم الجهاز الحكومى عبر السنوات الماضية مما افقده القدرة على استيعاب اعداد جديدة ، فى ذات الوقت الذى يتباطأ فيه معدل النمو الاقتصادى ، وعدم زيادة الاستثمار بدرجة متكافئة مع الزيادة السكانية ، فضلا عن ثبات الرقعة الزراعية ، وعدم مواكبة هيكل التعليم لنمط الطلب على العمالة .

اما الاسباب الخارجية فمنها ـ انخفاض موارد البلاد من العملة الاجنبية بسبب انخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، وقلة معدلات الطلب الخارجى على الايدى العاملة المصرية ، والركود الاقتصادى العالمى ، وغيرها .

ومن بين أهم الابحاث التى ناقشها المؤتمر ، الدراسة التى قدمها الدكتور مختار هلودة رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بعنوان ـ البطالة فى مصر ـ قياسها واساليب علاجها واشارت الدراسة الى ان معدل البطالة يرتفع بين حملة المؤهلات الاعلى وتشير الى انه اذا استمر تزايد معدلات البطالة على هذا النحو ، فمن المتوقع أن تصل البطالة عام ١٩٩٦ بين حملة المؤهلات العليا الى ٥٨ فى المائة وبين حملة المؤهلات المتوسطة ودون العليا الى ٤٠ فى المائة .

وفى محاولة لتقدير حجم البطالة عام ٢٠٠٠ ، تتوصل الدراسة الى



تحقيق : ثروت فتحى

انه سيكون حجم البطالة بين حملة المؤهلات العليا اشبه بالكارثة حيث سيصل العدد الى ٢ مليون متعطل ، وهذا التقدير يعتبر متفائلا الى حد كبير ، حيث قد يصل الرقم الى ما يزيد عن ٤ ملايين متعطل ».

دراسة اخرى اعدتها الدكتورة امانى قنديل الخبيرة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بعنوان التعليم وتحديات التسعينيات ـ تؤكد تزايد معدلات البطالة بين خريجى الجامعات ، اذ يتضح من مقارنة حجم الزيادة فى اعداد الخريجين وحجم الاعداد التى تم توظيفها ، ان هناك اكثر من مائة الف شخص حصلوا على شهادات عالية ولم يجدوا اعمالا يشتغلون بها خلال النصف الثانى من السبعينيات فقط ، ثم ازداد الفرق وضوحا بين اعداد الخريجين والذين تم توظيفهم منهم ـ فيما بين ١٩٨٢ و ١٩٨٥ حيث تم تخريج ٤٠٢٨٦٧ شخصا من الجامعات المصرية وباضافة عام ١٩٨٦ يرتفع العدد الى ٥٢٢٠٨٣، ولم تتعد العمالة لذوى المؤهلات الجامعية وما فوقها ..١٦٣٩٠ شخص طوال خمس سنوات !!

مقترحات للخروج من الازمة

وتقترح « وطنى » لحل جانبا كبيرا من ازمة البطالة بين الشباب المتعلمين:

● الاستفادة من جهود وطاقات الشباب فى مشروعات قومية كبرى ، وبالتحديد فى محو الامية .

■ ان تتبنى وسائل الاعلام بمشاركة الاسرة والمدرسة مسئولية تغيير عادات وقيم وسلوكيات خاطئة تشجع على انتظار التعيين فى الحكومة ، بدلا من الاجتهاد فى البحث عن عمل مناسب.

● ان يحث الاعلام الشباب على خوض آفاق عمل جديدة ، وان يشجعهم على العمل والسكنى فى المدن الجديدة

■ اعادة توزيع الاستثمارات ووضع اولويات وغايات محددة ، تمثل المواجهة الحقيقية لمشكلة البطالة السافرة والمقنعة ، حيث ان العلاج الحقيقى لمشكلة البطالة مازال يكمن فى كيفية استخدام المجتمع لموارده الاقتصادية والبشرية .

■ وضع خطة تطوير كمى وكيفى لنمو الموارد البشرية مع اعادة النظر فى السياسات والتشريعات كلما امكن على ان يتم ذلك فى خطوت متلاحقة.

■ لابد لحل مشكلة البطالة من استخدام حلول جذرية ، مثل اتباع سياسة سكانية جديدة ، وتوزيع جديد لخريطة السكان فى مصر .

■ ضرورة تخطيط القوى العاملة على المستوى القومى بما يكفل تنمية قدرات ومهارات افراد المجتمع وصولا الى خلق فرص العمل وتنميتها ، وتوفيرا للعمالة المطلوبة للانشطة الاقتصادية الحالية والمتوقعة .

■ اعداد الخطط اللازمة لتشجيع اكبر نسبة ممكنة من قوة العمل المتاحة فى سوق العمل للاتجاه الى الاعمال الانتاجية بهدف خفض عدد العاملين فى الجهاز الحكومى والوحدات الادارية.

■ تشجيع اتجاه المدخرات الوطنية نحو المشروعات الجديدة المتوسطة والصغيرة غير التقليدية تحقيقا لزيادة فرص العمل ، وذلك بالعمل على توفير المعلومات والبيانات الكافية عن أوجه الاستثمار المختلفة واتاحتها امام الافراد .

■ ايجاد صيغة تمويلية مناسبة يشارك فيها الافراد مع البنوك والمؤسسات المالية فى تمويل المشروعات الصغيرة لزيادة فرص العمل .

فــرص عمــل للشـــباب يتيحها مشروع الصناعات الحرفية

اعلن الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية ان مشروع الصناعات الحرفية بو نهضة صناعية لمصر اذا ماتم تنفيذه بالاسلوب الامثل .. بالاضافة الى انه يحقق فرص عمل للشباب فى كافة التخصصات .

وقال وزير الادارة المحلية ان الدولة وافقت على نشر الصناعات الصغيرة وخصصت كذلك مائة مليون جنيه سنويا وهى موافقة مبدئية .

جاء ذلك خلال اجتماع الدكتور محمود شريف امس مع مجلس ادارة الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى برئاسة السيد سيد زكى امين الحرفيين بالحزب الوطنى الديمقراطى ورئيس الاتحاد .

واضاف وزير الادارة المحلية ان القرض سيقدم لصاحب المشروع الذى تم الموافقة عليه بفترة سماح سنتين بدون فوائد .. وفى السنة الثالثة ستكون الفائدة عشرة فى المائة .. وفى السنة الرابعة سيتم تقييم المشروع وتحدد سعر الفائدة فى ضوء تقدم المشروع او سعر الفائدة المعلن فى البنك المركزى .



إعانة على أبواب البطالة!

المؤيدون : إنها صيانة للمجتمع من الانحراف والعنف

المعارضون : ليس لها عائد وتؤدى الى اعباء ضريبية جديدة

خطة لصرف إعانة للبطالة من خلال رسوم على الارباح التجارية والصناعية

● تعد مشكلة البطالة واحدة من أخطر الامراض الاقتصادية والاجتماعية التى تصيب اى مجتمع من المجتمعات فى « مقتل » .. ولاتعنى البطالة إفتقاد مصدر الدخل الذى يضمن متطلبات الحياة من سكن وملبس وتغذية .. وإنما إفتقاد الامل فى المستقبل وإنعدام الثقة فى مجتمع يعجز عن إضاءة بريق العمل فى وجه من يطلبه !!

وبعيدا عن دور البطالة واثارها السلبية فى خلق جيل متطرف يميل الى العنف .. فإنها تلعب دورا كبيرا فى تعميق حدة التبعية والتخلف .

وتتواصل الآراء .. فيخرج علينا الدكتور عثمان محمد عثمان استاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومى بدراسة عن البطالة يطالب فيها بصرف إعانة للبطالة ... من خلال برنامج لمواجهة ذلك الشبح الرهيب الذى يستهدف ضمان التوازن الاجتماعى من خلال إستراتيجية واضحة المعالم للتغلب على الآثار السلبية إجتماعيا واقتصاديا والتى ولدتها البطالة من شقين : الاول برنامج لاستيعاب الخريجين ، والثانى منح إعانة تعطل عن العمل ..

أسماء وطلبات

كما ان تعميم نظام إعانة البطالة يكون عن طريق تسجيل أسماء وبيانات الباحثين عن عمل لدى مكاتب العمل التابعة لوزارة القوى العاملة على ان تتولى هذه المكاتب تدبير فرص العمل من خلال طلبات الاستخدام المسجلة لديها من جانب كافة المؤسسات والوحدات الانتاجية والاجهزة المعنية .

وتقوم الوزارة بعد ذلك بدفع إعانة بطالة لكل من لايمكن توظيفه خلال فترة معينة من التسجيل (سنتين مثلا) ويمكن خلال هذه الفترة إدراج المتعطلين فى برامج تدريب تحويلى ، لاكسابهم مهارات مختلفة مما تحتاجه سوق العمل المحتملة كما تكشفها بيانات وتوقعات اجهزة الوزارة ومكاتب العمل ، على ان يتوقف دفع الاعانة عند رفض الشخص المتعطل الانخراط فى برنامج التدريب الملائم او إستلام العمل المختار له من قبل المكتب المختص .

ويؤكد الدكتور عثمان محمد عثمان ان برنامج إعانة البطالة يهدف الى تحقيق هدفين مرتبطين اولهما إجتماعى إقتصادى والثانى إجرائى تنظيمى ، لأن عدم حصول المتعطلين على اى مصدر للدخل لايؤدى فقط الى إنخفاض مستوى الاستهلاك والمعيشة وانما الانخراط فى اعمال غير مشروعة .. جنائية او سياسية فضلا عن الدخول الى سوق العمل غير النظامى .

٢٥٠ مليون جنيه سنويا

ويحتاج تطبيق نظام إعانة البطالة خلال السنوات التى يتوقع إستمرار البطالة فيها الى حوالى ٢٥٠ مليون جنيه سنويا ويمكن تدبير هذا التمويل كما يرى الدكتور عثمان محمد عثمان عن طريقين .. اولهما : فرض رسم تشغيل على الارباح التجارية والصناعية بنسبة تصاعدية تتراوح مابين ١/٢ ٪ ، ٣/٤ ٪ ، وثانيهما فرض ضريبة نقابية على العاملين بإسم تامين ضد البطالة بنسبة نصف ٪ مثلا .

ويتم تخصيص صندوق إعانة البطالة لتحصيل هذه الضرائب او اى تمويل من مصادر اخرى مثل تحصيل نسبة من الفائدة على قروض التامين والمعاشات واذا لم تكف هذه الايرادات لمواجهة إعانة البطالة تتكفل الخزانة العامة بتعويض القدر المتبقى من مخصصات الدعم السلعى عند اللزوم .

تحفظ

ولكن ماذا يقول اساتذة الاقتصاد ورجال الدين والاجتماع حول هذه الفكرة ؟

تحفظ ! ورفض !

الدكتور حسين عبد العزيز حلمى الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية يتحفظ على الفكرة قائلا إنها تعتبر مساعدة إجتماعية وليست إعانة ، وخلق هذه المساعدة مرتبط بوجد نظام إدارى قوى لاعطائها لمن يستحق وليس لاى شخص ! كما انها ستتيح مساحة من الاحباط الاجتماعى للمشاكل التى يتعرض لها الخريج ، وتشجع على التواكل ، وتساهم فى رفض القبول ببرامج التحويل الملائمة لاحتياجات السوق .

ويضيف بان الفكرة مطبقة فى النظم الراسمالية الغربية اما فى العالم الثالث فلابد ان يكون للدولة دور محورى وبدون هذا الدور

تضطرب احوال المجتمع ، وتفتقد الدولة ادارة التوازن الاجتماعى ، كما يقول الدكتور جمال زهران الاستاذ بكلية تجارة بورسعيد ، ويستطرد فى حديثه بمعارضته لتطبيق الفكرة

اما الدكتور جمال زهران الاستاذ بتجارة بورسعيد فيرى ان الفكرة لن تدر عائدا اجتماعيا حقيقيا او تعويضا عنها لمواجهة ازمة البطالة يقترح الاقلال من المشروعات الوقتية وحجم المنصرف على المشروعات التى لاتوفر عمالة دائمة ، وترجمة المدن الجديدة الى واقع عملى يجذب الشباب بتوفير الخدمات والمسكن والتوسع فى توفير فرص الاستثمار بها .

وتعترض الدكتورة هناء خير الدين مديرة معهد البحوث الاقتصادية بجامعة القاهرة على تنفيذ الاقتراح لان ذلك سيضيف اعباء ضريبية جديدة ، وتطالب بإعطاء الاعانة فقط لمن كان يعمل وتعطل لاى سبب من الاسباب وتؤكد ان الدولة هى المنوط بها خلق فرص العمل بإيجاد تمويل للمشروعات الصغيرة وتهيئة المناخ الاستثمارى للقطاع الخاص لامتصاص البطالة بين الخريجين .

البطالة .. والتبطل !!

وينبه الدكتور رافت شفيق استاذ الاقتصاد بالمعهد القومى للتخطيط الى الفرق بين البطالة والتبطل مشيرا الى ان التامين ضد البطالة امر ضرورى للمجتمعات التى تحاول الحفاظ على عنصر العمل بها ، وان إنشاء صندوق تامين جماعى ضد البطالة هو نوع من التامين ضد بطالة العاملين لظروف مختلفة ، وعلى سبيل المثال فى ازمة الخليج الماضية خرج نصف العاملين تقريبا فى مجال السياحة لانخفاض شديد فى عدد السائحين بمصر .

ويقول الدكتور رافت شفيق على ان إنشاء مثل هذا الصندوق سيحمى مثل هؤلاء العاملين من ظروف مشابهة ومع إتجاه الدولة نحو القطاع الخاص يقتضى ضرورة إنشاء هذا الصندوق بمعايير واضحة تحدد من يستحق وعلى اى اساس .

اما من لم يدخل العمل فهذه مسئولية المجتمع لايجاد فرصة عمل له وليس لانشاء صندوق يعطى (حسنات) !! تدخل فى حساب الارقام الضائعة والعمليات الاقتصادية الغارقة ، والموارد المهددة ، كما انها تقلل من ذاتية الشباب .

ويرى ان الحل العاجل لمواجهة بطالة الخريجين يتمثل فى التوسع للقروض الميسرة والاعفاءات الضريبية وفترات السماح وإدخال نظام الحوافز لمشاريع الشباب الصغيرة لخلق فرص عمل جديدة .

الشيخ احمد مسلم عضو لجنة الفتوى بدار الافتاء يعلق على الفكرة بانها جيدة وكريمة طيبة وفيها الكثير من التعاون الذى لابد منه فى هذه الظروف الحرجة التى يواجه الشباب فيها كثير من المتاعب حيث تقدم العون المادى للشباب الحائر المتعطل الذى يبحث عن عمل فلا يجد للاستعانة بها على وسائل المعيشة والبحث عن الحالات المجدية التى تدر عائدا فى المستقبل .

ونظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها الدولة وعدم قدرتها على توفير وظائف للخريجين يرى الدكتور محمد انيس عبادة استاذ الشريعة الاسلامية بان الفكرة تعود بالفائدة على الاسرة والشباب والمجتمع ويفهم الشباب من خلالها ان الدولة ترعاه ويرى انها صيانة للمجتمع من إنحراف البعض للظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بهم .

اما الشيخ محمد عبدا لواحد وكيل وزارة الاوقاف فيعترض على تطبيق هذا النظام فى مصر ويطالب بفتح باب التبرع من المواطنين والهيئات والشركات لاقامة مشروعات ومؤسسات لاستيعاب العاطلين بدلا من منحهم إعانة بطالة .

الاعانة والبطالة

وترى الدكتورة ليلى عبد الوهاب استاذ علم الاجتماع بكلية آداب بنها ان الاعانة تشجع على البطالة وتؤدى الى تفاقمها ويجب النظر الى المشكلة بتفكير مجمل بعيدا عن المسكنات التى تفتقد الى الحلول الجذرية .

وتؤكد على ان العاطلين سيتقبلون الفكرة ! ولكن خطورتها فى تاكيد فكرة الاحساس بانه عاطل وان تلك مساعدة خيرية له ، كما ان المبلغ الذى سيحصل عليه الخريج بسيط بالدرجة التى لن تساهم فى حل مشاكله البسيطة .



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

•• والبطالة أيضا بين الأطباء !!

•• ٥٥ ألف طبيب يبحثون عن عمل

□ فى ٦ سنوات تضاعف عدد الأطباء البشريين إلى ٨٠ ألف طبيب

□ عدد أطباء الاسنان زاد ٨٣ مرة خلال ٣٠ سنة



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ....

من يصدق أن فى مصر بطالة بين الأطباء

من يصدق أن هناك أطباء طلقوا الطب بالثلاثة وراحوا يعملون جرسونات أو مندوبى مبيعات .. !

من يصدق ! ؟ أن هناك طبيبات يحملن بكالوريوس الطب سافرن للعمل كممرضات فى البلاد العربية .. ! وذلك لأن الممرضات مطلوبات ، أما الطبيبات فكثيرات والعرض أكثر من الطلب .. !

من يصدق أن قسماً للأطفال بأحد مستشفيات القاهرة لايوجد به سوى سبعة أسرة فقط ويعمل به ٤٠ طبيبا ؟ وأن قسماً آخر لأمراض النساء لايوجد به سوى عشرة أسرة ويعمل به ٤٥ نائبا .. !

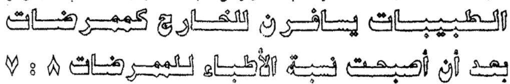
ليس هذا فحسب .. بل إن الأمر امتد إلى الوحدات الريفية الصغيرة حيث أصبحت هى الأخرى مصابة بمرض زيادة الأطباء ، حيث أن الوحدة الريفية الصغيرة التى قوتها طبيب أو طبيبان تكون قوتها ٥ أو ٦ أطباء وتكون النتيجة بالطبع بطالة مقنعة طبيب يعمل والباقى فى أجازة لايعملون سوى شىء واحد هو الحضور أول كل شهر لقبض المرتب .. !

بطالة مقنعة

هل هذا معقول ؟ وهل هناك بطالة بهذا الشكل بين الأطباء ؟ وضعت هذا السؤال أمام الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح أمين عام نقابة الأطباء الذى قال : نعم هناك بطالة مقنعة بين أطبائنا الذين زاد عددهم من ٨١ ألفا عام ١٩٨٦ إلى ١٠٥ آلاف طبيب هذا العام ، ويرجع ذلك إلى زيادة عدد كليات الطب فى مصر ، حيث زاد عدد كليات الطب من ٣ كليات عام ١٩٥٠ إلى مايقرب من ١٣ كلية هذا العام ، الأمر الذى جعل عدد خريجى كليات الطب يتزايد سنويا من ٣٦٠ خريجا فقط عام ١٩٥٠ إلى مايقرب من ثمانية آلاف طبيب سنويا فى السنوات الخمس الأخيرة ، وهذا التزايد فى عدد الأطباء جاء نابعا من مقولة سيطرت على عقول بعض المخططين وراسمى السياسات الصحية وهى ضرورة الوصول إلى نسبة عالية من الأطباء إلى السكان تقليدا لبعض الدول المتقدمة ، ورغم ثبوت عدم صحتها إلى حد كبير ، حيث أن نسبة الأطباء إلى السكان فى هولندا تزيد أربعة أضعاف ولا يوجد أى دليل يؤكد أن الحالة الصحية فى هولندا أفضل منها فى النرويج ، وفى سيرلانكا مثلا انخفض عدد الأطباء فى الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٠ وفى الوقت نفسه تحسنت الحالة الصحية بين المواطنين ومعنى ذلك أن مقولة عدد الأطباء بالنسبة للسكان قد تكون غير صحيحة إلى حد كبير .

خلل الفريق الصحى

وقد أدت ظاهرة زيادة عدد الأطباء إلى وجود خلل كبير فى تركيب الفريق الصحى ، حيث زاد عدد الأطباء وقل عدد الممرضات وأدى ذلك إلى أن تصبح نسبة الأطباء إلى الممرضات هى ٨ أطباء إلى ٧ ممرضات فى حين تبلغ هذه النسبة فى أغلب الدول المتقدمة طبيب واحد إلى ١٥ ممرضة أو أكثر .



تحقيق :
محمود عبد الحميد

ويؤكد الدكتور عبد المنعم ابو الفتوح : أن مظاهر هذا الخلل في تكوين الفريق الصحي تظهر حينما نجد بعض اقسام الاطفال بأحد مستشفيات القاهرة به ٧ أسرة ويعمل به ٤٠ طبيبا وكذلك بعض اقسام أمراض النساء به عشرة أسرة ويعمل به ٤٥ طبيبا ، وقس على ذلك اقسام عديدة في عدد من مستشفيات الدولة والمستشفيات الأخرى .

تخفيض اعداد المقبولين

ويؤكد الدكتور عبد المنعم ابو الفتوح امين عام النقابة العامة للأطباء : على أن نقابة الأطباء لم تترك اجتماعاً إلا وطالبت فيه بضرورة تخفيض اعداد المقبولين بكليات الطب سنويا إلى حوالي ٢٠٠٠ طالب فقط بدلاً من الاعداد الكبيرة التي تقبلها كليات الطب الامر الذي يؤدي في النهاية إلى وجود هذه البطالة المقنعة التي نشكو منها لأننا لابد أن نعلم في البداية ان العمل الصحي والطبي مرتبط بالضرورة بتوفير منشآت صحية وقوى بشرية مثل الممرضات لأننا نرى فقط زيادة أطباء دون زيادة منشآت ودون زيادة ممرضات .

أطباء الأسنان أيضا

ومنذ أيام قليلة رفض مجلس النقابة العامة لأطباء الأسنان برئاسة الدكتور مراد عبد السلام إنشاء كلية جديدة لطب الأسنان بجامعة عين شمس وذلك كما يقول الدكتور مراد عبد السلام انه ثبت وجود فائض كبير في أطباء الأسنان بالقاهرة والجيزة والاسكندرية ومحافظات الوجه البحري بلغ في المتوسط حوالي ١٧ طبيبا لكل وحدة أسنان تابعة لوزارة الصحة في حين ان المطلوب لأداء العمل في الوحدة الواحدة ثلاثة او اربعة أطباء فقط .

وقال : لقد طالب مجلس النقابة العامة لأطباء الأسنان بعدم إنشاء هذه الكلية حرصا على مستقبل الخريجين الذين طالبنا في جميع اجتماعات مجلس النقابة بتقليل اعدادهم في جميع كليات طب الأسنان الخمسة في القاهرة والاسكندرية والأزهر والمنصورة وطنطا وذلك للقضاء على ظاهرة الفائض في خريجي كليات طب الأسنان والتي اصبحت ظاهرة تشغل بال مجلس النقابة بصفة دائمة .

رأى المجالس القومية

ويقول تقرير شعبة الخدمات الصحية بالمجالس القومية المتخصصة الصادر في فبراير ١٩٨٩ : إن اعداد الأطباء في مصر في زيادة كبيرة حيث زاد عدد الأطباء البشريين من ٤٣٥٠٩ اطباء عام ١٩٨٠ إلى ٨٠٤١٩ عام ١٩٨٦ وكذلك زاد عدد اطباء الأسنان من ٩ اطباء عام ١٩٥٠ إلى ٧٥٢ طبيبا سنويا عام ١٩٨٠ اي ان عدد اطباء الأسنان زاد ٨٣ مرة خلال ٣٠ سنة وهذا أدى إلى وجود فائض في اطباء الأسنان في بعض المحافظات بصورة كبيرة خصوصا القاهرة والاسكندرية وبعض محافظات الوجه البحري ويؤكد تقرير المجالس القومية المتخصصة ان هناك اضطرابا في نسبة الأفراد والفئات في الفريق الصحي بشكل كبير كما اتسمت نوعيات الخريجين في السنوات الأخيرة بالضعف في التكوين العلمي ، وعدم مواءمة الخريج لمتطلبات الخدمة ، كما اوضح التقرير ان حوالي ٧٥٪ من قوة الأطباء العاملة الآن تقل أعمارهم عن ٤٠ سنة كذلك نسبة ٧٥٪ من قوة



الأطباء العاملة الآن لايوجد لديهم عيادات خاصة .

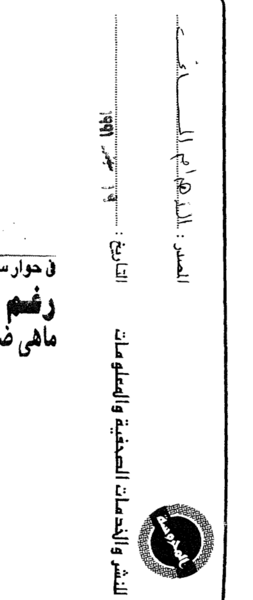
واشار التقرير بان ذلك مؤشر هام يدعونا لإعادة النظر في قوة الأطباء العاملة خصوصا في القطاع الحكومي .

التهافت على السفر

ويؤكد الدكتور محيي صالح أخصائي مسالك بولية على ان هناك زيادة اليوم في عدد الأطباء لاحظتها عندما كنت متقدماً للسفر عن طريق احد مكاتب السفريات حيث كان هناك طلب لعدد ثلاثة اطباء تخصص اطفال وواحد مسالك بولية ، وكانت النتيجة مفزعة ، حيث تقدم لوظيفة طبيب اطفال ٣٠٠ طبيب ووظيفة طبيب المسالك البولية ، ٩٥ طبيبا مما ادى بمكتب السفريات ان يقلل اجر الطبيب المسافر إلى النصف تقريبا وللأسف ورغم ذلك وجد من يتهافتون عليه ؟

وبعد

وبعد ذلك .. ؟ ماذا نقول .. ولمن نشير بأصابع الاتهام هل نشير إلى النظام العقيم للقوى العاملة أم نشير إلى من وضعوا السياسة الصحية ؟ أم نشير إلى كليات الطب أم إلى سياسة التعليم الطبى أم .... أم .... ثم ماذا بعد هل خفت بريق مهنة الطب وهل أصبح على الطبيب الخريج أن يحصل على ٥ « عين » كما كانوا يقولون عزبة وعمارة وعروسة وعربية وعيادة . ؟ هل هذا أصبح وهماً ؟ ثم ماذا نقول لمن تقدموا هذا العام لكليات الطب ؟ هل نقول لهم ارجعوا .. ؟ أم ماذا نقول .. ؟ القضية ليست سهلة إنها قضية شباب تعلم وتعب وسهر وانتظر الفرصة لأن يعمل فلم يجد العمل ... وأخيراً أخر ماكنت أتوقع أن توجد بطالة بين الأطباء .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩١

في حوار ساخن بين شباب الحزب الوطني وصناع القرار :

رغم زيادة رؤوس الأموال المستثمرة .. لماذا تقل فرص العمالة ؟

ماهى ضمانات عدم الاستغناء عن العمالة بعد مساهمة القطاع الخاص فى المشروعات الانتاجية ؟

يبدو ان هناك معادلات صعبة عديدة في حياتنا تؤكد التجربة ان شبابنا الذى يعيش وطأة المعاناة هو وحده تقريبا القادر على تفجيرها .

ونحن نعتقد ان واجب القيادات المسئولة في كافة مواقعها وبخاصة صناع القرار عليها واجب الاستماع لهؤلاء الشباب . بصرف النظر عن انتمائهم السياسى للتعرف على الخطأ قبل الصواب في القرار الذى يتكشف من خلال التطبيق لان الحصيلة في النهاية سوف تكون دليل عمل بعد ان تتم المراجعة والتصحيح لصالح المجتمع كله .

فقد كشف شباب الحزب الوطنى في حوارهم الذى عقد بمقر مركز شباب الجزيرة واداره الدكتور نبيه العلقامى الامين العام المساعد لشباب الحزب الوطنى واشارت فيه الدكتورة نيللى رمزى عضوة الامانة العامة للشباب الى ان هناك معادلة محيرة مؤداها انه رغم زيادة الاستثمارات للمشروعات الصغيرة فان فرص العمالة تقل ، وانه على الرغم من ان هناك تطويرا للقطاع العام اخذ شكل قطاع الاعمال في ظل تحرير الاقتصاد الا انه لايزال متاحا لاعضاء مجالس الادارة رئاسة مجالس ادارات بشركات اخرى وهل مازلنا نعانى من ازمة قلة القيادات ؟! كيف يتم تعيين رئيس الوزراء في منصب وزير للقطاع العام ؟ الا يعتبر ذلك نوعا جديدا من الهيمنة الحكومية على قطاع كان الهدف من تطويره هو التخلص من السيطرة الحكومية ؟

وماهو مستقبل العمالة الحالية في الشركات الجديدة هل سيتم الاستغناء عنها لصالح تحقيق الربحية وانتعاش الاقتصاد ؟

وكيف يمكن لشركات تعانى من خلل في هياكلها التمويلية ان تستقبل عمالة جديدة يمكن ان تشكل عبئا على ميزانيتها واوضاعها المالية وهى الان مشغولة بسداد مديونياتها للبنوك ؟

كل هذه الحقائق تصدى لها كل من محيى الدين الغريب مدير عام هيئة الاستثمار وهو القيادة التى كشفت في حوارها مع الشباب عن وعى سياسى وفهم لطبيعة المرحلة التى تعيشها مصر بالفعل وقد اعاد الثقة والامان النفسى على الاقل الى الشباب كما شارك ايضا في الرد على تساؤلات الشباب المهندس فؤاد ابو زغلة وزير الصناعة الاسبق ورئيس لجنة الصناعة بالحزب الوطنى

هل القرار .. لصندوق النقد ؟

وكانت بداية الحوار من عضو من قيادات سوهاج عرفات ياسين بدوى الذى طلب معرفة الحقيقة حول ما يسمعه الشباب من ان تحويل القطاع العام الى قطاع اعمال متحرر قد جاء نتيجة تعليمات صندوق النقد ويفتح محيى الدين الغريب قلبه للشباب ردا على ماأثاره عضو الحزب قائلا : اننا اذا عدنا فترة الى الوراء منذ ان تولى الرئيس حسنى مبارك مسئولية الحكم نجده عقد اول مؤتمر اقتصادى اسفر هذا المؤتمر عن تشخيص لمشاكل الاقتصاد المصرى وكان لابد في ظل ارساء دعائم الديمقراطية ان يعاد ترتيب البيت الاقتصادى وترشيد الانفتاح في الثمانينات تصحيح نظم الادارة في الداخل وتبسيط في الاجراءات من اجل التيسير على المواطنين ونظام جديد مبسط للجمارك ونظام جديد للاستيراد كان الهدف هو رفع الانتاجية للاقتصاد ومزيد من فرص العمل للشباب والتدريب ورفع مستوى المهارات .. وفي مايو ٨٧ بدأنا بتحديد سعر العملة عن طريق حرية السوق لقطع الطريق امام تجارة العملة وفي نفس الوقت نفتح الباب امام المستثمر

مصر الان تعيش فترة من اهم مراحل تاريخ حياتها .. تنحدر فيها كل العناصر المكونة للانطلاق في المستقبل .. اطلاق حرية رجال الاعمال والمستثمرين سواء كانوا قطاعا عاما ام قطاعا خاصا .. وكان المعيار لدينا هو ان نجاح اى عملية تنمية يكمن في اتاحة المزيد من السلع للمستهلك ورفع مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية من خلال الاعتماد على قوى السوق كمؤشر حقيقى للاسعار اذن كان لابد ان تلغى سياسات الدعم التى كنا بسببها ومن اجلها نقترض من الخارج ، واصبح علينا ديون كثيرة كانت لتمويل الدعم وبالطبع فان جزءا كبيرا منها خصص للبنية الاساسية ..

اذن كان لابد من الترشيد في كل نواحى الحياة واسمحوا لى ان اؤكد لكم ان القيادة السياسية كانت حريصة على ضرورة التدرج لان توحيد سعر الصرف مرة واحدة كان يعنى زيادة الاسعار مرة واحدة وراعت محدودى الدخل ونجحت في هذا الى حد بعيد ايضا كان علينا ونحن في طريق التحرير ان نهتم بالقطاع الخاص فكان اصدار قانون الاستثمار الذى كان خطوة كبيرة وضع الاقتصاد المصرى في موقف افضل من

محمود معوض

الاقتصاديات الاخرى المنافسة ، واصبحنا قادرين على اجتذاب المستثمر الاجنبي . وكان لابد من الاهتمام بتطوير القطاع العام الذى لابد ان يحصل على حقه حتى تكتمل اركان التطوير من حيث تحرير الادارة ورفع الانتاجية وتطوير الالات والمعدات وابعاد الوحدات الانتاجية عن السيطرة المباشرة للحكومة ..

البيع جائز لكن الهدف هو الحرية

وعندما اثار ابراهيم زكى سيد امين شباب طهطا ان شركات الاسهم القابضة قد شكلت لبيع اسهم القطاع العام والتصرف فيه ..

رد محيى الدين الغريب بان ذلك غير صحيح لان الهدف لم يكن البيع وانما هو اعطاء الحرية كاملة للشركات القابضة ، القانون ترك للشركات القابضة حرية الحركة ولها ان تبيع واذا باعت ٥١ ٪ من اصولها فهذا يعنى ان الشركة قد انتقلت من القطاع العام الى القطاع الخاص . لان البيع بهدف التطوير .. من اجل استخدام التمويل لسداد المديونيات ولتطوير شركات اخرى وتحسين الهياكل المالية والتمويلية .. اذن المعيار النهائى هو رفع مستوى الكفاءة الانتاجية وتحقيق الارباح وتشغيل الطاقات المتاحة والعمل بكفاءة اكبر .. لانه لم يكن معقولا ان تستمر الدولة فى تدعيم شركات انتاجية تملكها لابد لكل شركة بما لها من اصول وادارة ان تقوم بتصحيح نفسها وان تعمل بكفاءة لان هدفنا هو تخفيف اعباء الدعم الذى يتحمله الشعب فى النهاية .. يكفى ان تدعم الدولة المستهلك فى بعض السلع الاساسية مثل الخبز

ويتحدث المهندس فؤاد ابوزغله اننا لايجب ان ننسى ان القطاع العام قد ادى دورا كبيرا وادى رسالة اجتماعية فى الفترات الماضية لدينا ٦٠٠ الف عامل فى قطاع الصناعة لهم حقوق لاننكرها ان تطوير القطاع العام كان قضية تصدى لها رئيس الجمهورية

وتساءل الشاب مصطفى مجيب عضو الحزب الوطنى عن فلسفة اختيار رئيس الوزراء كوزير للقطاع وان ذلك يتعارض مع فلسفة القانون الذى يبعد الحكومة عن الشركات القابضة .

وعقب المهندس ابوزغلة قائلا : ان سلطة رئيس الوزراء منحصرة تقريبا فى اصدار بعض القرارات الخاصة بالتعيينات ولكنه لايتدخل فى اعمال الشركات فمهمته فقط جمع تقارير يعرضها على مجلس الوزراء وايضا فان الادارات القانونية فى الشركات تتبع وزير العدل وتتمتع بكافة استقلالها كما ان الجهاز المركزى للمحاسبات الذى ترتكز تقاريره على حقائق مدعمة بالارقام ليست ملزمة للجمعية العامة للشركة الذى يكون لها القرار الاخير

وتساءل الدكتور محمود مطاوع الاستاذ بكلية هندسة الازهر عما اذا كان التطوير سيؤدى الى التخلص من العمالة الزائدة ويقفل الباب امام عمالة جديدة .

وهناك طلب محيى الدين الغريب الرد على هذه النقطة الهامة قائلا : ان التطوير لن يكون على حساب الايدى العاملة .. لان خطة الدولة هى زيـادة رؤوس اموال الوحدات الانتاجية للشركات لتصحيح هياكلها التمويلية وتسديد مديونياتها للبنوك .

وفى نهاية الحوار اقترح الشباب تعيين وزير استثمار للربط بين المستثمرين والادارات الفنية العاملة فى مجال الاستثمار واتاحة الفرصة امام المشروعات الصغيرة للشباب وتخليصها من كافة العوائق الروتينية .



المصدر : ....

التاريخ : ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ اللجنة الوزارية للخدمات تبحث غدا :

تعيين ٣٠ الف خريج استثنائيا لسد العجز فى التدريس

تبحث اللجنة الوزارية للخدمات فى اجتماعها غدا « الاحد » برئاسة الدكتورة امال عثمان وزيرة التامينات والشئون الاجتماعية تعيين نحو ٣٠ الف خريج استثنائيا اجباريا واختياريا للعمل بالتربية والتعليم لسد العجز فى وظائف التدريس للعام الدراسى الحالى وبعض المحافظات .

وعلم مندوب « الاهرام » أن التخصصات التى سيتم تعيين اصحابها اجباريا من دفعة ٩٠ هم : ليسانس الاداب والالسن ، واللغات ، والترجمة أقسام عربى وانجليزى وفرنسى ودار العلوم .

اما التخصصات التى سيتم تعيين اصحابها اختياريا من دفعة ٨٤ ومابعدها من حملة الاقتصاد المنزلى ، وليسانس الاداب اقسام جغرافيا وتاريخ ، واجتماع ، وفلسفة ، وعلم نفس ، ويونانى ، ولاتينى ، وبكالوريوس الفنون الجميلة ، والتطبيقية ، والتجارة شعبة محاسبة .



آمال عثمان

كما تبحث اللجنة تعيين حملة المؤهلات العليا دفعة ٨٤ والمؤهلات المتوسطة دفعة ٨٣ من ابناء محافظة بورسعيد ، وخريجى كليات التجارة ـ حاسبات الية ، والاداب مكتبات بدءا من دفعة ٨٤ لتلبية احتياجات محافظة البحيرة وحملة المؤهلات العليا ٨٤ ومابعدها لمحافظة الفيوم □



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ....

مليون و ١١٥ ألف خريج يحملون لقب « عاطل » !!

.. والحل :

- زيادة حجم المشروعات الانتاجية
- تنفيذ جدى لنظام الصناعات الصغيرة
- التنسيق بين التعليم وسوق العمل

تقول الإحصاءات الصادرة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : إن عدد الخريجين الذين يطرحون أنفسهم فى سوق العمل ولايجدون وظيفة قد بلغ نهاية عام ١٩٩٠ مليونا و ١١٥ ألف خريج ما بين خريج جامعى وما بين خريج من التعليم المتوسط وأن عدد خريجى الجامعة الذين لايجدون عملاً قد بلغ ٤٨٠ ألفا أما جملة الذين لا يعملون من حملة المؤهلات المتوسطة قد بلغ ٦٣٥ ألفا .



أرقام مخيفة تدق ناقوس الخطر وتدعونا جميعاً لأن نعيد حساباتنا مع ثروتنا البشرية وإذا كان علماء الاقتصاد يقولون إن الموارد البشرية اغلى موارد في العالم لأن الموارد البشرية هي أصل الموارد الأخرى وهي الأساس الذى يتعامل مع جميع الموارد الأخرى لأنه بغير البشر لا يمكن ان يكون لشىء قيمة .. وإذا كانت هذه حقيقة تؤمن بها جميع الدول المتقدمة إلا اننا في مصر لم نعيها بعد .

هل من المعقول ان يكون في مصر وطبقاً للإحصاءات الرسمية حوالى ٥٠ الف مهندس بلا عمل .؟!

هل من المعقول ان يكون في مصر ٥٥ الف طبيب متعطلين عن العمل لعدم وجود إمكانيات مثل المستشفيات والمرضات والخدمات المعاونة وخلافه ..

هل من المعقول أن تمتلىء الشوارع بخريجى كليات التجارة والزراعة والحقوق وغيرها من الكليات الأخرى .... ؟!

لماذا نهدد ثروتنا البشرية ؟ ولماذا نضيعها ؟!

حجم البطالة

يقول الدكتور محمد إبراهيم الاستاذ بجامعة الأزهر إن حجم البطالة في مصر حتى الآن لا تتوفر عنه إحصاءات رسمية . والبطالة التى اقصدها هى بطالة المتعلمين او بطالة الخريجين أو بطالة الكوادر الفنية وقد امكن التنبؤ بحجم هذه البطالة عام ١٩٨٦ بانها ستكون مليونا و ٧٠٠ الف عاطل وقد تم بناء هذا التقدير بناء على الحجم العددى الذى يدخل سنوياً سوق العمل من خريجى الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية والفنية وغيرها والقوة الامتصاصية السنوية لسوق العمل وكذلك عملية وقف تعيين الخريجين الجدد من ذوى المؤهلات منذ عام ١٩٨١ وحتى الآن ومعدل ومستويات العمالة المهاجرة الى الدول العربية والقدرة المحدودة للشركات الاستثمارية في التوظيف .

الخسارة بالأرقام

وإذا كان حجم الخريجين الباحثين عن عمل يزيد عن مليون خريج فإنه بحسبة بسيطة نستطيع ان نقدر الخسارة ... فاذا افترضنا ان الخريج الواحد يكلف الدولة عشرة آلاف جنيه ، فإن المليون خريج يكلفون الدولة ما يقرب من ٢٥ مليار جنيه ومعنى وجود هؤلاء الخريجين في الشارع بلا عمل معناه إهدار هذه الـ ٢٥ مليار جنيه بلا فائدة وإذا كان هذا هو الجانب الذى يعكس مدى

تحقيق :
محمود عبد الحميد

الخسارة الاقتصادية فهناك جانب اكثر خطورة هو الآثار الاجتماعية للبطالة والتى تتعلق بوجود ظاهرة التفكك الإجتماعى حيث ان المتعطل حينما يفقد اساليب الرزق ومكانته ووظيفته في المجتمع فانه يشعر انه قد أصبح منبوذاً لشعوره انه قد اصبح عبئاً على المجتمع وانه يعيش في هذا المجتمع بلا فائدة فلا يندمج مع المجتمع ولا يتكامل معه فيعيش بسلوك اللامبالاه وكثيراً ما يتحول الى شخص غير سوى وربما ينتابه شعور بالعداوة والكراهية لمن حوله وينتهى الأمر بتكوين حاجز منيع بين المتعطلين وغيرهم ويرتفع هذا الحاجز كلما يشعر المتعطلون أنهم ضحية لمناخ إجتماعى أو اقتصادى معين مما يثير انواعاً من الإحباط والحرمان قد تؤدى الى احتمال الغضب خاصة في نفوس الشباب ويوضح تقرير الامن العام لسنتى ١٩٨٦ / ١٩٨٧ ان جرائم العنف الأسرى بلغت في حدود الجنايات مبلغاً كبيراً حيث ارتفع هذا النوع من الجرائم من ١٢ ٪ الى ١٥ ٪ وان مرتكبى جرائم العنف الأسرى هم غالباً من أولئك المتعطلين الذين لا يعملون .

مصر سوق للعمل

يقول الدكتور احمد عبد الحميد بمركز البحوث الإجتماعية إن البطالة بين الخريجين جعلت مصر سوقا لتصدير العمالة للخارج الامر الذى جعل المصريين يحلمون بالسفر والبحث عن فرصة عمل ويكفى ان تلاحظ ذلك إذا ذهبت الى اى مكتب سفريات اعلن عن وظيفة إنك سترى العجب .. الوظيفة الواحدة يتقدم لها المئات والتكالب والصراع و ..... و ..... من أجل الحصول على هذه الوظيفة ـ الكل يريد أن يسافر للخارج الكل يريد أن يحصل على دخل اكبر .. البطالة جعلت مصر سوقاً مصدرة للعمالة ومستوردة للسلع .

الحل

والآن نسأل انفسنا أين الحل لتشغيل هؤلاء المتعطلين من خريجى الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية ..؟ القوى العاملة طبعاً انتهت فيها موضة التعيين بالجملة وأصبحت لاتستطيع أن تتحمل هذا الكم الكبير من الخريجين ..! والتعيين بالمسابقات ليس دائماً .. بل هو شىء ثانوى وحسب الظروف .. والسفر للخارج ليس متوفرا بالصورة التى تحقق الهدف لهؤلاء الخريجين ـ ومشروعات استصلاح الأراضى وتوزيعها على الشباب لم تزل أيضاً ذات حجم ضيق لم يستوعب العدد من الخريجين الذى به نحل قدراً كبيراً من مشكلة البطالة ، وإعطاء قروض للشباب حتى الآن معظم الشباب يقولون إن هذه القروض حبر على ورق ولا يوجد بنك يعطى قروضاً بلا



ضمانات والشباب المتعطل من الخريجين الجدد لايملكون مثل هذه الضمانات وفرص العمل في القطاع الخاص فرص قليلة وذات اطار ضيق إذاً كيف يكون الحل .

يقول الدكتور أحمد أبو الروس استاذ الاقتصاد بجامعة الزقازيق الحل في القضاء على مشكلة البطالة لايكون بين يوم وليلة بل إنه يحتاج لخطط زمنية وميزانيات مادية لكي يتم من خلالها القضاء على البطالة على فترات .

والبطالة في مفهومها الموضوعي هي عدم وجود فرصة عمل .. إذ لو تم توفير فرصة العمل فلن تكون هناك بطالة وتوفير فرصة العمل هو مسئولية الدولة من خلال زيادة حجم المشروعات التي تستوعب هؤلاء الشباب ومن خلال تكثيف اكبر للاستثمارات الانتاجية ، ومن خلال زيادة دور القطاع الخاص وفتح المجالات أمامه ليساهم بنصيب في عمليات التنمية ـ ومن خلال تنفيذ جدي لنظام الصناعات الصغيرة ومحاولة الاخذ بيد الشباب الى هذه الصناعات لان الشباب لن يستطيعوا بمفردهم التعامل مع هذه الصناعات وليكن ذلك من خلال إشراف وزارة الصناعة لانه حتى الآن نتكلم أكثر مما نفعل فالكلام كثير عن الصناعات الصغيرة دون أن ينفذ عنه شيء بالقدر الذي يقضي او يقلل من مشكلة البطالة ..

ثم أن الآوان ان نوقف هذا الطوفان في التعليم العالي وكفانا جامعات وكفانا خريجين وليكون هناك تنسيق بين التعليم وبين سوق العمل مع تنظيم عملية السفر للخارج وإنشاء بنوك خاصة لإقراض الشباب بتيسيرات أكثر عندئذ نكون قد سرنا في بداية طريق القضاء على البطالة .



المصدر : ....

التاريخ : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ لجنة الخدمات تبحث :

تعيين ٣٣ ألف خريج بالتدريس هذا العام

انخفاض معدل الزيادة فى السكان

وافقت اللجنة الوزارية للخدمات امس برياسة الدكتورة امال عثمان وزيرة الشئون الاجتماعية على تعيين حوالى ٣٣ الف خريج بالتدريس منهم ٢٨ الفا و٤٩١ من حملة المؤهلات والتخصصات المختلفة للمرحلة الاعدادية بالمحافظات من دفعات ٨٤ ومابعدها عدا خريجى اللغات العربية والانجليزية والفرنسية فسيتم تعيينهم بدءا من دفعات ١٩٩٠ .

كما وافقت اللجنة على تعيين ٢٦٧٥ من حملة المؤهلات العليا لسد العجز لاجهزة محافظة الفيوم من دفعات ١٩٨٤ ومابعدها و١٧١٦ من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة لمديريات الخدمات ببورسعيد دفعات ٨٤ ومابعدها وتعيين ٢٥ من حملة ليسانس الاداب انجليزى وفرنسى وبكالوريس الاعلام والاثار والسياحة والفنادق للعمل فى سوهاج و ١٠ من حملة المؤهلات العليا للعمل بشركة مياه الشرب بمحافظة البحيرة .

صرح بذلك المستشار احمد رضوان وزير الدولة برياسة مجلس الوزراء وقال ان ذلك سيتم فى حدود الدرجات الشاغرة فى هذه الجهات .

واضاف ان اللجنة قد ناقشت انشطة تنظيم الاسرة فى المحافظات وقد انخفض معدل الزيادة فى السكان عن ٣٠,٤ فى الالف عام ٨٥ ، الى ٢٤,١٧ فى الالف عام ٩٠ كما حقق كثير من المحافظات المستهدف من الخطة .

وكذلك انتظام برامج التدريب فى جميع المحافظات .

واضاف ان اللجنة قد وافقت على مشروع قرار جمهورى بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات وينص التعديل على انشاء كلية للدراسات

العربية والاسلامية وكلية للسياحة والفنادق بجامعة القاهرة فرع الفيوم وانشاء فرع لجامعة قناة السويس بمدينة بورسعيد يضم كليات الهندسة والتكنولوجيا والتجارة والتربية وكلية التربية الرياضية ، وكذلك كلية العلوم الزراعية البيئية بمدينة العريش تتبع جامعة قناة السويس كما ينص التعديل على حذف السنة الاعدادية واعتبار مدة الدراسة لنيل درجة البكالوريوس للطب والجراحة ست سنوات وفى الطب البيطرى ٥ سنوات كى ينص على منح مكافاة تفرغ للحاصلين على درجة الليسانس او البكالوريوس للتفرغ للدراسات العليا بالجامعة تعادل المرتب المحدد للمعين او المدرس المساعد كحافز للباحثين على التفرغ للدراسة .

ووافقت اللجنة ايضا على مشروع قانون يقضى بمعاملة الاطباء والصيادلة واخصائيى العلاج الطبيعى والتمريض الحاصلين على درجة الدكتوراه بالمستشفيات التعليمية العاملة المقررة لشاغلى وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، ووافقت كذلك على مشروع قرار جمهورى باعادة تشكيل الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة وهى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة الاسلامية .

كما وافقت على مشروع قرار جمهورى لتنظيم الهيئة العامة لمحو الامية وتعليم الكبار ويقضى بتبعيتها لوزير التعليم وان يكون لها مجلس ادارة برياسة رئيس مجلس الوزراء أو من ينيبه .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : رأى الشعب

التاريخ :

الصندوق الاجتماعى للتنمية يبدأ مواجهته لقضية بطالة الشباب





المصدر : رأي الشعب

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



لتوفير آلاف فرص العمل لخريجي الجامعات والمعاهد وشباب الحرفيّين

٠٠٠١١١



★ ★ يشهد شهر أكتوبر القادم بداية النشاط الفعلى للصندوق الاجتماعى للتنمية والذى بلغت موارده حتى الآن حوالى ٥٠٠ مليون دولار تم تقديمها من البنك الدولى و ١٤ دولة عربية وأجنبية ، كما أبدت ٧ دول أخرى موافقتها على تقديم مساهمات إضافية للصندوق ، والمعروف أن ٥٠٪ من أرصدة الصندوق هى منح لا ترد و ٥٠٪ منه بقروض ميسرة بفائدة رمزية .

وتتمثل المهمة الأساسية للصندوق الاجتماعى فى توفير أكبر قدر ممكن من فرص العمل للشباب بشكل عام وخريجى الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية وشباب الحرفيين ، وسوف يقوم الصندوق بتمويل المشروعات الصناعية - الصغيرة - بقروض ميسرة وبضمانات غير معقدة ، وسيتعاون الصندوق مع الأجهزة الحكومية وجمعيات رجال الأعمال وجمعيات المستثمرين فى المدن الجديدة واتحاد الغرف التجارية لتمويل المشروعات الجاهزة لدى هذه الجهات طالما أن المشروع يوفر فرص عمل لأكبر قدر ممكن من الشباب .

وسوف توضع الصورة النهائية لإجراءات تمويل المشروعات التى وافق الصندوق على اقراضها خلال الاجتماع القادم لمجلس إدارة الصندوق برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء .

وأشار الدكتور حامد مبارك أمين عام الصندوق أن نشاطه الفعلى سيبدأ بتوفير ١٢٠ مليون جنيه لتمويل برنامج عاجل سيوفر ٧٠ ألف فرصة عمل من خلال دعم وتطوير ١٢ ألف ورشة إنتاجية وإنشاء ٥٦٠٠ ورشة جديدة خلال ٤ سنوات ، ويشرف على هذا البرنامج الاتحاد التعاونى الانتاجى ووزارة الإدارة المحلية وتقوم المراكز التابعة لجهاز الحرفيين بالادارة المحلية بتدريب الشباب المستفيدين من هذا المشروع .

وأوضح الدكتور حامد مبارك أنه تم الاتفاق مع جمعية رجال الأعمال بالاسكندرية ومحافظ الاسكندرية على تخصيص ١٠٠ فدان بالمحافظة لإقامة مدينة صناعية جديدة توفر حوالى ٤٠ ألف فرصة عمل فى صناعة الملابس والصناعات الجلدية وإنتاج قطع الغيار وصناعة المواد الغذائية والأعمال الإلكترونية والكهربائية والأعمال المعدنية وصناعات السجاد والأثاث والبلاستيك ، وستتولى جمعية إدارة الأعمال فى الاسكندرية إدارة هذه المدينة الجديدة خصوصاً بعد نجاح الجمعية فى مشروع الصناعات الصغيرة الذى تقيمه بالاتفاق مع وكالة التنمية الأمريكية .

وأضاف أمين عام الصندوق أنه تم أيضاً توفير ٣٣ مليون جنيه لتمويل مشروعات الأسر المنتجة التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية والمساهمة فى رأسمال المؤسسة القومية لتنمية ورعاية الفرد والأسرة ، وتستفيد من هذه القروض حوالى ٣٠٠ ألف أسرة عن طريق مديريات الشئون الاجتماعية والجمعيات التابعة لها .

ومن ناحية أخرى طلبت لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب ضرورة الإعداد لمجموعة كبيرة من الخبراء والفنيين لتقديم الخبرات والمعاونة الفنية ودراسات الجدوى لأصحاب المشروعات لضمان نجاحها والتقليل من نسبة المخاطر ، كما طالبت اللجنة باستخدام أحدث التكنولوجيا وتوفيرها لأصحاب هذه المشروعات .

وفى ضوء المؤشرات المتاحة يتضح أن الصندوق الاجتماعى يمثل حلقة بالغة الأهمية فى مواجهة البطالة وإطلاق طاقات الشباب فى المشروعات الانتاجية بعيداً عن الحلم التقليدى للوظائف الحكومية .


المصدر : ....
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

الكفراوى للشباب:
المجمعات الجديدة تعالج البطالة والاكتئاب
فرص عمل لشباب التجاريين والمهندسين بالمشروعات الصغيرة

كتب -أحمد حسين وصلاح فضل:

دعا المهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير والاسكان خريجى الجامعات الى التوجه للمدن الجديدة ، لعلاج انفسهم من الاكتئاب الذى يعانون منه نتيجة البطالة .

وطالب فى كلمة القاها فى افتتاح الدورة التدريبية للشباب من خريجى كليات التجارة والاقتصاد بان تغير جامعاتنا مناهجها لتتمشى مع متطلبات العصر تنظم الدورة نقابة التجاريين مع شركة النصر العامة للمقاولات عرض الكفراوى على نقيب التجاريين الدكتور حلمى نمر « صفقة » للتنسيق مع نقابة المهندسين لتوفير فرص العمل لاعضاء النقابتين.. من خلال المشروعات الصغيرة التى تتبناها نقابة المهندسين .


الكفراوى ونمر فى دورة التدريب تصوير وليم مرقص

واكد د. حلمى نمر نقيب التجاريين ان هذه الدورة ستساهم فى القضاء على البطالة بين شباب التجاريين حيث انه قد تم توفير فرص عمالة لاوائل هذه الدورات التى ستساهم فى توفير كوادر فنية لمشروعات المقاولات التى تمثل ٥٠٪ من استثمارات الدولة فى الخطة الاقتصادية والاجتماعية وخطط التنمية

وصرح المحاسب سمير علام عضو مجلس ادارة نقابة التجاريين ورئيس الشركة التى تتولى تدريب الخريجين ان الدورة مدتها ٣ اشهر وستعتمد على التطبيقات العملية والميدانية وتقوم خلالها قيادات المقاولات بامدادهم بالخبرات والمعلومات اللازمة .

افتتح المهندس حسب الله الكفراوى ندوة خاصة لدراسة شروط التعاقد فى مجال التشييد طبقا لعقود واشتراطات الاتحاد الدولى للمهندسين الاستشاريين .

وقال الوزير ان حجم التعاقدات الجارية التى تنفذ طبقا لاحكام هذه العقود فى مصر تبلغ قيمتها اكثر من ٣ مليارات دولار .



المجلس القومي للخدمات يطلب :
اعادة توزيع العمالة على أجهزة الدولة وربط الاجر بالانتاج

كتبت - منى الشرقاوى :

طالب المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية بإعادة توزيع العمالة على اجهزة الدولة ، من خلال توزيع فائض الخريجين بحيث لا توجد اجهزة تشكو من تضخم العمالة وتكدسها واخرى تشكو من نقصها ، بالاضافة الى ضرورة اعادة النظر فى الاجهزة المعاونة واجهزة الخدمات بما يكفل التوازن بينها وبين حجم الاجهزة الفنية والانتاجية ، مطالبا بتطبيق نظام عادل لربط الاجر بالانتاج مما يستلزم تقنية مستويات الكفاية الفنية والانتاجية ليكون الاجر مساويا لانتاج العامل .

كما طالب المجلس - فى اجتماعه برياسة الدكتور محمد عبد القادر حاتم المشرف العام على المجالس القومية - بإستبدال نظم الاجور الحالية بنظم اخرى ذات فعالية يرتبط تطبيقها بكشف الوحدات الانتاجية عن فائض العمالة لديها بحيث تلتزم بقدر معين من الاجور تبعا لنوع النشاط الذى تمارسه .

وأوصى المجلس بالسعى واكتساب أسواق عمل جديدة بالخارج خاصة بالمناطق العربية والافريقية

تعيين دفعتى ٨٣ متوسط و٨٤ عليا من العاملين المؤقتين بوزارة الزراعة

قرر الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة تعيين العاملين المؤقتين بالوزارة دفعتى ٨٣ متوسط وما فوقها و٨٤ مؤهلات عليا بشرط ان يكون قد تم تدريبهم بالوزارة ·

جاء ذلك بناء على مذكرة للمهندس عبد الرحمن حسن وكيل الوزارة للشئون الادارية بتعيين هؤلاء العاملين ·

وتم تدبير ٢٥٣ منحة داخلية بهاتين الدفعتين من معهد التعاون التجارى ·



صندوق الفقراء ... اهلا !

فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى .. انشات الحكومة «الصندوق الاجتماعى للتنمية» .. وكما هو واضح من اسمه فقد انشىء لمساعدة الفقراء واصحاب الدخل المحدود وضحايا الاصلاح الاقتصادى .. هذا الصندوق الذى اجمع الخبراء على اهميته كمظلة اجتماعية للحد من البطالة مازالت هويته غير واضحة ، ولم ير ضحايا الاصلاح من المسئولين بارقة امل حتى الان (!!!)

وتفجرت امام الصندوق العديد من العقبات ، تاتى فى مقدمتها الموارد والتمويل وطريقة توزيع القروض واسعار فائدتها والجهات المستفيدة منها وخريطة المشروعات .. وكل موارد الصندوق والجاهزة للصرف لم تزد على ٦٠٠ مليون جنيه (!!)

والسؤال الان .. هل يستطيع هذا الصندوق خدمة الشباب بمشروعات حقيقية ام سيكون حلما ورديا وتتبعثر القروض هنا وهناك فى مشروعات وهمية تحقق خسائر وتصبح عالة على الاقتصاد المصرى مثل مشروعات المحاقظات ؟!

● رغم ان فكرة انشاء الصندوق الاجتماعى ليست جديدة او مبتكرة الا ان تطبيقها فى مصر يعطيها مذاقا خاصا افرزه ارتفاع رقم ضحايا برنامج الاصلاح الاقتصادى .. فكل التقديرات تؤكد ان اعداد المتعطلين فى مصر وصلت الى ٤ ملايين متعطل ، وان حوالى ٣٥٠ الف مصرى ينضمون سنويا الى جيش المتعطلين ، وان نسبة البطالة العامة ستصل عام ٢٠٠٠ الى ١٦٪ من حجم من يصلحون للعمل

ومن هنا تاتى اهمية الصندوق والمهمة الصعبة التى يحملها على كتفيه .. فاما ان يكون قادرا على حملها .. واما تركها للبحث عن سبيل اخر يتواكب مع حركة الاصلاح .. والا سيكون الخطب عظيما والكارثة مروعة (؟!) .

هل ينجح الصندوق الاجتماعى فى كسر حاجز البطالة وتشغيل ملايين العاطلين ؟



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

قروض الصندوق .. لشباب الخريجيين أم للعاطلين وبسعر فائدة السوق أم بلا فائدة ؟

● ورغم صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لعام ١٩٩١ بانشاء هذا الصندوق وتحديد وظيفته واختصاصاته وطريقة تمويله الا ان العديد من الخبراء يتوجسون خيفة من فشله وبعثرة موارده التي من المنتظر ان تصل الى ٨٠٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث لبرنامج الاصلاح .. ابدى الخبراء بعض التحفظات على طريقة عمله وتنظيمه وطريقة توزيع الموارد والقروض ..

اكدت المناقشات التي جرت حول الصندوق امام لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب تاجيل صرف القروض الجاهزة وقدرها ٦٠٠ مليون جنيه الى نوفمبر القادم .. ولم تنته المناقشات الى حد التاجيل فقط ولكن اعترض معظم اعضاء اللجنة على سياسة الصندوق في توزيع القروض حيث يريد مجلس ادارة الصندوق ان يعامل الشباب المتخرجين بنفس معاملة كبار المستثمرين ويصر على ان يكون سعر الفائدة على القروض موازيا لسعر الفائدة في السوق الحرة اى ٢٠٪ بحجة حماية نظام الائتمان (!)

واكد الاعضاء ان الصندوق حتى الان لم يقدم مشروعات مخططة لامتصاص طوابير البطالة وخدمة الشباب ، وانه سوف يكون مجرد «بنك تعاوني» يخضع لكافة الاساليب البيروقراطية والروتينية التي تقيد حركة الاستثمار والتي لايقدر الشباب على التعامل معها وحذر الاعضاء من منح القروض لوزارة الشئون الاجتماعية تحت شعار «برامج الاسر المنتجة» والتي لم تقدم لشباب الخريجين اى خدمة حتى الان .. اللهم بعض مشروعات لاتتناسب مع حجم وضخامة المشكلة الاقتصادية والهدف الاساسي من انشاء الصندوق . وطالب الاعضاء بوضع ضوابط وقوانين مرنة تمنع دخول محترفي المستندات والمستثمرين الكبار الذين يجيدون لعبة الحصول على القروض تحت شعار «خدمة الشباب» .

الحلم الوردى

●● كل هذه المخاوف والتحذيرات . جعلتنا نقلب اوراق الصندوق .. فماذا وجدنا به ؟!

● تقول اول ورقة ان الصندوق له مجلس ادارة مكون من ١٥ عضوا يمثلون الجهات المعنية بالاضافة الى العديد من الاجهزة الفنية للمراجعة والفحص والدعم .. وان هناك خطة عاجلة للصندوق وخطة اخرى مرحلية .. وبغض النظر عن التضخم الادارى لمجلس ادارة الصندوق فمن الواضح ان وظيفته ستقتصر على مجرد التنسيق والتخطيط .. وهنا مكمن الخطر (!!) فطبيعة المرحلة القادمة تتطلب اكثر من ذلك بكثير ، فالضحايا كثيرون والطوابير العاطلة تزداد يوما بعد يوم والامر لايحتمل الروتين (!!)

اما الورقة الثانية فتؤكد ان المشروعات الجاهزة للتنفيذ والتي تنتظر التمويل معظمها مشروعات اسر منتجة تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية ومشروعات النظافة والنقل بالمحليات وبعض مشروعات اخرى صغيرة لكبار المستثمرين ورجال الاعمال . بجانب مشروع تشغيل التاكسي للشباب الذي تقدم به الدكتور عادل جزارين رئيس اتحاد الصناعات .

اما الورقة الثالثة .. وهي تعتبر الحلم الكبير والهدف الاساسي من الصندوق فتتعلق بالمشروعات الكثيفة التي تستوعب المتخرجين وفائض العمالة

تحقيق : سامى صبرى

بالحكومة والقطاع العام في جميع المحافظات والتي سيبدا تنفيذها مع العام المالى الجديد اى في منتصف العام القادم بعد وضع برنامج منظم لتوزيع القروض الجديدة التي قررت الجهات الدولية المساهمة بها للصندوق مثل الصندوق العربى للانماء الاقتصادى الذى قرر المساهمة بقرض قيمته ١٤,٤ مليون دينار كويتي . والحكومة الهولندية بقرض قيمته ١٦ مليون فلورين ، والصندوق الكويتي للتنمية بقرض قيمته ١٤ مليون دينار كويتي ..

اما باقي الاوراق فجميعها مجرد آمال عريضة لم تدخل حيز التنفيذ . وتحتوى على تصريحات للمسئولين عن الصندوق والجهات المعنية التي تتعامل معه .

الاستقرار الاجتماعي

● يقول الدكتور على لطفى رئيس الوزراء السابق واستاذ الاقتصاد : مما لاشك فيه ان الاصلاح الاقتصادى سيترتب عليه ارتفاع رهيب في الاسعار وسوف يتاثر بهذا الارتفاع اليوم وغدا اصحاب الدخل المحدود . فان لم يضع الصندوق في اعتباره هؤلاء على اساس انهم الهدف الاول والاخير من انشائه لن تتحقق النتائج المرجوة منه ، وستتعثر القروض ، وتسقط في دوامتها مرة اخرى ، فالاصلاح الاقتصادى ان لم يصاحبه استقرار اجتماعي وشيك ستتفجر المشاكل والعقبات ..

ولذا فالصندوق الاجتماعي لايجب ان يقوم لمنح الاعانات لان هذه هي مهمة وزارة الشئون الاجتماعية وانما مهمته وكما هو واضح من اسمه «للتنمية» اى اقامة المشروعات التي تدخل في اطار التنمية الاقتصادية والبيئية .. ولكن في نفس الوقت يجب على مجلس ادارة الصندوق مراعاة شباب المتخرجين فهؤلاء الشباب يعانون نفسيا وماديا ولايقدرون على الصمود في مجال الاستثمار الا بالدعم المادى وتسهيل الاجراءات اللازمة لانطلاق مشاريعهم ، واقراضهم قروضا ميسرة وبشروط مخففة ، اى عدم مساواتهم برجال الاعمال وكبار المستثمرين . لانه في ظل الاصلاح الاقتصادى سيرتفع سعر الفائدة وهؤلاء الشباب لايستطيعون الاقتراض من البنوك باسعار الفائدة المرتفعة .. ومن ثم يجب فورا اعادة النظر في سعر الفائدة المقترح على القروض التي يقدمها الصندوق لتشجيع الشباب .. وحتى يحقق هدفه الاساسي وهو الحد من البطالة ..

الوسيط

● ويطالب الدكتور على لطفي بتخصيص مبلغ معين لاقراض الشباب كافراد ، بحيث لايقتصر الاقراض على جماعات فقط .. على ان يتم تسليم هذا المبلغ لبنك التنمية الصناعية لانفاقه في هذا الغرض ، حيث يوجد للبنك فروع عديدة بجميع المحافظات ويقوم البنك بالاتفاق مع الصندوق باستغلال هذه الاموال في مشروعات حقيقية يضمنها البنك ويدعمها بالسياسات والخطط اى يقوم البنك بدور الوسيط بين الشباب والصندوق .. كما يطالب بان تقوم اجهزة المحليات بتجميع الشباب الراغب في اقامة مشروعات واعداد دراسات الجدوى لهم وامدادهم بخرائط البيانات والمعلومات عن الانشطة التي تحتاجها المحافظة والانشطة التي يمكن ان تحقق عائدا سريعا لخدمتهم وخدمة الدولة معا . على ان تكون مساهمة المحليات مجانية او باسعار رمزية حتى لاتضيع القروض في الدراسات والابحاث ، وبشرط ان تكون هذه المشروعات للشباب الذي لايعمل بالحكومة او القطاع الخاص او الذي لايعمل في اى جهة ، وبالتالي ينجح الصندوق في كسر حاجز البطالة الذي يعاني منه الشباب المصرى .. ولا مانع من وضع برنامج زمني مخطط لكل مشروع او تحديد دفعات معينة من المتخرجين لكل مشروع على ان يراعي البرنامج الفترة الزمنية للمتخرج .. فهناك متخرجون منذ عام ١٩٨٤ ولم يعملوا او يلتحقوا باى وظيفة حتى الان ..(؟!!)

ويعترض الدكتور على لطفي على مقولة

رفع سعر الفائدة على قروض الصندوق لحماية الائتمان ويؤكد ان تخفيض سعر الفائدة لن يؤثر على الاطلاق على حجم الائتمان ، لان حجمها سيكون قليلا اذا قورن بالحجم الكلى للائتمان ، والبالغ ٦٠ مليار جنيه حتى الان .. كما توجد اذون الخزانة التى تمتص مايزيد على ٦ مليارات جنيه .. ولم تؤثر هى الاخرى على حجم الائتمان .

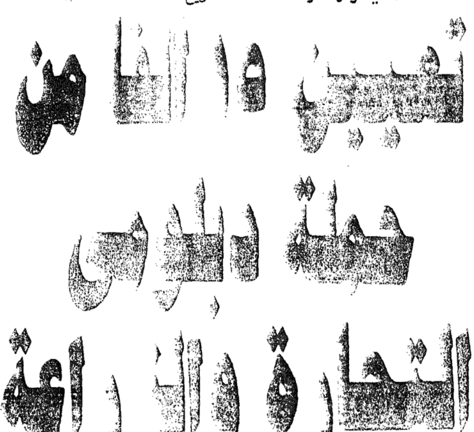
● ويؤكد الدكتور مدحت العقاد وكيل كلية التجارة بجامعة الزقازيق على اهمية انشاء الصندوق ولكنه يرى ان برنامج الاتفاق مع صندوق النقد الدولى يتضمن عدة اهداف متعارضة عند التطبيق وهى تخفيض معدل البطالة ومعدل التضخم والعجز فى الموازنة العامة وميزان المدفوعات .. هذه الاهداف سيكون لها تاثير كبير على مسيرة الصندوق الاجتماعى ، حيث سيكون هناك ضحايا لكل هدف منها فتخفيض العجز فى الموازنة سيهبط بمستوى الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة . كما ان رفع الدولة ايديها عن تعيين المتخرجين سيزيد من معدل البطالة ان لم توجد مشروعات عاجلة لاستيعاب هؤلاء فى صناعات صغيرة ومشروعات تتناسب وقدراتهم خاصة فى سنوات تنفيذ برنامج الاصلاح حيث من المتوقع ان ينخفض معدل النمو الاقتصادى فى عام ٩٣/٩٢ بنسبة ٣٪. الامر الذى يوضح مدى اهمية الصندوق الاجتماعى والمهمة الصعبة التى سيحملها. ولانجاز هذه المهمة على اكمل وجه يجب على مجلس ادارة الصندوق التانى فى كل خطوة اقتصادية يخطوها لان اقتصادنا لم يعد يحتمل التجارب... وان تتكامل كل الاجهزة المعنية فى مصر والخاصة بمشروعات الصناعات الصغيرة للتعاون مع الصندوق لان هذه الصناعات ستكون بمثابة العمود الفقرى لان تنميته منشودة وقادمة والا ينصب نشاط الصندوق على الخدمات الاجتماعية فقط لان هذه الخدمات تاتى لها منح لا ترد وليست قروضا المطلوب لها فقط هو حسن استخدامها او استغلالها

ويطالب الدكتور العقاد بان يكون سعر الفائدة بسيطا بالنسبة للشباب وليس اعفاؤهم منه وحتى يكون هناك نوع من الجدية والالتزام فى المشروعات كما يطالب العقاد بان تهتم اجهزة المحليات كل فى موقعه وتقوم باعداد دراسات الجدوى المبسطة لمشروعات المتخرجين وان يكون لديها خريطة بيانات كاملة باحتياجاتها واحتياجات المتخرجين بها حتى تكون المشروعات نابعة من البيئة ولخدمتها وهذا هو اساس التنمية .. وان يكون لدى الصندوق الاجتماعى خبراء على مستوى عال يتبعون سياسة مرنة وليست تقليدية روتينية لان الاقتصاد الحر لايعرف الروتين وان يكون لدى هؤلاء الخبراء مؤشرات تحذيرية تكون بمثابة اشارات مرور لكل مشروع .. تراقب وتتابع التنفيذ وتقول لا للفشل .. ونعم للنجاح ..



المصدر : الأهـــرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....



الاتفاق مع المحافظين على أول مشروع قومى يوفر للخريجين الجدد فرص عمل بالخارج والداخل

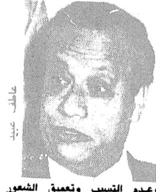
□ الدكتور عاطف عبيد فى تصريحات «للأهرام المسائى» :

إعداد ١٠٠ قيادة جديدة لشركات قطاع الأعمال العام ولا استمرار لأى قيادة لاتقوم بتطوير نفسها فى ظل واجباتها ومسئوليتها

كتب ـ محمود معوض : اكد الدكتور عاطف عبيد وزير الدولة للتنمية الادارية انه تم الانتهاء من اعداد ١٠٠ قيادة من صفوة القادة فى قطاع الصناعة وذلك لاسناد المسئولية اليهم فى شركات قطاع الأعمال العام ، وانه قد روعى فى اعدادهم وتاهيلهم تزويدهم بالاساليب الادارية الحديثة التى تساهم فى زيادة الانتاج ورفع مستوى استعدادهم لتقبل التغيير وتطبيق هذه الأساليب مع تطوير مهاراتهم وقدراتهم التحليلية كوسيلة للتقليد والاعتماد على الذات .

وقال الوزير : ان هذه النخبة القيادية هى النواة التى تخرجت فى مركز اعداد وتدريب القادة الذى انشىء تنفيذا للاتفاقات التمويلية التى تتيحها منحة التدريب للتنمية مع الولايات المتحدة الأمريكية فى اطار توفير كفاءة التشغيل وفاعلية الأداء والانجاز فى الشركات القابضة والشركات التابعة لها فى قطاع الأعمال العام .

واضاف الدكتور عاطف عبيد فى مذكرته الرسمية ـ التى ارسلها للدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب فى اطار الرد على توصيات مجلس الشعب حول اختصاص وزارته ـ انه طبقا للقانون الذى اصدره مجلس الشعب الخاص بالوظائف المدنية القيادية فى الجهاز الادارى وقطاع الاعمال ـ تقرر اعادة النظر فى الأسلوب الحالى لاختيار القيادات فى جميع الوظائف القيادية فى ضوء معايير الربط بين اداء وسلوك القيادة فى موقع العمل وبين الانتاجية التى تتوقف على المثابرة والعمل الدؤوب لفترات طويلة متصلة ، كما تتوقف على الانضباط



وعدم التسيب وتعميق الشعور بالانتماء لوحدة العمل وتفشى روح التعاون والعمل كفريق .

واكد الوزير انه لا استمرار لأى قيادة لاتقوم بتطوير نفسها فى ظل واجباتها ومسئولياتها .

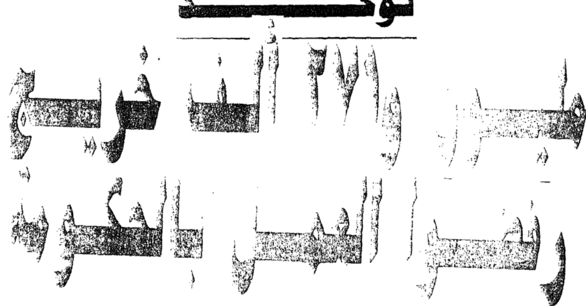
واكد الوزير انه تم الاتفاق مع المحافظين على تنفيذ اول مشروع قومى لتدريب الخريجين الجدد على الحاسبات الآلية والأجهزة المكتبية الحديثة ، وان هذا المشروع سوف يخلق فرصا للعمل جديدة امام الخريجين فى الخارج والداخل ..

وحول اختصاص وزارته فى مجال التدريب قال الدكتور عاطف عبيد : انه تم الاتفاق مع كل من وزيرى القوى العاملة والصحة على تنفيذ برنامج تدريب تحويلى لـ ١٣,٦ الف خريج من حملة دبلوم المدارس الثانوية التجارية عام ١٩٨٢ على المهن الادارية المساعدة لمهنة التمريض ، وتنفيذ برنامج للتدريب التحويلى لـ ١٥٠٠ من حملة دبلوم المدارس الثانوية الزراعية عام ١٩٨٢ للتدريب على مهن مساعدى معامل التحليل للعمل بمعامل وزارة الصحة ومديريات الشئون الصحية بالمحافظات .

وحول مسئوليته الدستورية امام مجلس الشعب فى قضية التدريب قال الدكتور عاطف عبيد : ان البرنامج الذى التزمت به الوزارة اسفر عن تطوير مايقرب من ٢٣٠٠ موقع ، فى مكاتب الصحة والبريد والسجل المدنى والشهر العقارى والسجل التجارى ومنافذ صرف المعاشات والتامينات والتجنيد والضرائب العقارية والعامة .



وزارة القوى العاملة تؤكد



كتب ـ حنفى ابو السعود :

كشفت الادارة العامة للخريجين بوزارة القوى العاملة والتدريب عن ان مليونا و ٢٧١ الفا و ٣٢٧ خريجا من الحاصلين على مؤهلات عليا ومتوسطة رفضوا العمل بالحكومة .. ولم يتقدموا للوزارة للحصول على وظيفة .. وذلك خلال الفترة من ١٩٨٣ حتى عام ١٩٩٠ .

اشارت الادارة الى ان عدد الناجحين من خريجى الجامعات والمعاهد العليا بلغ مليونين و ٧٨٤ الفا و ١٠٥ خريجين فى الفترة من ١٩٨٣ حتى ١٩٩٠ تقدم منهم للادارة للتعيين مليون و ٥١٢ الفا و ٧٧٨ خريجا .

كانت ادارة الخريجين قد قامت بحصر الناجحين بالجامعات والمعاهد العليا والمعاهد فوق المتوسطة والمتوسطة بدءا من دفعة ١٩٨٣ وحتى عام ١٩٩٠ للتعرف على فائض الخريجين من هذه الدفعات . والذين يلجأون للوزارة لتعيينهم عن طريقها .

تثبيت ١٣ ألف خريج يعملون بعقود مؤقتة

كتب - هيثم سعد الدين :

تقوم ادارة الخريجين بوزارة القوى العاملة والتدريب حاليا بتعيين نحو ١٣٣٠١ خريج من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطه دفعة ٨٣ وحملة المؤهلات-العليا دفعة ٨٤ بالقدمية من اول اكتوبر الحالى من الذين يعملون بعقود مؤقتة لتثبيتهم على الجهات التى يعملون بها ، الى جانب تلبية الاحتياجات لجهات اخرى عن طريق شغل الدرجات الشاغرة بموازناتها .

وصرح مصدر مسئول بالوزارة بانه تم تكليف مديرى القوى العاملة بالمحافظات بحصر الوظائف الشاغرة لشغلها من بين ابنائها طبقا لاسبقية القيد والتخرج مما يؤدى الى خفض نسبة البطالة

وستقوم الوزارة باستبعاد اسماء هؤلاء الخريجين من ترشيحات الوزارة عند توزيع دفعاتهم .

□ وزير القوى العاملة فى الغربية :

خطابات التعيين تصل لنحو ١٥ الف خريج فى نوفمبر

طنطا ـ من عماد حجاب :

اعلن السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب ان خطابات التعيين سوف تصل خلال شهر نوفمبر الى ١٥ الفا من الخريجين ، للتعيين بالمعاهد الازهرية ووزارتى التربية والتعليم والادارة المحلية ، وتم تخصيص ٥٥ مليون جنيه للتعيينات الجديدة فى الخطة الحالية .

وأكد الوزير ان اللائحة التنفيذية لقانون قطاع الاعمال العام التى اعتمدها رئيس الوزراء تمثل تحديا حقيقيا لادارات الشركات فى تطوير الاداء وزيادة الانتاج ، وتنفيذ خطة الاصلاح الاقتصادى للدولة .

وأضاف الوزير ـ خلال لقائه بالقيادات العمالية بمدينة طنطا أمس وشهده المستشار ماهر الجندى محافظ الغربية ومحمد ابو يوسف وكيل وزارة القوى العاملة بالمحافظة ـ ان اهم مزايا اللائحة الجديدة أنها أخذت بنظام اللوائح النوعية فى العمل التى تناسب طبيعة كل قطاع انتاجى . واعادت نظام الوظائف والغت الدرجات الوظيفية التى أدت الى تدهور القطاع العام فى الفترة الماضية ، ولم تحدد اللائحة الجديدة جدا أقصى للأجور . . واحتفظت بالمزايا المادية التى حصل عليها العمال فى القانون القديم .

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

كتبت سميحة كريم :

البطالة .. لها ألف حل

خطوات جادة لمواجهة مشكلة المشاكل

وزيـــر القـــوى العاملـــة:

■ الاستغلال الامثل للطاقات الانتاجية

■ مساعدة النظام المصرفى للمشروعات الجديدة

■ جمعيات للحرفيين وتشغيل أكثر من وردية

رئيس شركة الائتمان المصرفى :

■ ضمان قروض المشروعات الصغيرة

■ .. وحلول عملية لبطالة الأطباء

■ توفير المعونة المحلية والدولية بدون مقابل

إذا كانت البطالة ظاهرة عالمية لها أثارها الاقتصادية والاجتماعية .. وموجودة فى معظم الدول المتقدمة .. الا انها فى مصر تكمن فى زيادة المتعطلين عاما بعد عاد وتتمثل فى ان اكثر من ٩٠٪ من المتعطلين هم من قوة العمل المؤهلة تعليميا سواء من الجامعات او المعاهد العليا او المؤهلات المتوسطة الفنية .

لذلك بدات عدة خطوات جادة لعلاج تلك المشكلة بدات من المجلس الاعلى لتنمية الموارد البشرية برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء إشترك فى حلها أيضا القطاع الخاص والبنوك .

ما هى هذه الخطوات الجادة لحل مشكلة البطالة ؟

سؤال يجيب عنه هذا التحقيق ! ..

فى البداية يوضح السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة ان مشكلة البطالة ترتبط بما اصاب هيكل الاقتصاد المصرى منذ اوائل السبعينات بسبب السياسات الاقتصادية المطبقة خلال تلك الفترة والتى تميزت بوجود انفصال تام بين سياسات الاستثمار من ناحية وسياسات استخدام قوة العمل من جانب أخر فضلا عن أن توزيع الاستثمارات بين



القطاعات الاقتصادية المختلفة ادى الى خلق بطالة هيكلية والتى تعتبر جوهر مشكلة الاستخدام فى مصر .

هذا فضلا عن ان الاستخدام المتزايد للأساليب الفنية المكثفة لعنصر راس المال فى القطاع الصناعى واختيار تشكيلة المنتجات الصناعية نتج عنها ضعف الطاقة الاستيعابية لهذا القطاع الحيوى الهام من قوة العمل .

كما ان وجود طاقات انتاجيةعاطلة فى قطاع الصناعة التحويلية احد الاسباب المسئولة عن تفاقم مشكلة البطالة السافرة .. ويرجع عدم الاستغلال الامثل للطاقة الانتاجية القائمة الى عديد من الاسباب ..

ويمثل رفع درجة استغلال الطاقات الانتاجية المتاحة افضل السبل والوسائل لاتاحة فرص عمل جديدة فى ظل المنشات القائمة فعلا وبدون الحاجة الى القيام بتكاليف استثمارية اضافية .. كما يمكن مضاعفة فرص العمل من خلال تشغيل اكثر من وردية فى الفروع الصناعية التى تتمتع بوجود سوق محلية واسعة لمنتجاتها او بامكانيات التصدير للخارج .

.. والحل !!

واضاف وزير القوى العاملة ان حل مشكلة البطالة فى مصر يتطلب وضع استراتيجية مترابطة من السياسات المتوسطة والطويلة الاجل .. وان تعالج المشكلة على عدة مستويات هى الاهتمام بتعبئة المدخرات الوطنية بما يكفى لتغطية خدمة الديون مع توفير اكبر قدر من الفائض للاستثمار .. والتصنيع الكفء من خلال الاحلال محل الواردات وبهدف التصدير وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصناعات الريفية والخدمات الانتاجية .

ويشير الوزير للمشروعات الصغيرة والمشاكل التى تواجهها فيقول ان المطلوب ايجاد طرق مستخدمة لتشجيع النظام المصرفى على مساعدة المشروعات الجديدة .. وكذلك تطوير البنية الاساسية التى تحتاجها هذه الصناعات والعمل على الاستفادة من طاقات وخبرات ومدخرات المصريين العائدين من الخارج بتوجيههم نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تتلاءم مع قدراتهم العملية وامكانياتهم مما يتيح فرصا جديدة للعمل امام المواطنين ويساهم فى تراكم رأس المال .

كما ينبغى اعطاء القطاع غير المنظم ـ الذى تقدر قوة العمل فيه بنحو ٢,٥ مليون عامل ـ التشجيع الذى يؤدى الى تطويره والارتقاء بكفاءته بتشجيع قيام جمعيات الحرفيين وتيسير الائتمان والتدريب له والحد من القيود القانونية والادارية التى قد تحد من نشاطهم .. وانشاء المدن الجديدة والتجمعات الصناعية وتخصيص نصيب بها للعاملين بهذا القطاع يمثل دفعة جديدة له .

ومن الحلول الايجابية لمشكلة البطالة وحلها بطرق سريعة وفعالة يقول السيد احمد عبد السلام زكى رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفى للمشروعات الصغيرة ان الصناعات الصغيرة لا تحظى حتى الآن بالاهتمام الكافى من الدولة بسبب عدم وجود هيئة رسمية ترعى الصناعات الصغيرة .. لذلك قامت الشركة على اساس ان تضمن للبنوك ٥٠٪ من الائتمان المصرفى الممنوح للمشروع الصغير بدون ضمانات وذلك لتشجيع وحث البنوك على اقراض مثل هذه



المصدر : ....

التاريخ : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشروعات بعد التحقق من جدواها الاقتصادية مما يؤدى الى زيادة المشروعات الصغيرة وزيادة كفاءة العمل للمشروعات القائمة,وزيادة الانتاج والتصدير وتخفيض البطالة وزيادة القيمة المضافة .. وجذب شريحة جديدة من اصحاب المشروعات الصغيرة والتى لم تتعود على التعامل مع الجهاز المصرفى كما تقوم الشركة بتوفير التدريب اللازم والمعونة الفنية المحلية والدولية فى كافة المجالات بدون مقابل لمن يرغب من خلال المؤسسات التطوعية التى اتفقت معها الشركة

واضاف انه تم الاتفاق على عمل مسح صناعى فى مدينة العاشر من رمضان لتحديد الصناعات المغذية والخدمات الانتاجية المطلوبة للصناعات الموجودة هناك .. ثم يتبع ذلك اعداد دراسات مبدئية عن هذه المشروعات تعرض على الراغبين فى اقامتها فى العاشر من رمضان او اى تجمعات صناعية اخرى ..



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

البطالة ١

مشكلة مصرية تنذر بالخطر

٣ ملايين عاطل يمثلون مخزونا استراتيجيا للانحراف والتطرف

ارقام الخطة الخمسية :

مصر ليست لديها مشكلة بطالة !

صابر نايل

تحتل مشكلة البطالة قائمة القضايا التى تواجه مصر فى الفترة الاخيرة فى ضوء تزايد معدلاتها بصورة كبيرة مما يهدد بانفجار اجتماعى لما ينتج عن هذه المشكلة من آثار اجتماعية خطيرة ورغم مايتردد عن سعى الدولة لحل المشكلة الا أنه من الواضح عدم ارتفاع مستوى

الجهود المبذولة الى الحد الذى يمكن معه أن نأمل فى التخفيف من حدتها .. على العكس فإن الارقام تشير الى تفاقم البطالة وهو مايدعونا الى التوقف فى محاولة للبحث فى أسباب اخفاقنا فى حل المشكلة والسبل العلمية الكفيلة بالخروج منها .

يقصد بالبطالة السافرة وجود افراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولكنهم لايجدون عملا لنقص التشغيل الظاهر او يعملون وقتا عاديا ولكن إنتاجيتهم او دخلهم من هذا العمل تكون مقدنية طبقا لمعيار او آخر وهو ما يسمى نقص التشغيل المستتر او «البطالة المقنعة».

وموضوع البطالة اصبح ياتى على قمة صناعة القرار فى الوقت الحاضر ، فلقد كشفت البيانات الخاصة بتعداد ١٩٨٦ والذى اجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن ارتفاع نسب ومعدلات البطالة فى المجتمع المصرى الى مستويات غير مسبوقة بل والى ظهور اتجاهات فى هيكلها شديدة الخطر بالغة التعقيد ولعل ابرز ما أوضحته نتائج ذلك التعداد هو ارتفاع حجم البطالة الى ٢/٠١١/٢٥٧ مليون بنسبة ١٤/٧٪ وهذه الارقام بالغة الارتفاع فى المجتمع المصرى لاسباب متعددة لعل ابرزها ان هناك فى ذات الوقت نسبة عالية من البطالة المقنعة فى قطاعات كثيرة بدءا من الزراعة وانتهاء بقطاع الخدمات الحكومى ونسبة من العمالة القاصرة اذا ما اضيف الى هذه الظواهر نسبة عالية من البطالة السافرة يصبح الامر بالغ الخطورة والاهمية .

ومن اللافت للنظر ان بيانات وزارة القوى العاملة والتدريب تذكر انه لم يعين من خلال القوى العاملة خلال الفترة ١٩٨٣، ١٩٨٧ سوى ٤٪ من مجموع الناجحين من حملة الشهادات المتوسطة والعالية مقابل نسبة ٤٨،٤٪ فى الفترة [١٩٧٨ - ١٩٨٢] ورغم ان ارقام وزارة القوى العاملة لاتتضمن الفئات التي يتم تعيين خريجيها من خلال قنوات أخرى مباشرة مثل كليات الطب والتربية وغيرها او الذين يلتحقون باعمال عن غير طريق القوى العاملة فإن مدلول انخفاض نسبة المعينين من خلال هذا السبيل هو ٧١٠ الاف خريج من مجمل عدد يصل الى ٣ ملايين . من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة وبنسبة اقل من الربع فى الفترة [١٩٧٧ - ١٩٨٧] هو ان عدد غير المعينين يصل الى ٢،٣مليون خريج فلو افترضنا أن نصف هذا العدد وجد سبيلا الى العمل من خلال قنوات اخرى شاملة الهجرة فإن ذلك يترك ١،١مليون خريج ضمن فئة المتعطلين !

وهنا يطالب عاصم عبدالحق وزير القوى العاملة والتدريب بضرورة الربط بين وزارة القوى العاملة والتعليم والجامعات لتحديد القدرة الاستيعابية لسوق العمل فلا يصح أن يكون سوق العمل فى حاجة الى نوعية معينة للعمالة وتخرج نوعية أخرى غير مرغوب فيها وابرز مثال على ذلك الاف الخريجين من معهد الكفاية الانتاجية ومعهد التعاون ! ويؤكد عاصم عبدالحق على ان المشكلة الحقيقية تمكن فى زيادة السكان والاندفاع نحو التعليم الجامعي بسب العادات والتقاليد المصرية التى، ترفض التعليم غير الجامعى مما ادى الى اختلال فى تركيبة التعليم حيث ان التعليم الزراعى يمثل ١٠٪ والتجارى ٦٢٪ والصناعي ٢٪ لذلك لابد من تقليل نسبة التعليم التجارى ورفع نسبة التعليم الصناعى ويستطرد عاصم عبدالحق مشيرا الى ان التعليم الفني هو تعليم نظرى وليس عمليا فهناك ٢١٠ مدارس ثانوية صناعية لاتضيف جديدا للمجتمع ولكن يمكن القول ان المدارس الثانوية الصناعية الملحقة بالمصانع هى التى تؤتى ثمارها ويتم تعيين خريج تلك المدارس فى نفس المصانع . مشكلة البطالة هى مشكلة واضحة فكلياتنا تخرج ١٣٠ الف طالب سنويا والمعاهد الفنية ٣٠ الف طالب يبحثون عن عمل بعد ذلك اى انه لى الاقتصاد القومى خلق ١٥٠ الف وظيفة سنويا بعد ذلك على الاقل خلال خمس سنوات قادمة وحتى عام ١٩٩٥ واذا افترضنا ان طالبى العمل من غير المؤهلات الجامعية والمعاهد الفنية سيصل الى ٥٠ الف وظيفة سيكون بالتالى مطلوبا من الاقتصاد القومى توفير ٣٠٠ الف وظيفة سنويا اما حسب بيانات الخطة الخمسية فإن مصر ليس لديها مشكلة حقيقية فى مواجهة البطالة لانه خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١، ١٩٩٢ سوف تخلق الخطة ٢ مليون وظيفة اى اكثر من ٤٠٠ الف وظيفة سنويا .انظر الجدول (١)

وبتحليل الاجمالى فالخطة توفر على مدى خمس سنوات اكثر من ٢ مليون وظيفة بمعدل ٤٠٠ الف وظيفة سنويا . ومن المعروف أن الجامعات والمعاهد الفنية ستخرج ٢٠٠ الف من حملة المؤهلات بالاضافة الى ١٥٠ الفا أخرين من غيرهم فى قطاعات العمل الاخرى لذلك سوف نجد فى مصر ٥٠ الف وظيفة تبحث عن فرص عمل اى انه فى عام ١٩٩١/ ١٩٩٢ وهو العام الحالى سوف تكون مصر بلدا شبيها بالسعودية وسوف تستورد عمالة لتغطية هذا العجز من دول شرق اسيا مثل الفلبين والهند وكوريا طبقا للخطة الخمسية "

وفى نفس الوقت الذى تتضمن الخطط الخمسية معدلات للتوظيف تفوق معدلات طلب العمل وتفيض نجد انه فى الحقيقية والواقع أن نسب معدلات البطالة تتزايد فطبقا للتعدادات التى أجراها الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء نجد ان

ويلاحظ الدكتور مختار هلودة رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ان بيانات مسح القوى العاملة تسجل ارتفاع معدلات البطالة بصورة مطردة من ٢،٨٪ فى الفترة ١٩٧٥ -١٩٧٧ الى ٦٪ ثم مايو ١٩٨٤ الى ٨،٤٪ ويمكن القول أن البطالة تضاعفت تقريبا منذ منتصف السبعينات حتى منتصف الثمانينات .

فطبقا للخريطة الحالية لقوة العمل فى مصر ١٩٨٦ وفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء :

- قوة العمل الكلية (فوق ١٢ سنة) تقدر بحوالى ١٦ مليونا و٢٨٤ الف فرد العاملون بالخارج حوالى مليون و٤١٠ آلاف فرد .
- عدد المشتغلين مز قوة العمل حوالى ١٢ مليون فرد اذ يبلغ عدد المتعطلين عن العمل مليونين و٨٧٣ الف فرد اى ما يقارب ثلاثة ملايين متعطل طبقا لتعداد ١٩٨٦ .

ومن الملاحظ من الجدول السابق ان رصد البطالة الان وصل الى ٢،٨٧٣،٠٠٠ عاطل فهذا الرقم خطير ومكمن الخطورة ان اكثر من خمس القوى العاملة متعطل وان ثلاثة ملايين يكونون مخزونا استراتيجيا للانحراف والتطرف ومن ثم تهديد الاخضر واليابس وفى دراسة للدكتور احمد جويلى لندوة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عن البطالة اوضح الدكتور جويلى ان القوى العاملة الزراعية تبلغ ٨،٢ مليون فرد يعمل منهم ٦،٧ مليون وان الافراد المتبقوين البالغ عددهم ١،٥ مليون فرد يعتبرون متعطلين عن العمل لعدم توافر فرص عمالة يلتحقون بها بالرغم من توافر الرغبة والقدرة لديهم للعمل وفى ضوء ذلك فإن الخطة الاقتصادية ينبغى ان توفر فرصا للعمالة تكفى لتشغيل ٢،٨ مليون كحد ادنى لاستيعاب هذه العمالة

وفائض العمالة فى الريف المصرى كما اوضحه د. جويلى ياتى فى ظل عجز الصناعة عن استيعابها وقد اوضحت الارقام ان ظاهرة البطالة السافرة قد شملت كلا من الريف والحضر على السواء حيث بلغت نسبة البطالة الى قوة العمل انظر الجدول

وبالنسبة لاسباب مشكلة البطالة فقد بدا البعض ان مشكلة البطالة اسفرت عنها السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى الستينات وركز البعض الاخر على ان البطالة مشكلة من حصاد الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات كما ارجع اخرون المشكلة الى تصور خطة الدولة فى

الثمانينات ففى تصور ما ان الدولة منحت حق التعليد وفرضت واجب العمل يستفيد منه من يستحق ومن لايستحق بما ادى الى البطالة السافرة والمقنعة وفى تصور ثان ان تشجيع الدولة للقطاع الخاص لم يؤد الى زيادة التشغيل وانما ادى الى زيادة البطالة وفى تصور ثالث ان خطة الثمانينات ركزت على مشروعات المرافق العامه من الخدمات واهملت مشروعات الانتاج السلعى الزراعى والصناعى التى تستوعب مستوى اكبر من العمالة وبالتالى فاقمت الخطة مشكلة البطالة وفى تقديرنا ان كل هذه العوامل قد ساهمت بدرجة او اخرى فى صناعة مشكلة البطالة والتى وصلت فى تجلياتها الى صور ماساوية فقد نشرت جريدة اخبار اليوم يوم ١٩٨٩/١/٢٨ مقالا بعنوان «البطالة مشكلة صعبة ولكن حلولها موجودة» ذكرت احصائية بانه يوجد ٣٠ الف مهندس عاطل ' وان ٨٠٪ من العاطلين فى مصر يحملون مؤهلات عليا وفى ظل تعداد العاطلين والذى يصل الى ٢.٨ مليون '

ولعل ابرز السمات المستجدة على ظاهرة البطالة فى مصر ارتفاع نسبة المتعلمين وخريجى الجامعات والمعاهد المتوسطة بين المتعطلين بل لقد امتدت عدواها الى خريجى كليات النخبة اوالصفوة كالهندسة والطب والعلوم ولعل اول الاستنتاجات التى يمكن ان تنتج من هذا الوضع هو ان هناك حالة من عدم المواءمة بين «مواصفات» التعليم بمستوياته المختلفة وحاجة المجتمع الفعلية وقد ادى ذلك الى اهدار الجهد والموارد وهذا الهدر الفادح والخسارة لاتقتصر تكلفته لا تخصصهم على مجرد الهدر فى العملية التعلمية وإنما يمتد ليشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة فى إعادة التاهيل فى محاولة للمواءمة بين «العرض» و«الطلب» او بين «المتاح» و«الاحتياجات» وفى الانتاج المتدنى للعاملين فى غير مجال تخصصهم وفوق ذلك كله فى الاحساس الفادح بالاحباط الاجتماعى والفشل فى تحقيق الذات

ان دراسة تحليلية للفترة ٦٠/٥٩ - ٨٤ -٨٥ اكدت ان نسبة العمالة فى قطاع الصناعة انخفضت فى بداية الثمانينات الى ١٢.٢٪ وانه منذ ١٩٧٦ لم تعد شركات القطاع العام على استعداد لقبول تعيينات جديدة وفقا لنظام تعيين الخريجين الذى كان مفروضا على القطاع الحكومى وبالفعل يلمس المرء تراجعا كبيرا فى معدل نمو التوظف بالقطاع العام الصناعى الى ٢.١٪ خلال الفترة ٧٦-١٩٨٢/٨١ مقابل ٣.٥٪ من خلال الفترة ١٩٧٧/٦٦ ومنذ ١٩٨٢/٨١ تجد حجم التوظف فى القطاع بدا فى التضاؤل

والى جانب خلل وقصور سياسات العمل والتعليم والمسار الوظيفى هناك عدد من الاسباب وراء مشكلة البطالة السافرة والمقنعة وتتلخص فى عجز نظام تخطيط القوى العاملة عن خلق فرص العمل المناسبة والكافية وقصور البيانات والمعلومات عن العرض والطلب فى سوق العمل وضعف مستوى وقدرات خريجى النظام التعليمى وتصور التوازن فى التنمية بين مختلف المناطق والى جانب ذلك تساعد القيم الاجتماعية السائدة على زيادة الاختلال فى سوق العمل سواء بزيادة المعروض غير المنتج كما هو فى زيادة نسبة الجامعيينكما يعد القصور الاعلامى سببا من اسباب المشكلة لقصوره فى تعديل القيم الاجتماعية السائدة

وكذلك عدم القدرة على التغلب على المشاكل الهيكلية التى تواجهنا . وعدم قدرة القاعدة الصناعية المصرية على تغطية الطلب الزائد على المنتجات وبالتالى عجزت تلك القاعدة عن خلق فرص عمل جديدة فمن المعروف ان الطلب على العمالة يرتبط ارتباطا وثيقا بزيادة الطلب على السلع والخدمات وان النظام الاقتصادى العاجز هوالنظام الذى لايملك القدرة على تحويل الطلب الزائد للسلع والخدمات الى الطلب على العمالة وبالتالى يتم تغطية الانتاج عن طريق الاستيراد ولكن الاخطر من ذلك هو ان هذا الهيكل الاقتصادى المختل يخلق فرص عمل ولكن خارج الحدود المصرية اى البلاد التى يتم منها الاستيراد !!

وتاتى تلك النتيجة السالفة الغريبة من حيث الانخفاض الحاد فى معدلات التشغيل واستغلال الموارد القومية وتواضع معدلات الاستثمار السنوية لتفرض على الباحثين عن العمل طلب فرص عمل باجر زهيد سواء كانت تناسب تاهليهم وخبراتهم ام لاتتناسب ورغم ذلك لايجدون الفرصة .

وقد يرجع جانب من البطالة لاسباب اجتماعية او نتيجة بعض القيم والمعتقدات والتقاليد مثل عدم تشغيل الفتيات سواء من جانب اولياء امورهن او الاقبال على الزواج او من جانب اصحاب الاعمال ومديريها نظرا لكثرة المطالب لاسباب اجتماعية والتزامهن تجاه الاسرة مثل كثرة التغيب عن العمل بسبب اجازات العمل والوضع والرضاعة ورعاية الاطفال ومن التقاليد والقيم الاجتماعية والتمسك بالاعمال المكتبية والنظرية ورفض الاعمال الحرفية او اليدوية لانخفاض تقديرها الاجتماعى وان ارتفع عائدها المادى .

ولكن مثل هذه القيم بدات تتغير كثيرا تحت وطاة الغلاء وعدم وجود فرص العمل الكتابية والنظرية مما يجعل الشباب يقبلون على اداء الاعمال اليدوية رغم تاهيلهم العالى النظرى وان حرصوا على التاكيد لدى اصحاب العمل ولدى العملاء انهم جامعيون او من حملة المؤهلات الدراسية رغبة فى انتزاع التقدير الاجتماعى وقد حدث تغيير مماثل فى نظر المجتمعات الفقيرة الى عمل الفتيات حيث دفعت معدلات التضخم فى هذه المجتمعات الاسر المختلفة الى السعى لتوظيف الفتيات لاسباب مادية اقوى تاثيرا من القيم الاجتماعية المتوارثة وبذلك لم تعد هناك فرصة للبطالة الاختيارية

ويرجع د.ابراهيم سعد الدين زيادة البطالة فى مصر فى السنوات الاخيرة لعدة عوامل داخلية وخارجية واهم العوامل الداخلية هو نمط التنمية الذى ساد فى منتصف السبعينات، اى خلال ما يسمى بحقبة الانفتاح الاقتصادى، فالمشروعات الاقتصادية التى تم الترويج لها وتشجيعها بواسطة قوانين هذا الانفتاح . معظمها كان ينزع الى «الكثافة فى راس المال» وليس «الكثافة فى العمالة»، ولذلك لم تستوعب المشروعات الانفتاحية الجديدة الا نسبة ضئيلة من الملتحقين الجدد بسوق العمل والذين يقدرون بحوالى نصف مليون شخص لايتم استيعاب اكثر من ثلثهم بينما يبقى الثلثان فى احسن الاحوال ٣٣٠,٠٠٠ راغبين فى العمل ويبحثون عنه دون ان يجدوا فرصة للعمل .

ويشارك الدكتور ابراهيم سعدالدين الدكتور جلال امين الرأى فى الاشارة اثر الى الانفتاح على البطالة فى مصر، وكذلك فتح الاستيراد على مصراعيه مما ترتب عليه اغلاق بعض الصناعات ، واستيراد السلع الوسيطة وقلة الطلب على المواد الاولية ومن ثم قلته على العمالة الوطنية ثم التحيز للاستثمارات الاجنبية الخاصة

بينما يعارض سلطان ابوعلى وزير الاقتصاد السابق وجهة النظر السابقة، ذاهبا الى ان تصحيح اوضاع الاقتصاد المصرى بمزيد من الانفتاح سيجذب المزيد من الاستثمارات وسيجذب الاموال المصرية فى الخارج

ويشير الدكتور مصطفى عز العرب فى ندوة جمعية الاقتصاد والتشريع الى ان اتجاه البطالة يشير الى الارتفاع التدريجى وليس الى العكس وذلك على ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية، فالاتجاه الى زيادة السكان بمعدلات مرتفعة واتجاه التنمية الاقتصادية والذى يعتمد على القطاع الخاص للقيام بالجزء الاكبر من الاستثمار والالتجاء الى تطبيق سياسة التخصيص وبدء الاهتمام بتحقيق الكفاءة الاقتصادية لشركات القطاع العام، ولاشك ان هذه التغييرات المحلية سوف يكون لها تاثير سلبى على زيادة معدلات البطالة فى المستقبل اما المتغيرات الاقليمية فتشير الى ظهور الهجرة المعاكسة من دول النفط. اما المتغيرات الدولية فتشير الى دور المؤسسات الدولية فى التدخل لخفض الانفاق الحكومى وتاثيرها على برامج التنمية والتحول الى تشجيع الصادرات والتى تشير فى مجموعها الى تاثيرها السلبى على معدلات البطالة وازديادها .

وعلى هذا شهدت السبعينات والثمانينات ظاهرة عامة وهى التقليص التدريجي لدور الدولة فى الانشطة الانتاجية والخدمية وقد تبع ذلك تقلص نسبى فى عدد فرص العمل المحلية ولم تلفت هذه الظاهرة الانظار فى ظل اتساع سوق العمل الاقليمي «البلدان النفطية» بمعدلات مرتفعة، استوعب معه الجزء الاكبر من فائض العمالة المصرية ، اما وقد تقلص السوق الاقليمي على نحو ما اشرنا، فقد اصبحت الدولة المصرية وجها لوجه مع ظاهرة مستفحلة وتزداد تفاقما .

وفى محاولة لتوصيف الوضع القائم فى سوق العمل فى مصر فان الوضع فى الثمانينات تمثل فى انكسار موجة الرواج فى مصر شانها شأن كثير من دول العالم الثالث حين بدأت مصر تعرف الهجرة العائدة منذ ١٩٨٥ كما انخفضت اسعار الصادرات واصبحت معدلات التبادل الدولى تتجه اتجاها معاكسا لمصلحة الدول الكبرى وادى هذا الى تراكم المديونية وتفاقم الاختلال فى ميزان المدفوعات مما ادى الى تباطؤ النمو الاقتصادى القومي وزيادة حدة مشكلة البطالة حيث بلغت ١٥٪ من قوة العمل حسب تعداد ١٩٨٦ .

وأيا كان الامر فان اكبر خلل تبرزه خريطة قوة العمل فى مصر زيادة العرض عن الطلب ، وداخل هيكل الطلب يبرز الخلل بين العمالة الانتاجية والعمالة الخدمية، فعمالة الانتاج لاتمثل الثقل الاساسى الذى تمثله العمالة الادارية وذلك يعكس انخفاض انتاجية العامل المشتغل فى الاقسام الانتاجية مثلما يعكس الانفصال بين سياسات التعليم وبين تخطيط العمالة وبالنسبة لهيكل العرض تبرز البيانات ارتفاع الامية بين العاطلين الجدد لسوق العمل «اكثر من ٥٠٪ من قوة العمل» كما يبرز انخفاض نسبة المؤهلات الفنية والمتوسطة «١٨٪ من نسبة المؤهلات العليا» (٢٦٪)، واهم من ذلك انخفاض نسبة عمالة الانتاج حوالى «٢٢٪» من قوة العمل المتاحة فى السوق المصرى وبذلك تتحدد مشكلة قوة العمل فى مصر فى الاختلال بين العرض والطلب والاختلال فى هيكل العرض الى جانب الاختلال فى هيكل الطلب وبشكل اكثر تحديدا تتمثل المشكلة فى البطالة الظاهرة .

على ان مصر عليها ان تدبر ٦ ملايين فرصة عمل من اليوم وحتى عقد التسعينات اى بعد ٩ سنوات ينبغى ان يدبر صانع القرار ٦ ملايين وظيفة جديدة للداخلين فى سوق العمل بالاضافة الى تدبير فرص عمل لمليونى متعطل ، القضية خطيرة فهى ليست اقتصادية ولكن لها جوانبها الاجتماعية والسياسية ايضا فعدم توفير فرص العمل للقادمين الجدد يعنى تفجر الكثير من المشاكل الاجتماعية وهذا ما سيكون موضوع حلقاتنا القادمة والاثار السياسية والاجتماعية للبطالة .

وبتحليل الاجمالى فالخطة توفر على مدى خمسة سنوات اكثر من ٢ مليون وظيفة بمعدل ٤٠٠ الف وظيفة سنويا

القطاع	١٩٨٧/٨٦ المتوقع	١٩٩٢/٩١ الهدف	التعبير	ملاحظات :
الزراعة	٤٤٣٠,٠	٤٩٠٩,٢	٤٧٩٠٢,٠	الجدول
الصناعة والتعدين	١٧٢٥,٠	٢٢٥٩,١	٥٣٤,٠	رقم
البترول	٣٢,٥	٣٦,٠	٤,٠	(١٠٦)
الكهرباء	٧٦,٨	٨٩,٠	١٢,٢٥	للخطة
الانشاء والتعمير	٥٦١٠٨,٠	٦٧٢٠٦,٠	١١٠,٨	الخمسية
إجمالى السلع	٦٨٢٦,١	٧٩٦٥,٨	١١٣٩,٧	١٩٨٧/١٩٨٦
النقل والمواصلات	٥٢٣,٦	٦٢٣,٧	١٠٠,١	١٩٩٢/١٩٩١
قناة السويس	٢٠,١	٢٠,٦	٠٠,٥	
التجارة	١١١٦,٦	١٣٣٥,٦	٢١٩,٠	
المالية والتامين	١١٤,٩	١٣٩,٦	٢٤,٧	
السياحة والفنادق	١٣٥,٢	١٦٣,٠	٣٧,٨	
إجمالى الخدمات	١٩١٠,٤	٢٢٨٢,٥	١٣٧٢,١	
خدمات تطوير الملكية	٢٠٧٠٨,٠	٢٧٢٥,٠	٦٤٠٣,٠	
المرافق العامة	٧٤,٣	٩٤,٧	٢٠,٤	
الخدمات الاجتماعية	٩٧٨,٣	١١٥٤,٠	١٧٥,٧	
التامينات الاجتماعية	٣٥,٢	٣٨,٥	٣,٣	
الخدمات الحكومية	٢١٧٧,٣	٢٤٧١,٢	٢٩٣,٩	
إجمالى الخدمات	٣٤٧٣,٩	٤٠٣٠,٥	٥٥٧,٦	
الإجمالى العام	١٢٢٠٩,٤	١٤٢٧٨,٨	٢٠٦٩,٤	

السنة	عدد المتعطلين	النسبة
١٩٦٠	١٧٥,٠٠٠	٪٢,٢
١٩٧٦	٨٥٠,٠٠٠	٪٧,٧
١٩٨٦	٢,٠١١,٠٠٠	٪١٤,٧

جدول يوضح المتعطلين فى الثمانينات (بالألف)
المصدر : بيانات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء

١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
٩٨٥,٩	١٠١٤,٩	١١٣٧,٠	٢٤٨٦,٨	٢٥٢٢,٠	٢٨٧٣٠

سنوات التعداد	الريف	الحضر
١٩٦٠	٪١,١	٪٤,٢
١٩٧٦	٪٦,٨	٪١٠,٥
١٩٨٦	٪١٣,٧	٪١٥,٨



تشجيع العمالة على السفر للخارج حل فشل مع عودة العمالة المهاجرة

ارتفاع سن الزواج وزيادة حدة التآكل الأسرية من النتائج المباشرة لمشكلة البطالة

الآثار الاجتماعية لمشكلة البطالة في مصر (٢)

تفاقم البطالة أدى إلى ارتفاع سنوات انتظار التعيين إلى سبع سنوات

الانتحار والسرقة والسطو المسلح والاغتصاب .. جرائم تتزامن مع انتشار البطالة



في ضوء معدل النمو السكاني وما يترتب عليه من تدفقات مستمرة في عرض العمالة المصرية لا يقابلها انتعاش اقتصادي انما بدفع الطلب على العمل الى مستويات مماثلة فإن قضية البطالة في مصر تبدو ذات ابعاد خطيرة مستقبلا . ويدعم من هذه الوضعية أن الحلول التي دابت الدولة على اتباعها منذ السبعينات لم تكن علاجا بقدر ما كانت اجراءات مؤقتة تؤجل مواجهة المشكلة ولا تبدو باى معيار ملائمة لعلاج ظاهرة البطالة .

وإزاء الظروف السياسية والاجتماعية التي نواجهها فإن مستقبل المشكلة يبدو من ناحية الكم اكثر حدة في الريف بصفة خاصة حيث معدلات النمو السكاني لا يقابلها احتمالات ملائمة للتوسع في مجالات الانتاج الزراعي ومستقبل نمو الطلب على الأيدي العاملة الزراعية ويزيد من حدة المشكلة هنا تراجع فرص العمالة في الخارج بالمقارنة بما كان سائدا خلال عقد السبعينات واوائل الثمانينات ، وإلى جانب ذلك فإن حقيقة التدهور الحاد في انتاجية العمل الزراعي بصفة خاصة خلال الربع قرن الاخير والذي اقترن بنمط سلوكي جديد للعامل الزراعي المصري يتسم باللامبالاة والتكاسل وعدم احترام العمل كان سببا رئيسيا في الاتجاه الحديث الى الميكنة الزراعية وهذا الاتجاه لا يمكن الرجوع عنه من جديد إلى اساليب اكثر كثافة للعمل وهو ما من شانه ان يزيد من حدة مشكلة البطالة المتوقعة في الريف في المستقبل القريب .

على ان الارتفاع الكبير في معدلات البطالة المتوقع ايضا في الحضر يعني ان نسبة عالية من الشباب المتعلم سوف تواجهه مواقف صعبة للحصول على مصدر الحياة وهذه دلالة تفوق ابعادها آثار الكم الاكبر للبطالة المتوقعة في الريف .

وهكذا يبدو واضحا ان الدولة فشلت في خلق الاستقرار المنشود في سوق العمل المصري حيث تتصاعد معدلات البطالة والتي ستصل في ١٩٩٦ إلى ما يربو على ٣٠٪ من القوة العاملة . انظر الجدول رقم (١) .

وباستمرار مشكلة البطالة في مصر واستمرار تفاقم الاختلالات الهيكلية في سوق العمل والذي يتمثل في ظهور عجز في بعض التخصصات وفائض في تخصصات اخرى فقد استحال على الدولة لفرص العمل الكافية لهذه العمالة الباقية في فترة زمنية مقبولة لذلك فإن فترات انتظار الخريجين تتراوح في منتصف الثمانينات ما بين ٥ ـ ٦ سنوات . وقد وصل الآن اكثر من ٧ سنوات . انظر الجدول رقم (٢) .

وعلى ذلك عملت الحكومة المصرية على تشجيع الهجرة وتركت المجال بالفعل لقوانين العرض والطلب لكي تاخذ مجراها ، باعتبار ان هذا التدفق للعمالة المهاجرة من شانه ان يقلل من البطالة ويخلص البلاد من وضع مشحون بعوامل الانفجار الذي يتمثل في وجود خريجي جامعات يجمعون بين مشاعر السخط والمعاناة والبطالة .

وبصفة عامة فإن انتشار البطالة وتزايد الهجرة من دولة ما يعتبر مؤشرا على عدم قدرة الدولة على توفير حق اساسي من حقوق الانسان وهو حق العمل ومن ثم عجزها عن ضمان مستوى المعيشة الملائمة بصفة عامة ، فالبطالة لا تعني افتقاد مصدر الدخل الذي يضمن متطلبات الحياة من مسكن وملبس وتغذية وانما افتقاد الامل في المستقبل وانعدام الثقة في المجتمع الذي يعجز عن تحقيق العمل لمن يطلبه !

وترتبط البطالة الاجبارية في الدول الفقيرة بارتفاع معدلات الجريمة والانحراف والفساد وغيرها من الامراض الاجتماعية،اذ تشير الاحصائيات الدولية الى ان ٢٥٪ من اطفال المناطق الفقيرة الذين يعانون من سوء مستوى المعيشة يجنحون الى الجريمة بينما لاتتعدى هذه النسبة ١٪ في الدول المتقدمة وتشير احصاءات وزارة الخارجية الامريكية الى ارتفاع حجم استهلاك المخدرات في الدول الفقيرة ويكفي ان نعرف انه بحلول عام ١٩٨٤ بلغ عدد المدمنين للمخدرات في مصر مليون شخص وهؤلاء يعادلون ٧٪ من السكان «اكثر من ١٦ سنة» وهي نسبة مرتفعة كما انها تزايدت في الاعوام التالية ، كما تشير بعض الدراسات الاجتماعية الى ارتباط البطالة بممارسة النساء للبغاء كمصدر للكسب في الدول الفقيرة .

ويضاف الى ما سبق جرائم السرقة والاغتصاب والاعتداء على المال والنفس والتسول والتشرد .. الخ ، وكما هو معروف فان هناك جرائم تتزامن مع البطالة وترتفع معدلاتها بالتوازي مع معدلات البطالة مثل الانتحار والسرقة والسطو والاغتصاب والقتل ، كما اثبتت الدراسات ان الذين يعانون البطالة اكثر عرضة لتعاطي الكحوليات والعقاقير المخدرة وادمانها كما ان الآثار الضارة من التعاطي تكون اكثر وضوحا وتاثيرا على العاطلين مما يؤدي الى سهولة تعرض هؤلاء للامراض المختلفة ، فسجلت حالات الانهيار النفسي والعصبي ارتفاعا كبيرا حيث بلغ عدد المترددين على الاقسام النفسية والعقلية بالمستشفيات التابعة لوزارة الصحة وحدها عام ١٩٨٤ «كعام متوسط لفترة ارتفاع معدل البطالة منذ اواخر السبعينات حتى اوائل التسعينات» الى ١١٣ الف مريض ، كما ازدادت حالات الانتحار والشروع فيه المسجلة لدى مصلحة الأمن العام، ويبدو ان كافة هذه الجرائم السالفة آخذة في الانتشار مع ملاحظة ان ما يتم الابلاغ عنه او تسجيله يعد محدودا بالممارسة الفعلية ، على ان ابرز ظاهرتين اجتماعيتين لارتفاع معدلات البطالة هما الجريمة المنظمة ودخول قطاع كبير من الشباب المتعلم والحاصل على درجات علمية عالية عالم الجريمة . فلقد عرف الريف والحضر الجريمة المنظمة والمسلحة، فقد قامت التشكيلات العصابية والتي تقوم بعمليات السطو

على ملاك الارض وفرض الاتاوات وقطع الطرق الرئيسية والقيام بالزراعات المجرمة «زراعات الخشخاش والقنب» التي يصنع منها الحشيش والافيون مما يدفع الحكومة الى القيام بحملات ضخمة للحد من تاثير هذه التشكيلات على الأمن العام كما حدث اخيرا في قنا والفيوم وعودة ظاهرة «الخط» في أماكن مختلفة من الريف المصري ومن المعروف ان هذه المظاهر ترتبط دوما باحتدام الازمة الاقتصادية وتزايد نسبة البطالة وخاصة في المناطق الافقر او ذات المعدلات المنخفضة للاستثمار ، كما عرف الحضر الجريمة المنظمة وقيام تشكيلات عصابية وخاصة حالات الجرائم الاقتصادية وكذلك السطو على البنوك ، وهذه التشكيلات تضم من تشملهم ظاهرة البطالة الحالية والحاصلين على تعليم عال او متوسط ، وبطالة المتعلمين هي اخطر انواع البطالة لاسباب معروفة فهؤلاء الاكثر وعيا وهم الاعلى توقعا وطموحا واستمرارهم عاطلين او حشرهم في وظائف غير مجدية وغير مجزية يولد في نفوسهم قدرا هائلا من الاحباط ......

البيان	الحضر	الريف	اجمالى
عدد المتعطلين ١٩٦٠	١١٨٨٤٢	٥٦٠٩٩	١٧٤٩٤١
عدد المتعطلين ١٩٧٦	٤٥٤٢٩٦	٣٩٦١٢٦	٨٥٠٤٣٢
عدد المتعطلين ١٩٨٦	١٠٢٦٧٣٩	٩٨٤٦١٨	٢٠١١٣٥٧
توقع قوة العمل ١٩٩٦	٩١٢٢٥١٦	٨٣٨١٦٧٤	١٧٥٠٤١٩٠
توقع نسبة البطالة ١٩٩٦	٪٢٦,٢	٪٣٣,٧	٪٢٩,٩

الجدول رقم ١

حجم البطالة ومعدلاتها للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٦ وتوقعاتها ١٩٩٦

المؤهلات العليا	المدة المنتظرة	المؤهلات المتوسطة	المدة	التعيين وتاريخ الاقدمية
١٩٧١	٢	١٩٧٠	٣	١٩٧٤/٤/١
١٩٧٢	٢	١٩٧١	٣	١٩٧٤/٨/١
١٩٧٣	٢	١٩٧٢	٣	١٩٧٥/٨/١
١٩٧٤	٢	١٩٧٣	٣	١٩٧٦/٩/١
١٩٧٥	٢,٥	١٩٧٤	٣	١٩٧٧/١/١
١٩٧٦	٣	١٩٧٥	٤	١٩٧٩/٥/١
١٩٧٧	٣	١٩٧٦	٤	١٩٨٠/٦/١
١٩٧٨	٣	١٩٧٧	٤	١٩٨١/٦/٣٠
١٩٧٩	٣	١٩٧٨	٤	١٩٨٢/٦/٣٠
١٩٨٠	٣	١٩٧٩	٤	١٩٨٣/٦/٣٠
١٩٨١	٣,٥	١٩٨٠	٤	١٩٨٤/١٢/١
١٩٨٢	٥	١٩٨١	٦	١٩٨٧/٥/١

جدول رقم «٢»

صابر نايل

والسخط، ويهيؤهم للتمرد الصامت او المعلن .

ان المجتمع المصرى ليشعر بالخطر بالنسبة لاتجاه الشباب المتعلم الى الجريمة، فبدخول هذا القطاع الى عالم الجريمة سيكون من الصعب تصور النتائج الضارة والبالغة المترتبة على ذلك، وكان لتفاقم نقص التشغيل خاصة فى صورة البطالة السافرة تبعات اجتماعية وسياسية هامة، فنقص التشغيل من زاوية نقص الدخل الفردى عن تكلفة الحاجات الاجتماعية وفى اطار تنظيم اجتماعى يحابى الثروة ويكافىء القرب من السلطة هو مدخل واسع للفساد الاجتماعي والذى شهدنا تبلوره فى الحقبة الاخيرة وفى ظل تزايد الفروق فى الدخل والثروة يقع اثقل ما يقع على عاتق من يدخلون سوق العمل لأول مرة وهم من الشباب ، فان تفاقم نقص التشغيل وعلى وجه الخصوص البطالة السافرة يعنى ضياع جهد المواطنين الاكثر فعالية فى ظل نظام سياسى لايتيح قنوات فعالة للتغيير الاجتماعى السياسى ممايغذى الصراع الاجتماعى العنيف الذى تمهد له عوامل متعددة فى ساحة رحبة ومتفجرة .

وقد ذكرت صحيفة الجمهورية فى ٢٩ يوليو ١٩٨٩ ان شبابا يحملون درجة البكالوريوس والليسانس ودبلومات متوسطة من مختلف التخصصات يتجمعون يوميا كل صباح فى انتظار مقاولى الانفار ليعملوا فى مجال المعمار والبناء واعمال اخرى ، وذلك يعتبر احد التغييرات الاجتماعية والنفسية لهذه المشكلة ومن الجوانب الاجتماعية الخطيرة مسالة الشباب المتعطل، فنسبة من يقيمون مع اسرهم من الابناء العاطلين كبيرة جدا ، اذا ما قورنت بنسبة اقامة الابناء فى نفس الاعمار والدرجات العلمية فى المجتمعات الاخرى وهذه النسبة من الابناء العاطلين عاجزين عن المشاركة فى حل المشكلات المادية التى تواجه اسرهم على الرغم من بلوغهم سنا وعلما مناسبين ، كما تنقصهم القدرة على تلبية احتياجاتهم الشخصية وخاصة المادية ومعظمهم يتعرضون الى مشكلات مباشرة مع أسرهم ، تنحصر فى مشكلات مادية ونفسية تتمثل فى قلق الاسرة تجاه ابنائها . وتعتبر معدلات الزواج فى المجتمع المصرى من المعدلات المرتفعة اذ ما قورنت بمعدلات الزواج فى كثير من الدول الاخرى ، ورغم ذلك فان سن الزواج يرتفع لدى الشباب المصرى، وقد بلغ متوسط سن الزواج فى ١٩٥٢ فى الحضر بالنسبة للذكور ٢٧ سنة والاناث ٢١ سنة وفى ١٩٨٥ ارتفع متوسط السن، اذ بلغ عند الذكور ٣١ سنة وعند الاناث ٢٣ سنة كما ارتفعت نسبة غير المتزوجين ، وعدم امكانية الزواج تجعل الشباب يبحث عن وسيلة للتنفيس عن رغباته بطريقة او اخرى حتى لو كانت غير مشروعة وسبب هذه المشاكل الاساسى الازمة الاقتصادية التى يواجهها المجتمع المصرى .

وهذه المشكلات تجعل الشباب غير قادر على تحقيق احلامه وطموحاته واحتياجاته الاساسية حيث تؤدى الى تراكمات انفعالية مضادة واحباطات تنعكس بصورة او اخرى على المجتمع المسئول من وجهة نظره عن عدم اشباع الحاجات الاساسية، ومن هنا يجىء عدم الاحساس له بالانتماء وهى ظاهرة اجتماعية سادت فى الفترة الاخيرة بدرجة مرعبة، فقد ادى عدم الاحساس بالانتماء الى انتشار قيم سلبية مثل

الانانية والميل الى العمل الفردى ، والسلبية والعزلة الاجتماعية. فيمكننا ان ندرك الافكار والآثار السلبية للفراغ الطويل الذى يعانى منه الشباب المهيأ للعمل خصوصا لو اقترن هذا الفراغ بانعدام الامل فى فرصة عمل تتيحها الدولة ، ولعل الجميع يتفق على ان الكثير من الظواهر السلبية مثل التطرف والادمان والانحراف والتفكك العائلى وارتفاع معدلات الجريمة ترجع فى اهم اسبابها الى عدم الحصول على فرصة عمل .

ولقد ادت هذه المشاكل المباشرة وغير المباشرة الى وجود علاقات يشوبها التوتر والقلق وتبرز فى صورة مشاجرات بسبب عدم العمل وهذا يضعنا امام حقيقة ان فقدان العمل لايؤثر على انخفاض المستوى المادى فقط للفرد واسرته بل يتعداه الى حدوث آثار سلبية متعددة كالصراع الاسرى وعدم التوافق الزوجى وفقدان المكانة الاجتماعية وعدم الانسجام الاسرى وعدم الرضا بين الزوجين والواقع يسجل ان الامكانات والمنافذ والاستثناءات والمحسوبيات التى تتمتع بها القلة المحظوظة على حساب الكثرة غير المحظوظة قد وصلت الى درجة لايستهان بها فنظرة موضوعية الى قوائم من يعينون فى مختلف المؤسسات آخذين فى الاعتبار الحاجة الشديدة والملحة عند اغلبية الخريجين تؤكد ذلك، فهل يكون من الغريب إذن ان يخلق كل ذلك إحباطا ويولد سخطا شديدا لدى من لايعينون ويثير حركات مضادة ، وشعور هؤلاء بالظلم والاغتراب من شانه ان يؤدى الى محاولات للتغيير المضاد والحاسم ، بل والمفاجىء حتى لو تم الامر بالعنف والدماء . وسواء بشكل فردى او اجماعى فان دخول الشباب المتعلم الى عالم الجريمة والتطرف ظاهرة من شانها الاحتدام لتضع المجتمع المصرى الآن وفى القريب العاجل امام مخاطر رهيبة ولابد ان يدفع استقراره التاريخى الى فوضى شاملة لايحمد عقباها ، ان مشكلة البطالة تعتبر بحق من اخطر التحديات التى تواجه صاحب القرار ، ولن تفيد الحلول المؤقتة والمسكنة ، ولقد استعرضنا حجم وآثار المشكلة من الزاوية الاجتماعية اما عن الآثار السلبية للبطالة فهذا موضوع آخر .

□ محافظ الجيزة يطلب دراسة منح :

٨ آلاف جنيه قرضا للخريج والحرفى لإقامة مشروع صغير

كتب ـ عادل الديب :

طلب السيد يوسف عفيفى محافظ الجيزة اعداد دراسة عاجلة لحل مشكلة البطالة بين شباب الخريجين والحرفيين ، بمنحهم قروضا بواقع ثمانية الاف جنيه للقرض الواحد ، وذلك لاقامة مشروعات صغيرة ومتنوعة على ان تكون البداية فى القرى والمراكز ،

كما طلب المحافظ ان تتضمن الدراسة بحث امكانية اقامة مساكن وورش ومعارض للشباب بالمواقع التى سيتم فيها تنفيذ هذه المشروعات

وعهد المحافظ الى رؤساء الاحياء والوحدات اعداد حصر شامل لنوعيات الحرف والمهن والالانة انتى يمكن تشغيل الشباب فيها طبقا لطبيعة كل وحدة محلية واحتياجاتها ، وان تكون هناك متابعة دورية لهذه المشروعات ، مع تشغيل الشباب فى تطهير الترع والمصارف من ورد النيل ، وتوفير الالات اليدوية والقوارب اللازمة لذلك ، وتصنيع ورد النيل علفا للماشية .

وقرر المحافظ تشكيل لجنة من مديريات التربية والتعليم والشئون الاجتماعية والشباب والرياضة والشئون القانونية لدراسة موقف المدارس المقامة بمراكز الشباب لاخضاعها لاشراف الوزارة ، واعداد دراسة انشاء سوق خان الخليل يطلق عليه اسم « سوق خان خوفو » لعرض وتسويق التحف النادرة والزخارف والنقوش ليكون بمثابة مدرسة تدريبية لمختلف الفنون والزخارف والنقوش .

٠٠٠١٣٧



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩١

الآثار السياسية والاقتصادية لمشكلة البطالة (٣)

تعتبر قضية البطالة من القضايا التى استحوذت على اهتمام كبير فى الآونة الأخيرة بسبب ارتفاع أعداد المتعطلين وفشل كافة الحلول التى طرحتها الدولة لمواجهة المشكلة حتى الآن . وزاد من ضغط المشكلة بدء ظهور بعض الآثار الخطيرة الناجمة عنها فى قطاعات ومناح مختلفة من حياتنا . ورغم أن البطالة لاتعتبر حالة مصرية خاصة وإنما هى حالة عالمية . إلا أن ذلك لايجب أن يكون مبررا للتقليل من شأنها وطرح الحلول القومية

وإذا كنا قد عرضنا أمس لجانب من الآثار الاجتماعية للبطالة فإننا نعرض اليوم هنا لبعض الآثار السياسية والاقتصادية والنفسية التى تشير إلى خطورة المشكلة على كياننا القومى بما يصاحبها من مشاكل .

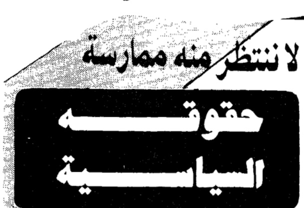
المواطن الذى تعوزه ضرورات الحياه



المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



على المستوى السياسى .. تكاد اغلب الآراء تذهب إلى ان البطالة بما تتضمنه من السلبيات المتعددة والمشاكل التى تفرضها على المتعطلين تحيل الحقوق والحريات التى تدعو إليها المجتمعات المعاصرة بمختلف قيمها وفلسفاتها السياسية إلى شعارات زائفة . وكما يقول الدكتور احمد عبد البديع استاذ العلوم السياسية فى بحث له عن البطالة لايمكن ان نتوقع من الفرد الذى تعوزه ضروريات الحياة ان يسعى إلى صناديق الاقتراع لممارسات حقوقه السياسية او يشارك فى الشئون العامة لبلاده . كما لايمكن لأى إنسان تعرض للحرمان من لقمة العيش التى يحصل عليها من كده وعمل يده ان يسعى إلى البحث عن مزاولة حرية الفكر او حرية الراى او حرية التعبير او غير ذلك من الحريات التى يتاكد بها وجود الإنسان ويتحقق بها كيانه الآدمى وسيطرته على تحديد مصيره . وهكذا تاخذنا قاعدة الديمقراطية والمشاركة الشعبية فى الانكماش وتحل اساليب العنف محل الوسائل الديمقراطية فى توجيه المطالب للمؤسسات السياسية الشرعية الامر الذى قد يحمل هذه المؤسسات على استخدام إجراءات ووسائل القمع وما يتبع ذلك من القضاء على الديمقراطية وتحول نظام الحكم إلى النمط الاستبدادى والتسلطى وفرض النظام والطاعة بالقوة والقهر .

البطالة والمشاركة السياسية

والمتابع للممارسة السياسية فى مصر يستطيع ان يلمس بسهولة تاثر المجتمع المصرى باثار البطالة من جانبها السياسى .. وليس ادل على ذلك من عزوف الناخبين عن المشاركة فى الانتخابات ، حيث وصلت نسبة المشاركة إلى نسب متدنية ، وهو مايجد تفسيره فى حالة اللامبالاة وعدم الانتماء التى تصيب المواطن لإحساسه بان وطنه لايوفر له حقا من حقوقه الاساسية وهو العمل . وغالبا مايجد الفرد فى اللجوء إلى الدين وسيلة للهرب من مشاكله ، وهنا يظهر التطرف الدينى ، فمع الإقرار بان ظاهرة التدين والتطرف ذات اسباب متعددة ، إلا انه لايمكن إغفال ان جانباً منها إنما يتمثل فى انتشار البطالة فى المجتمع المصرى ، ومع الرغبة فى الخروج من هذه المشاكل وأمام العنف الذى تمارسه السلطة فى مواجهة ظاهرة التطرف الدينى ، لايجد الشباب امامه وسيلة سوى اللجوء إلى العنف ايضاً ، وليدخل المجتمع بذلك دائرة مفزعة من العنف والعنف المضاد .

فضلاً عن ذلك .. فإن ظاهرة البطالة يصاحبها نوع من فقدان الثقة فى الاجهزة الحاكمة وهو مايؤدى فى اغلب الاحوال إلى انقطاع خطوط الاتصال بين السلطة والمواطن بما يؤثر على كافة خطط الدولة التنموية والاقتصادية

ازمات للنظام السياسى

فمشكلة البطالة تؤدى فى مجملها إلى إضعاف قدرات النظام السياسى وبالتالى تفاقم مايسميه الدكتور سيد عليوه استاذ العلوم السياسية فى بحث له عن البطالة بالازمات الست للتنمية السياسية ، وهى ازمات الشرعية ، المشاركة ، التوزيع ، الإدارة ، التكامل القومى ، والهوية الحضارية والتى تعبر فى مجموعها عن مختلف ابعاد المشكلة الاجتماعية المعاصرة ، ويعرض د. عليوه ، بالتفصيل لهذه الازمات فيشير إلى

١ - أزمة الشرعية :

وتظهر حين يعجز النظام السياسى عن تحقيق التكامل السياسى بين الحكام والمحكومين وتبدأ الأزمة بعاصفة من التساؤلات حول شرعية الاساس الذى تستند عليه السلطة وحول الدور الصحيح لكل من الحكومة المركزية والسلطات المحلية والبيروقراطية وغيرها فى الحياة السياسية وبالتالى حول درجة تقبل الشعب للسياسات العامة وبخاصة إذا حرم نحو ثلاثة ملايين شاب من فرص العمل المنتج الخلاق .

٢ - أزمة المشاركة :

وتعنى تعثر الممارسة الديمقراطية الشعبية فى الحكم وصنع القرار ، والمقصود بالديمقراطية هنا حق الشعب فى حكم نفسه بنفسه وخضوع الاقلية لراى الاغلبية مع ضمان حق الاقلية فى التعبير عن رأيها وإمكانية تداول السلطة وتامين المشاركة السياسية الواسعة والفعالة من جانب الجماهير الشعبية

وغنى هنا عن البيان ان الملايين المحرومة من حق العمل المنتج والاجر المجزى لا ينتظر ان تشارك بوعى ومسئولية فى شئون الحكم والسياسة واذا قدر لها وشاركت فانها تتحرك من منطلق السخط والتبرم والتمرد على الاوضاع مما يحولها الى معاول هدم للنظام السياسى والاجتماعى.

٣ - أزمة التوزيع :

وتعنى عجز النظام السياسى عن القيام بعملية تخصيص وإعادة توزيع الثروات والدخول والسلع والخدمات والفرص والمراكز الاجتماعية بين الأفراد والجماعات والطبقات والمناطق على نحو اكثر عدالة فى توزيع المنافع بين الناس . ولايخفى هنا ان ازمة شيوع البطالة تؤدى إلى تفاقم ازمة التوزيع مما يوسع التفاوت الطبقى والمناطقى بين الحضر والريف وبين المركز والاطراف .

٤ - أزمة الإدارة :

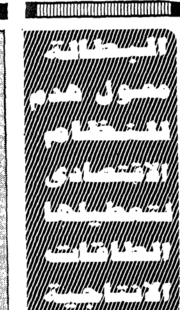
وهى تعبر عن قصور الجهاز الإدارى للدولة فى الوصول إلى ارجاء الوطن افقياً ومختلف شرائح المجتمع راسياً بتوصيل السلع والخدمات



المصدر : ......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ...... ٨ نوفمبر ١٩٩١





والضبط والربط والتنظيم والتوجيه . وهنا تعبر مشكلة البطالة عن ازمة مزدوجة فتمثل فى ترهل الجهاز الإدارى ونقص كفايته وفعاليته .

٥ - أزمة التكامل القومى :

تتفجر ازمة التكامل القومى حين تحقق عملية تحقيق التجانس والانسجام داخل الجسد السياسى والاجتماعى وتفشل محاولات تخطى الـولاءات الضيقة والتخفيف من الولاءات الفضفاضة ، اى تحقيق التكامل بين وعى الفرد وبين ولائه للدولة القومية . فالتكامل يعنى غرس الشعور بالولاء والانتماء للدولة ومؤسساتها المركزية وإيجاد إحساس مشترك بالتضامن والهوية والوحدة الوطنية . وغالباً مايؤدى استفحال ازمة البطالة إلى التشرذم الثقافى والمهنى والطائفى والإقليمى وظهور العصبيات الضيقة بين ابناء الوطن الواحد .

٦ - أزمة الهوية الحضارية :

اى وعى الجماعة لذاتها الحضارية تاريخياً .. هل هى امتداد للأسلاف ام تطور منهم ام شىء جديد تماماً ، فازمة الهوية تعبير عن إخفاق التحديث والوصول بمحاولات التنمية إلى طريق مسدود .

وفى المجمل العام فإن المضاعفات السياسية لظاهرة البطالة بما تنطوى عليه من ضعف قدرات النظام السياسى وبالتالى تفاقم ازمات التنمية والتخلخل الاجتماعى تؤدى إلى مايمكن تسميته بـ «الديمقراطية المضادة» والتى تتمثل سياسياً فى استبداد الأغلبية الحاكمة واحتكارها للسلطة ، والممارسة غير المسئولة للأقلية المعارضة واعراض المراهقة السياسية من جانب المنظمات النقابية والمهنية والتى تتبدى اجتماعياً فى تفشى الاتجاهات التسلطية وانتشار الميول المتطرفة وغياب التسامح السياسى ، وهى آثار - كما هو واضح - ذات تاثير سىء على الحياة السياسية ككل .

ومن هنا يتضح مدى محورية وضعية البطالة فى التاثير على مسيرة النظام السياسى .. فلاخلاف ان نمو وتقدم المسار الديمقراطى فى اى مجتمع إنما يرتبط فى النهاية بدرجة حرية الحوار والصراع الديمقراطيين فيه . ويرتبط هذا الاخير بقدرة المجتمع على إدارة حديث وإجراء حوار عقلانى نابع من العقل ومستند إلى الموضوعية ، وهذا شىء لايتحقق إلا إذا كان لكل فرد من افراد المجتمع موقعه من ادوات الإنتاج فى البلاد ، بمعنى ان يكون لكل منا وسيلة عمل يسترزق منها ، ولانه يسترزق منها فإنه يحمى هذه الدورات التى يحقق فيها ذاته الاقتصادية . اما فى حالات البطالة حيث لايتحقق للإنسان اى اقتراب من ادوات الإنتاج لايمكن ان يقدر قيمتها وتصبح كالعدم الذى لايعبأ به ، كما انه لايتعمق لديه اى إحساس بها او بمحاولة صيانتها لانه فى الاساس لم يمارس الحياة معها او حرم من ممارسة الحياة معها او الاسترزاق منها ، فيتساوى وجودها مع عدم وجودها فهى بالنسبة للمتعطل لاشىء سواء كانت هنا او لم تكن .. وهذه هى نفسيته العاطلة حال تحركها المفاجىء وغير المنضبط والذى لايسير فى إطار تنظيمى . بالإضافة إلى ذلك فإن المتعطل يتحرك دائماً كفرد فى المجتمع لاتربطه بمؤسساته او منظماته اية رابطة فهو غير مسئول امام اى منها ، كا ان اياً منها لاتمارس قيادتها عليه ، فهو يفعل مايشاء دونما اى حساب من احد ، لذلك تاتى حركته عشوائية تلقائية لاتسعى إلى هدف او مرمى إلا إخراج ذلك التعبير الغاضب داخله .

البطالة والضغوط الاقتصادية

ورغم ان تاثير البطالة على الحياة السياسية لايكاد ينفصل عن تاثيراتها الاقتصادية ، إلا انه يمكن القول فى مجال الحديث عن البطالة والوضع الاقتصادى ان البطالة ، كما تجمع الآراء الاقتصادية ، تعتبر معول هدم للنظام الاقتصادى . لما تعنيه من وجود طاقات معطلة لاتؤدى الدور الذى كان ينبغى ان تقوم به فى النشاط الإنتاجى مقابل ماتستهلكه من إنتاج المجتمع مما يشكل اعباء ضخمة وضغوطاً عديدة على الموارد الاقتصادية التى كان من المتعين ان تتجه إلى زيادة الإنتاج او تحسينه او تنويعه او توجيهه إلى التصدير . وتزداد المشكلة خطورة ، كما يشير الدكتور احمد عبد البديع فى البحث السابق الإشارة إليه ، بصفة خاصة إذا علمنا ان مصر كغيرها من دول العالم الثالث التى تتعرض لمشكلة الانفجار السكانى - تعتبر دولة شابة إذ ان حجم مايستهلكه شعبها يفوق كثيراً وبمعدلات هائلة ماتنتجه مختلف قطاعاتها الاقتصادية ، وفى هذا الواقع الذى بات فيه الافراد يفتقدون معانى الشعور بالامن الاقتصادى يزداد الإحساس لدى المتعطلين من الفئات التى نالت حظاً وفيراً من التعليم



من آثار البطالة ..

إضعاف قدرات النظام السياسى وظاهرة العنف والعنف المضاد

بجسامة مايعانونه من الإحباط مما يفقدهم الرغبة على مدى السنوات الطويلة فى اكتساب مهارات عديدة فيؤثرون البقاء فى صفوف العاطلين .

آثار نفسية سيئة

ولاتلقى البطالة بظلالها على الجانبين السياسى والاقتصادى فحسب وإنما تمتد إلى الجانب النفسى لتحطم نفسية المتعطلين وتجعلهم عناصر غير فعالة فى المجتمع .. وتؤكد الدراسات المختلفة فى هذا الصدد أن البطالة لاتعنى فقدان الدخل أو انقطاع مورد الرزق ولكنها تولد الإحساس بالفشل والشعور بعدم المنفعة وتعمل على تحطيم شخصية الإنسان وإهدار كرامته ، كما أن حرمان الفرد من الفرصة الشريفة لكسب قوته اليومى يثير القلق والاضطراب داخل الأسرة ويفضى إلى إحساس الفرد بالتبلد واللامبالاة نحو الواجبات الاجتماعية ويبعث على التنكر للقيم الثقافية والاجتماعية والدينية ويجعل الناس اكثر استعداداً واشد ميلاً للاستجابة إلى وسائل العنف وارتكاب الإجرام . وكما يشير الدكتور سعد جمعة فى دراسة له .. ينتج هذا الإحساس بانعدام التوازن العام بسبب إحساس الفرد بانه لايستطيع ان يطعم نفسه او يطعم أسرته او ان ينشىء اسرة ، ثم انه لايمكنه باى حال ان يخطط لنفسه مستقبلاً .. فهو بكل المقاييس إنسان عاجز لايستطيع إشباع حاجاته الاساسية بالرغم من إحساسه الشديد بالحاجة إليها ويحدث ذلك فى سنوات هى فى الغالب سنوات التكوين والقدرة والطموح مما يفقد الإنسان قيمة الامل فى مستقبل قريب او بعيد بعد ان فقد بالامس كل شىء .. ولذلك لاغرابة ان يصبح الشاب المتعطل مخلوقاً يائساً محطماً . مستعداً لان يقوم باعمال غير شريفة وغير مشروعة بعد أن فشل فى الحصول على عمل شريف وهو امر يرصده ويستفيد منه المنحرفون واصحاب الاعمال القذرة والخطرة على مصر .. تجار المخدرات .

هل من حلول ؟

ورغم الدراسات والابحاث العديدة التى تناولت مشكلة البطالة وحاولت تقديم حلول وتحذيرات من مخاطرها فإنه لم يتحرك احد تحركاً جدياً .. كل ذلك رغم انتشار البطالة فى صفوف هذا العدد الهائل من قوة العمل المصرية ينذر بوقوع كارثة هائلة بفعل الآثار المترتبة على آثارها السياسية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية التى اشرنا إليها ، والتى تجعل من المتعطلين جيشاً فى رصيد العناصر غير الوطنية التى تهدد استقرار مصر . ولقد حارت العقول وتعبت الاقلام فى الكتابة عن مشكلة البطالة مطالبة بالعمل الفورى على إيجاد حلول عاجلة سريعة قبل ان تتفاقم المشكلة ، ورغم ذلك فإن تحرك الجهات المسئولة لايتعدى محاولات تعيين بعض الخريجين وهو نوع جديد من البطالة المقنعة . ولقد طرح فى هذا الصدد فكرة إيجاد مشروع قومى يستقطب جهود الشباب فى تعمير الصحراء ولم يهتم به احد

وطرحت فكرة إطلاق حرية المشروع الخاص كوسيلة لتشجيع الافراد على إيجاد حلول ذاتية ، ولم يجد الامر تشجيعاً من المسئولين ، وطرحت فكرة المشروعات الصغيرة ولكنها ـ تنفيذياً ـ فكرة متعثرة



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩١

البطالة .. والازمة الاجتماعية الناتجة عنها .. (٤)

توجيهات صندوق النقد الدولى أحد أهم اسباب ارتفاع مؤشرات البطالة

البطالة افرزت شباب المخدرات وشكلت إطارا عاما لهم

التطرف فى السلوك والعادات أحد افرازات تفشى وزيادة مشكلة البطالة !

زيادة معدلات التنمية وعلاج الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى

ضرورة لابد منها



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩١

تعتبر قضية البطالة من القضايا التى استحوذت على اهتمام كبير فى الآونة الأخيرة بسبب ارتفاع أعداد المتعطلين وفشل كافة الحلول التى طرحتها الدولة لمواجهة المشكلة حتى الآن . وزاد من ضغط المشكلة بدء ظهور بعض الآثار الخطيرة الناجمة عنها فى قطاعات ومناح مختلفة من حياتنا . ورغم أن البطالة لا تعتبر حالة مصرية خاصة وإنما هى حالة عالمية . إلا أن ذلك لا يجب أن يكون مبررا للتقليل من شأنها وطرح الحلول القومية .

وإذا كنا قد عرضنا أمس لجانب من الآثار الاجتماعية للبطالة فإننا نعرض اليوم هنا لبعض الآثار السياسية والاقتصادية والنفسية التى تشير الى خطورة المشكلة على كياننا القومى بما يصاحبها من مشاكل .

ان الارتفاع المتسارع لمعدلات الزيادة السكانية واتجاه التنمية الاقتصادية الذى يعتمد على القطاع الخاص للقيام بالجزء الاكبر من الاستثمار والالتجاء الى تطبيق سياسة التخصيص . هذه التغيرات سوف يكون لها تاثير سلبى على زيادة معدلات البطالة فى المستقبل . وبالاضافة الى الهجرة المعاكسة من دول النفط . وتدخل صندوق النقد الدولى لخفض الانفاق الحكومى وتاثير ذلك على برامج التنمية مما يؤدى ايضا الى زيادة معدلات البطالة . وازاء هذا التناقض بين معدلات الزيادة السكانية من ناحية وانخفاض معدل التنمية او بمعنى اخر فان معدلات النمو السكانى تفوق معدلات التنمية . وتكمن مشكلة البطالة وعلاقتها بالتنمية هى ضرورة تحويل عنصر العمل الى ميزة اقتصادية فى عملية انمائية اساسية «فإن قضية العمالة قد اضيرت من زاوية نموذج التنمية فى فترة السبعينات من خلال مايسمى بحقبة «الانفتاح الاقتصادى» فمعظم المشروعات الاقتصادية التى تم الترويج لها وتشجيعها بواسطة قوانين هذا الانفتاح هى معظمها الذى ينزع الى الكثافة فى راس المال» وليس «الكثافة فى العمالة» ولذلك لم تستوعب المشروعات الانفتاحية الجديدة الا نسبة ضئيلة من الملتحقين الجدد بسوق العمل .



ولاتعنى البطالة افتقاد مصدر الدخل الذى يضمن متطلبات الحياة من سكن وملبس وتغذية ، وانما افتقاد الامل فى المستقبل وانعدام الثقة فى مجتمع «نظام» عاجز عن تحقيق حق العمل لمن يطلبه .

ان خريج الجامعة او المؤهل عندما يعجز عن ايجاد فرصة عمل فانه يمثل تهديدا مباشرا للنظام السياسى والامنى وقد تدفعه البطالة الى الانحراف الامنى ان الاصوات المطالبة بصرف اعانة البطالة من خلال برنامج لمواجهة ذلك الشبح الرهيب انما تستهدف ضمان التوازن الاجتماعى للتغلب على الاثار السلبية اجتماعيا واقتصاديا ومن هنا تقع المسئولية حول الايترك الشباب نهبا للمؤثرات السلبية ولابد ان تعالج بنظرة موضوعية للعوامل المؤثرة فيها مثل الازمة الاقتصادية ومشكلة البطالة .

لماذا تتفشى المخدرات ؟

ان مايحدث من تفشى المخدرات وتعاطيها والتطرف والعنف عن الظواهر التى تثبت عدم الانتماء لان حب الوطن والاهل والعشيرة هو الانتماء فكانت الهجرة والعنف والتجارة فى الممنوعات ومخالفة القوانين والتهرب من الضرائب .

ان هناك جماعات جديدة فى طور التشكيل على الدوام يكون هدفها حالة الضياع والاحباط وخاصة بين الشباب العاطلين عن العمل وهم القطاع الذى سيميل الى التطرف الذى هو نوع من الاغتراب والهجرة الزمانية وليس يعنى التطرف اى تجاوز دينى او سياسى واجتماعى فحسب ، بل قد يكون تطرفا فى السلوك او فى الاعتقاد .

وحين يعتنق هذا القطاع من الشباب لافكار ما فانه عنصر قادر على الارتفاع فوق طعامه وشرابه ومسئوليات يومه الى غده والاتساع بدائرة عنايته الى غيره هذا الفريق هو الاقدر على التاثير وتحريك المجاميع السلبية اذ ماأصبحنا نطلق عليها الاغلبية الصامتة ولكنها تتحرك تحت ضغط الجوع والبطالة والاحباط فان تحركات الاغلبية عنيفة ومؤثرة . وتاخذ هذه الصراعات فى المجتمع وعلى الساحة الداخلية حروبا اهلية متقطعة او مستمرة فى بعضها يستخدم السلاح بالفعل ومايتفرع عنها من صدام دموى واخرى حروبا لاتتم بالاسلحة النارية انما اشد فتكا ودمارا بارواح وعقول ضحاياها من هذه الحروب من الذين يصبحون قتلى وجرحى الحب من مدمنى المخدرات والسموم البيضاء .

والحقيقة ان التغييرات الاجتماعية كثيرا ماتحدث نتيجة للحركات الاجتماعية المتطلعة الى بناء نوع معين من النظم الاجتماعية وعملية التحول فى البنيان الاجتماعى وفى الوظائف الاجتماعية قد يصاحب هذه الظاهرة ظاهرة اخرى يعبر عنها بالتفكك الاجتماعى تقوم اساسا على وجود التناقض او التصارع الحتمى بين القيم المختلفة .

وتتضح نقاط التوتر والعنف فى الاقاليم ومناطق المدن الهامشية الناتجة عن الهجرة الواسعة من الريف لضيق فرص العمل الى عواصم المدن ، واصبحوا على اطراف المدن كتلا ضخمة معزولة عن التفاعل الاجتماعى مع مجتمع المدينة الكبيرة وفقيرة وتشعر بالغربة وعدم

الانسجام وبالاضافة الى انها لم تتخل عن قيم وافكار بيئاتها الاصلية ثم تجىء استجابتهم لكافة رؤى العنف السياسى والدينى القائم على نفس الطبيعة لمفاهيم هذه الكتل .

ولما كانت الفئات المتوسطة من الطلاب والمهنيين واصحاب الحرف الصغيرة اكثر الطبقات حساسية وذلك لوضعها فى العملية الانتاجية ووضعها الاجتماعى واصبحت فى اللحظة الراهنة بفعل الازمة العامة تشكل بؤرة التوتر الرئيسية واندفاعها داخل تيارات السخط السياسى بشكل عام لتكون صلبها ومعظم تشكيلاتها من تلك الفئات هذا النزوع للانضمام للايدلوجية المعارضة ، هذا النزوح ياخذ حدة بالغة فى الاقاليم التى تعانى تخلفا اجتماعيا واقتصاديا اكثر من غيرها بالمقارنة بالعاصمة المركزية باستثناء ضواحيها العشوائية ، وكذلك عواصم الاقاليم التى حققت الراسمالية المصرية فيها تراثا وتقدما اقتصاديا واجتماعيا محددا .

وكما قلنا ان هناك جماعات جديدة فى طور التشكيل على الدوام يكون هدفها حالة الضياع والاحباط وخاصة بين الشباب العاطلين عن العمل او عندما يتكشف امر هذه الجماعات بالذات تتعرض للقمع والاحتواء من جانب الحكومة فانها سرعان ماتعود الى العمل السرى وتوجد فى المدن الصغيرة للدلتا والصعيد والتى تجذب اعضاؤها من المتعلمين وانصاف المتعلمين بما فيهم ابناء البيروقراطية وطلاب الجامعات وتستطيع التاثير عليهم بسبب بعدهم عن المراكز الحضارية والتاثيرات الاجتماعية ومن ثم فان اعضاء هذه الجماعات السياسية ذات الايدولوجية الدينية تصبح خطرة سياسيا بمجرد ان تقرر قيادتها التمركز فى العاصمة . ولامخرج الا بوضع الاعتبار فى التطوير والتحديث الشامل لهذه الاقاليم المتخلفة والقضاء على المنبع العضوى لهذه الجماعات من ذلك الجيش الكبير من العاطلين والمعوزين اقتصاديا نتيجة

لتدني الاجور وازدياد الاحتياجات مع موجة غلاء مستعرة ان الخطورة فى ان هذه الاقاليم المتخلفة سواء فى الصعيد او الدلتا او الاحياء الهامشية فى العاصمة تكمن فى تخلفها وفى تصدير هذه الظاهرة ومايتبعها من تطورات من الاطراف الى المراكز وستعمل هذه الظاهرة على كسب مواقع مركزية لتسييد ثقافتها ومفاهيمها المتخلفة وعبر اشكال شديدة الديماجوجية والاثارة ويوجد حول القاهرة وحول المدن الرئيسية فى مصر ٢٠ مدينة، احزمة من الفقر وانعدام الحد الادني للمعيشة من الغياب الحقيقى للمرافق والخدمات التي يختص بها وسط العاصمة وكذا المدن العشرون ولنتامل نموذج القاهرة فقط كالموذج الذى يحيط بها من الاحياء السكانية العشوائية الفقيرة للغاية نذكر منها بولاق الدكرور - امبابة - اطراف شبرا - عين شمس - البساتين - المنيب - غيرها وهى المناطق التى اتت منها دائما الجماعات الاسلامية والصراعات الطائفية ، والجرائم النمطية

فهل مصادفة ان تلك المناطق الفقيرة عديمة الخدمات الممتلئة بالالاف من المهمشين والعاطلين ان تكون بؤر التوتر السياسى والاجتماعي الامر الذى يستحق الاهتمام من صناع القرار السياسى بطريقة ايجابية وموضوعية وفعالة

ونموذج اخر مدينة المنيا التي اخذت تشهد فى السنوات الاخيرة فصولا دامية من الصراعات الطائفية والسياسية فعدد سكان المدينة ٣٠٠ الف نسمة يعيش ٢٥. فى الشمال من المدينة على مساحة نصف المدينة وبينما الاخرون على النصف الثاني وكلما توغلنا جنوبا زاد الامر تخلفا وصعوبة وفى احصائية صادرة عن محافظة المنيا ان الذين يعملون نصف مليون مواطن ومع ملاحظة ان تعداد المحافظة يقرب من مليونين و٦٤٨ الف نسمة وتتراوح قوة العمل الى مليون نسمة ومن ثم يدور حول النصف مليون من لا مهنة لهم بالقطع من العاطلين وان

انماط التنمية داخل المحافظة لاتستطيع ان تستوعب هذه الاعداد الهائلة رغم جهود استصلاح الاراضى غرب بحر يوسف او انشاء عدد من المشروعات الحيوانية والزراعية .

هذا بالنسبة لجماعات السخط السياسى والتي تتكون بالاساس من كتل البطالة الضخمة والساخطة على عدم توافر فرصة العمل والاحتياجات الاساسية فى الحياة وكذلك لان مايربو عن ٩٠٪ من البطالة من خريجى الجامعات والمؤهلات المتوسطة وهذه الفئات ذات حساسية عالية من الزاوية الاجتماعية والنفسية لما لها من طموحات وامال واحتياجات اجتماعية تجعل المسالة اكثر تعقيدا

وتاخذ البطالة دورا هائلا فى أثارها السياسية وبالتحديد اشكال التمردات على السلطات المركزية وكذلك وضع صورة قاسية لاحتمالات المواجهة المسلحة مع السلطات المركزية فى حالة من تصاعد الغلاء واحتدام الازمة الاقتصادية .

فلقد شهدت المناطق الرئيسية وخاصة قرى الصعيد فى اوائل السبعينات هجرة واسعة الى بلاد النفط وبذلك لم تبد ان البطالة فى الريف ذات وضع محتدم ومع الرواج الذى احدثته سياسة الانفتاح الاقتصادى الى حين فى تلك الحقبة وتدفق

مدخرات المصريين وسيادة انماط استهلاكية تكمن خطورتها فى آثارها الاجتماعية من عدم القدرة عن العودة عنها فى حالات التقهقر الاقتصادى والركود ، وبدات وكانها قيم اجتماعية ثابتة . ولقد كان امتصاص سوق العمل العربى لفائض العمالة الريفية اثرا كبيرا فى قدر من الاستقرار الاجتماعي والسياسى ولكن مالبث ان هذا السوق تقلص بفعل انجاز البنية الاساسية والتى كانت تحتاج هذه النوعية من الاعمال التى لاتشترط خبرات تقنية مما يتناسب مع العمالة الريفية وبدات الهجرة المعاكسة وعودة الالاف من العمالة الى قراهم . ولم يتبع ذلك من تواجد لفرص العمل التى تستوعبهم وتستوعب طاقاتهم او حتى توظف مدخراتهم المحدودة فى مشروعات صغيرة تمكن من استمرارية الحياة .

واصبحت مشكلة البطالة محتدمة بشكل يهدد الاستقرار الاجتماعى والسياسى حقيقة واخذت اشكالا اشدها خطورة تفجر معارك الثار وتشكيل العصابات لتهديد الاستقرار والهجرة الداخلية الى مراكز المدن والعاصمة ليكونوا رصيدا هائلا لمختلف اشكال التوتر والجريمة .

ان هذه التوترات الحادة تنعكس على امكانيات الاستقرار فيتعرض قطاعات كبيرة من الاهالى للضرر المباشر من تعطيل مصالحهم وسيادة اجواء من الخوف وعدم الاطمئنان على مزاولة كافة اوجه النشاط !

واذا كانت جماعات السخط السياسى تنظم الطاقات العاطلة بشكل يستهدف اهدافا محددة فان التمردات العفوية الجماعية ضد السلطات والتى تاخذ نزوعا من الحنق والغضب دون تحديد هدف سوى محاولة يائسة للخروج من المازق الحياتى القاتل بعدم توافر اسس الحياة الدنيا .

ومثال لذلك من اشكال التوتر السياسى والتى تنفجر فيما بعد كظاهرة ذات ابعاد خطيرة ماحدث فى شهر سبتمبر فى السمطا التابعة لمحافظة قنا . فالفقر المدقع والتخلف الشديد مما يدفع قطاعات من السكان الى ممارسات خارجة عن القانون وهذه الظاهرة متكررة فى تلك المناطق فلقد حدث تمرد على السلطات المركزية فى عام ١٩٥٩ ، ١٩٧٦ ، ١٩٩١ وجميع هذه الفترات نجد ان العامل المشترك واحتدام الازمة الاقتصادية ثم اعقبها فترات من الاستقرار ففى اوائل الستينات نجحت الحكومة بفعل تدخلها المباشر ان تدفع بدرجات من التنمية . تهدد المناطق وغيرها مما جعلها فى وضع مستقر نسبيا وفى ١٩٧٦ كان الحل الهجرة الى دول النفط ولكن الان لم يبد فى الافق اى من الحلول مما يجعل ظاهرة التمرد الجماعى لبعض المناطق الريفية ذات الحساسية العالية لاحتدام الازمة الاقتصادية بفعل وطاتها الشديدة فى تلك المناطق لضعف الاستثمارات وضيق السوق المحلى فهذه المناطق لم تستوعب طاقة التشغيل وحجم المبادلات يدفع بقطاعات واسعة للهجرة الداخلية وتعتبر محافظة قنا ثالثة محافظة بعد المنوفية وسوهاج فى عالم الطرد السكانى الى مناطق الجذب المركزى .

كما ان ضيق الوادى فى هذه المناطق وعدم القدرة على استصلاح الا اجزاء محدودة من الصحراء يعوق امكانية التنفيس لقطاع الشباب العاطل والذى يصطدم ايضا بتفتت بالغ للملكيات والتى تنتهى بمساحات قزمية لاتستطيع ان تؤدى الحياة ومن ثم يتكون الاسس الموضوعى لظاهرة التشكيلات العصابية التى لاتروع كبار الملاك والاثرياء مما يعوق امكانيات الحياة الطبيعية بل مواجهة الحكومة المركزية بقطع الطرق الرئيسية والسكك الحديدية وكبار الموظفين ومواجهة مراكز الشرطة بمعنى اشمل مواجهة «الدولة» فى هذه المناطق وتنخرط يوميا عناصر جديدة فى هذه التشكيلات لندرة الفرص للعمل والحياة وتصبح كهوف الجبل على امتداد مساحات واسعة من الوادى فى الصعيد ملجا «للمطاريد» فى مواجهة هذا المجتمع .

وتلجا الحكومة لمواجهة هذه الاشكال من التمردات بتكتيك «الردع القاسى» ياتى من منظور ان هذه الكتل الخارجة عن السلطات والضارة بالاستقرار السياسى لاتملك مؤسساتها التى يمكن ان تدافع عنها وتتبنى قضايا ملايين العاطلين الذين لايملكون نقابة كما ان الفلاحين المعدمين كتل هلامية واسعة لاتمتلك بناء مؤسسا ومن هذه الزاوية يختلف تكتيك الردع من كتلة لاخرى فالفلاحون المعدمون والفئات المتوسطة العاطلة والحرفيين لايعتد باشكال الانتهاكات فى مواجهتهم من قبل السلطات الحكومية .

بينما بالنسبة للعمال والطلاب والمهنيين ونتيجة كيانات مؤسسية تاخذ المواجهة اشكالا اقل عنفا ومن هنا يطرح مسئولية ترتيب اوضاع الفلاحين المعدمين والقطاعات الواسعة من العاطلين فى منظمات نقابية تدافع عنهم وعن خلق فرص عمل لهم ، وكشكل من التنظيم السياسى الاجتماعى .

ومن الملاحظ ان شكل المواجهة ابان عهد السادات يختلف مما هو الان فى درجات العنف والردع وعلى مايبدو ان السادات كان يتعامل مع الازمة الاقتصادية بان ثمة املا للخروج من هذا المازق ومازال هناك فى الجعبة الكثير .

بينما الان فالحكومة لاتملك امل الخروج من هذا المازق ومن ثم فليس امامها الا هذا الطريق الذى سيؤدى الى الفوضى بعكس ماتبغيه من استقرار سياسى .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩١

البطالة .. والحلول المطروحة



(٥)

تعتبر قضية البطالة من القضايا التي استحوذت على اهتمام كبير في الآونة الاخيرة بسبب ارتفاع اعداد المتعطلين وفشل كافة الحلول التى طرحتها الدولة لمواجهة المشكلة حتى الآن . وزاد من ضغط المشكلة بدء ظهور بعض الآثار الخطيرة الناجمة عنها في قطاعات ومناح مختلفة من حياتنا . ورغم ان البطالة لا تعتبر حالة مصرية خاصة وإنما هى حالة عالمية . إلا ان ذلك لا يجب ان يكون مبررا للتقليل من شأنها وطرح الحلول القومية .

وإذا كنا قد عرضنا أمس لجانب من الآثار الاجتماعية للبطالة فاننا نعرض اليوم هنا لبعض الآثار السياسية والاقتصادية والنفسية التى تشير إلى خطورة المشكلة على كياننا القومى بما يصاحبها من مشاكل .

لابد من خطة محكمة توفر الأسس الكفيلة بانجاح مشروعات تمليك الأراضى للخريجين

إعانة البطالة .. حل أفضل بكثير من سياسة البطالة المقنعة

• «تصنيع» السياحة .. هل يمكن أن يكون مجالاً لحل جانب من مشكلة البطالة ؟

صابر نايل

مشكلة البطالة جزء لايتجزا من قضية التنمية بصفة عامة ومصر فى حاجة ماسة إلى استراتيجية إنمائية شاملة حقيقية وبعيدة المدى تتضح فيها الأهداف الأساسية للاقتصاد القومي ويتحول عنصر العمل فيها إلى ميزة اقتصادية إنمائية اساسية . ولقد انتهت الدراسات التى تمت فى الدول المتقدمة لتحديد مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج فى التنمية إلا ان اكثر الاستثمارات واعلاها عائداً هو الاستثمار البشرى وان طاقاته الإبداعية وقدراته الخلاقة لاتتوافر إلا بباقى عناصر الإنتاج .

تعتبر مشكلة البطالة فى الأساس هى مشكلة بطء معدلات التنمية والتى تؤدى لخلق نسبة متزايدة من البطالة السافرة وعدم قدرة الاقتصاد على تحويل الطلب المتزايد على المنتجات إلى زيادة فى الطلب على العمالة ، فاكثر من ٩٠٪ من البطالة فى مصر يمثلون بطالة جديدة .. فمشكلة البطالة الأساسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمشاكل الهيكلية فى الاقتصاد ككل فإذا زاد الطلب على سلعة ولم يتمكن النظام الاقتصادى من إنتاجها وبالتالى لم يوجه عماله إلى مثل هذا المجال نجد انفسنا نغطى العجز - عجز الإنتاج - عن طريق استيراد السلعة وهذا الطلب الزائد يخلق فرص عمل ولكن فى الخارج وليس فى مصر ، فالمشاكل الهيكلية ، والتى تتمثل فى عدم قدرة النظام الاقتصادى على تحويل الطلب على السلع إلى منتجات مطروحة فى السوق وعدم قدرة النظام الاقتصادى على تحويل الطلب على المنتجات إلى طلب على العمالة الفنية وغيرها ، تؤدى إلى ظهور مشكلة البطالة بشكل واضح .

ومصر فى الوقت الحاضر ليست بصدد العودة إلى استراتيجية الستينات فى التخطيط المركزى لتضع خطة حازمة لتنمية اقتصادية مخططة لتعديل الاختلال الاقتصادى ، فدور الدولة فى كافة الانشطة الإنتاجية والخدمية أخذ فى التقلص وذلك لأسباب عديدة منها حجم الديون المصرية والقيود على حركتها الاقتصادية - دور صندوق النقد الدولى - وغير ذلك ، ولكن هذا الوضع لايعنى الا تقوم الدولة بإعادة النظر فى العديد من السياسات لمواجهة هذه المشكلة وعلى راس هذه السياسات ، السياسة التعليمية ، فلابد من محاولة خلق نظام جديد للربط بين العمالة المطلوبة فى الأسواق وبين العرض . ويرى الدكتور خالد شريف انه ليس مع الذين يرون إلغاء التعليم المجاني ويحملونه مسئولية سوء التخطيط فى القوى البشرية فالمسئولية ليست فقط هى مسئولية التعليم المجاني ولكنها ايضاً مشكلة النظام الذى نتبعه فى تخطيط القوى العاملة وكذلك الاسباب الاجتماعية الكثيرة التى تجعل الشباب يتجه إلى كليات معينة رغم علمه بأن مستقبلها فى سوق العمل ليس مبشراً بالخير وعلى سبيل المثال إذا كان الآباء يعلمون ان الأطباء الجدد سيكون دخلهم قليلا وكذلك المهندسون فإنه من المفروض ان يحاول الآباء إبعاد ابنائهم عن اللحاق بهذه الكليات ولكن ذلك لايحدث ابداً !

فلابد من العمل على ربط التعليم باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسياسة التعليم هى التى تستطيع أن تشكل العرض فإذا نجحت هذه السياسة استطعنا ان نحقق التوازن بين العرض والطلب لسوق العمالة . ويجب ايضاً إعادة النظر فى السياسة السكانية للحد من النمو السكانى وترشيد معدلات النمو السكانى الحالية والتى تلتهم اى زيادة فى معدلات التنمية كما تحقق فائض عمالة ضخما مما دعا الكثيرين إلى المطالبة بسن تشريع جديد يلزم كل اسرة ترغب فى المزيد من الإنجاب تزيد عن حد معين (طفلين مثلا او ثلاثة) إلى ان تساهم مساهمة سنوية إجبارية عن كل طفل على ان تكون هذه النسبة تصاعدية مع زيادة عدد الأطفال . فمع تزايد الفجوة بين السكان والموارد ومع التضاؤل المستمر لفرص الهجرة الدائمة والمؤقتة تحتدم الازمة الاقتصادية بشكل عام والبطالة على نحو خاص

وعلى الدولة إعادة النظر فى السياسة الاستثمارية للتركيز على الإنتاج السلعى لزيادة التشغيل ودفع قطاع الصناعات التحويلية بحيث يخلق قطاعاً تصديرياً لخلق فرص عمل جديدة مع العمل على رفع الكفاية الإنتاجية فى القطاع العام وتطوير البنية الأساسية وتنمية القطاع غير المنظم لتنمية الحرفيين والعمل على الاستفادة من مدخرات المصريين العاملين فى الخارج وتوجيههم إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يفتح فرص عمل جديدة وخلق الصناعات الريفية والتصنيع بهدف إحلال المنتجات المحلية محل الواردات وتعتبر الصناعات الصغيرة احد التوجهات لحل مشكلة البطالة فى ضوء تراجع القطاعات التقليدية وتراجع دور الزراعة والصناعة والركود الذى حدث فى قطاع التشييد . وفى ضوء ان القطاع الحكومى لم يعد قادراً على استيعاب الاعداد المتزايدة من الخريجين ويؤكد الدكتور على لطفى ضرورة اهتمام المسئولين بالصناعات الصغيرة والعمل على نهضتها وذلك باتخاذ الإجراءات التالية

١ - توفير ذات المرافق باسعار معتدلة وإقامة مجمعات تصلح للصناعات الصغيرة .

٢ - توفير التمويل الذى يساعد على إقامة الصناعات الصغيرة

٣ - تبسيط الإجراءات الخاصة بالحصول على القروض الميسرة .

٤ - إعداد دراسات مبدئية عن صناعات صغيرة تحتاجها السوق فى مصر

٥ - المساعدة فى تسويق منتجات الصناعات الصغيرة .

٦ - تشجيع الصناعات الصغيرة على التصدير حيث يعود بالفائدة على اصحابها والدولة .

٧ - معاملة الصناعات الصغيرة معاملة ضريبية تسمح بتنمية هذه الصناعات

وفى الوقت الذى يطلب فيه د. على لطفى كل هذه التسهيلات للصناعات الصغيرة واعتمادها من قبل المسئولين كسياسة من شانها الحد من البطالة نجد ان اكثر من ١١ هيئة تطلب اكثر من ٤٢ موافقة لإنشاء مؤسسة يمكن أن نسميها صناعة صغيرة ومن الواضح انه فى هذا المجال يوجد عوائق رهيبة على حد قول الدكتور خالد شريف فى مجال إنشاء او بدء صناعة صغيرة '

وكذلك فى ضوء تردد الجهاز المصرفى فى توفير التمويل والمساعدات للمشروعات المتوسطة والصغيرة بدرجة تسمح بقيام الاستثمارات الجديدة '

ويمكن للدولة فى حالة إعطاء الاهمية لقطاع السياحة والاهتمام بصناعة السياحة ان تحل جانباً من المشاكل التى تواجهها مصر فى دخلها القومى وبما يمكن معه تشغيل عدد كبير من المتعطلين . فمن المعروف ان دولاً لاتمتلك قدر ماتمتلكه مصر من مقومات سياحية مختلفة تستطيع من صناعة السياحة أن تجعل تلك الصناعة مصدراً رئيسياً للدخل القومى هذا بالإضافة إلى ان هذا القطاع يحتاج فرص عمل كثيرة ويدخل فى ذلك النطاق تشييد المنشآت السياحية وتقديم الخدمات السياحية المختلفة بما فى ذلك الترويج والتسويق السياحى

وكمخرج لأزمة البطالة درجت الدولة منذ عدة سنوات على تمليك الأراضى المستصلحة لبعض الخريجين إلا ان هذه السياسة كما يقرر دكتور حنفى سليمان - لن تحدث اثراً يذكر لزيادة الناتج القومى من ناحية وكاداة لتشغيل الخريجين من المتعطلين من ناحية اخرى وذلك لان الامر لايرتبط بفكرة توزيع وتمليك أراض بقدر مايرتبط بضرورة وضع خطة محكمة ودراسة وإمكانية تحقيقها وتحديد الجهاز الإدارى المسئول عنها .

والنجاح فى هذا المجال لايمكن أن يتم بدون تشييد البنية الأساسية والتى تتمثل فى مياه الشرب ومياه الزراعة والطرق ووسائل المنتجات والإنارة وإقامة المبانى المتواضعة والمدارس حتى نهاية المرحلة الإعدادية كذلك استصلاح الأراضى ولاشك أن هذه البنية تتكلف اموالا طائلة .

وعلى هذا فكلا المشروعين الاساسيين اللذين تقدمهما الدولة الصناعات الصغيرة وتوزيع الاراضى المستصلحة على الخريجين المتعطلين .. مشروعان يواجهان مشاكل اساسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمشاكل الهيكلية للنظام الاقتصادى المصرى . ومن ثم لابد من حل مشاكل

التمويل المصرفى والبنية الاساسية والمعاملة الضريبية والمستهدف من العمليات الإنمائية القصيرة او طويلة المدى .

ولم يتبق إلا جملة من الحلول الثانوية والتى حتى إذا ماتم تنفيذها لايمكن ان تبدو ذات اثر واضح فى هذه المشكلة المستفحلة مثل عدم جواز مد مدة خدمة الموظف بعد الإحالة على المعاش والتشجيع على الخروج المبكر من الوظيفة الحكومية وتقسيم الوظائف والعمل إلى فترتين صباحية واخرى بعد الظهر مع الالتزام بساعات العمل مما يسمح بفرص عمل جديدة كذلك عدم الجمع بين الوظيفة والندب لعمل اخر وفى اخر الامر عدم الجمع بين الوظيفة والعمل الحر .

وهناك من يطرح حلاً يستوقفنا لخطورته الاجتماعية وهو التخلص من المراة كعاملة كاحد الطرق . كما يتصور البعض للحد من بطالة الرجل ، والملاحظ لظهور وخفوت هذه الدعوة يجد انها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفترات الرواج والكساد الراسمالى فى مصر ، فحين لم تستطع الراسمالية المصرية وضع اقدامها على الأرض مع راس المال الاجنبى السائد فى اوائل القرن وكانت تعانى من مشاكل سيطرة البنوك الاجنبية على الاقتصاد المصرى وخراب الريف المصرى من جراء قروض المرابين الاجانب .

لم تكن فى حاجة لعمل المراة ومن ثم انتشرت الدعاوى ضد خروج وعمل المراة وماان جاءت ثورة ١٩١٩ حتى خفتت هذه الاصوات وماان زادت اثار الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى فى الثلاثينات حتى عادت مرة اخرى دعاوى عودة المراة إلى البيت ثم كان للاستخدام الواسع وتشغيل المراة ابان الحرب العالمية الثانية واثناء حرب فلسطين وفى الفترة الناصرية ان اختفت هذه الدعوة . واليوم إزاء مشكلة البطالة الحادة وعدم استيعاب طاقات العمل بالنسبة للرجال والنساء تعود صيحات عودة المراة للبيت وفى مضمون هذه الدعوة انها ستحل أزمة البطالة لدى الرجال .

ورغم ذلك فإن الذين يقفون اليوم ضد المراة بدعوى انها تنافس الرجل فى فرص العمل لايعرفون أن عدد النساء العاملات فى بلادنا ضئيل بالمقارنة بالقادرات فعلاً على العمل ولاتزيد نسبتهن على ٨,٣٪ وإذا ادركنا ان العدد التقديرى للنساء فى مصر ٢٢ مليوناً منهن ١٢,٥ مليون فى الريف و ٩,٥ مليون فى المدن وان هناك ٤٠٪ من هذا الرقم الكبير قادرات على العمل فلنا ان نتصور حجم تلك النسبة التافهة إزاء عدد يربو على ٩ ملايين امراة قادرة على العمل وتعد مشاركة المراة ضمن قوة العمل الإجمالية لاتزيد على ١٠,٤٪ على الرغم من ان مصر بدات فيها الصناعة مبكراً بالقياس لمجتمعات عربية اخرى

وبالمقارنة نجد انها تفوق مصر فى نسبه العاملات إلى قوة العمل ففى الأردن ٢٢,٤٪ وفى العراق ١٧,٤٪ وفى اليمن الجنوبى سابقاً على وحدته مع اليمن الشمالى ١٨٪ ، وقد بلغ عدد المشتغلين بالقطاع العام والحكومى فى مصر بكل مشتملاتهما التنظيمية والإدارية بلغ عدد المشتغلين بهذين القطاعين فى الاول من يناير ١٩٨٤ ٣,٧ مليون مشتغل لاتتجاوز نسبة الإناث فيها ٧٥٦ الف مشتغلة بواقع ٢٠,٥٪ من إجمالى العاملين بالدولة دون القطاع الخاص الذى يصعب حصره ، بينما نجد الوزن النسبى للإناث فى قوة العمل بالدول الراسمالية الصناعية طبقاً لاحصاء ١٩٨١ فى الولايات المتحدة ٤٢,٥٪ انجلترا ٤٠,٣١٪ كندا ٣٩,٧٪ فرنسا ٣٨٪ الاتحاد السوفييتى ٥٠٪ بولندا ٤٥٪ بلغاريا ٤٧٪ .

ورغم صغر تلك النسبة ٢٠,٥٪ لقوة عمل النساء المصريات فى القطاع العام والحكومى نجد ان معظمهن تعمل بشكل اساسى فى قطاع الخدمات حيث مجالات التعليم والصحة والحكم المحلى وتصل نسبة المشاركات فى قطاع الخدمات فى النشاط الاقتصادى فى بداية الثمانينيات من جملة المشتغلات إلى ٨٤,١٪ وهى مجالات تقترب من طبيعة الاعمال التى يجب ان تمارس فى إطار النظام الأسرى .

إن مسالة عمل المراة كانت ولاتزال تتعلق بقدرة وإمكانية التنمية فإذا كان سوق العمل يحتاج إلى قوة إضافية فإنه يفتح باب العمل امام المراة اما إذا ضاق سوق العمل فلاغرابة من الدعوة إلى عودة المراة إلى البيت بمختلف الدعاوى !

وهناك حلول للبطالة ترتبط بالسوق العربى ففى فترة القطيعة مع الدول العربية حلت العمالة الآسيوية محل العمالة المصرية ويرى الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد ضرورة «بذل كل جهودنا لتصحيح هذا الوضع . وعلى هذا الأساس يجب أن يكون تخطيط وتنمية الموارد البشرية المصرية والاستخدام الامثل لها على اساس عربى إقليمى» اى بالنظر إلى احتياجات سوق العمل العربى فى السنوات العشر او العشرين القادمة كنسق او وعاء اكبر للعمالة المصرية الحالية والمتوقعة وأن تتم برامج هذا التعليم والتاهيل والتدريب على اساس احتياجات هذا السوق . على ان هذا التوجه يغفل سوق العمالة العربى قد دخلت عليه عوامل تفل هذا التوجه من ناحية خلال فترة السبعينات والثمانينات استطاعت الدول النفطية العربية ان تنجز البنية الاساسية فلم تعد بحاجة كبيرة إلى العمالة غير المدربة وعمالة التشييد والبناء واليدوية . وعلى هذا بدات لدينا ظاهرة الهجرة المعاكسة مما يفاقم من المشكلة وخاصة بالريف المصرى ومن ناحية اخرى إذا كان الإقبال اليوم على الكادر الفنى فى مختلف الانشطة من مدرسين واطباء واساتذة جامعة وفنيين وخبراء ان الاتجاه داخل هذه الدول إلى خلق كوادر وطنية بديلة بدلاً من الاستعانة بالكوادر المستوردة سيؤدى خلال عشر سنوات إلى صعوبة الحديث عن السوق العربى للعمالة سواء الفنية او غير الفنية .

ان الدعوة لتعميم نظام «إعانة البطالة» ينطلق من الأضرار الناجمة عن التعطل ليس فى افتقاد اى مصدر للدخل وبالتالى يؤدى إلى انخفاض مستوى الاستهلاك والمعيشة ولكن التخوف من النتائج الاجتماعية والسياسية الخطيرة .

ومن ثم فالباحثون عن عمل ولايجدونه يجب تسجيل اسمائهم وبياناتهم لدى مكاتب العمل التابعة لوزارة القوى العاملة وتتولى المكاتب تدبير فرص العمل من خلال الطلبات المسجلة لديها من جانب المؤسسات والوحدات الإنتاجية والاجهزة المعنية وتقوم الوزارة بدفع إعانة لكل مايمكن توظيفه خلال فترة معينة من التسجيل (سنتين مثلاً) . والبطالة السافرة من الناحية الاقتصادية علاجها اسهل من علاج البطالة المقنعة فمعظم الدول التى يوجد فيها هذا النوع من البطالة عالجته عن طريق إنشاء صناديق يمكن تطبيقها فى مصر فمثلا خريج الجامعة الذى لايجد عملاً يحصل على تعويض من الحكومة وإن كان لايساوى ماقد يحصل عليه من وظيفة الحكومة او



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩١

غيرها إلا انه يكفى احتياجات الخريج المعيشية ويوقف صرف هذا التعويض حين يجد عملاً وهذا الطريق غير سياسة البطالة المقنعة بتضخيم الجهاز الحكومى ويتم تخصيص صندوق إعانة البطالة من تحصيلات الضرائب أو اى تحويل من مصادر اخرى مثل نسبة الفائدة على قروض التامين والمعاشات وإذ لم تكف هذه الإيرادات لمواجهة إعانة البطالة ستتكفل الخزانة العامة بتعويض القدر المتبقى من مخصصات الدعم السلعى عند اللزوم . ولان سوق العمل يدخلها سنوياً ٤٠٠ الف ولان فرصة العمل تتطلب استثمارات قدرها ٢٠ الف جنيه وفقاً لتقديرات الخطة الجديدة ١٩٨٧ - ١٩٩٢ ، فإن الاستثمارات اللازمة لخلق فرص عمل كافية ٨٠٠٠ مليون سنوياً !! وهذا ماتعجز الحكومة عن توفيره باية حال في اللحظة الراهنة .

وفي النهاية فإن كل الحلول المؤقتة والسريعة والمسكنة لمشكلة البطالة لايمكن ان توفر ٨ ملايين فرصة عمل موضوعة على جدول صاحب القرار لنهاية التسعينات ولذلك سيتعرض المجتمع المصرى في الفترة القادمة إلى اضرار بالغة الخطورة من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من جراء تفاقم كارثة البطالة ومن ثم لابد من التوجه الأساسى الذى يرتكز على زيادة معدلات التنمية ومعالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد المصرى حتى يمكن الكلام عن إنجاز خطط الطوارىء لإنعاش الاقتصاد المصرى ثم القدرة على المعالجة الجذرية والواسعة والطويلة لهذه المشاكل التى تفاقمت في ضوء تعقد الظروف المحلية والإقليمية والدولية التى اوضحناها سلفاً .

وإذا كنا قد عرضنا سريعاً لفكرة المشروعات الصغيرة في هذا الموضوع كحل للمشكلة ، فإن الامر يقتضى تناولها بالتفصيل باعتبارها الفكرة التى طرحت بإلحاح خلال الفترة الماضية دون أن نجد منها أو على الأصح من طرق تنفيذها ثماراً يعول عليها . وهذا هو موضوعنا القادم .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د . شريف : تمويل مشروعات الشباب هذا الشهر
توفير ٧٠ ألف فرصة عمل جديدة

اسيوط - محمد فتح الله وكمال جبر :

اعلن د.محمود شريف وزير الادارة المحلية ان تمويل المشروعات الحرفية للشباب ستتم خلال هذا الشهر فى اطار الصندوق الاجتماعى للتنمية وبما يوفر ٧٠ ألف فرصة عمل جديدة .

وقال فى افتتاح مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة اسيوط ان مراكز المعلومات بالمحافظات ساهمت فى توفير البيانات اللازمة للمشروع خلال ٣ أيام فقط فى حين انها تحتاج الى ٤ سنوات بالطريقة التقليدية .

واكد الوزير اكتمال شبكة المعلومات بالمحافظات على ان يتم ربطها بمقر وزارة الادارة المحلية فى الشهر القادم مؤكدا على اهمية توفير المعلومات لخدمة التنمية الشاملة .

وافتتح الوزير مركز الصيانة النموذجى باسيوط الذى تكلف اكثر من ٤ ملايين جنيه بالتعاون مع هيئة المعونة الامريكية ووضع حجر الاساس لمكتب مصر للطيران باسيوط والمبنى الاجتماعى



رأى وطــــنى ...

الشباب والأحلام

تصطك اسماعنا كل يوم ونشاهد كل ساعة انغاما مليئة بالحيوية تعبر عن الشباب ومشاكله . وتخرج الصحف مليئة بالمشروعات الخيالية ولعل آخرها ما اعلنه مجلس ادارة الصندوق الاجتماعى للتنمية من انه خصص ٨٠٠ مليون جنيه لنشر الصناعات الحرفية فى المحافظات، وان ذلك سيعمل على اتاحة الفرص امام سبعين الف فرد من الشباب خلال اربع سنوات . ولا شك ان الشباب هم الذين ينتظرون بفارغ الصبر هذه المشروعات التى سمعوا عنها الكثير وعاش كل منهم فى احلام وردية ممنيا النفس بحصوله على قدر من المال يبدأ به مشروعا او يتفق مع زملاء له على اختيار مشروع ما .

وليس هناك من شك فى ان المسئولين يحاولون بكل جهدهم ايجاد فرص عمل للشباب حتى يتمسوا بحق المواطنة الشريفة والابتعاد عن مزالق الخطر الذى يقع فيه بعضهم مما يفقد البلاد شحنة كبيرة من القوى العاملة بالاضافة الى ما يسببه هؤلاء المنحرفون من اخطار على مجتمعهم الكبير الى جانب مجتمعهم الصغير ولمواجهة تلك الوضع اعد الصندوق الاجتماعى مشروعا بتدريبه قطاع الحرفيين وايجاد فرص للتسويق امام الصناعات الصغيرة والتعاون الانتاجى الوزارى والمركزى .

وان تكرار هذا الكلام يجعل الشباب بعيدين عن الواقع الاليم ويدخل الحياة العملية غير مسلح الا بما يطلق عليه اسم فهلوة ! والشعور بان انجاز الموضوعات مهما صعبت قد انملة ومن خلال موقعه يمارس الموبقات مما يمنع الانتاجية فى الوطن للوصول بها الى مراقى المجد .. الشباب فى حاجة ماسة الى من يعرفه الطريق وطريقنا الوحيد للخروج من ازمة الشباب هو الوصول الى معرفة مايحسن كل شاب عمله كان يظهر منه الرغبة فى هواية ما وعلى المسئولين ان يمدوا يدهم للتعمق فيما يرغب كل شاب ربط اسمه به فلا نخرج حملة شهادات تعلق على الحوائط ولم تؤهل اصحابها



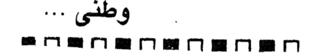
المصدر : ....وطني..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....١٠ نوفمبر ١٩٩١..........

للدخول فى معترك الحياة .. ان الوضع السليم يستلزم الاسراع فى الوصول الى مايطلق عليه اسم عامل ـ ماهر ـ وان الحصول على هذا النوع من الافراد هو افضل السبل لتجنب ازمات البطالة بين الشباب فكل منهم يعرف قدر نفسه وان هذا الاسلوب يتيح الفرص امام الانتاجية الكبيرة مع احساس العامل بقيمة مايؤديه .. ولكن يجب الا ننسى وجود بعض ذوى النبوغ والاستعداد لمواصلة الدراسة حتى اعلى الدرجات .. انهم الشباب الذى يقع على عاتقه تحويل بلادهم الى مجتمعات متقدمة بفضل ابحاثهم ودراستهم التى قدتكشف عنوجودبعض العلماءالذين يشار اليهم بالبنان وبذلك تكسب الدولة فريقا من العاملين فى الحقل العملى الى جانب الحقل العلمى وفى الوقت نفسه يجب الا تعمل وسائل الاعلام على تخدير الشباب بالامانى وتدغدغ حواسهم بالاحلام فيعيشون فى جو سحرى ويصابون بعد ان تتكشف الحياة بما يقضى على امالهم واحلامهم بل وحياتهم نفسها .

ان الموضوع يحتاج الى دراسة متشعبة يشترك فيها علماء التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع لايجاد الصورة الفضلى لاخراج الشباب من أزمته ورسم الخطط التىتسمى جميعها لاخراج البلاد من ازمات قد تمر بها وتوصلها الى برالسلام دون مشكلات او اضطرابات وكذلك نقضى على بؤرات الارهاب الذى قد يشغل البعض عن الحياة السليمة الفاضلة .. ان الشباب هو عماد المستقبل فاذا احسن تربيته وكفلنا له النظام الذىيلائمه بعدنا عن مواطن الزلل واقتربنا من مواطن الخير .. وان الشباب لاياتى من فراغ بل هو التطور الطبيعى للاطفال ومن ثم يجدر بنا ان نهتم اولا بالاطفالفهم سيصبحون بعد ذلك شبابا يحملون علم البلاد عاليا .

اننا حينما نتناول موضوع الشباب بالبحث لابد لنا من توفير كافة الامكانيات لوضع خطط قصيرة المدى وطويلة المدى حتى نقضى على مظاهر التخلف السائدة واحلال مظاهر اخرى محلها .. غير ناسين اصالة البلاد واهلها واضعين نصب اعيننا مستقبل البلاد الذى نرعاه ويرعانا ونكمل مسيرتنا بخير .



□ عمارة يقرر :

توفير احتياجات مراكز الشباب بالمحافظات
انشاء ٦٠ مكتبة لخدمة الطلائع والشباب

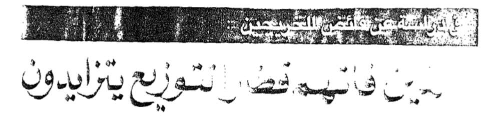
كتب ـ محمد جمال الدين :

قرر السيد عبد المنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، صرف ٢ مليون جنيه وربع ، لتزويد مراكز الشباب باحتياجاتها من الأدوات الرياضية بمختلف المحافظات ، وانشاء سلسلة من المكتبات ، تشمل ٦٠ مكتبة لخدمة الطلائع والشباب .

وصرح رئيس المجلس بأن كل مكتبة تعد نواة لمنشأ ثقافى ترويحى ، يضم الى جانب المكتبة ، مسرحا ومسجدا ، وقاعة استماع ومشاهدة وندوات .. وسوف تساهم المحافظات بالارض فى المواقع المتميزة ، على أن يتحمل المجلس إقامة المبنى وتجهيزه بالاثاث ، وتجميل المنطقة المحيطة به .

واضاف أن المجلس سيقوم بتعيين وتدريب اطقم الاشراف .. وسوف تكون الاولوية للمحافظة التى تسرع فى تخصيص الارض الملائمة للمشروع .

هيثم سعد الدين



أعدت وزارة القوى العاملة والتدريب دراسة حول فائض الخريجين بسوق العمل من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة من دفعة ٨٣ والمؤهلات العليا من دفعة ٨٤ حتى دفعة ١٩٩٠ بهدف معرفة المؤهلات الفائضة في السوق لوضعها في الاعتبار عند تخطيط العمالة .

ونعنى بفائض الخريجين الذين لم يستوعبهم سوق العمل من دفعات الخريجين التى حل دورها في التوزيع وهذا الجزء الذى يتوجه الى وزارة القوى العاملة للتعيين ويطلق عليه البعض « المتعطلين من الخريجين » .. ولكن تعريف المتعطل هو ان يكون الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه وباحثا عنه بالاجر السائد ولم يجده .

بينت الدراسة ان إجمالى المتوقع ان يتقدم للتعيين من الدفعات ٨٣ متوسط وفوق المتوسط و ٨٤ مؤهلات عليا حتى دفعة ٩٠ نحو مليون و٥١٢ الفا و٧٧٨ خريجا نسبة المؤهلات العليا منهم ١١,٢٨ ٪ اى ١٧٠ الفا و٦١٢ خريجا والمؤهلات فوق المتوسط ٩,٠٩ ٪ اى ١٣٧ الفا و٤٧٧ والمؤهلات المتوسطة ٧٩,٦٣ ٪ اى مليون و٢٠٤ الاف و٦٨٩ خريجا .

في حين ان عدد الناجحين من هذه الدفعات للمؤهلات العليا ٥١٩ الفا و٤٢ والمؤهلات فوق المتوسطة ٢٤٨ الفا و١٢ بعد استبعاد ١٠ الاف و٥٤١ خريج خدمة اجتماعية لتعينهم حتى دفعة ٩٠ والمؤهلات المتوسطة مليون و٩٤٣ الفا و٩٢٦ خريجا .

واظهرت الدراسة ان هناك مؤهلات تمثل اعلى معدلات بفارق كبير بينها وبين المؤهلات التالية لها في كل نوعية .

ففى المؤهلات المتوسطه « دبلوم تجارة » العدد المتوقع ان يتقدم للتعيين من دفعة ٨٣ حتى ١٩٩٠ هو ٦١١ الفا و٥١٢ خريجا وبنسبة ٤٠,٤٢ ٪ من اجمالى المتوقع ان يتقدم للتعيين من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة .

اما في المؤهلات فوق المتوسطة « دبلوم اعداد الفنيين التجاريين » فإن العدد المتوقع ان يتقدم للتعيين من دفعة ٨٣ حتى ٩٠ هو ١٠٣ الاف و٥٧٢ خريجا وبنسبة ٦,٨٥ ٪ من اجمالى المتوقع ان يتقدم للتعيين من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة

وفى المؤهلات العليا « بكالوريوس التجارة » فان العدد المتوقع ان يتقدم للتعيين من دفعة ٨٤ حتى ٩٠ هو ٥٠ الفا و٧٠٨ خريجين بنسبة ٣,٣٥ ٪ من اجمالى المتوقع ان يتقدم للتعيين من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة .

وتحلل الدراسة اعداد الخريجين من المؤهلات العليا بسبع دفعات ابتداء من ٨٤ حتى ٩٠ حيث تبين أن ٥٩٢ الفا و١٦٦ خريجا موزعون على الدفعات طبقا للنسب المئوية التالية دفعة ٨٤ بنسبة ١٣,٩٢ ٪ من اجمالى الخريجين و٨٥ بنسبة ١٥,١٦ ٪ و٨٦ بنسبة ١٥,٢١ ٪ و٨٧ بنسبة ١٥,٤٣ ٪ و٨٨ بنسبة ١٥,٣٧ ٪ و٨٩ بنسبة ١٢,٥٦ ٪ ودفعة ٩٠ بنسبة ١٢,٣٤ ٪ .

ويلاحظ انه يوجد ثبات تقريبا لاعداد الناجحين بدءا من دفعة ٨٦ حتى ٨٨ ، وبالرغم من الارتفاع الذى لم يتجاوز في المتوسط ٠,٤٥ ٪ للدفعات ٨٦ حتى ٨٨ فقد عاود الانخفاض في دفعتى ٨٩ و٩٠ مع العلم ان الزيادة السكانية المستمرة لم تؤثر في الاعداد الناتجة من الخريجين ولعل ذلك راجع الى السياسة التعليمية

وتحديدها اعداد القبول بالجامعات وتشجيع الاتجاه الى التعليم الفنى المتوسط وفوق المتوسط .

وتتميز بعض المؤهلات العليا بمعدلات مرتفعة فى اعداد الخريجين بشكل تفصيلى . أما عن باقى المؤهلات بعد ذلك فنجد ان عدد الخريجيين من كليات التجارة ياتى فى المرتبة الاولى بين اعداد الخريجين من المؤهلات الاخرى حيث بلغت نسبتهم ٢٩,٢ ٪ من اجمالى الخريجين مما يمثل ثلث اجمالى الخريجين من جميع المؤهلات الأخرى .

ورغم ان المتوسط السنوى لخريجى بكالوريوس الخريجين دفعة ٨٤ حتى ٩٠ هو ٢٤ الفا ٧٠١ خريج فإن دفعة ٨٨ كانت تحظى باعلى عدد من خريجى هذا المؤهل حيث بلغ ٢٨ الفا و ٣٩٠ خريجا ثم انخفض فى الدفعتين التاليتين بشكل ملحوظ ليصل الى ١٧ الفا ٦٤٠ خريجا من دفعة ٩٠ وبنسبة إنخفاض قدرها ٦ ٪ تقريبا من اجمالى الخريجين فى هذا المؤهل خلال الفترة من دفعة ٨٨ الى ٩٠ .

ويأتى خريجو كليات الاداب بعد خريجى التجارة فى الترتيب من حيث عدد الخريجين فنجد نسبة الخريجين من كليات الاداب ١٥,٥٢ ٪ من اجمالى الناجحين وبفارق يقل عن خريجى كليات التجارة قدره ١٣,٦٨ ٪ من اجمالى الناجحين ، ويتذبذب عدد الناجحين بكليات الاداب بين الارتفاع والانخفاض للدفعات المختلفة وكانت دفعة ٨٨ تتميز بارتفاع ملحوظ للخريجين من هذا المؤهل .

كما يأتى بعد ذلك خريجو كليات الحقوق حيث وصلت نسبة الخريجين إلى ١٢,٦١ ٪ من اجمالى الناجحين ويتذبذب عدد الناجحين فى هذا المؤهل بين الانخفاض والارتفاع من دفعة الى اخرى .

وتنقسم باقى المؤهلات الى مجموعتين : اولاهما تتراوح فيها نسبة الخريجين بين ١ ٪ واقل من ١٠ ٪ والثانية نسبة الخريجين فيها اقل من ١ ٪ فالمجموعة الاولى واجمالى نسبتها ٣٧,٦١ ٪ تشمل خريجى الهندسة بنسبة ٩,٠٧ ٪ والزراعة ٦,٥٧ ٪ والعلوم ٤,٨٧ ٪ والخدمة الاجتماعية ٤,٦٦ ٪ وبنات الازهر ٢,٣٠ ٪ وكليات اللغة العربية جامعة الازهر ٢,٠٦ ٪ واصول الدين والدعوة الاسلامية ١,٩٧ ٪ والتعاون الزراعى ١,٨ ٪ ودار العلوم ١,٥٨ ٪ والشريعة والقانون ١,٥ ٪ والطب البيطرى ١,٢٣ ٪

اما المجموعة الثانية واجمالى نسبتها ٥,٠٦ ٪ فتشمل خريجى تربية الازهر بنسبة ٠,٧ ٪ والفنون الجميلة ٠,٦ ٪ والتعاون التجارى ٠,٥٠ ٪ واللغات والترجمة ٠,٤٤ ٪ والالسن ٤٤ ٪ والدراسات الاسلامية ٤٣ ٪ والفنون التطبيقية ٠,٣٩ ٪ والاقتصاد المنزلى ٣٥, ٪ والاعلام ٠,٣٣ ٪ والاثار ٠,٣٠ ٪ وعلوم القطن ٠,٢٨ ٪ والاقتصاد والعلوم السياسية ٠,٢٣ ٪

وبتحليل اعداد الخريجيين من المؤهلات فوق المتوسطة التى تعتزم وزارة القوى العاملة تعيينها فان اجمالى الناجحين من تلك المؤهلات ٢٥٨ الف و ٥٥٤ خريجا موزعين على الدفعات طبقا للنسب المئوية التالية دفعة ٨٣ بنسبة ٧,٧٨ ٪ و ٨٤ بنسبة ٩,٠٣ ٪ و ٨٥ بنسبة ٩,٨٢ ٪ و ٨٦ بنسبة ١١,٥٥ ٪ و ٨٧ بنسبة ١٤,٣٩ ٪ و ٨٨ بنسبة ١٥,١١ ٪ و ٨٩ بنسبة ١٥,٩١ ٪ و ٩٠ بنسبة ١٦,٤١ ٪ .

ويتبين من النسب المئوية لدفعات الناجحين انه بالرغم من الثبات النسبى لعدد الناجحين من دفعتى ٨٤ و ٨٥ وايضا فى دفعتى ٨٨ و ٨٩ فإنه من الملاحظ ان النسب تأخذ اتجاه التزايد المستمر حتى انه يمكن القول ان عدد الخريجين تضاعف من ٧,٧٨ ٪ فى دفعة ٨٣ الى ١٦,٤١ ٪ من دفعة ٩٠ .

كما بينت الدراسة ان خريجى دبلوم اعداد الفنيين التجاريين يأتى فى المرتبة الاولى ٦٦ ٪ من اجمالى الناجحين أى اكثر من ثلثى عدد الناجحين تقريبا وبالرغم من ان المتوسط السنوى لعدد الناجحين ٢١ الفا و ٣٤٣ خريجا فان اتجاه دفعات الخريجين يميل الى التزايد المستمر بدءا من دفعة ٨٣ حتى ٩٠ باستثناء دفعات ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ فإنها تتميز بالثبات النسبى لعدد الناجحين .

ويأتى بعد ذلك خريجو دبلوم اعداد الفنيين الصناعيين حيث بلغت نسبتهم ٢١,١ ٪ من اجمالى الناجحين ويلاحظ ان عدد الناجحين يتزايد من دفعة الى اخرى وان كانت الزيادة المرتفعة فى دفعتى ٨٧ و ٩٠ وبشكل عام توجد طفرة فى زيادة عدد الناجحين وبين دفعة ٨٣ وعدد الناجحين فيها ١٦١٩ خريجا وأخر دفعة ٩٠ عدد الناجحين منها ١٣ الفا و ١٣٨ خريجا .

وبتحليل اعداد الناجحين من حملة المؤهلات المتوسطة من دفعة ٨٣ وحتى ٩٠ البالغ عددهم مليونا ٩٤٣ الفا و ٩٢٦ خريجا حيث بلغت دفعة ٨٣ نسبة ١١,٠٩ ٪ من اجمالى الخريجين و ٨٤ نسبة ١٢,٢٨ ٪ و ٨٥ نسبة ١٠,٨٧ ٪ و ٨٦ نسبة ١١,٨٣ ٪ و ٨٧ نسبة ١٢,٩٧ ٪ و ٨٨ نسبة ١٢,٨٠ ٪ و ٨٩ نسبة ١٢,٨٩ ٪ و ٩٠ نسبة ١٤,٢٧ ٪

وأخيرا دبلوم صنايع بنين نظام خمس سنوات فقد بلغت نسبة الناجحين فيه ٢ ٪ (٣٠ الفا و ٤٣٠) من اجمالى الناجحين وتتزايد اعداد الناجحين فى هذا المؤهل من دفعة لاخرى حتى انه تضاعف عشر مرات تقريبا فى الفترة من ٨٣ حتى ٩٠ .

ويتضح من ذلك وجود مليون و ٥١٢ الفا و ٧٧٨ خريجا بسوق العمل ينتظرون الاعلان عن تعيين دفعتهم وهذا العدد يفوق الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل المحلى سنويا .

ومن الملاحظ ان دفعة ٨٢ مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة و ٨٣ علما تبين عند توزيعها وجود ٨٧ الفا و ٣٦٧ خريجا فائضا ومعنى ذلك ان سوق العمل المحلى لايستوعب جميع الراغبين فى العمل من الحاصلين على مؤهلات علمية فاذا اما افترضنا ثبات الظروف الاقتصادية والاجتماعية فان اعداد الراغبين فى العمل فى اول ابريل الماضى يبلغون مليونا و ٥١٢ الفا و ٧٧٨ خريجا يزيدون

سنويا اعتبارا من ٩١ بعدد ٨٧ الفا و ٣٦٧ خريجا ويعنى ذلك زيادة مطردة فى عدد المتعطلين من اصحاب المؤهلات العلمية وعدم استغلال الدولة للطاقات البشرية المتاحة الاستخدام الامثل الذى يحقق زيادة فى الانتاج وتحويل جزء من القوة البشرية من مستهلكين الى منتجين .

ان البطالة وخاصة بين المؤهلات العلمية لها خطورتها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية لذا فان الامر يتطلب سرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لامتصاص ا البطالة من السوق المحلى وذلك عن طريق ارشادهم للعمل فى القطاع الخاص والاهتمام بالمشروعات الصغيرة وتوفير فرص العمل بالمدن الجديدة والساحل الشمالى وسيناء واستصلاح الاراضى والصناعات البيئية والحرفية ومشروعات الاشغال العامة.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩١

المشروعات الصغيرة .. ودورها فى حل مشكلة البطالة (٦)

غياب استراتيجية واضحة لتعزيز دور المشروعات الصغيرة

منظمة المشروعات فشلت بسبب عدم قدرتها منافسة القطاع العام

الصناعات الصغيرة يمكن أن تستوعب نحو ١٥٪ من خريجى الجامعات

الملابس الجاهزة وصناعات الأثاث والنسيج نماذج للصناعات الصغيرة التى يمكن إقامتها

تعتبر قضية البطالة من القضايا التى استحوذت على اهتمام كبير فى الآونة الأخيرة بسبب ارتفاع أعداد المتعطلين وفشل كافة الحلول التى طرحتها الدولة لمواجهة المشكلة حتى الآن . وزاد، من ضغط المشكلة بدء ظهور بعض الآثار الخطيرة الناجمة عنها فى قطاعات ومناح مختلفة من حياتنا . ورغم أن البطالة لاتعتبر حالة مصرية خاصة وإنما هى حالة عالمية . إلا ان ذلك لايجب أن يكون مبررا للتقليل من شأنها وطرح الحلول القومية .

واستمرارا فى تناول الحلول المطروحة لمشكلة البطالة تتناول اليوم فكرة المشروعات الصغيرة والتى طرحت كمخرج يمكن للشباب من خلاله ايجاد فرصة عمل مناسبة وهى الفكرة التى تعثرت فى التنفيذ .

فى محاولة لحل مشكلة البطالة . وامام الحلول العديدة المتعسرة طرحت مؤخرا فكرة المشروعات الصغيرة كوسيلة يمكن بها التخفيف من حدة مشكلة البطالة من خلال اتاحة الفرصة لقطاع كبير من الشباب لإقامة مشروع صغير يقوم فى الاسلس على الاعتماد على جهود الشباب انفسهم بعيدا عن الوظيفة الحكومية والتى تمثل احد مظاهر البطالة المقنعة . ورغم ان الفكرة كانت جديدة على الواقع المصرى إلا انها قوبلت بترحاب وتوافرت بعض المحاولات لدراستها وتحديد إطار لها تمهيدا لان تجد طريقها إلى التنفيذ . ومع مرور عدة سنوات فإن المؤشرات تشير إلى ان الفكرة دخلت . كغيرها من الحلول . حيز النقاش والجدال بشانها دون ان نجد لها صدى فى الواقع العملى . وحتى المحاولات البسيطة التى تمت بهذا الخصوص لا يمكن القول بانها نجحت . ولنعود مرة ثانية لنجد انفسنا امام مشكلة ضخمة اسمها مشكلة البطالة .

فى تحديد مفهوم او ماهية الصناعة الصغيرة قد تختلف الآراء حيث ان ما يمكن اعتباره صناعة صغيرة فى دولة قد لا يكون كذلك بالنسبة لدولة اخرى . وما يمكن ان يعتبر صناعة صغيرة فى إحدى الصناعات مثل صناعة الحديد والصلب قد لا يكون كذلك فى صناعة اخرى . ويذهب الدكتور منير الطوخى بكلية التجارة الخارجية إلى انه بصفة عامة يوجد اتفاق حول تحديد ثلاثة احجام للصناعة كبيرة ومتوسطة وصغيرة ، وانه يستند فى تحديد حجم الصناعة إلى مجموعة من المعايير اكثرها شيوعا هو معيار عدد المشتغلين فى الصناعة . وطبقا لهذا المعيار تعتبر الصناعة صغيرة إذا قل عدد المشتغلين بها عن ٥٠ مشتغلا . وكذلك قد يستخدم معيار راس المال لتحديد حجم الصناعة . وبهذا الصدد تذهب مقاييس بنك التنمية الصناعية فى مصر إلى ان الصناعة الصغيرة هى تلك التى لايزيد فيها راس المال باستثناء الارض والمبانى على مائة الف جنيه مصرى . وتعرف منظمة العمل الدولية الصناعة الصغيرة بانها تلك التى لا يزيد فيها راس المال على مائة الف دولار امريكى والا يزيد نصيب العامل من راس المال على الف دولار يزاد إلى ٥ آلاف دولار فى بعض الصناعات . وبالاستناد إلى مجموعة المعايير التى تحدد ان المشروع يعتبر صناعة صغيرة ام لا . فإن الدراسات تتفق على ان القطاع الخاص هو النمط السائد للملكية فى هذه المشروعات . اى انه يمكن بصفة عامة القول باننا عندما نتحدث عن الصناعة الصغيرة فإننا نتحدث عن القطاع الخاص . بل ان مصطلح القطاع الخاص ينصرف إلى حد كبير إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى يعمل بها اقل من ١٠٠ مشتغل . حيث يلاحظ فى هذه الحالة ان اكثر من ٩٥٪ من عدد المنشات الصناعية الخاصة تقع فى فئة الحجم اقل من ١٠٠ مشتغل . وان اكثر من ٦٠٪ من اجمالى المشتغلين فى القطاع الخاص يعملون بالمنشات الصغيرة والمتوسطة فى هذا القطاع .

مقومات المشروعات الصغيرة

إذا كانت هذه هى الصناعات الصغيرة وفقا للتعريف العلمى لها فإن السؤال الذى يطرح نفسه بالتالى هو ما هى نوعية الصناعات الصغيرة التى يمكن إقامتها فى مصر . وما هى مقومات إقامة مثل هذه المشروعات فى مصر ؟!

يحدد لنا الدكتور سامى حاتم فى دراسته القيمة التى قدمها امام حلقة نقاشية لمناقشة المشروعات الصغيرة اقيمت عام ١٩٨٩ ، نماذج لعدد من الصناعات الصغيرة التى تصلح لإقامتها وتنميتها داخل مصر . ويندرج تحت هذه النماذج سبعة انواع من الصناعات يضم كل نوع منها عددا اخر من الصناعات اولى الصناعات التى يمكن ادراجها ضمن المشروعات الصغيرة هى مصانع النسيج الصغيرة والتى من اهمها السجاد اليدوى والكليم اليدوى واشغال الإبرة . وكذلك مصانع الملابس الجاهزة والتى من بينها صناعة القمصان والبدل الجاهزة والبلوفرات والجوارب . يضاف الى ذلك الصناعات الصغيرة للاثاث والتى من بينها ورش الموبيليا وصناعة تجهيز وتفصيل الزجاج . هذا إلى جانب الصناعات الصغيرة للمنتجات الجلدية ومن بينها صناعة الاحذية والشنط الحريمى والمنتجات الجلدية السياحية .

اما عن مقومات إقامة المشروعات الصغيرة فى مصر فيذهب الدكتور سامى حاتم إلى ان هناك . بصفة عامة . ثلاثة مقومات اساسية لابد من توافرها لإنجاح سياسة تنمية المشروعات الصغيرة وتتمثل فى توفير التمويل المناسب بشروط ميسرة . المكان المناسب لإقامة هذه المشروعات . وفرة المعونة الفنية مثل اختيار المعدات والآلات واختيار نوعية وشكل المنتجات . ومن خلال طرح تفصيلى لهذه المقومات يذهب إلى ان المجتمعات العمرانية الجديدة تعتبر المجال المناسب لاستيعاب فكرة المشروعات الصغيرة وانجاحها وعن الدعامة الاولى فإن الامر هنا يتعلق بمدى رغبة الدولة وقدرتها على إقامة وتنمية المشروعات الصغيرة كنقطة انطلاق لتنمية الاقتصاد القومى وهذه مشكلة تواجه المشروعات الصغيرة . وتحتاج إلى إقناع الادارة الاقتصادية المصرية بالدور القيادى للمشروعات الصغيرة فى دفع عجلات التنمية الاقتصادية فى مصر . اما بالنسبة للدعامة الثانية فتتعلق باهمية توفير المكان المناسب لإقامة المشروعات الصغيرة . وهنا تبرز المجتمعات العمرانية الجديدة باعتبارها انسب الاماكن لاقامة المشروعات الصغيرة وذلك من حيث مراعاتها للاعتبارات العالمية المتعارف عليها فى مجال إقامة المجتمعات الصناعية - السكانية بشكل يمكن من تفادى الاخطاء والمشاكل التى تتعرض لها المدن القائمة مع السماح بنمو وتوسيع هذا المجتمع العمرانى الجديد مستقبلا . كما ان الانشطة الصناعية والتجارية تتمتع بالعديد من المزايا والاعفاءات الضريبية بمقتضى القانون رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩ فى شان المجتمعات العمرانية الجديدة وطبقا للقوانين المختلفة فإن المشروع المقام داخل المجتمعات الجديدة يتمتع بإعفاء من ضريبة الارباح التجارية والصناعية لمدة خمس عشرة سنة ويساعد على نجاح المشروعات الصغيرة بالمجتمعات الجديدة ، ان هذه المجتمعات يقام بها عدد من المشروعات الصناعية متوسطة وكبيرة الحجم . ومن هنا فإنه يمكن إقامة مجموعة من الصناعات المغذية قادرة على انتاج المكونات وقطع الغيار والاجزاء والمواد المكونة لمنتجات الصناعات المتوسطة والكبيرة الحجم . وهنا نجد الصناعات الصغيرة مجالا خصبا لها حيث يمكن لها ان تنمو وتجد منافذ مضمونة لتسويق منتجاتها طبقا للمواصفات التى تحتاجها المشروعات المتوسطة وكبيرة الحجم . كذلك فإنه نظرا لحداثة العهد بالمجتمعات الجديدة فى مصر فإنه ينتظر عدم استكمال الصور المختلفة للخدمات الرئيسية مثل منافذ التوزيع والأسواق التجارية ووسائل النقل الداخلى . وهو ما يخلق اوضاعا مناسبة لاقامة عدد من مشروعات الخدمات فى المجالات السابقة . اما بالنسبة للدعامة الثالثة للمشروعات الصغيرة والخاصة

بمدى وفرة المعونة الفنية للمشروعات الصغيرة فلابد من توفير هذه الخدمات في المستقبل القريب ويسهل من هذه المهمة اتجاه الدولة إلى انشاء عدد من المعاهد التكنولوجية العالية والمتوسطة بالمدن الجديدة

وعلى هذا الاساس فإن المجتمعات الجديدة يمكن ان تمثل افضل مكان لاقامة وتشجيع المشروعات الصغيرة داخل المجتمعات الجديدة ، حيث انه في اطار هذه المجتمعات يسهل انشاء مجموعة من الصناعات الصغيرة المغذية للمشروعات المتوسطة والكبيرة الحجم بما تحتاجه من مستلزمات الانتاج التى تستوردها من الخارج او تحصل عليها من منتجين محليين في مناطق صناعية بعيدة من الناحية الجغرافية

استيعاب المتعطلين

إذا كانت الافكار تتجه إلى البحث عن صيغ غير تقليدية لتوظيف العاطلين من خلال فتح منافذ متعددة لاستيعابهم خاصة خريجى الجامعات ، وجاءت فكرة المشروعات الصغيرة لتمثل إحدى هذه الصيغ فإنه في اطار سعينا لطرح الفكرة تنفيذيا يجب ان نبحث عن المدى الذى يجب ان تمثله هذه المشروعات كحل لمشكلة المتعطلين . او بمعنى آخر جملة ما يمكن ان تستوعبه المشروعات الصغيرة من المتعطلين في محاولة لتحقيق هذه المهمة يذهب الدكتور محمود موسى الخطيب - تجارة حلوان إلى انه يجب بداية تحديد الفائض من الخريجين الذين يستلزم وضعهم تشغيلهم في مثل هذا النوع من المشروعات . ومن خلال استخدام معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية لتقدير احتياجات هذه القطاعات من خريجى الجامعات حتى سنة ١٩٩٢ يقرر انها سوف تحتاج إلى ٨٨١٧٦١ خريج . وبمقارنة هذه الاحتياجات باجمالى عدد الخريجين الناتج حتى العام القادم ١٩٩٢ ، والذين يقدر عددهم بـ ٢,٤٩٣,٠٠٠ خريج ، فإن جملة العاطلين وفقا لهذا التقدير تصل إلى ٦١١,٢٣٩ خريجا . ومن خلال مجموعة الاستقصاءات الاحصائية يستنتج ان الصناعات الصغيرة يمكن ان تسهم بنصيب لا يستهان به في استيعاب خريجى الجامعات وان هذا النصيب يمكن ان يصل إلى ١٥٪ من فائض الخريجين حتى عام ١٩٩٢ . وبالطبع فإن تحقيق هذه النتيجة إنما كان يستلزم مجموعة اجراءات لابد منها لتحقيق الدور المرتقب للصناعات الصغيرة بل وزيادة اسهامها في خلق فرصة عمالة بصفة عامة ولخريجى الجامعات بصفة خاصة ، وللتغلب على بعض المعوقات التى تحول دون انشاء مشروعات صناعية صغيرة ومن هذه المعوقات

- تدبير التمويل اللازم سواء من مصادر محلية أو اجنبية - تنمية الوعى لدى الخريجين بضرورة المخاطرة وزيادة مهاراتهم التنظيمية والادارية للمشروع - تنظيم العلاقة مع القطاع العام - تهيئة المناخ الذى تعمل فيه هذه المشروعات فيما يتعلق بالسياسات الحكومية والحوافز التى تشجع إقدام المنظمين على إقامة مشروعات صناعية صغيرة - حل بعض المشاكل التي تعانى منها الصناعات الصغيرة فيما يتعلق بالسياسة النقدية خاصة سعر الفائدة لهذه الصناعات والذى يتجاوز ٢٠٪ ومشاكل استيراد ما يلزمها من خامات وقطع غيار وكذلك توفير الطاقة لهذه المشروعات باسعار مناسبة

وهذه بعض المتطلبات . كما اوضحها الدكتور محمود الخطيب ، التى يمكن ان تساهم في تشجيع إقامة الصناعات الصغيرة المطلوبة والتى يمكن ان تسهم بدور فعال في توظيف خريجى الجامعات . ومن التجارب الرائدة التى يشير اليها تجربة الحكومة الايطالية التى تساهم فيها الصناعات الصغيرة بـ ٥٠٪ من اجمالى العمالة في الصناعات التحويلية ، وتحققت هذه المساهمة من خلال الحوافز المختلفة التى قدمتها الحكومة للمشروعات الصغيرة منها حوافز مالية لشراء الآلات والمعدات وتسهيل استخدام ونشر التكنولوجيا وكذلك حوافز لتشجيع نمو وإنشاء مشروعات جديدة .

تعثر في التنفيذ

وبطبيعة الحال ، وبعد هذا العرض لفكرة الصناعات الصغيرة وإمكانية مساهمتها في توفير فرص عمالة للخريجين ، فإن الامر يقتضى تحديد مدى ما اتخذ من خطوات لتنفيذ الفكرة ومدى نجاح هذه الخطوات او تعثرها !

لا نكون مبالغين إذا قلنا ان الفكرة قد وئدت بعد مولدها مباشرة بحيث لم تجد طريقها إلى النمو رغم ما صاحبها من تهليل إعلامى حاول دعم الفكرة والترغيب فيها باعتبارها الخلاص لنا من مشكلة البطالة ، بحيث ان الامر لم يعتد ، على ضوء تجربة أكثر من اربع سنوات مجرد «الفرقعة الاعلامية» والتى تجعل الشباب يفقد الثقة في اى افكارا او حلول تقدم له لحل مشاكله حتى لو كانت بالفعل افكار جيدة . وعلى المستوى البحثى لم يهتم بفكرة المشروعات الصغيرة بطريقة علمية سوى كلية التجارة الخارجية من خلال ندوتها التى عقدتها في ابريل ١٩٨٩ والتى يرتكز هذا الموضوع على دراساتها ، هذا إلى جانب بعض المقالات والدراسات المتفرقة في المجلات المتخصصة . على المستوى التطبيقى راى المسئولون في الفكرة بريقا يمكن له «تسكين» المتعطلين ولم يحاولوا اخذها ماخذ الجد بتوفير الاسس والشروط العملية اللازمة لإنجاحها . فكانت النتيجة التى نراها الآن والمتمثلة في عدم وجود اية ثمرة لفكرة المشروعات الصغيرة ، رغم النجاح الذى حققته الفكرة في دول اخرى عديدة على راسها اليابان كما تشير إلى ذلك الدكتورة نجلة مرتجى الاستاذة بقسم إدارة الاعمال جامعة حلوان حيث كان لها اثرها في النهضة الاقتصادية التى حققتها اليابان بعد الحرب العالمية الثانية . ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا ان فكرة المشروعات الصغيرة انما عبرت عن مبادرة فردية حاول المؤمنون بها طرحها وتعميمها لتشجيع الشباب على الخروج عن الحلول التقليدية ولكن امام عدم الدعم الكافى لها من قبل الاجهزة الرسمية ، وهو امر ضرورى ، كان مال الفكرة في النهاية .. لا نقول الفشل .. وإنما غيابها وفقدان الإحساس والثقة باهميتها ودورها في حل مشكلة البطالة . ويكاد التقييم الذى قدمه الدكتور سامى حاتم في بحثه السابق الإشارة اليه لسياسة تنمية المشروعات الصغيرة في مصر ينطبق على الوضع الحالى رغم ان حديثه كان ينصرف إلى ما هو عليه الحال منذ ثلاث سنوات . فليس هناك - كما يقول - فلسفة واضحة المعالم لدور المشروعات الصغيرة في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد المصرى ، كما عبر عن خشيته الا تسفر المناقشات والندوات والمؤتمرات التى تناولت القضية عن استراتيجية محددة الاهداف والوسائل لتعزيز الدور المرتقب للمشروعات الصغيرة . وبصورة محددة يلخص العقبات والمشاكل التى تعترض سبيل تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة في النقاط التالية :

- عدم وجود جهاز او هيئة واحدة مسئولة عن الإشراف والرقابة على المشروعات الصغيرة حيث تتنازع هذه الانشطة في الوقت الراهن وزارات وأجهزة متعددة مثل التعاونيات الانتاجية والاسر المنتجة والمحليات ووزارة الحكم المحلى والصناعة والقوى العاملة وغيرها .
- تصطدم سياسة تنمية المشروعات الصغيرة في مصر بعقبات تمويلية لا حدود لها ، حيث تعتبر اسعار الفائدة على القروض الممنوحة لها بالغة الارتفاع بالمقارنة باسعار الفائدة السائدة في الدول الاخرى الاخذة في النمو التى حققت نجاحا ملحوظا في جنوب شرق اسيا . وتشكل الضمانات المطلوبة عقبة كئود في وجه تنمية المشروعات الصغيرة لعدم قدرة خريجى الجامعات المصرية وحملة المؤهلات المتوسطة على توفير هذه الضمانات وهم في مراحل حياتهم الاولى .
- غياب التنظيمات المسئولة عن توجيه خريجى الجامعات المصرية او حملة المؤهلات المتوسطة للمشروعات الصغيرة التى يمكن إقامتها وفق اعتبارات الميزة النسبية وطبقا لدراسات جدوى اقتصادية وفنية سليمة وتقوم بالدفاع عن مصالحهم نيابة عنهم .
- الوضع غير المتكافىء للصناعات الصغيرة مع الوحدات الصناعية للقطاع العام . فهذه الوحدات الاخيرة تخضع لمعاملة تفضيلية في مجال الحصول على الخامات والتشغيل والإحلال والتجديد والتسويق والائتمان .

- عدم وجود مراكز البحوث والتدريب السائدة لسياسة تنمية الصناعات الصغيرة .

- عدم منح هذه الصناعات امتيازات واعفاءات ضريبية وجمركية على النحو الذى تفعله كثير من الدول الصناعية المتقدمة والدول الآخذة فى النمو من ناحية ، ولتلك التى تتمتع بها المنشآت الصناعية المنشاة طبقا لقانون الاستثمار رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ وقانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ . بل الغريب ان هذه المشروعات تتعرض لأسلوب التقديرات الجزافية لمصلحة الضرائب .

وأمام هذه العقبات لا يجب لنا ان نتوقع نجاحا كبيرا للمشروعات الصغيرة ، ما لم تتحرك الدولة تحركا جادا لانجاحها وتذليل العقبات امامها ، وهو امر مشكوك فيه ويؤكده واقع المشروعات الصغيرة حاليا ولنظل ندور كما قلنا فى فلك مشكلة اسمها مشكلة البطالة .

والسؤال : إذا كانت المشروعات الصغيرة فى تطبيقها المصرى لم تنجح فى القضاء على المشكلة .. فهل من حلول اخرى ؟ البعض يرى فى هجرة العمالة للخارج حلا والواقع ينفى ذلك .. وهذا هو موضوعنا القادم .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفـــــد

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩١

هجرة العمالة المصرية للخارج .. ومشكلة البطالة (٧)

الاعتماد على سفر المصريين للعمل فى الخارج .. حل قاصر لايعبر عن رؤية سليمة

مشكلة البطالة فى مصر احدى المشكلات المزمنة التى حارت فى حلها العقول ، وعجزت عن ايجاد مخرج لها الحلول التى طرحتها الدولة.. فقد طرح تمليك الأراضى للشباب كمشروع يمكن له أن يستوعب طاقة العاطلين ولكنه حل لأسباب عديدة لم يؤت ثماره . فكان البحث فى حلول جزئية لم يشعر المتعطلون معها باى أثر ، ثم كانت فكرة المشروعات الصغيرة التى تناولناها بالتفصيل أمس ، وهى فكرة لم تجد طريقها إلى النجاح . وفى اطار البحث عن حلول لمشكلة البطالة تطرح بعض الجهات تسفير العمالة المصرية للخارج كإحدى الوسائل التى يمكن بها التخلص من العمالة الزائدة . فما هو دور سفر العمالة المصرية إلى الخارج فى حل مشكلة هذه العمالة وحدود هذا الدور ؟!

مآسى العمالة المصرية فى الدول العربية من دروس يجب الاستفادة منها

اتجاه الدول الخليجية لتقليص الاعتماد على العمالة الوافدة وتكاليف ازمة الخليج .. تضيق المجال امام العمالة المصرية

صابر نايل



العـــدد	١٧٤١١٣١
النـــوع	٩٦,٥٪ ذكور ٣,٥ ٪ إناث
الفئة العمرية	٤٥,٨٪ من الفئة العمرية (٢٠ ـ ٢٩ سنة)
دولة العودة	٤٧ ٪ من العراق ٢٧,٤٪ من السعودية
التصنيف المهنى	٥٧,٦٪ عمال انتاج ونقل وتوزيع ١٣,٥٪ اعمال كتابية وبيع وخدمات ٢٧٪ مهن فنية ومديرون
الحالة التعليمية	٣٩,٥٪ اميون ١,٤٪ حملة مؤهلات عليا (تعلو التعليم الجامعى)
مدة الهجرة	٣٧,٦٪ لمدة سنة ١٧,٩٪ اقل من سنة
سنوات العودة	٥٧,٥٪ خلال الفترة (١٩٨٤ ـ ١٩٨٧)
قطاع العمل قبل السفر	٥٨,٢٪ قطاع خاص وتعاونى ٢٨ ٪ قطاع حكومى وقطاع عام
الخبرة المكتسبة فى الخارج	٤١٪ لم يكتسبوا خبرة بالخارج

المصدر : مجمع من مؤشرات تقريبية من دراسات عديدة فى دراسة الدكتور ايهاب عزالدين نديم .

م	الدولـــة	اعداد العاملين
١	العراق	٨٥٠٠٠٠
٢	المملكة العربية السعودية	٥٦٤٣٤٤
٣	الكويت	١٧٩٥٠٠
٤	المملكة الاردنية الهاشمية	١٢٥٤٠٢
٥	الامارات العربية المتحدة	٨٣٧٣٥
٦	ليبيا	٥٨٠١٣
٧	اليمن	٣١٦٠٠
٨	قطر	١٨٨٠٠
٩	سلطنة عمان	١٢٠٠٠
١٠	السودان	٤٢٩٠
١١	البحرين	٢٠٠٠
المجموع		١,٩٢٩,٦٨٤

جدول يوضح توزيعات هذه العمالة فى كل دولة حسب المجموعات المهنية او النشاط الاقتصادى



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩١

يمكن لنا ان نلحظ مدي التغير الذى حدث في تفكير المجتمع المصرى تحت ضغط الزيادة السكانية التى افرزت في جانب منها مشكلة البطالة من خلال المقارنة بين النظرة للسفر للخارج منذ عدة عقود مضت والنظرة له في الفترة الحالية . فلقد كان ينظر للمهاجر إلى الخارج للعمل نظرة استهجان تصل إلى حد التشهير به ، وكان يتم الربط بين فكرة السفر إلى الخارج والتنكر للوطن . والمتتبع لظاهرة هجرة المصريين للعمل بالخارج خلال فترة الاربعينات من هذا القرن يلحظ بسهولة ان هذه الظاهرة لم تكن تشكل محورا مهما سواء في تشكيل البناء الديمغرافي للمجتمع المصرى انذاك أو فيما يتصل بالتاثيرات الايجابية والسلبية الناجمة عنها .

ومع الزيادة الكبيرة في عدد السكان بدات ظاهرة هجرة المصريين للعمل بالخارج في الدول العربية بصفة خاصة تتبلور وتاخذ ابعادا اكثر تاثيرا واتخذت شكل موجات متتابعة خلال العقود الاربعة الماضية واشكالا وانماطا ونماذج متباينة يمكن عرضها بإيجاز على النحو التالى

كانت هجرة المصريين في الخمسينات الى البلدان العربية ذات سمات وخصائص نوعية فريدة فقد كانت في معظمها هجرة لمهنيين ذوى كفاءات متنوعة اتخذت في معظمها صورة البعثات الحكومية مدفوعة الاجر من قبل الحكومة المصرية . وكان البعد السياسي يلعب دورا بالغ الاهمية في تشجيع هذه الهجرات المؤقتة . ولانه لم تكن الثروة النفطية قد ظهرت بعد في تلك الفترة بصورة اقتصادية فقد انخفض العدد الاجمالي الذى اتجه مهاجرا الى هذه البلدان ولم يكن الفارق كبيرا انذاك في عائد الهجرة بين منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية من جانب والشمال الافريقي والسودان من جانب اخر مثلا .

وقد اتسم عقد الستينات والسبعينات وبخاصة هذا الاخير ، كما يوضح الدكتور محمود الكردى استاذ علم الاجتماع باداب القاهرة بتنام واضح ومتزايد في اعداد المهاجرين ونوعياتهم في كافة البلدان العربية المستقبلة لهم وبخاصة النفطية منها . وكان تضخم الثروة النفطية بصورة مفاجئة مع ضالة القوة البشرية القادرة والفاعلة على ترشيد الإفادة من هذه الثروة لدى هذه البلدان هو الدافع الرئيسى الذى جعلها تتجه إلى مصر لمدها بالثروة البشرية . وقد حققت اعداد المصريين العاملين بالخارج خلال السبعينات معدلات نمو غير عادية . وقدر التعداد العام الذى يجرى في نوفمبر ٧٦ عدد المصريين بالخارج بحوالى ١,٤ مليون نسمة وقد تزايد هذا الرقم خلال السنوات التالية ، وطوال عقد الثمانينات بدات اعداد المصريين تشهد انخفاضا واضحا وان شهدت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض في بعض السنوات ورغم اهمية الإلمام بكافة البيانات المتعلقة بالمصريين في الخارج لتوجيه الخطط بناء على اوضاعهم إلا أنه يكاد الا يكون هناك اتفاق بين اى من الاجهزة المصرية على اعداد هؤلاء ، وتختلف التقديرات بشانهم تباينا واضحا . وعلى سبيل المثال فإن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء يقدرهم بحوالى مليون و٦٦٧ الف عامل في نهاية عام ١٩٨٢ بينما تقدرهم وزارة الخارجية بحوالى ٢ مليون و٩٦٢ الفا ، ويلاحظ هنا الاختلاف الشاسع بين التقديرين . اما المجالس القومية المتخصصة فتقدرهم بحوالى ٢ مليون و٦٥٨ الف عامل . وايا كانت التقديرات فإن هذه الارقام إنما تشير إلى التزايد الهائل في اعداد العاملين بالخارج .

تطور النظرة للهجرة للخارج

مع ازدياد حركة الهجرة المصرية المؤقتة ، والتي يطلق عليها السفر للعمل بالخارج ، فإن من الطبيعي ان نقرر انه ياتى على راس اسباب هذه الهجرة ضيق المجتمع المصري بابنائه وعجزه عن استيعابهم سواء في العمل او المسكن او بقية ظروف المعيشة بشكل لائق . ويشكل هذا الاطار مجالا للمواطن المصرى للبحث عن فرصة عمل في الخارج يتمكن من خلالها من تلبية كافة احتياجاته بدلا من ان يعيش في المجتمع في حالة احباط وياس . صحيح ان العمالة المهاجرة ليست كلها في حالة بطالة ، إلا ان جانبا كبيرا منها كان يعيش هذه الحالة قبل سفره . ففى ظل وضع انتشار البطالة في مجتمع ما فإنه من الطبيعي ان تشكل فكرة الفرصة البديلة محورا رئيسيا لدى الفرد واسرته لاتخاذ قرار الهجرة من مجتمع لاخر سواء كانت هذه الهجرة هجرة دائمة ام مؤقتة . ويقصد بالفرصة البديلة هنا الظرف الاقتصادى المواتي لتحقيق عائد مالى اكبر . وقد ساهمت هذه الفكرة في خلق مناخ طرد للمواطن المصرى إلى الخارج ، فعندما لا يتيح المجتمع فرصة حقيقية لتحقيق معدل دخل يمكن الفرد من تحقيق الحاجات الاساسية للوجود الانسانى فإنه لا شك يضغط عليه ضغطا فيوقظه دون ان يشعر ، فإذا ما تزامنت عوامل الطرد ، او الدفع هذه وتزامنت مع عوامل اخرى عكسية متناقضة يمكن وصفها بالجذب فإن هذا يؤدى إلى سعى الفرد لاقتناص هذه الفرصة .

وامام ما كان يتيحه سفر المصريين للعمل بالخارج من فرصة للتخلص من عبء بعض المتعطلين وإتاحة فرص اخرى لباقى المتعطلين من خلال إحلالهم بمن سافروا وتركوا اعمالهم بدات عملية السفر للخارج تحتل موضعا هاما في التخطيط للعمالة المصرية باعتبارها احد جوانب حل مشكلة تشغيل المصريين خاصة الشباب للقضاء على مشكلة البطالة ويمكن لنا إدراك الصورة بالكامل إذا وضعنا في الاعتبار ان التقديرات التى تقدر اعداد المصريين بالخارج باكثر من ٢ مليون شخص ، كانوا يمكن ان يضافوا او نسبة كبيرة منهم إلى طابور المتعطلين لو لم تكن فرصة العمل بالخارج متاحة لهم ، وهو ما كان يمكن أن يفاقم من مشكلة البطالة بدرجة خطيرة . وزاد من بريق الهجرة للعمل في الخارج امام اجهزة الدولة ما كانت وتزال تدره من تحويلات للمصريين في الخارج قدرتها بعض المصادر بحوالى ٢,٤ مليار دولار وهو رقم كاد يكون ثابتا سنويا بحيث بدات الدولة تعتبره احد البنود الأساسية لمواردها ، بما اصبحت معه هذه التحويلات تمثل ثقلا كبيرا في ميزان المدفوعات المصرى ، وتلعب دورا هاما كمصدر للسيولة وموردا رئيسيا للنقد الاجنبى في مصر .

الهجرة ليست بديلا

رغم ما اصبحت تمثله العمالة المصرية في الخارج وتحويلاتها من اهمية لمصر ، إلا ان حقائق الامور تشير إلى ضرورة عدم اعتبارها احد البدائل الأساسية لمواجهة مشكلة البطالة ، ذلك أن سفر العمالة المصرية للخارج يجب ان ينظر اليه كعامل مرحلى مؤقت يتغير بتغير الظروف ، وعلى هذا الاساس يجب الا يدرج كاحد الحلول طويلة المدى لحل مشكلة البطالة ، ويؤكد هذه الرؤية عودة العمالة المصرية بشكل ملحوظ خلال عقد الثمانينات وانحسارها خلال نفس العقد ايضا . وهو ما يلقى على الدولة باعباء تتجاوز حل مشكلة البطالة . ولعل ازمة الخليج والتى ارتبطت بعودة اعداد كبيرة من المصريين سواء العاملين في الكويت او العراق تعد احد المؤشرات على ذلك .

ويشير الى ارتباط الهجرة المصرية الى الدول العربية بالظروف السياسية والاقتصادية لهذه الدول بما يجعلها عرضة للتذبذب بين الارتفاع والانخفاض ان اعداد المهاجرين المصريين طوال عقد الثمانينات بدات تشهد انخفاضا واضحا وملحوظا وان ذلك صاحبه ايضا تدن في معدلات الاجور نتيجة زيادة المعروض من قوة العمل ،. وارتبط ذلك كله بقرب الانتهاء من تشييد البنية التحتية لكثير من المشروعات . ودعم هذا الموقف التدهور الذى اتسمت به علاقات مصر بالدول العربية بعد معاهدة السلام . ولكن مع اعادة العلاقات ثانية بدأت ظاهرة الهجرة تنشط من جديد وبكثافة عالية وبمعدلات متزايدة وبخاصة مع بعض البلدان مثل العراق والاردن . هذا فضلا عما تسببت فيه الحرب العراقية الايرانية من خلو سوق العمل في العراق من العراقيين تقريبا لانشغالهم بالحرب ، في ذات الوقت الذى كانت فيه موجات المهاجرين المصريين العائدين من دول الخليج وشبه الجزيرة العربية تتحين الفرصة للبحث عن مكان بديل .

وبصفة عامة يمكن الاشارة الى ان العمالة المصرية للخارج شهدت موجة



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ نوفمبر 1991

عودة المصريين من الخارج يزيد من مأزق الدولة في مواجهة مشكلة البطالة

معاكسة لاتجاهها الطبيعي الى الخارج في الثمانينات لعدة اسباب يشير اليها الدكتور ابهاب نديم في دراسة له عن الابعاد الاقتصادية لازمة الخليج وهذه الاسباب هي

١ - التطورات العالمية في سوق النفط : فقد تعرض النفط العالمي خلال الثمانينات لهزات متلاحقة ادت الى درجة ملحوظة من التراجع والانكماش الاقتصادي والذي اثر على فرص التشغيل المتاحة للعمالة الوافدة للدول العربية النفطية .

٢ - تزايد القوى التنافسية للعمالة الوطنية والعمالة الاسيوية امام العمالة المصرية في اسواق العمل بالخليج . فقد اتجهت الدول العربية خلال الثمانينات الى احلال عمالتها الوطنية محل العمالة الوافدة وذلك بعد ارتفاع نسبة التعليم الوطني ودخول المراة العربية الى سوق العمل .

٣ - الظروف السياسية والعسكرية بمنطقة الخليج حيث كان لانتهاء الحرب العراقية - الايرانية في نهاية الثمانينات اكبر الاثر في عودة نسبة كبيرة من العمالة المصرية بالعراق نتيجة عودة العراقيين المجندين الى اعمالهم المدنية .

٤ - الغزو العراقي للكويت والذي ترتب عليه عودة مفاجئة لاعداد كبيرة من العمالة المصرية من الكويت والعراق ومن مختلف الدول العربية الاخرى . ولعل هذا السبب الاخير يشير الى خطورة الاعتماد بدرجة كبيرة على العمالة المصرية بالخارج . فحجم العمالة المصرية بالكويت كان يبلغ قبل الغزو نحو ١٧٩ الفا و٥٠٠ مصري وكان يبلغ بالعراق نحو ٨٥٠ الفا ، باجمالي مليون و٢٩ الفا و٥٠٠ شخص في الدولتين عاد منهم بعد شهرين فقط من اندلاع الازمة ٣٩٠ الف مصري وارتفع هذا الرقم بعد ذلك وهو ماترك اثاره القائمة حتى الان رغم عودة جانب كبير من المصريين الذين كانوا بالكويت بعد ان تم تحريرها .

ويؤكد الدكتور ايهاب نديم هذه الرؤية - المشكلة التي يمكن ان تنجم عن العودة السريعة للعمالة ، بالاشارة الى انه على الرغم من ان عودة المصريين من الدول العربية قد تمت بصورة تدريجية ابتداء من منتصف الثمانينات الا ان هناك طفرات محددة مثلت حالات عودة مفاجئة .

- في عام ١٩٨٤ كان هناك قرار للحكومة الليبية بانهاء خدمات جميع العاملين غير الليبيين من بعض فئات المهن . كذلك في نفس التاريخ كان قرار بعض الدول العربية «الكويت - السعودية - قطر - البحرين» بالاستغناء عن ٢٠٪ من العمالة غير الوطنية .

- في عام ١٩٨٦ عاد من من العراق حوالى ١٧٠ الف عامل مصري نتيجة قرار الحكومة العراقية بتخفيض تحويلات المصريين الى ٦٠٪ .

- في عام ١٩٨٧ انهت السلطات الليبية عقود عمل مايزيد على الفي عامل وتم ترحيلهم في الحال .

- عام ١٩٨٩ كانت ماساة المصريين بالعراق التي ترتبت على انتهاء الحرب العراقية الايرانية والاستغناء عن معظم العمالة المصرية العاملة هناك .

واذا كانت التقديرات تتفاوت بالنسبة لاعداد المصريين العاملين بالخارج ينطبق نفس الامر على العمالة العائدة حيث تعد محل خلاف ايضا . وقد تراوحت تقديرات العائدين منذ عام ١٩٨٥ مابين ٨٠ الى ١٠٠ الف مصري سنويا ولايشمل ذلك التقدير بالطبع الذين عادوا من جراء ازمة الخليج .

وقد افاد بحث ميداني بالنسبة للاسرة المعيشية قام به الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء في اكتوبر ١٩٨٧ وعرض له الدكتور نديم في بحثه السابق الاشارة اليه ان العودة من السعودية والعراق تتقدم كافة الدول الاخرى التي تعود منها العمالة المصرية المهاجرة حيث تمثلان معا حوالى ٧٠,٣٪ من العودة وقت اجراء البحث . كما ان نسب العودة من الدول العربية ككل تمثل مجتمعة حوالى ٩٧٪ من اجمالي العائدين .

عودة العمالة .. وآثار سيئة

وتمثل عودة العمالة المصرية من الخارج موقفا صعبا يواجهه المخطط المصري وعليه تدبير سبل مواجهته حتى لاتزداد ارقام المتعطلين وهو امر يتوقف الى حد كبير على خصائص العمالة العائدة وحالة سوق العمل في مصر والظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد . ففضلا عن انخفاض قيمة التحويلات وهو مايترك تاثيره السيء على ميزان المدفوعات فإن اجهزة الدولة تجد نفسها مواجهة بضرورة توجيه استثمارات اخرى لتوفير فرص عمل للعمالة العائدة ليتضاعف المازق الذي تواجهه الدولة اصلا والمتمثل في استيعاب المتعطلين الذين لم يسافروا إلى الخارج . وقد ذهب احد التقديرات مثلا إلى ان الاستثمارات المطلوبة لتوفير عمل للعائدين من العراق والكويت بسبب ظروف الغزو تقدر بنحو ٤,٥ مليار دولار .. ورغم ارتفاع هذا التقدير ، وتغير الظروف بعد تحرير الكويت ، إلا انه يشير إلى المشكلة التي يمكن ان تواجهنا لتدبير فرص عمل للعائدين لاية اسباب اخرى .

وفي ضوء الاختناقات التي يواجهها الاقتصاد المصري تزداد الصورة قتامة إذا لم يتم التحرك وإعادة الحسابات وفقا لاستراتيجية محددة لحل مشكلة البطالة تحتل فيها العمالة المصرية في الخارج حيزا يعتمد على رؤية موضوعية سليمة للظروف التي تواجهها هذه العمالة .

ورغم هذه الرؤية إلا ان الامور تشير إلى اننا لم نستفد من التجارب التي مررنا بها . فما كادت العلاقات مع ليبيا تمر بمرحلة تحسن حتى اندفع المصريون واجهزة الدولة تشجعهم على السفر إلى ليبيا بحثا عن عمل .. وإذا كان المواطن العادي معذورا بحكم الظروف التي يمر بها وضيق اطار رؤيته فما ذنب اجهزة الدولة ، وتجربة أو ماساة العمالة المصرية في العراق ما زالت ماثلة في الاذهان . واوضاع المصريين العاملين في ليبيا حاليا تشير إلى الماساة التي يواجهونها الآن من حيث عجز سوق العمل الليبي عن استيعابهم وهو ما يؤدي إلى بحثهم عن اي عمل يرتزقون منه . فضلا عن ذلك فإن اوضاع الدول الخليجية بعد حرب تحرير الكويت والتي كانت ذات كلفة كبيرة لها قد تؤدي إلى تضييق مجالات الاستثمار وهو ما سيؤدي إلى الحد من فرص العمالة امام المصريين في هذه الدول . وبغض النظر عن اية ظروف فإن هذا النوع من العمالة مصيره العودة إلى الوطن وهو ما يتطلب توفير فرص عمالة ومعيشة كاملة له ، وتزداد المشكلة بالنمط الاستهلاكي الذي يعود به هؤلاء المهاجرون .. وهو نمط ترفي إلى حد كبير .. ويبقى على اية حال النظر للعمالة المصرية في الخارج باعتبارها حلا لمشكلة البطالة يعتبر حلا قاصرا لا يعبر عن رؤية سليمة ، وهو ما يحتم البحث عن حلول جذرية لمشكلة البطالة .. تلك المشكلة التي باتت تؤرق شبابنا ليل نهار .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضايا فى دائرة الضوء

هذه الصفحة تستقطب آراء واجتهادات الباحثين والمهتمين والمهمومين بقضايا الوطن فى محاولة لتشخيص ودراسة القضايا والأزمات وتقديم الحلول والتصورات للخروج من دائرة الأزمة

هجرة العمال المصريين للخارج ومشكلة البطالة

الهجرة المرتدة .. مزيد من البطالة !

مشكلة البطالة فى مصر احدى المشكلات المزمنة التى حارت فى حلها العقول، وعجزت عن ايجاد مخرج لها الحلول التى طرحتها الدولة.. فقد طرح تمليك الاراضى للشباب كمشروع يمكن له ان يستوعب طاقة العاطلين ولكنه حل لأسباب عديدة لم يؤت ثماره . فكان البحث فى حلول جزئية لم يشعر المتعطلون معها بأى اثر ، ثم كانت فكرة المشروعات الصغيرة التى تناولناها بالتفصيل امس ، وهى فكرة لم تجد طريقها إلى النجاح . وفى اطار البحث.

عن حلول لمشكلة البطالة تطرح بعض الجهات تسفير العمالة المصرية للخارج كإحدى الوسائل التى يمكن بها التخلص من العمالة الزائدة . فما هو دور سفر العمالة المصرية إلى الخارج فى حل مشكلة هذه العمالة وحدود هذا الدور ؟!

الحلقة الاخيرة

● منظمة العمل الدولية نصحت مصر عام ٨٢ بالاستعداد لاستقبال المهاجرين العائدين

● عودة ٢ مليون مصرى من الخارج تزيد نسبة البطالة إلى ٣٠ ٪

التوزيع النسبى لقوة العمل الوافدة حسب الجنسية فى بلدان مجلس التعاون الخليجى وليبيا ١٩٧٥ .

الدولة	عرب	اسيويون	اوربيون وامريكيون	جهات أخرى
الامارات العربية	٢٤,٧	٦٥,٠٪	٢,٠ ٪	٨,٣ ٪
البحرين	٢١,٢٪	٥٦,٧٪	١٥,٢٪	٧,٠ ٪
السعودية	٩٠,٢٪	٤,٩ ٪	١,٩	٣,٢ ٪
عمان	١٢,٤٪	٨٣,٠٪	٤ ٪	٠,٦ ٪
قطر	٢٧,٧٪	٦٣,٣٪	١,٦ ٪	٧,٤ ٪
الكويت	٦٨,٩٪	١٦,٢٪	١,٠	١٤,١٪
ليبيا	٩٣,٤٪	١,٧ ٪	٢,١ ٪	٢,٩ ٪
الاجمالى	٧٢,٥٪	٢٠,٣	٢,١٪	٥,١٪

السنة	العدد بالالف الاجمالى	السعودية	العراق
١٩٧٤	٤٦	٤,٥	٢,٤
١٩٧٥	٤٣	١٠,٧	١,٢
١٩٧٦	٤٠	٩,٢	٤,٧
١٩٧٧	٦٢	٢٥,٩	٢,٤
١٩٧٨	٦٣	١٥,٣	١٠,٧
١٩٧٩	٨٥	٤٢,٧	٩,٥
١٩٨٠	١٢٨	٤٥,٨	٤٦,٢
١٩٨١	١٥٠	٣٥,١	٥٠,٧
١٩٨٢	٣٢٠	٦٤,١	١٤٢,١
١٩٨٣	٣٢٦	٥٥,٠	١٦٥,٩
١٩٨٤	٣٠١	٦٨,٧	١٠٤,٣

تقديم العدد السنوى للمهاجرين العائدين نهائيا وفى بلدى الهجرة الرئيسين بخاصة وحتى ١٩٨٤ .

السنة	العاطلين بالالف	معدل البطالة الى اجمالى القوى العاملة
١٩٧٤	٢٠٩	٢,٣ ٪
١٩٧٥	٢٣٣	٢,٥ ٪
١٩٧٦	٨٥٠	٧,٧ ٪
١٩٧٧	٢٩٦	٢,٨ ٪
١٩٧٨	٣٥٤	٣,٣ ٪
١٩٨١	٥٨١	٥,٤ ٪
١٩٨٢	٥٩٦	٥,٦ ٪
١٩٨٤	٦٣٤	٦ ٪
١٩٨٦	٢٠١١	١٤,٦٪

تطور معدلات البطالة فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٦ .

في تناولنا لقضية البطالة طرحنا كافة الابعاد المرتبطة بهذه المشكلة التي تطرح نفسها بالحاح على صانعي السياسات وعلى كل بيت مصري . واستكمالا لما طرحناه امس من دور هجرة العمالة المصرية في حل مشكلة البطالة وهامشية هذا الدور وإمكانية قيامه باثر عكسي من خلال عودة المهاجرين نقدم اليوم رؤية اخرى لهذا الجانب مختتمين بذلك مناقشة قضية من اكثر القضايا حيوية التي تواجه مصر وتتطلب حلولا عاجلة

هناك من يطرح السوق العربي للعمل كمخرج لأزمة البطالة بل ويطالب الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد بان نرسم الخطط الكفيلة بتغطية اوجه النقص في العمالة لهذا السوق والعمل على معالجة ماحدث اثناء القطيعة بين مصر والعرب عقب اتفاقات كامب ديفيد وحلول العمالة الاسيوية مكان العمالة المصرية . ويعني ذلك ايضا ان نربط السياسة التعليمية بالاحتياجات المستقبلية لسوق العمل العربي . وهذا التصور كان من الممكن اعتباره منفذا للتخلص من الزيادة السكانية التي تتجاوز معدلاتها السنوية ٣٪ وكذلك التخلص من البطالة السافرة والمقنعة وخاصة ان نسبة البطالة خلال عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٨٤ تراوحت مابين ٢,٣٪ الى ٦٪ والفترة مابين العامين هي فترة الذروة في الهجرة والعمل بالخارج للعمالة المصرية مما شكل احد اسباب توازن سوق العمل المصرية وتقليل حدة مشكلة البطالة انظر جدول (١)

ولقد كانت سياسة تشجيع الهجرة من قبل الدولة بترك الباب مفتوحا للعرض والطلب في السوق العربية للعمل للخلاص من ضرورة توفير فرص عمل للآلاف من المتعطلين بطالة تامة او جزئية والتي تشمل العمال اليدويين وخريجي الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية الفنية

على ان عمر الهجرة في مصر كان قصيرا . فقد بدات في السبعينات عقب حرب اكتوبر واخذت تتزايد اعداد المهاجرين بالخارج عاما بعد عام ثم اخذت موجة الهجرة في الانحسار مع مطلع عقد الثمانينيات ويعود المهاجرون باعداد كبيرة الى سوق العمل المصري الذي يحمل عبء اكثر من ثلاثة ملايين عاطل وليضيف اعباء جديدة من الناحية الاجتماعية والسياسة والاقتصادية . هذا بالاضافة الى فقد مورد هام من النقد الاجنبي كانت توفره هذه العمالة العائدة .

ويقدر الدكتور نادر فرجاني ان عودة نصف مليون مهاجر خلال (١٩٨٥-١٩٨٩) تعني ان رقم العودة سنويا حوالى مائة الف مهاجر في النصف الثاني من الثمانينيات ويكفى ان نعلم ان قوة العمل المقيمه في مصر تتراوح مابين ١٤مليونا و ١٦ مليون في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩ وعليه يكون الوزن النسبي للمهاجرين العائدين سنويا ٠,٧٪ من قوة العمل الكلية .

وعودة العمالة المصرية التي تاخذ شكلا كثيفا ومفاجئا لظروف سنذكرها فيما بعد تجعل العمالة المرتدة من اخطر المشاكل على حد قول مهندس حسين صبور بالاهرام الاقتصادي ١٩٩٠/٩/١٠ . فعودة ٢ مليون مصري ليضافوا الى قائمة العاطلين في مصر تمثل مشكلة ضخمة على اساسها سيصبح اكثر من ٣٠٪ من قوة العمل تعاني بطالة سافرة . انظر جدول (٢)

اسباب الانكماش :

بدات الدعوة في بلدان النفط العربية الى زيادة العمالة الوطنية على العمالة الاجنبية فبدا الحديث داخل هذه المجتمعات عن «سعودة» او «كوتتة» او «اخلجة» الوظائف اى جعلها للسعوديين او الكويتيين او الخليجيين ومن المعروف ان خريجي الجامعات والمعاهد العليا الثانوية والصناعية يزداد يوما بعد يوم داخل هذه البلدان حتى يصعب على خريجي الجامعات والمعاهد التعليمية من الاجانب ان يزاحموا الكادر الوطني .

وواقع الامر ان هذا الاتجاه نحو إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة من الدول العربية انما يرجع اساسا لنقص عوائد البترول . وذلك لانخفاض سعر برميل البترول من ٣٥-٤٠ دولارا عام ١٩٨١/٨٠ الى ٦ دولارات في عام ١٩٨٥ .

ولقد كان انخفاض العوائد البترولية لدى تلك الدول الى اقل من النصف . ان عرفت موازين تلك الدول لاول مرة منذ الطفرة البترولية معنى العجز . ومن ثم كان من الضروري على هذه الدول انتهاج سياسيات ائتمانية انكماشية انعكست في شكل حجم الاستثمارات والدخل مما انعكس بالتالي على حجم العمالة ولم يقتصر الامر على تخفيض حجم العمالة بل إمتد ليشمل تخفيض مستويات الاجور . ومن ناحية اخرى عملت هذه البلدان على اقرار سياسة تعليمية لم تعد مقصورة على التعليم النظري انما امتدت الى التعليم العملي وظهرت كليات عملية كالهندسة والطب والزراعة والهندسة التطبيقية وطب الاسنان والصيدلة وقد تكون اعداد الخريجين فيها اقل بكثير من اعداد خريجي الكليات النظرية ولكن التطورات سوف تسمح بانجاز الكادر العلمي والفني الذى سيحل محل العمالة الاجنبية والداخلة حديثا الى سوق العمل في هذه البلاد وبمرور الوقت سوف تزاحم العمالة الوطنية الجديدة العمالة الاجنبية ذات الخبرة . والجدير بالذكر ان اغلب الوظائف الاشرافية اصبحت الان في ايدي الوطنيين في هذه البلاد

فبالنسبة للسعودية والكويت لا يتوقع ان تستمر حاجة هذين البلدين للعمالة المصرية ولكن مع انخفاض تدريجي حتى نهاية القرن الحالي بحيث يبقى مهما في ذلك الحين ثلث العمالة المصرية التي كانت تعمل بهما في اول ١٩٨٠ ويعني ذلك تناقصا بمعدل سنوي ٨٪ للعمالة المصرية بهما .

كما ان افتراضات عن مستقبل كبير لهجرة المصريين الى العراق امر غير صحيح نظرا لظروف العراق الخاصة مع اشتداد الظروف الاقتصادية بالعراق بما يقلل عائد الهجرة للعمالة المتبقية هناك وبالتالي يجعل منها بلد عودة صافية لمصر ! ومن ناحية اخرى يلاحظ ان عددا من الاقتصاديين المصريين في تناولهم لمسالة الهجرة الى البلدان العربية النفطية يشيرون الى اهمية عامل المنافسة الذى يلقاه المصريون من إحلال العمالة الاسيوية محل العمالة المصرية في دول الخليج ويرجعون ذلك الى إن العمالة الاسيوية بميلها الى قبول الاقامة في معسكرات العمل منعزلة عن سكان البلاد المضيفة ثم رحيلها بمجرد انتهاء عقودها تحقق شروطا مثالية من وجهة نظر الاقطار المضيفة في الخليج العربي على ان اهم الاسباب قاطبة اعتبارات تعظيم الربح في القطاع الخاص وهو القطاع الاسلى في النشاط الاقتصادي فقد فضل دائما العمالة الاسيوية من شبه القارة الهندية فالوافد منها على استعداد لقبول اجور اقل وتحمل ظروف عمل اقسى واوضاع معيشية اسوا من



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩١

العامل العربي . انظر جدول (٣)

كذلك يتعرض المهاجرون المصريون للمنافسة المتزايدة من جانب مهاجرى المغرب العربى الذين كانوا يعملون في الدول الاوربية ثم اتجهوا للبلاد العربية بعد ان ضاقت عليهم سوق العمل الاوربى بانتشار النزعات الشوفينية وارتفاع معدلات البطالة ومنافسة عمالة أوربا الشرقية فيما مضى وتقييد اشكال الهجرة مما دعا مهاجرى المغرب للتوجه الى الشرق العربى وهم يشكلون منافسة نوعية من زاوية خبراتهم السابقة في اسواق عمل متقدمة ذات طابع تقنى عال . وهناك ايضا الميل الى تطبيق اساليب الانتاج الاكثر استخداما لعنصر رأس المال واقل استخداما للعمل الامر الذى يعمل بقوة ضد استيراد العمالة المصرية التى ترتبط أو يظن انها ترتبط باساليب عتيقة للانتاج

وفى تقرير لمنظمة العمل الدولية ١٩٨٢ . انه في حالة إشباع الطلب على العمالة في الدول العربية عند مستوى الاجور السائدة الامر الذى يكون هو الوضع المتحقق الان فانه من الممكن جدا أن يكون الطلب على العمالة

المصرية ذا مرونة منخفضة بل قد يكون طلبا غير مرن وفى هذه الحالة لايجوز للحكومة المصرية ان تخضع لتاثير ماتراه من وجود نسبة كبيرة من المصريين الذين يزالون راغبين في الهجرة بسبب الفجوة في الدخول الموجودة حاليا فلابد أن ينظر الى

الامر بجديه خاصه في ظل ماقد يتسبب عن الانخفاض الحالى في اسعار النفط من انخفاض في طلب الدول العربية على العمالة الاجنبية »

وهكذا كان الاتجاه واضحا منذ فترة مبكرة وعلى اثر انخفاض اسعار النفط وبالتالى اللجوء الى اجراءات انكماشية من شانها ان تؤثر بشكل اساسى على طلب العمالة ومستوى اجورها أيضا .. وكان على الحكومة المصرية بدلا من الترويج للهجرة كحل للبطالة في تلك الآونة أن تدرك أهمية تدبير الامر لاستقبال موجات من العمالة المرتدة . ولقد نصح تقرير منظمة العمل الدولية الحكومة المصرية انذاك ١٩٨٢ بأن تكون مستعدة لمواجهة احتمال عودة اعداد كبيرة من المهاجرين فجاة ، بل

وتقترح ما تسميه (بالبرنامج العاجل) للاستثمار الجاهز للتطبيق اذا ماحدث وارتفع معدل البطالة بشكل ملحوظ نتيجة العودة ويؤكد التقرير ان هذا البرنامج يجب أن يركز على قطاع البناء وذلك أن برنامجا للتوسع في الاسكان هو الاختيار الطبيعى في مثل هذه الظروف ولكن يجب أن يضاف اليه التوسع في البنية الاساسية في قطاع المواصلات في (الريف والحضر) على السواء وفى تحسين الاراضى كعناصر محتملة من عناصر هذا البرنامج العاجل .

كان لابد من تلك السياسات على ضوء توقع المستقبل المرئى من زاوية تامل الاوضاع الاقتصادية المحدودة لتلك البلدان خاصة بعد النكسة النفطية والتى انهار سعر البرميل بسببها حتى وصل الى ٦ دولارات .

فما بالنا وقد دخلت عوامل مفاجئة مثل ازمة الخليج وحدث بسببها نزوح واسع النطاق للعمالة المصرية من الكويت والعراق في أن واحد مما فاقم من مسالة العمالة المرتدة الضخمة واصبحت هما اضافيا لمجمل هموم الاقتصاد المصرى .

ان الازمة اليوم لآلاف المصريين الذين كانوا يجدون متنفسا في الهجرة الخارجية ان اصبحوا اليوم في مأزق بالغ القسوة ولايستطيع أحد مهما امتلك من قدرات تنبؤية ان يستنتج ماذا يحدث غدا ازاء هذه الكارثة المحدقة باكثر من أربعة ملايين مواطن لايجدون الحد الادنى للحياة ومثلهم من العاملين الذين يتقاضون أجورا لاتغنى ولاتسمن من جوع ... مماذا نحن فاعلون !!



قروض للشباب بفائدة ١٠ ٪ لانشاء المشروعات الصغيرة

المنصورة ـ من عطية عبد الحميد :

تقرر منح الشباب الراغب فى انشاء المشروعات الصغيرة قروضا ميسرة بفائدة ١٠ ٪ مع فترة سماح لمدة سنتين وذلك لشراء المعدات والخامات ومستلزمات الانتاج مع عدم فرض اية ضمانات للحصول على القرض . سوى الجدية والالتزام وعدم فرض قيود على الافراد الذين يشتركون فى مشروع واحد

واكد السيد احمد رافت نائب . وزير الادارة المحلية ورئيس جهاز الصناعات الحرفية فى لقائه برؤساء المدن والقرى بالدقهلية بالوزارة ان ١٥ محافظة تقدمت بمشروعاتها حتى الآن وان الجهاز تلقى ٥٨٢ مشروعا وذلك فى اطار المشروع القومى للصناعات الحرفية الصغيرة الذى يتيح ٧٠ فرصة عمل للشباب على مدى ٤ سنوات سيتم تمويلها بمبلغ ٨٠٠ مليون جنيه من الصندوق الاجتماعى .

واضاف ان الانشطة التى تقرر منح قروض لاقامة مشروعات الشباب فيها هى صناعة الاثاث والنجارة والاحذية والمنتجات الجلدية والصناعات المعدنية والهندسية والسجاد والكليم اليدوى والملابس الجاهزة والنسيج والتريكو والغزل وصناعات خان الخليلى والتصوير والطباعة . وقد حضر اللقاء السيد ماهر الدرويش السكرتير العام لمحافظة الدقهلية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسائى

التاريخ : ١٧ نوفمبر ١٩٩١

إعانات للمتعطلين وأصحاب الدخول المنخفضة

صندوق جديد للضمان الاجتماعى يستفيد منه كبار السن والأرامل

٢ مليار جنيه لتمويل الصندوق من البنك الدولى ودول التعاون الإقتصادى

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩١

كتبت سميحة كريم :

يبحث الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط مع البنك الدولى إنشاء صندوق جديد لزيادة دخول أصحاب المعاشات المنخفضة والفئات المحدودة الدخل وذلك بعد الخطوات الاقتصادية الجديدة وإجراءات مواجهة إرتفاع الاسعار .

وصرح مصدر مسئول بوزارة الشئون الإجتماعية بان راسمال صندوق الضمان الإجتماعى الجديد ٧٠٠ مليون دولار فى الوقت الحالى ..

يقدم الصندوق دعما ماليا لاصحاب المعاشات كما يصرف دعما نقديا ، لكل من لايتقاضى اجرا او من لم يحصل على فرصة عمل .

وتقوم وزارة الشئون الإجتماعية حاليا بتحديد ... الإجتماعية التى تستحق الاستفادة من هذا الص... اصحاب المعاشات المنخفضة حتى ٤٠ جنيها والارامل اللاتى لا يوجد عائل لهن وكبار السن

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : السياسي
التاريخ : ١٧/ نوفمبر ١٩٩١

سؤال إلى كل الأحزاب :

أين أنتم من مشكلات الشباب ؟

الوطني : حلول للبطالة .. أراضى الخريجين .. صناعات صغيرة .

الأحرار : نحن مهتمون .. لكن الشباب لا يهتم !

العمل : ليست مشكلاتهم وحدهم .. والتعاون يحل الأزمات .

التجمع : فن وأدب ورياضة .. أبواب الدخول لجناحنا الشبابي .



المصدر : السياسي

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩١

كتبت : ايناس محروس

مشكلات الشباب في مصر معروفة :

هي الموضوع الذى يشغل كل المهتمين بالقضايا العامة .. بالعمل السياسي .. وخاصة اولئك الذين يعلنون هذا الاهتمام : الاحزاب !

ماذا في برامج الاحزاب عن الشباب انه سؤال الى كل الاحزاب : اين انتم من مشكلات الشباب .

يقول المهندس عبد الفتاح كريته امين شباب الحزب الوطنى الديمقراطى بالجيزة : إن الحزب يتعرض لمشكلات الشباب من خلال امانات الشباب في المحافظات ومن أهم المشكلات التى تعرض لها الحزب مشكلة البطالة ، وتم مناقشة هذه القضية الهامة من خلال عقد الندوات واللقاءات مع المسئولين .

كما طالب الحزب بتذليل خطوات تسليم الاراضى الصحراوية للشباب كحل امثل لإستصلاح الاراضى للخريجين كذلك مشروع الصناعات الصغيرة الذى قدم الحزب توصياته بشانها الى الجهات المختصة لتنفيذها الى جانب عمل قوافل علاجية لعلاج المواطنين بالمناطق النائية والمحرومة من الخدمات الصحية ويشارك فيها الاطباء الشباب من ابناء الحزب الوطنى بالجيزة .

الشباب لايهتم

اما محمد فريد زكريا امين حزب الاحرار فيقول : ان الاهتمام بقضايا الشباب لم يختف من الاحزاب وان كلن هناك عدم اهتمام فهو من الشباب انفسهم ولكن حزب الاحرار بالذات يصدر جريدة تحتوى على كم كبير من مشكلات الشباب سواء من الخريجين او في الجامعات وحزب الاحرار يتميز بان ثلث اعضائه من الشباب سواء في مجلس الرئاسة او الامانة العامة او المجلس الدائم واهم ما يميز هذا النشاط الحزبى هو الاهتمام بالطلاب .

شباب العمل

ويقول مجدى احمد حسين بحزب العمل : من المعروف ان حزب العمل يولى اهتمامه بالشباب خاصة في فصل الصيف ، فتقام معسكرات بصفة دورية والغرض منها تثقيف الشباب ونحن الآن نعد صحيفة خاصة للشباب لعرض مشكلاتهم وقضاياهم .

وإن شعور الشباب بعدم اهتمام المسئولين والاحزاب به شعور خاطىء لان مشكلاته هى مشاكل المجتمع ككل : وما الاسعار ، والبطالة ، والاسكان ، والتعليم .. إلا مشكلات للمجتمع بصفة عامة وحتى تحل يجب ان يتعاون الجميع : الافراد ، والقيادات ، فمع التعاون تحل الازمات .

ويضيف : ان ٨٠ ٪ من قواعد الحزب شباب ممثلين لاقرانهم لانهم اقرب فهماً لمشكلاتهم وكيفية علاجها . فيوجد امين شباب لكل لجنة ومن حق اى عضو ان يصل الى اللجان الشبابية بالترشيح والنجاح في الحزب ومن حق الشباب الانتماء الى الاتحادات العمالية بالحزب من سن ١٨ الى ٢٥ سنة كما يمكن دخولهم لجان الحزب ويكون ممثل اللجان واحداً منهم . بالاضافة الى اهتمام حزب العمل بالانشطة المختلفة خاصة الثقافية والرياضية .

اتحاد الشباب التقدمى

ويقول هشام بيومى عضو بالهيئة التنفيذية لإتحاد الشباب التقدمى وامين الشباب بحزب التجمع بالقاهرة : إن اتحاد الشباب التقدمى والهيئة الشبابية داخل حزب التجمع وهو جناحه الشبابى .. وهو يولى الاهتمام بعدد من القضايا الشبابية اهمها التعليم ، البطالة فدورنا هو التعاون بقدر المتاح مع الاجهزة التنفيذية فيما يختص مثلا بالانشطة الرياضية لاوقات الفراغ كذلك الاهتمام بقضايا الادمان ومعالجته .

ويضيف امين شباب حزب التجمع : ان الابواب التى يستطيع الشباب من خلالها دخول الاتحاد متعددة مثل : الفن ويشتمل على النشاط السينمائى والمسرحى وايضا عن طريق النشاط في النواحى الادبية وعقد الندوات التى يعدها الاتحاد كذلك اصدار مجلة تصدر في عدد من المحافظات بالاضافة الى النشاط الترفيهى والرحلات والنشاط الاجتماعى خاصة بالجامعلت .

اذا كان هذا هو راى بعض القيادات الحزبية عن الشباب بالاحزاب السياسية فما هو رأى الشباب .

يقول عبد الله لطفى معد برامج للتليفزيون : توجد في مصر تشكيلات سياسية عديدة وان دلت هذه الكثرة على شىء فانما تدل على وجود مناخ ديمقراطى وحياه ديمقراطية سياسية سليمة ، إلا ان الواقع مختلف تماماً فبعض هذه الاحزاب هى جرائد فقط تحمل اسماءها ، وقد يكون الخطا الاول من الشباب لعدم المشاركة نظراً لتعدد الافكار والاتجاهات والاحزاب ولكن الخطا الاكبر يقع على عاتق الاحزاب بشكل عام في توعية الشباب وتامين حركته وحل ومناقشة قضاياه ، والاهم من ذلك كله هو شرح برامج الاحزاب بصورة جيدة تسمح للشباب بالاختيار والمفاضلة .. لاى حزب سوف ينضم ويمارس من خلاله دوره .

● اما نصر عبد المنعم ، محاسب ، فيقول : ان هناك ديمقراطية متسعة بشكل كبير خاصة في السنوات الخمس الاخيرة وخيز دليل على ذلك تعدد الاحزاب واطلاق حرية اتخاذ البرامج لكل حزب وهناك حرية مطلقة

١٧٣

امام كل فرد لاختيار الحزب الذى يميل اليه ولكنه يجب على الاحزاب الالتفات بصورة اوضح الى مايهتم به شباب مصر اليوم

اما المهندس عادل رطبة امين مساعد الشباب بالحزب الوطنى بالجيزة يقول من الضرورى ان يعتمد اى حزب فى مصر على الشباب لكن المشكلة فى مصر هى عزوف الشباب نفسه عن العمل الحزبى بحجة انها ، سياسة ،ومهمة الحزب واعضائه وقياداته توضيح اتجاهات الحزب



استيراد البطالة !!

■■ المؤكد ان ابرز القضايا التي تشغل دول العالم هي مشكلة البطالة ومايترتب عليهامن انخفاض الناتج القومي ، ان الدول اياكان مستواها الاقتصادى تسعى جاهدة الى الوصول للاستخدام الامثل للقوى البشرية المتاحة لديها وتحقيق التشغيل شبه المتكامل بالنسبة لعناصر الانتاج فالقوى البشرية هي التي تضع عناصر الانتاج موضع التشغيل وهي المتحكم الرئيسي فى الناتج القومي بالنسبة للشعوب فعند الوصول الى نقطة التشغيل الأمثل لقوى الشعب العاملة فسوف تتحقق وفرة الانتاج ويكون هناك فائض يمكن تصديره ومن الاخطاء الشائعة ان يعتقد البعض أن وفرة الانتاج المادى تمثل الاسلوب الوحيد لزيادة الصادرات وبالتالى زيادة ايرادات الدولة من النقد الأجنبى . فهناك وسائل اخرى تحقق نفس النتيجة منها استهلاك الاجانب للسلع و الخدمات داخل البلاد عن طريق السياحة مثلا او عن طريق تصدير قوة العمل ذاته بتشجيع انشاء شركات التنفيذ (المقاولات) التى تتخذ شكل مؤسسات متعددة الجنسيات ، فهذه المؤسسات تلعب دورا هاما فى اقتصاديات معظم الدول المتقدمة وبالتالى فى العلاقات الاقتصادية الدولية فهي من الاهمية بمكان للحكومات و اصحاب الاعمال و العمال اذ انه من خلال الاستثمارات الدولية المباشرة و الوسائل الاخرى فان مثل تلك المؤسسات يمكنها ان تعود بفوائد اساسية على بلادها و على البلاد المضيفة لها عن طريق المساهمة الفعالة فى استخدام رأس المال و التكنولوجيا و القوى العاملة مما يؤدى الى تنمية المصالح الاقتصادية و الاجتماعية وكذلك تحسين مستويات المعيشة وتلبية الاحتياجات الاساسية فى البلد المضيف وخلق فرص عمل بطريق مباشر اوغير مباشر .

ومن ناحية أخرى فان التقدم الذى تحرزه المؤسسات المتعددة الجنسيات فى تنظيم انشطتها خارج نطاق الاطار الوطنى يمكن ان يؤدى الى تضارب اهداف السياسة القومية لبلادها مع الاهداف و السياسة القومية لمصالح العمل فى البلد المضيف لهذه المؤسسات .

صلاح الدين حميد



والمؤكد ان كمية العمل المستوردة ان لم يكن الشعب في حاجة ملحة اليها ولايستطيع ابناؤه القيام بهما تعني استنزاف موارده من النقد الأجنبي وتصدير البطالة اليه ، وبعبارة اوضح استغلال القوى البشرية المتاحة في شعب على حساب الشعب المستورد لقوة عمل لتنفيذ اعمال يمكن لابنائه تنفيذها وهذا مالايتفق وصالحه القومي .

والقضية انه في مصر تتولى المؤسسات المتعددة الجنسيات مزاولة المهام التي يوكل اليها تنفيذها من عقود مقاولات عن طريق انشاء فروع شركات اجنبية بالبلاد ولقد حدد قانون السجل التجاري اجراءات قيد الفروع بالسجل التجاري واكتسابها الشخصية الاعتبارية التي تعطيها حق مزاولة النشاط

وتضمن قانون السجل التجاري والقرارات التنفيذية به الضوابط والاجراءات الحاكمة لقيد فروع الشركات الأجنبية بالسجل التجاري التي تتمثل فيما يلي : —

● التقدم بسجل الشركة الام في الخارج وقرارها بفتح فرع في مصر مصدقا عليه من القنصلية المصرية ببلد الشركة الام
● أن يكون هناك عقد مقاولة بين الشركة وجهة محلية
● كما تؤخذ موافقة كل من :

١ — وزير التموين والتجارة الداخلية الذي يتولى الاشراف على مصلحة السجل التجاري .

ب — والوزير الذي تقع عملية المقاولة في نطاق اختصاصات وزارته وهيئة الاستثمار

وشهادة بنكية تحدد رصيد الفرع في مصر والتي لاتتعدى عشرة الاف دولار كحد ادنى

وبعد التقدم بهذه المستندات واخذ الموافقات الموضحة يتم قيد الفرع بالسجل التجاري

ولقد تضمنت احكام قانون السجل التجاري امكانية اضافة عقود مقاولات اخرى الى سجلات الفروع وشطب الفرع بمجرد انتهاء عقود المقاولات التي يتولى تنفيذها او عدم تجديد قيده بالسجل التجاري كل خمس سنوات

اما بخصوص ماليات فروع الشركات الأجنبية فلقد حددت ذلك احكام اللائحة التنفيذية لقانون الشركات بان تتقدم الفروع الأجنبية بقوائمها المالية لمصلحة الشركات كما أن للمصلحة حق طلب اية استفسارات او بيانات بخصوص ماليات هذه الفروع .

يتضح من ذلك أن هناك العديد من الموافقات والاجراءات فماذا تعني هذه الموافقات والاجراءات : —

أولا . بالنسبة لعقد المقاولة الذي يقوم بتنفيذه الفرع الذي يعد الاساس الأول لقيده بالسجل التجاري ، واكتسابه الشخصية الاعتبارية وبالتالي حق مزاولة النشاط في البلاد ، هذا العقد يبدي الرأي فيه الوزير المختص الذي يقع موضوع العقد في دائرة نشاطه . والذي يحدد الغرض من انشاء الفرع

وهنا يبرز العديد من الاسئلة منها على سبيل المثال : —

★ هل المقاولة موضوع التعاقد لا تستطيع تنفيذها جهة محلية ؟

★ ما مدى استمرارية صلة الفرع بالجهة الفنية التي يقع عقد المقاولة في نطاق اعماله بعد أن وافقت على قيد الفرع بالسجل التجاري وقيام الفرع بتنفيذ المقاولة ؟

★ عند قيام الفرع بتنفيذ اعمال اخرى دون قيدها بالسجل التجاري ما هو نوع الرقابة التي يتعرض لها الفرع في مثل هذه الحالات ؟

ثانيا : التقدم بشهادة بنكية تحدد رصيد الفرع في مصر وهذه في أغلب الحالات لا تتعدى عشرة الاف دولار امريكي وبعبارة اوضح فان فروع الشركات الاجنبية ليس لها رأس مال أو أية اصول ثابتة في مصر كما هو الحال بالنسبة للشركات المصرية .

وهنا يبرز سؤال آخر ما هي الضمانات التي تقدمها الفروع الأجنبية للاقتراض من البنوك أو مؤسسات الائتمان ليتحقق لها السيولة النقدية متى احتاجت اليها عند تنفيذ الاعمال الموكل اليها تنفيذها ؟ فالفروع الاجنبية ليس لها رأس مال جار أو احتياطيات يمكن الصرف منها مباشرة على العمليات المكلفة بتنفيذها .

ثالثا : أن قانون السجل التجاري لم يحدد اى دور أو اية ضوابط بالنسبة لموافقة هيئة الاستثمار لذا فان هذه الموافقة لا تمثل سوى موافقة شكلية لاستكمال اجراءات القيد بالسجل التجاري

خلاصة القول

يمكن تحديد جوانب القضية في عدة محاور في مقدمتها

● ان فروع الشركات الاجنبية التي تقوم بتنفيذ أعمال يمكن للقوى البشرية المصرية مزاولتها لا تمثل سوى مؤسسات استيراد للبطالة واستنزاف موارد البلاد من النقد الاجنبي .

● انه لا توجد اية رقابة فنية على الاعمال التي تقوم بتنفيذها فروع الشركات الاجنبية .

● انه ليس لفروع الشركات الاجنبية رأس مال أو دراسات جدوى اقتصادية أو هياكل ادارية أو فنية .... الخ ويمكنها تنفيذ مقاولات دون حاجة الى توافر المقومات — الفنية أو المادية التي قد تحتاجها خلال مراحل التنفيذ .

● انه لا توجد اية ضمانات مادية يمكن للفروع التقدم بها في حالة اللجوء الى الاقتراض لتنفيذ الاعمال

والمحافظة على السيولة النقدية . فالفروع الاجنبية ليس لها رأس مال في أي شكل من الاشكال الثابتة أو الجارية .

● أنه لا توجد اية مبررات لالغاء سجلات الفروع في حالة عدم وجود مقاولات تقوم بتنفيذها .

● انه يمكن للفروع ان تنفذ اية اعمال دون اضافتها ، سجلاتها التجارية وبذلك يصبح من الصعب ان لم يكن من المستحيل معرفة حساباتها و التحقق من قوائمها المالية .

● هناك بعض الشركات الاجنبية التي تشارك في



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ٦ / ١٩٩١

البطالة والهجرة ـ معادلة صعبة في مصر:

الجامعيون في صدارة طابور العاطلين!

■ القاهرة ـ كرم جبر:

■ اذا كان الاقتصاديون يصفون البطالة بانها «قنبلة موقوتة» تهدد الاقتصاد المصري. فالمؤكد ان عودة العمالة المصرية المهاجرة باعداد كبيرة، تزيد من خطورة المشكلة، واحتمالات انفجارها.

وفي اطار هذا المفهوم، كان من الطبيعي ان تعتبر مصر الهجرة هدفا قوميا، للتخفيف من حدة الضغوط التي يعانيها المجتمع.. ولكن السؤال المطروح هو: هل يمكن التوصل الى نظم واجراءات محددة تساعد في رسم سياسة قومية موحدة لتنظيم هجرة العمالة المصرية الى الخارج؟

استحوذ هذا السؤال على مناقشات مطولة، حضرها وزراء ومختصون، في ندوة عقدت مؤخرا بالقاهرة تحت عنوان «نحو وضع سياسة قومية لتنظيم هجرة العمالة المصرية».

□□ مراحل الهجرة

قدمت وزارة القوى العاملة المصرية بحثا مهما، استعرض بإيجاز شديد، تحليل الوضع الراهن واهم ملامح سوق العمل المحلي.. وكذلك تحليل اعداد العمالة العائدة في الفترة الاخيرة.

فقد مرت الهجرة المصرية بثلاث مراحل: مرحلة التطور وهي الفترة بين عامي ١٩٤٥ ـ ١٩٧٥.. ثم مرحلة العصر الذهبي في الفترة ما بين ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ وذلك نتيجة ارتفاع اسعار البترول بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر.. ثم المرحلة الثالثة «عودة العمالة» خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠.

ففي الوقت الذي بلغ فيه حجم التعاقدات للعمالة المصرية ٥٩٦ الفا عام ١٩٨٥.. تناقص العدد الى ٢٤٥ الفا عام ١٩٩٠، وبلغت نسبة التناقص ٥٩٪.. والواقع ان عودة الاعداد الكبيرة من العمالة المصرية من الخليج، قد تزامن مع معاناة الاقتصاد المصري لتدبير استثمارات ضخمة للتصدي لمشكلة البطالة السافرة، بالاضافة لما هو موجود من بطالة مقنعة.. والملاحظ زيادة معدل البطالة في الستينات من ٢٪ الى حوالى ١٥٪ الآن.

وفي سياق التعرف السريع الى الوضع الراهن لحالة سوق العمل، نجد ان القطاع الخاص يستحوذ على نحو ٦٦٪ من العمالة، والقطاع الحكومي ٢٣٪، والقطاع العام ١١٪.. اما فيما يختص بالعاملين في الخارج «قبل ازمة الخليج»، فقد بلغ عددهم حوالى ٢ مليون «٤٣٪ في العراق ـ ٢٩٪ السعودية ـ ٩٪ الكويت ـ ٦٪ الاردن».. عاد منهم بعد الازمة حوالى ٣٩٠ الفا.

ويمكن ايجاز الوضع الراهن بالسوق المحلي والخارجي فيما يلي:

- تزايد معدلات البطالة السافرة، بالسوق المحلي، وخصوصا بين حملة المؤهلات.
- عودة أعداد كبيرة من العمالة بعد أزمة الخليج.
- تناقص حجم التعاقدات للعمالة المصرية بالدول العربية وخصوصا دول الخليج، وان تزايدت اعدادها مع الجماهيرية الليبية.

وبناء على ما تقدم، فقد اقترحت وزارة القوى العاملة، معرفة الحجم التقريبي للعمالة المصرية التي ستحتاجها الدول الخارجية وخصوصا العربية والافريقية، عن طريق دراسة أسواقها، والتعرف الى سياساتها في ما يتعلق بالعمالة الاجنبية وعقد الاتفاقات الثنائية معها.

□□ فائض العمالة

وينتقل الدكتور رجاء عبد الرسول مدير معهد التخطيط القومي الى موضوع «الخصوصية المتميزة لاسواق العمل العربية»، مؤكدا ان الموارد المتوافرة في الاقطار الخليجية تجعلها منطقة جذب للعمالة، وقد حدث ذلك في التاريخ الانساني بصور مختلفة، مثلا: اكتشاف اميركا في القرن السادس عشر فتح آفاقا جديدة للبشرية، وانتقلت موجات من المهاجرين من شتى بقاع الدنيا الى هذا العالم الجديد.

ولكن الوضع في منطقة الخليج كان مختلفا، لأن الثروة الخليجية المتمثلة في النفط، تتميز بانها سلعة غير متجددة مآلها النضوب.. كما أن العمليات المرتبطة بانتاج النفط لا تحتاج في حد ذاتها الى عمالة، وانما نشأت الحاجة الى العمالة نتيجة لاستثمار واستغلال هذا العائد.

اضاف الدكتور عبد الرسول بان الجانب الاعظم والاكبر من فرص العمالة التي تولدت في المنطقة العربية لم تكن ذات ارتباط مباشر بعملية انتاج النفط، وانما ارتبطت بالدخول التي توافرت من خلال هذا الانتاج وارتفاع قيمته في الأسواق العالمية.. وبالتالي نشأت الحاجة للاستعانة بالعمالة الوافدة لفترات محدودة، من دون أن تصبح جزءا من التركيبة السكانية الاساسية بالمنطقة

واذا نظرنا الى طبيعة فرص العمل المتوافرة بمنطقة الخليج، سنجد أنها ليست دائمة، بمعنى انها مرتبطة باستكمال تنفيذ برامج انمائية هائلة وطموحة في زمن قصير تطلبتها طبيعة الظروف التي كانت سائدة لدى بداية ظهور النفط

وترتبط معظم هذه الاستثمارات بالبنية الأساسية كالطرق والموانيء والمنشات والمساكن وغيرها.. وهذه الاستثمارات تتطلب عمالة كبيرة في مرحلة الانشاء، لكنها لا تولد فرص عمل دائمة بعد ذلك

وانتقل الدكتور عبد الرسول الى فائض العمالة في مصر، مشيرا الى أن الجانب الاعظم من هذا الفائض يتمثل في بطالة المتعلمين من خريجي الجامعات والمعاهد وحاملي الشهادات المتوسطة. بينما تقل معدلات البطالة بصورة واضحة عند المستويات الاقل

ويتطلب هذا الامر صوغ سياسات واجراءات تتعلق بإعداد وتهيئة فائض العمالة المصرية للوفاء باحتياجات المنطقة العربية عموما والخليجية بشكل خاص.. خصوصا بعد تغيير خريطة وهيكل الانفاق العام في تلك البلدان، حيث استكمل الجانب الأعظم من شبكة البنية الاساسية، وأصبح اتجاه هذا الانفاق الى توفير الخدمات العامة وتهيئة المناخ الملائم لنشاط القطاع الخاص

ولا يمكن أن نتجاهل بروز دور العمالة المحلية من خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية المختلفة في تلك البلدان وتزايد مشاركة المرأة، مما أسهم بدوره في تقليص المساحة المتاحة للعمالة الوافدة في سوق العمل

□□ العوامل السياسية

الدكتور صبحي عبد الحكيم رئيس مجلس الشورى الأسبق، لفت الانظار الى نقطة مهمة. وهي ان مصر منذ اوائل الستينات كانت بلدا مستقبلا للمهاجرين وليست طاردة للعمالة. وتطور الوضع منذ أوائل الستينات، حيث كانت الهجرة البعيدة والدائمة هي نمط هجرة المصريين. ثم حدث نمط آخر هو هجرة العمالة الموقتة للدول العربية.

وبتحليل نمط الهجرة المصرية نجد أننا أمام عوامل دفع أكثر تأثيرا من عوامل الجذب. بمعنى ان العوامل السياسية هي التي تلعب الدور الاكبر في مسالة العمالة المهاجرة.. مثلما ذهب المصريون الى العراق وعادوا

ويجب الا نسرف في التفاؤل بشأن امكانية ذهاب العمالة المصرية الى البلدان الافريقية، التي تمر بظروف غاية في القسوة والصعوبة. مما يصعب عملية استقبال المصريين او غيرهم كما أن للمهاجرين المغاربة وجودا مكثفا في بعض هذه المناطق

أما الدكتورة نجلاء الاهواني، الاستاذة بكلية الاقتصاد - جامعة القاهرة، فقد وضعت يدها على بعض الحقائق التي اثرت المناقشة

فقد اوضحت بعض الخصائص والسمات الاساسية للعمالة العائدة من الكويت والعراق حتى منتصف كانون الثاني / يناير ١٩٩١، حيث بلغ عدد العائدين ٣٩٠ الفا، معظمهم من العاملين في القطاع الخاص غير المنظم في هاتين الدولتين. وهم من الذكور ومن فئات سنية نشطة اقتصاديا وقادرة على العمل.. نصفهم تقريبا من الوجه البحري والنصف الآخر من الوجه القبلي.

وتختلف خصائص العائدين من كل من الدولتين.. فالعائدون من الكويت معظمهم من محافظات الوجه القبلي، وكانوا يعملون في قطاعات الانتاج ووسائل النقل وعمالة عادية، أما أبناء الوجه البحري فكانوا يعملون في قطاعات الحكومة والتامين والبنوك، ومعظمهم من أبناء القاهرة.

أما العائدون من العراق، فقد نزح اغلبهم من الوجه البحري، وخصوصا الريف، للعمل في القطاع الزراعي، أما أبناء الصعيد فقد عملوا في قطاع التشييد والبناء في العراق.

وازاء هذه الخصائص والسمات تثور القضية الاساسية، وهي كيفية استيعاب هذه العمالة المنتجة وتوفير فرص العمل المناسبة لها.

وتقترح الدكتورة نجلاء تنشيط دور القطاع الخاص في استيعاب جزء كبير من فائض العمالة في مشروعات استصلاح الأراضي وفي المجتمعات العمرانية الجديدة، وتعمير سيناء وسواحل البحر الاحمر والساحل الشمالي.

ومن أهم المجالات التي يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في استيعاب العمالة العائدة، الصناعات الصغيرة والأعمال الحرفية.. اذ تتميز بقدرتها على خلق فرص عمل كبيرة لكون غالبيتها كثيفة العمل وتتطلب رؤوس أموال اقل، مما تتطلبه الصناعات الكبيرة والمتوسطة.



المصدر : الأهرام العربي

التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مساوىء وثغرات

وبعد مناقشات استمرت على مدى يومين، اتضح وجود عدة ثغرات في القانون الذي ينظم هجرة العمالة المصرية الصادر عام ١٩٩٠. اهمها

● لا يعالج القانون ظاهرة المغادرين للبحث عن عمل في بلاد لا تتطلب تاشيرة دخول كالاردن واليمن والجماهيرية الليبية والعراق، على الرغم من ندرة فرص العمل في تلك الدول، مما يخلق مشاكل كثيرة للبلدان المستقبلة وايضا للعمالة المصرية.

● لا تخضع تعاقدات المصريين مع السفارات العربية والاجنبية لاي نوع من الرقابة، كما حدث لاساتذة الجامعات الذين تعاقدوا مع بعض الدول العربية باجور اقل من المستويات المفروض ان يتعاقدوا بها.

● تقاضي بعض مكاتب التشغيل مبالغ نقدية ازاء تشغيل المصريين على الرغم من منع القانون ذلك.

وكان من الطبيعي ان يعاد النظر في كل هذه الثغرات بعد الماسي الكبيرة التي تعرضت لها العمالة المصرية في العراق.. واقترح الخبراء ضرورة توحيد قنوات الخروج بحيث تتم من خلال مؤسسات، وبضمان شركات منشاة بمقتضى القانون.. مع ضرورة تمكين هذه الشركات من دخول الاسواق العربية لدراسة امكاناتها، وتلبية احتياجاتها من العمالة المنظمة ■



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩١

هوامش

مشروعات الشباب.. بين الحقيقة والوهم

بقلم
السيد عبد الرءوف

نقول للمرة المائة وسنقول للمرة الالف ان المشروعات الصغيرة للشباب تحقق العديد من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية والامنية والسياسية .. اما الاهداف الاقتصادية فهى توسيع القاعدة الانتاجية ونشر الفكر الانتاجى والاستثمارى بين الشباب وتخفيف عبء التشغيل عن كاهل الدولة المثقل والعاجز عن توفير المزيد من فرص العمل مما دعا رئيس الجمهورية إلى الاعلان اكثر من مرة انه على الشباب الا يظلوا يعتمدون على الحكومة لتشغيلهم وان عليهم أن يقبلوا على المشروعات التى تستهدف تشغيل الشباب .. ومن هذه الاهداف الاقتصادية ايضا الحد من ظاهرة البطالة التى تنتظم الملايين من الشباب .

اما الاهداف الاجتماعية فأولها ان معالجة ظاهرة البطالة تحمى ابناءنا من الفراغ والاستقطاب وتشغلهم بما يفيدهم وتساعدهم على بناء حياتهم واقامة اسر جديدة وتوجيه طاقاتهم الفكرية والبدنية فى اتجاه البناء . واما الاهداف الاخلاقية فإن انخراط الشباب فى نشاطات انتاجية مشروعة يحميهم بالضرورة وبالنتيجة من الانحرافات الاخلاقية والسلوكية الناجمة عن الفراغ والعجز عن اقامة حياة طبيعية وتكوين اسرة وترتبط بهذه الاهداف الاخلاقية الاهداف الامنية فالشباب المشغولون بالعمل والانتاج المرتبطون بأسر مستقرة يكونون حريصين على استقرار اسرهم وتوفير الامن والسلامة لها على عكس الشباب المحبطين اليائسين الذين يدفعهم اليأس والاحباط إلى الانحراف أو التطرف فى أى اتجاه . واما الاهداف السياسية فهى محصلة توافر وتفاعل كل هذه العوامل السابقة . فالمجتمع المنتج الامن المستقر يوفر افضل الظروف والآمال لأى حاكم فليس هناك حاكم مخلص لوطنه وشعبه إلا ويريد لوطنه الامن والاستقرار والرفاهية وهى اهداف لاتتحقق وجيش من البطالة يتزايد يوما بعد يوم دون امل حقيقى فى انقاصه وامتصاص طاقاته فيما يفيد افراده ويفيد المجتمع ككل .

ونقول للمرة المائة ونقول للمرة الالف ان الاسوأ من الصمت ازاء مشكلات الشباب هو الحديث الدائم والمتكرر عنها دون تقديم حل حقيقى . أو تقديم حلول «عسلية» يثبت التطبيق العملى انها مجرد شعارات يفرغها العمل التنفيذى فى المضمون . فلاشك ان هناك رغبة فى استثمار طاقات الشباب ونية لاقامة مشروعات صغيرة للشباب واتجاها لتوفير التمويل اللازم لهـــذه المشروعات وكذلك الخبرة ودراسات الجدوى .. ولكن هذه النوايا الحسنة ترتطم بعقبات البيروقراطية والعقد الادارية التى تحول دون تحقيق الاهداف الخيرة فضلا عن اننا لم ننجح حتى الان فى تبديد عبادة الوظيفة بصفة عامة والوظيفة الحكومية بصفة خاصة فى عقول ونفوس الشباب

فى التحقيق الصحفى الذى نشرته «الجمهورية» منذ أيام تناولت الاجهزة التى تهتم برعاية وتمويل مشروعات الشباب .. وكشفت عن «العقد» التى تعوق سير هذه المشروعات .. مثلا البنك الاهلى .. خصص ٥٠ مليون جنيه لقروض الشباب لم يصرف منها سوى ١٢ مليونا خلال عام .. ونائب رئيس مجلس الادارة يعترف بوجود العقد

الخاصة بالضمانات ويقرر ان ادارة البنك ادركت وجود هذه العقد وتحاول علاجها بانشاء وحدة لمتابعة صرف قروض الانشطة الصغيرة اما البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فكان فى مقدمة الجهات التى تعهدت بدعم وتمويل مشروعات الشباب .. ومع ذلك فان الخلاف على القروض جعل الاعتماد المخصص لقروض مشروعات الشباب حبرا على ورق .. واما بنك التنمية الصناعية فالعقبات الخاصة بالاقراض كما يقول المسئولون فيه ترجع إلى الاجهزة الاخرى مثل البنك المركزى . واما صندوق التنمية الاجتماعية فلديه تمويل يبلغ ٨٠ مليون جنيه تستوعب ١٠ الاف فرصة للشباب . ومع ذلك فحسب تصريحات الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية فإن عدد المتقدمين لمشروع الصناعـات الحرفية والصغيرة للمرحلة الاولى قد بلغ فقط ٥٦٩ شابا و٣٨ فتاة .. وارجع انخفاض العدد إلى عدم وصول المعلومات الكافية عن المشروع وتيسيرات الحصول على القروض .

وحسب كلام الدكتور حامد مبارك امين عام الصندوق الاجتماعى للتنمية فإن صرف قروض الشباب سيتأخر شهراً أو شهرين إلى ان تتم دراسة كيفية استرداد قيمة القروض والضمانات اللازمة ودراسات الجدوى الواجب تقديمها مع طلبات القروض .. يعنى العقدة واحدة . اما المؤسسة القومية لتنمية ورعاية الفرد والاسرة التى اسست فى سبتمبر الماضى فقد منحت ٥٠ قرضا بقيمة اجمالية ٧٠ الف جنيه بمتوسط ١٥٠٠ جنيه .. واما مشروع الاسر المنتجة فالطالبون فيه بالالوف .

الخلاصة ان التمويل موجود والرغبة موجودة والشباب موجودون والحاجة إلى استثمار طاقاتهم على اشدها .. وبالمقابل فإن العقد قائمة تهدد بنسف هذا المشروع القومى العام والهام . وفى ظنى ان هذه العقد لن تنحل الا من خلال جهاز قومى موحد لمشروعات الشباب سواء اكان وزارة أو مجلساً قوميا أو جهازا عاما يتبع رئاسة الجمهورية مباشرة أو رئيس مجلس الوزراء مباشرة تصب لديه كافة الاعتمادات الموجهة لمشروعات الشباب ويتم صرفها وفقا لقواعد موحدة وبأقل الضمانات . وبغير هذا ستظل مشروعات الشباب مجرد امل قد يتحقق وقد لايتحقق ابدا .

مناهج :

ابلغت وزارة التعليم مديرياتها ومدارسها بالاجزاء المقرر حذفها من المناهج الدراسية سواء لانها لاحاجة لها أو لان الصورة غير واضحة تحت شعار الغاء الحشو فى المناهج .

وهذه خطوة محمودة نشجعها ونرحب بها .. لكنها فى تقديرى مجرد بداية ويجب ان تكون كذلك .. لان المطلوب ليس مجرد حذف بعض الفقرات أو الصفحات بل ان المطلب الحقيقى هو وضع مناهج جديدة بفكر جديد

واساليب جديدة تنمى ملكات التلاميذ والطلبة وتنمى قدراتهم وتستحث عقولهم على التفكير لامجرد الحفظ و«الدش» .

غذاء القلوب

قال الله تعالى :

«وادخل الذين امنوا وعملوا الصالحات جنات تجرى من تحتها الانهار خالدين فيها بإذن ربهم تحيتهم فيها سلام . الم تر كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها فى السماء . تؤتى اكلها كل حين بإذن ربها ويضرب الله الامثال للناس لعلهم يتذكرون . ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الارض مالها من قرار . يثبت الله الذين امنوا بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الاخرة ويضل الله الظالمين ويفعل الله مايشاء» . صدق الله العظيم

سورة ابراهيم اية ٢٣ - ٢٧



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩١



صباح الخير

(٣) دعوة الى الحوار

تعتبر مشكلة البطالة ، من أعقد المشاكل التى يمكن أن تواجهها مصر خلال السنوات المقبلة .

ومع معدلات الزيادة الكبيرة فى السكان .. يتزايد عدد الشباب والشابات الذين ينزلون أسواق العمل فى كل سنة .

ومع عدم توافر فرص العمل الكافية تتزايد نسبة البطالة ، ويتزايد عدد المتعطلين .

ولم تعرف مصر مشكلة البطالة فى الستينات ، لان الدولة وقتها التزمت بتعيين كل الخريجين رغم عدم حاجة العمل الى الكثيرين منهم .. وبذلك كان حل مشكلة البطالة حلا سياسيا ، على حساب الاداء الاقتصادى .

وفى السبعينات .. لم تظهر مشكلة البطالة بشكل واضح بسبب هجرة الايدى العاملة الى الخليج ، والى الخارج ، وساعد على ذلك حالة الرواج التى اصابت الدول العربية بسبب ارتفاع سعر البترول نتيجة لحرب اكتوبر ١٩٧٣ .

ولكن فى الثمانينات بدأت الصورة تختلف .

بدأ الطلب على الايدى العاملة فى أسواق الخليج ، وأسواق الخارج يقل ويتناقص ، ولم يعد الحصول على عمل فى الخارج أمرا سهلا كما كان فى السبعينات .

وفى نفس الوقت لم تعد الحكومة فى مصر قادرة على تعيين الخريجين بعد ان تضخم الجهاز الحكومى ، باعداد هائلة من موظفين لا يعملون ، بل واحيانا لا يجدون مقاعد يجلسون عليها .. ومن هنا بدأت تظهر مشكلة البطالة .

وعلى أثر حرب الخليج ، وعودة مئات الألوف من العاملين فى الخارج تعقدت المشكلة أكثر وأكثر .

وقضية البطالة بالذات قضية لها ابعادها الاقتصادية ، وابعادها الاجتماعية .. وهى ليست مجرد توفير فرصة عمل .. بقدر ما هى قضية تامين المجتمع ، وتوفير السلام الاجتماعى له .

وهنا يصبح مطلوبا الاجابة على تساؤل هام يقول : ما هى طبيعة المشروعات التى يجب ان تهتم بها خطة التنمية القادمة ، وتركز عليها . من أجل توفير أكبر قدر من فرص العمل للشباب !

وكيف تشجع قيام مثل هذه المشروعات ، وكيف تحقق انتشارها ؟

وفى رأى الكثيرين ان الصناعات الصغيرة ، بالاضافة الى المشروعات السياحية والخدمات المختلفة المتعلقة بها .. هى أفضل واسرع وسيلة لاستيعاب اعداد كبيرة من المتعطلين .. كل المطلوب هو تشجيع هذه النشاطات وإزالة العوائق من طريقها .

ليكن شعار خطة التنمية الجديدة : كل التشجيع لمن يخلق فرص عمل .. وحتى لو كانت فرصة عمل واحدة !

سعيد سنبل

■ قرارات هامة لمؤتمر قيادات التنمية الزراعية بالمحافظات :

أولوية فى الاقراض لانشاء الصناعات الصغيرة واستصلاح الأراضى لتشغيل الخريجين

كتب ـ عبدالوهاب حامد :

اكد مؤتمر قيادات التنمية الزراعية بالمحافظات فى ختام اجتماعاته ـ الافادة من اشعة الليزر لزيادة انتاج القمح والارز بنسبة ١٠٠٪ طبقا للنتيجة التى اسفرت عنها التجربة التى اجريت فى محافظتى الدقهلية والشرقية . وان تكون الاولوية فى الاقراض لتنفيذ الصناعات الصغيرة واستصلاح الاراضى ، وهى المشروعات التى تستوعب عددا كبيرا من الخريجين ، وتوفير التمويل اللازم لاستخدام احدث الاساليب لزيادة انتاج المحاصيل الاستراتيجية لسد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك .

واصدر المؤتمر ـ الذى عقد برياسة المهندس عادل حسين عزى رئيس مجلس ادارة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ـ عددا من القرارات والتوصيات ، فى مقدمتها تنشيط الودائع ودفاتر التوفير فى البنوك الزراعية ، حتى يمكن الاعتماد على التمويل الذاتى لتنفيذ الخدمات للقطاع الزراعى ، مع تعزيز اجهزة الرقابة بعناصر متميزة فى الاداء والامانة على مستوى كل بنك وفرع ، وتطبيق نظام جديد للحوافز يعتمد على أساس الاداء والانتاج .

وركز المؤتمر على ضرورة تبسيط الاجراءات لمنح القروض لمشروعات الشباب بضمانات غير تقليدية ، والاستفادة من تجربة محافظة الجيزه والتى تتضمن الموافقة على تكافل الضمانات بين كل مجموعة من الشباب .

وقرر المؤتمر استحداث انماط جديدة للاستثمار فى القطاع الريفى بما يتناسب مع الظروف البشرية والطبيعية لكل محافظة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٣٠ نوفمبر ١٩٩١

١٠ آلاف جنيه قرضا لكل خريج

يقيم مشروعا انتاجيا بسوهاج

سوهاج - من حسن عبد الموجود :

بدات محافظة سوهاج تنفيذ برنامج للتنمية يستوعب جميع الخريجين بالمحافظة والذين يصل عددهم الى ١٦ الفا وتقديم عشرة الاف جنيه قرضا لكل شاب يقوم بمشروع انتاجى فى مجالات الزراعة او الصناعات الصغيرة ووضعت المحافظة خطة لتبسيط الاجراءات والاسهام فى دراسة الجدول الخاص بتلك المشروعات

وتقوم المحافظة بدراسة انشاء قرية للعرائس بالمناطق الصحراوية القريبة لخلق مجتمعات عمرانية جديدة للشباب وسوف تملك الشقق بثمن رمزى

وكان السيد محمد حسن طنطاوى محافظ سوهاج قد عقد عدة مؤتمرات ضمت رؤساء المدن والقرى وعددا من الخريجين وطلب تبسيط الاجراءات لاقامة تلك المشروعات والحصول على القرض المذكور واكد ان من حق الاسرة أن تحصل على عدة قروض حسب عدد الخريجين المستحقين لذلك وطلب من الشباب الاتصال به شخصيا لازالة اى عائق فى سبيل الحصول على القرض او فى تنفيذ المشروع المستهدف



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩١

تعيين ٢٨٤٩١ خريجا مدرسين بأقدمية من ٢٩ سبتمبر الماضى

كتب ـ هيثم سعد الدين :

اصدر السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب قرارات تعيين ٢٨ الفا و ٤٩١ خريجا للعمل بوزارة التربية والتعليم اجباريا واختياريا لسد العجز فى وظائف التدريس للعام الدراسى الحالى باقدمية من ٢٩ سبتمبر الماضى ، وسوف تقوم الوزارة بارسال اسماء الخريجين المرشحين الى وزارة التربية فى نهاية الشهر الحالى لتقوم باستدعائهم لاستلام العمل بمديريات التعليم بالمحافظات

وتضمنت القرارات تعيين المؤهلات والتخصصات التالية استثنائيا واجباريا من دورى مايو ونوفمبر ٩٠ من خريجى كليات الاداب ، والالسن ، والبنات جامعة عين شمس تخصصات عربى وانجليزى وفرنسى ، وجميع خريجى كلية دار العلوم جامعة القاهرة ، والدراسات العربية ،الاسلامية

وعلم مندوب « الاهرام » أن التعيينات تضمنت بعض التخصصات استثنائيا واختياريا من دفعة ٨٤ بصفة أساسية و ٨٥ بصفه احتياطية من حمله بكالوريوس الهندسة تخصصات ميكانيكا وبحريه بناء سفن وصيانه سيارات وجرارات وحاسب الكترونى وكمبيوتر وقوى كهربيه وعماره بناء ومدنى انشاءات ، وبكالوريوس فنون تطبيقيه تخصصات حديد واثاث معدنى وتصميم وأثاث داخلى وغزل ونسيج وتريكو غزل ونسيج طباعة وزخرفة تطبيقية وبكالوريوس فنون مسرحية

(مكياج وتجميل) ، وبكالريوس فنون جميله جميع التخصصات واقتصاد منزلى وخدمة اجتماعيه وليسانس اداب جميع التخصصات والتجاره والمعهد العالى للموسيقى العربيه جميع التخصصات □



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢-٢ نوفمبر ١٩٩١

البطالة نتيجة عدم تناسب السكان مع الموارد

● ٩٠٪ من حاملي الشهادات عاطلون !

● ارتفاع سن الزواج وتراجع نسبته

الجامعيون يأخذون مصروفا حتى سن الثلاثين

في أول دراسة ميدانية حول بطالة خريجي الجامعات التي باتت تزداد في شكل بطالة سافرة بعد أن كانت بطالة مقنعة ، وأصبحت لاتشكل فاقدا اقتصاديا فقط بل امتدت لتكون مشكلة اجتماعية .. ولأن التنمية الاقتصادية الاجتماعية تعني أن يتنفس عدد السكان مع حجم السلع المنتجة والخدمات المقدمة ، فإننا نجد أن واقع معدل التضخم السكاني الحالي يعوق جهود التنمية ويبدد الآمال في تغيير نوعية الحياة لكل مصري ويجعل طموحنا مقصورا على المحاولة دون تدهور الأوضاع وتفاقمها وهو مالا يرضاه مجتمع .. من بين الأرقام القاسية فإننا نسجل أن مجموع القوى العاملة في مصر عام ١٩٧٦ كان ١١،٦ مليون فرد وينتظر أن يتضاعف العدد ليصبح ٢٤،١ مليون عام ٢٠٠٠ وسيقفز إلى ٥٣،٣ مليون عام ٢٠٢٥

وبعد ثماني سنوات فقط سيصل مثلا عدد الأطفال في سن التعليم الابتدائي إلى ١٢ مليون طفل وهو ما يشكل ضغوطا سكانية متزايدة متمثلة في اختلال هيكل التركيب العمري للسكان وزيادة معدل الإعالة وانخفاض معدل المشاركة .

توضح نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها فريق من الباحثين بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أن نسبة أسر شباب الجامعة المتعطلين الذين يكفيهم دخلهم ٥٧٪ وأن نسبة ٤٣٪ من الأسر لا يكفيهم

● سبعة أنواع من الجرائم تزداد بسبب البطالة

دخلهم على الإطلاق واثبتت الدراسة أن الأب هو المسئول الأول عن إدرار الدخل لجميع افراد الأسرة وفى حالة عدم وجود الأب سواء بالوفاة أو بالانفصال أو بانقضاء مدة عمله تعتمد الأسرة على معاش الأب فى الانفاق ، واثبتت الدراسة أن نسبة ٩٢٪ من خريجى الجامعة المتعطلين لا يشاركون فى الانفاق مع الأسرة رغم أن معظمهم كانوا ينتظرون مشاركة ابنائهم .

وتشير الدراسة إلى نقطة هامة وهى أن البطالة أدت إلى زيادة فترة المسئولية المادية للأسرة تجاه ابنائها والمتعارف عليه بأن الوظيفة الاقتصادية للأسرة فى مصر تنتهى بالنسبة للأبناء إما بالزواج أو بالعمل وعادة ما تكون بين سن ٢٠ إلى ٢٥ سنة أما الآن فقد زاد المتوسط إلى سن الثلاثين مما يمثل خطورة على الفرد والأسرة على السواء ..

وتخلص الدراسة إلى أن بطالة خريجى الجامعة تمثل عبئا ماديا كبيرا على الأسرة سواء من حيث الانفاق على الضروريات أو الانفاق على المصروف الخاص فى الوقت الذى كانت الأسرة تنتظر مساعدتهم وهو ما أدى إلى ظهور مشكلات كالعزلة الاجتماعية والصراع الأسرى وعدم التوافق الزواجى وفقدان المكانة الاجتماعية وعدم الانسجام الأسرى .

وتفرد الدراسة جزءا لعلاقة البطالة بالجريمة فى المجتمع حيث تؤدى البطالة لارتفاع نسبة الجريمة ، واثبتت الدراسة أن هناك سبعة أنواع من الجرائم ترتفع نسبتها بارتفاع البطالة وهى الانتحار والاغتصاب والهجوم الجسدى والسرقة وسرقة السيارات والسطو ليلا والقتل .

الواقع الفعلى للمجتمع المصرى الحالى وفى إطار الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة نجد أن فرص العمل فى القطاع الخاص والعام والحكومى قد تقلصت نتيجة تراجع النمو الاقتصادى بسبب مشكلة عدم توازن السكان مع الامكانات والخدمات ، ومن هنا فإن مشكلة البطالة ينظر إليها على انها مشكلة سكانية أو ازديادها بمزيد من الأفكار التى تتعدى الفرد والأسرة إلى المجتمع ككل .

فالأرقام باختصار تقول إن البطالة الظاهرة تشكل الآن نحو ٣ ملايين متعطل معظمهم (٩٠٪) من المتعلمين وحاملى المؤهلات العليا والمتوسطة ومثلهم تقريبا بطالة مقنعة وتلك فى حد ذاتها أسوأ كارثة تهدد مواردنا البشرية وتهدرها .

البطالة في مصر يمكن التخلص منها



●● في مصر المناقشات مستمرة حول ازدياد نسبة البطالة خصوصاً بين الشباب خريجي الجامعات والمعاهد

يقول البعض ان البطالة موجودة في الدول الغنية في امريكا وانجلترا وفرنسا وغيرها حتى المانيا كانت بها بطالة كبيرة قبل ان تتوحد.

ينسى هؤلاء أن الدول الكبرى قد وصلت في الانتاج والاستغلال للموارد مرحلة جعلت من اصعب الامور ايجاد ميادين استثمار جديدة.

ولذلك اصبحت فرص العمل تضيق امام نسبة من الشباب الدي يصل الى السن المناسب للالتحاق بالعمل

وينسى هؤلاء ان التقدم العلمي الجبار خصوصاً في ميدان الالكترونيات والانسان الآلي (الروبوت) قد احتل في ميادين العمل حيزاً يتضاخم باستمرار وهذا يؤدي الى الاستغناء عن جانب من العمالة

والحقيقة ان الذين يحاولون تبرير البطالة بين الشباب في مصر بوجودها في الدول الغنية يعلمون تمام العلم الاسباب الحقيقية التي نشرت البطالة في مصر. وان هذه الاسباب بدأت بمجانية التعليم الجامعي ثم بعد ذلك نتيجة مجموعة من القرارات التي ظاهرها ارضاء الطبقات الفقيرة والمتوسطة كخفض ايجارات المساكن وتحويل عقود الايجار من عقود محدودة المدة تتجدد باتفاقات جديدة بين الملاك والمستاجرين الى عقود ابدية يتوارثها ورثة المستاجرين وتجميد قيمة الايجار بعد خفضها وجعلها ابدية لا تزيد ابداً مهما هبطت قيمة الجنيه المصري، ثم تطبيق هذه القواعد على ايجارات الارض الزراعية. والسبب الاخطر كان تحول الاقتصاد المصري من اقتصاد حر فالزارع يبيع محاصيله لمن يريد ويقبض ثمنها كاملاً، الى ما اسموه بالنظام التعاوني للزراعة. واصبحت الدولة تحتكر الاستيلاء على بعض المحاصيل التي اطلقوا عليها لقب المحاصيل الاستراتيجية وتحدد الحكومة اسعار هذه المحاصيل، وهي اسعار تقل كثيرا عن السعر الذي تبيع به الحكومة تلك المحاصيل، كما احتكرت الدولة الاستيراد والتصدير.

واخيراً سنة ١٩٦١ بعد انفصال سوريا عن مصر استولت عن طريق المصادرات على كل النشاط الصناعي والجانب الاكبر للنشاط التجاري وعلى البنوك والفنادق وتحول الاقتصاد المصري من اقتصاد حر الى اقتصاد شيوعي.

●● والذين يدعون ان تواجد البطالة في مصر ليس شاذاً معللين ذلك بانها منتشرة في الدول الغنية هم الذين لا يزالون يتمسكون بما تم في عهد عبد الناصر اذ يسمون انفسهم بالناصريين.

●● وهؤلاء حتى الآن لا يزالون يتمسكون بعدم المساس بالقطاع العام ولا بمجانية التعليم، وفي نفس الوقت يهاجمون الحكومة بانها لا توظف الشباب ويحملونها نتائج العجز في الميزانية والازمات الاقتصادية وارتفاع الاسعار.



المصدر : الشرق الاوسط (النداء؟)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩١

●●●

لم يبق الا اربع دول شيوعية

كوبا وكوريا الشمالية وفيتنام والصين... هذه هي الدول الشيوعية الوحيدة في العالم.

● كوبا تعاني اشق الازمات خصوصاً بعد أن قررت حكومة الاتحاد السوفييتي التوقف عن تقديم اية مساعدات مالية او غذائية لها

واذا كان كاسترو لا يزال يحكم فان مصير حكمه الى زوال والمسالة اصبحت مسالة وقت.

● كوريا الشمالية يحكمها رئيس وصلت به عبادة الشخصية الى نشر خطاب القاه منذ عشرين عاماً في صحف دول العالم بالاجر، والخطاب كان طويلاً جداً واقتضى نشره بالكامل ان تنشره الصحف على حلقات

والامل الوحيد لشعب كوريا الشمالية هو ان يتحقق الاتحاد مع كوريا الجنوبية التي اصبحت بين الدول الصناعية الكبرى.

● فيتنام التي ابتلعت دولة فيتنام الجنوبية اصبح الفرار منها هو امنية كل انسان وقد

ادركت حكومتها ان قفل الاقتصاد على النظام الشيوعي قد اوصلها الى الازمات الطاحنة.

اخذت حكومة فيتنام منذ سنتين تحاول جذب الاستثمارات الخارجية وقد نجحت الى حد ما خلال هذه السنة في جذب بعض الشركات الامريكية واقامة شركات مشتركة وتتوقع الدراسات الدولية ان يزداد حجم الاستثمارات الاجنبية تدريجيا خصوصاً اذا ما خففت من غلواء اهدارها لحقوق الانسان وبدات تتجه الى نظام اقل دكتاتورية

● والصين .. هذه الدولة التي يزيد تعداد اهلها على ثلاثة اضعاف الاثنتي عشرة دولة المشتركة في السوق المشتركة الاوروبية كانت اسبق الدول الشيوعية الباقية بل وسبقت الاتحاد السوفييتي الى السعي لجذب الاستثمارات الاجنبية. بل ذهبت الى تخصيص منطقة كبرى تقع في جنوب شرقي الدولة منطقة مفتوحة للاستثمارات الاجنبية بما فيها استثمارات شركات تايوان التي كانت تعتبرها، اي تايوان، عدوة لها

●● والاحتمال الاكبر ان هذه الدول الاربع التي تتمسك اليوم بالنظام الشيوعي سوف تتحول تدريجيا الى نظام اقتصاد السوق لانها لن تستطيع ان تعيش في عزلة عن التيار الذي يسود العالم

●● ولا شك ان تمسك هذه الدول بالشيوعية يرجع الى رغبة الحكام في احكام قبضة الحكم على الشعوب ومصير ذلك ايضا الى الزوال.

●●●

الصراع للحاق بركب الاقتصاد الحر

بينما يحاول الناصريون في مصر الابقاء على القطاع العام كالركيزة الاولى للاقتصاد المصري ويحاولون عرقلة الجهود التي يبذلها الرئيس مبارك للانتقال بالاقتصاد المصري الى ميدان الاقتصاد الحر نجد دولا كثيرة من تلك التي خضعت للنظام الشيوعي تسرع الخطى بصورة مذهلة لتحرير الاقتصاد الوطني وهناك صراع بين هذه الدول (دول أوروبا الشرقية) وسباق لفتح الاسواق للاستثمارات الاجنبية

الامثلة على نجاح حكومات بعض الدول في جذب الاستثمارات الوطنية والاجنبية نتيجة سعيها للتحول من الاقتصاد المقيد الى الاقتصاد الحر اكثر من ان تحصى وليس الامر قاصرا على دول اوروبا الشرقية بل يمتد الى دول في أسيا وامريكا اللاتينية

٠٣٠١٩٠



المصدر : الشرق الأوسط (الندة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩١

● تشيكوسلوفاكيا

تعتبر هذه الدولة هي اكثر الدول نجاحاً في جذب الاستثمارات الوطنية لتتملك الشركات الصناعية الضخمة التي تمثل الجانب الاكبر من القطاع العام.
اعلنت الحكومة عن اصدار كوبونات تتحول بعد سنة الى اسهم للشركات الصناعية او لشركات مالية تمتلك بعض هذه الشركات.
والكوبون ثمنه ٣٠ دولارا وصاحب اصدار الكوبونات دعاية ضخمة تدعو المواطنين الى المساهمة في امتلاك المصانع، كما اتخذت الحكومة خطوات جريئة لاغراء الشعب على شرائها وقد نجحت هذه العملية نجاحا مذهلا اذ اصبح امل كل انسان ان يصبح صاحب اسهم.
فقل الانفاق الاستهلاكي وتحول المال الى الكوبونات وبذلك انخفضت نسبة التضخم وارتفاع الاسعار انخفاضا واضحا استفاد منه الشعب كما تدفقت الاموال، ثمن الكوبونات، على خزينة الدولة الامر الذي يساعدها على تحقيق برنامجها الضخم.
والحكومة ترمي من تحويل الملكية للشركات الى الشعب ان يزداد الاهتمام الشعبي بنجاح هذه الشركات.
هذا مثل يمكن للدول التي ورثت قطاعا عاما ثقيلا ان تستفيد منه شرط ان توفر لمشتري الاسهم الضمانات والاغراءات الصادقة والمؤثرة.

● والمجر

المجر تعتبر اسرع الدول بين دول اوروبا الشرقية في التحول الى الاقتصاد الحر وها هي تجني ثمرة هذا التحول ففي اسبوع واحد هو الاسبوع الاول من شهر نوفمبر اعلنت شركات امريكية بينها جنرال موتورز وفليب موريس عن استثمارات جديدة قدرها ٣٥٠ مليون جنيه.
ووصلت الاستثمارات هذا العام الى اكثر من الف وخمسمائة مليون دولار. وهناك سباق بين الشركات الاوروبية والامريكية واليابانية على استثمار الاموال في المجر.

●●●

ومصر تستطيع اذا...!؟

لا شك ان مصر تستطيع ان تعالج مشاكلها الاقتصادية اذا استطاعت الحكومة التصدي بحزم لمخلفات الناصرية، واصرت على تحويل الاقتصاد الى اقتصاد السوق وهيأت كل مقومات تشجيع المال المصري والعربي والاجنبي للاستثمار في مصر.
لقد ثبت بما لا يدع اي مجال للشك ان الحكومة هي اسوا مستثمر، وان المصلحة الخاصة هي التي تدفع اي مشروع للنجاح. وان هذه المصلحة الخاصة غير متوفرة بالقدر المطلوب لدى غالبية الموظفين الحكوميين الذين يديرون شركات القطاع العام.
والجو مهيأ لان تتخلص مصر من مخلفات الناصرية لأن المصريين اصبحوا يوقنون ان مجانية التعليم قد هبطت بمستوى التعليم وتسببت في نفقات اكبر بكثير وهي نفقات الدروس الخصوصية.
كما اثبتت شركات القطاع العام عدم تحقيق اقتصاد سليم وقوي. وأدت سياسة تجميد الايجارات التي تفتيت الارض الزراعية والى امتناع الناس عن بناء المساكن للايجار.

●● امام مصر تجارب الدول التي تخلصت من سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي ويمكن لها ان تستفيد من تجاربها.

●● ومصر وهبها الله سبحانه وتعالى امكانيات لا حصر لها وهي امكانات اذا ما تم استغلال بعضها لامكن التخلص من مشكلة البطالة بل ومن المطالبة بتحديد النسل.. والله الموفق الى ما فيه الخير



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩١

أكثر من نصف مليون فرصة عمل جديدة توفرها الدولة

اللجنة الوزارية للخدمات تعقد اجتماعا خلال الأيام القادمة لبحث إحتياجات الوزارات من خريجي الدفعات التى أستحق عليها الدور لاتراجع عن تعيين المرأة ودخولها سوق العمل

تعقد اللجنة الوزارية للخدمات اجتماعا خلال الايام القادمة لدراسة مذكرة تتضمن احتياجات عدد من الوزارات للخريجين من الدفعات التى استحق عليها الدور وفى ضوء المتاح من اعتمادات لفرص العمل فى الموازنة المالية ٩١/٩٢

وكان الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط قد قدم تقريرا لمجلس الوزراء فى جلسته الاخيرة حدد فيه فرص العمل المتاحة هذا العام والتى تبلغ ٤٤٠ الف فرصة عمل بجانب فرص العمل نتيجة الاحلال والتى تبلغ ١٣٥ الف فرصة عمل .

وقد نفى الدكتور الجنزورى فى مذكرته لمجلس الوزراء وجود اى اتجاه لدى الحكومة فى وقف تعيين المراة فى الوظائف المتاحة فى الخطة الجديدة .. وذلك بعد تزايد دخول المراة قوة العمل خلال السنوات الماضية فى ظل التوسع الكبير فى تعليم المراة حيث اكدت المذكرة ان عدد الاناث فى التعليم الابتدائى ارتفع من ١٩٤١,٣ نسمة عام ٨١/ ٨٢ الى ٣٠٩٢ نسمة عام ٨٨/٨٩ وفى التعليم الثانوى زاد عدد الاناث من ١٨٦,١ الف نسمة الى ٢٢٤,١ الف نسمة .


كمال الجنزورى

وقالت المذكرة التى تدرسها لجنة الخدمات الوزارية انه خلال الشهور الماضية من السنة الحالية يتم توفير اكثر من ١٦٢ الف فرصة عمل جديدة وان هناك تطورا ملحوظا فى فرص العمل الجديدة حيث زاد عددها من ٢٧٣ الف فرصة عمل عام ٨٢/٨٣ الى ٣١٩ الف فرصة عمل عام ٨٦/٨٧ ثم الى ٣٨٨ الف فرصة عمل عام ١٩٩٠ .

واشار التقرير الى ان توفير فرص العمل ادى الى حدوث اتجاه نزولى فى عبء الاعالة الاقتصادى على الفرد فى مصر .. ففى سنة الاساس للخطة الخمسية الاولى كان كل ١٠٠ فرد من قوة العمل يعولون ٢٧٨,٩ نسمة ثم انخفض فى عام ٨٦/ ٨٧ الى ٢٧٥,٣ نسمة ووصل حاليا الى ٢٦٤,٩ نسمة وان هذا من شانه تخفيف الضغط على الاقتصاد القومى .. خاصة بعد تزايد دخول المراة فى قوة العمل



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩١

٢٠٠ شاب تقدموا بطلبات لبنك ناصر للحصول على قرض إقامة المشروعات الصغيرة

كتب - مصطفى سلامة :

اكد سيد ناصف طلحون رئيس بنك ناصر الاجتماعي ان ٢٠٠ شاب تقدموا الى البنك خلال نوفمبر الحالى بطلبات للحصول على القرض الانتاجي ، المسموح بصرفه للشباب الذين يرغبون فى انشاء مشروعات صغيرة ويتراوح بين ١٠ و ١٥ الف جنيه ، ويجرى حاليا دراسة هذه الطلبات للتاكد من اقامة المشروعات .

وصرح سيد أحمد الغندور مدير عام الفروع بالبنك بأنه تم تشكيل لجنة لفحص هذه الطلبات ، ودراستها تمهيدا للموافقة على الجاد منها ، وفى حالة الموافقة تقوم لجنة اخرى بمعاينة موقع المشروع ، والتاكد من جدية الفرد لادارته .

وقال إن القرض قد يصرف نقدا لمن لديه مشروع من قبل لتوفير السيولة له لشراء مستلزمات الانتاج ، وقد يتم صرفه عينيا ، وهو عبارة عن ماكينات تريكو ، وطباعة ، والالات تصوير ، ونجارة ، وخراطة ، ومناحل ، وتأثيث مكاتب لاصحاب المهن الحرة وبطاريات للأرانب .

وأضاف ان البنك يعمل على تشجيع الشباب من الخريجين لاقامة المشروعات الصغيرة التي تدر عليهم عائدا كبيرا ، بدلا من الانتظار فى طابور القوى العاملة .

رسالة من مبارك الى شباب مصر

.. توقف بنا حديث الرئيس حسنى مبارك فى رسالته الى شباب مصر التى اراد بها ان يقدم لهم درسا هاما من تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى ، متمثلا فى خطوات حل هذا الصراع الذى ابتداته مصر من خلال حرب اكتوبر الشرسة ، التى فتحت الطريق الى السلام بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد ، التى رفضها العرب واتهموا مصر ورئيسها الراحل العظيم السادات بالخيانة ظلما ، وهاهم يعودون اليوم الى التباكى عليها والى البحث عن حل للقضية من خلال مؤتمر مدريد وحتى رغم مرور هذه السنوات ، وانسحاب اسرائيل من كل الاراضى المصرية التى احتلتها فى يونيو الحزين عام ١٩٦٧ ، ورغم كل المتغيرات الدولية التى يعيشها العالم فانه مازالت هناك احداث تدعو الى رفض هذه الخطوة العقلانية للعرب بتجمعهم يدا واحدة وقبولهم مفاوضات مؤتمر مدريد

وتوقف بنا حديث الرئيس مبارك الى شباب مصر عند رسالة تلقاها السادات فى سبتمبر ١٩٧٧ من الرئيس الامريكى السابق جيمى كارتر وواصل حديث الرئيس

قال مبارك : شفت جواب جاى من الرئيس الامريكى جيمى كارتر ، فى هذا الوقت للرئيس انور السادات بخط يده برضه عشان انعقاد جنيف ، قال له يارئيس سادات ، ان فاكرها فى سبتمبر ٧٧ ده كان احد النقاط الرئيسية اللى زقت الرئيس السادات وقام بالمبادرة

قالوا له يامستر سادات المشكلة العربية اشد ضراوة من المشكلة العربية الاسرائيلية ، انتم ياعرب مش قادرين تتفقوا ، دا جواب بخط الايد لا بالف ولا باخبرك الجواب بخط اليد ، اسرائيل طبعا شايفانا بنتخانق مع بعض يروح وفد واحد مايروحش وفد واحد ، الراجل غلب معانا ، كانت الامم المتحدة مجتمعة ، وقابل وزراء خارجية الدول العربية كلها حالة ياس فراح باعت الجواب السادات ها يعمل اية – الله يرحمه – والله العظيم ما حد عرف قيمته الا دلوقت ، السادات جازف وراح اسرائيل ، وراح لهم فى عقر دارهم ، مش مستسلم ، تفتكروا الخطاب بتاعه اللى قاله فى الكنيست الاسرائيلى اشادوا به بين العرب كلهم ، بيقولهم حقنا أهوه ، ، ومفيش غيره هو ، حضراتكم كلكم ما تنسوش ، شبابنا يمكن مش فاكره ، سنة ٧٧ كان عمره ست سنين ، أو بيشوف التليفزيون ، بيتكلم كده ، واحد سنة ست سنين ، هايعرف ايه يعنى الرئيس بيخطب فى الكنيست ، والرئيس بيخطب كل يوم وايه يعنى ..

بعد المؤتمر .. لازم قوة الدفع تمشى والا تموت العملية ثانى ، فرحنا طلبنا عقد مؤتمر فى مينى هاوس فى القاهرة ، ودعينا جميع الاطراف بما فيها منظمة التحرير ، أنا عايز أقول لكم يا اخوان انا ما انتقدش حد ، أنا بس باحكى علشان الشباب يعرف .. علشان يعرف مصر عملت إيه ، وبتعمل إيه ، علشان لما واحد يسمع من يلومها ، أو أن مصر بتقصر ، أو قصرت ، يعرف الحقيقة إيه .. وده ورق مكتوب لا أنا بالف قصة ، ولا بالف كتاب ، لا دى حقائق محطوطه ، مخطوطه ، الاجتماع ده علشان تمهيدى لمؤتمر جنيف ، واترفعت فى مينى هاوس ، جميع الاعلام بما فيها العلم الفلسطينى ، علم فلسطين اللى دلوقتى محدش بيقدر يرفعه ، محدش يقدر هناك فى المؤتمر .. حقيقة ، وحتى تقوللى ليه .. ليه بتسالنى أنا ليه .. أسألهم هم ليه ..

جم الاسرائيلين وحضروا فى مينى هاوس وشافوا العلم محدش اتكلم ، بس يظهر انهم كانوا عارفين العرب ، مش جايين ما جوش ، فباظت العملية .. اخاطب ها نقعد ساكتين .. ما هى القضية شقين .. ارضنا .. ما هى ٩٠ ٪ من الأرض المحتلة ، حار السادات ، راح امريكا ، فاتحية احنا حمنا مع امريكا ، وامريكا علاقتها باسرائيل .. يعنى ، واسرائيل زعلت قوى لأن بقينا فاتحين مع امريكا ، ونروح نتكلم فى امريكا ، ونشرح لهم ونقابل بتوع الكونجرس ، والصحافة العالمية دى .. كان هم اللى مسئولين .. معاهم المفتاح ، مفيش مفتاح غير اللى معاهم ..

وقال مبارك فى رسالته الى شباب مصر .. وصلنا لاتفاقية السلام سنة ٧٩ .. كانت المفاوضات افتكر من اكتوبر ،



ونقف نتخانق ، ونرجع ونقف ورايحين جايين .. بس احنا ما كناش بنسكت ، الرئيس السادات ، ما كانش بيسكت أبدا ، لازم أخلى العجلة دايرة ، والا لو العجلة وقفت ، صعب علشان نمشيها ثانى ، لازم يبقى فيه مبادرة بشكل قوى علشان يزقها ، واسرائيل كانت عاوزه كل حاجة تقف .

عاوزين نتفاوض على الاطار الاولانى ، علشان ناخذ أرضنا أولا ، ولو طلنا نجيب الثانى معاها كنا جبنا ، دخلوا مباحثات فى معسكر .. فى حته راحة ، اسمها كامب ديفيد ، اللى بيسموها اسطبل داود ، قعدت المباحثات أنا لسه فاكرها حوالى ٢١ يوما ، رايحين علشان نوصل لحل نهائى فى القضية المصرية والفلسطينية ، يعنى ما كانش الكلام على قضية مصرية .. انسحاب من أرض مصر فقط ، زى ما قالوا حل منفرد أو مش حل منفرد !

تعثرت لواحد وعشرين يوما ، كنت باكلم الرئيس السادات كل يوم يقول لى مفيش فايدة ، وانا « قرفت » ، أنا بالم شنطى وأرجع على واشنطن ، وراجع .

ونستكمل رسالة مبارك الى شباب مصر فى الاسبوع القادم □



المصدر : اللواء الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩١



بعض الشباب حين يتخرج فى الجامعة أو المعهد يجلس بدون عمل فى انتظار الوظيفة ، مع أن مبادىء الاسلام تقول للشباب : اعملوا ولا تنتظروا الوظيفة

الاسلام حذر من البطالة والمتعطل أشد الناس عذابا فى الآخرة

كل عمل حلال مفخرة لصاحبه ومن لايعمل لايستحق الاحترام

● العمل عبادة .. شعار نرفعه ونردده ولا نطبقه فى حياتنا .. الشوارع تضيق بالكسالى والمتسلقين بلا عمل .. والمقاهى تزدحم بالجالسين عليها بدون شىء يشغلهم .. والبيوت إزدحمت بالشباب المتعلم المثقف الذى لايجد عملا .. ملايين المتعطلين فى مجتمعنا ينتظرون الوظيفة الميرى وخطاب القوى العاملة ..

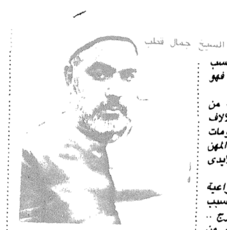
مفهوم خاطىء توارثناه جيلا بعد جيل .. « إن فاتك الميرى إمسك فى ترابه »

الاسلام لايقر هذا المفهوم الخاطىء ولايؤمن بأن الوظيفة الحكومية هى العمل الوحيد الذى يتكسب منه الرزق ..

رسل الله إلى البشر لم يكونوا موظفين .. ولم يكتفوا بالدعوة والنصح وكان منهم الحداد والنجار والفلاح والخياط ..

وصحابة رسول الله الذين كتب التاريخ سيرتهم بحروف بيضاء كانوا خدما ونجارين وجزارين ..

الحرفى المؤمن أفضل العباد عند الله



الشيخ جمال قطب

الاسلام يقرر ان كل عمل يكتسب منه صاحبه دخلا حلالا .. فهو عبادة ..

بينما يشكو حملة الشهادات من عدم وجود « وظيفة ميرى » لآلاف الخريجين من الكليات والدبلومات المتوسطة ، بينما تعانى بعض المهن من وجود نقص كبير فى الأيدى العاملة ..

على سبيل المثال العمالة الزراعية فى الأرياف فى نقص مستمر بسبب هجرة المزارعين للعمل فى الخارج .. هذا النقص يقابله عزوف كثير من الشباب عن العمل فى الزراعة لانها « عيب » فى نظر الكثيرين ولا يحق لحامل الشهادة ان يحمل فاسا على كتفه بجوار البكالوريوس او الليسانس الذى يحمله فى جيبه .. والنتيجة الاف الأفدنة بل الملايين تعانى من قلة الأيدى العاملة فى مجال الزراعة ..

مجالات كثيرة .. وحرف متعددة لايفضل الشباب العمل فيها .. ؟ ٩٠ ٪ من ارض مصر تحتاج إلى استصلاح وزارعة .. ولايقبل عليها احد .. وما النتيجة ؟

طابور طويل من حملة الشهادات تعدى الملايين الخمسة ينتظر الوظيفة الميرى ..

ولماذا الميرى .. ؟

لانه قيمة ومركز .. اقصد كان قيمة وميرى ووجاهه واصبح الآن هما ونكدا على الموظفين ماديا ومعنويا .. ورغم ذلك يتعلق به امل الشباب ؟

دين العمل

وللعمل فى الاسلام شرف كبير ليس له مثيل فى سائر الأديان .. عرف قيمة العمل الانبياء جميعا ، كان مصدر رزقهم ، ليكون عاملا من عوامل تسيير الحياة البشرية بالاستفادة مما خلق الله فى الكون من امكانات ..

انه البديل لكل صور التقاعد والكسل والبطالة كما يبين الاستاذ عبد التواب رضوان .. وهو الوقاية من كل انحراف ومفسدة ترتبط بالفراغ ، فيه الخير والنفع للمجتمع ، وفيه الاحترام والتقدير للانسان ، والطمانينة والاعتزاز بالذات

اما النوع الثاني من العمل فهو العمل المهنى العضلى الذى تكتسب عن طريقه المعايش ، وتحصل الارزاق والاقوات ، ويحقق للحياة التعمير المادى ..

والاسلام - كما يوضح عبد التواب رضوان - لايرجح كفة العمل العقلى على العمل البدنى بل يرعى كلا منهما معا .. وحتى لايشعر اصحاب الاعمال البدنية بانتقاص فى احترامهم بادر الاسلام باقرار علو شان ومكانة عملهم .. يقول الرسول صلى الله عليه وسلم « ماأكل احد طعاما خيرا من ان ياكل من عمل يده وإن نبى الله داود كان ياكل من عمل يده » .

وماذا كان يعمل نبى الله داود ؟

كان يصنع الدروع واعتبر القرآن هذا العمل مصدر فخر واجلال امتن الله به على نبيه داود فقال : « وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من باسكم »

يعلق الدكتور الأحمدى ابو النور وزير الأوقاف السابق واستاذ الحديث بجامعتى الأزهر والرياض على حديث الأكل من عمل اليد فيقول : ان الصنعة من اطيب المكاسب ويستانس بقول رسول الله : « ماأكل احد كم طعاما قط خيرا من ان ياكل من عمل يده .. » يقول ابن حجر العسقلانى شارحا : « فى الحديث فضل العمل باليد وتقديم مايباشره الشخص بنفسه على مايباشره بغيره ..

افضل العباد

يواصل الدكتور ابو النور مؤكدا فضل الصنعة والحرفة مستشهدا باحاديث نبوية شريفة توضح محبة الله لأهل الحرف والصناعات منها قول رسولنا عليه الصلاة والسلام : « ان الله يحب العبد المؤمن المحترف »

وقوله : « من امسى كالا من عمل يده امسى مغفورا له » .

وروى عليه الصلاة والسلام انه رفع يدا الى فمه وقبلها لأنها « ورمت » وخشنت من العمل وقال : « هذه يد يحبها الله ورسوله » .

الأنبياء عمالا

ومما اشارت اليه السنة ايضا يذكر د . الاحمدى ابو النور ان الانبياء عليهم السلام مع علو درجاتهم لم يروا فى العمل والاحتراف باسا فكان مصدر رزقهم ووسليتهم للعيش الشريف .

ادم عليه السلام احترف الزراعة ..

ونوح احترف التجارة وصناعة السفن .

وداود كان يعمل حدادا يصنع الدروع .

وموسى كان يشتغل بالكتابة .. كتابة التواره .

وفى الآثار ان ادريس كان خياطا ، وسليمان كان يصنع المكاتل من الخوص ، وعيسى كان ياكل من غزل امه الصديقة وقد عمل هو فى شبابه صباغا .

ونبينا صلى الله عليه وسلم بدا عاملا فى مطلع حياته .. ففى صباه رعى الغنم لاهل مكة مقابل قراريط - القيراط نصف عشر الدنيار - وفى شبابه عمل فى التجارة لحساب غيره .



المصدر : اللواء الاسلامي
التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق :

محمد صبرة

اضافة الى ما قاله د . ابو النور يشير الشيخ عبدالمنصف محمود عبدالفتاح المدير العام الاسبق للوعظ بالازهر ان اكابر الصحابة رضوان الله عليهم كانوا مجاهدين وعبادا لله ومع ذلك باشروا حرفا وصناعات شتى .

نحن نعرف أن الصديق ابا بكر على انه خليفة رسول الله وخليله وأول من آمن به من الرجال .. ولا نعرف انه كان بزازا يتاجر في النسيج .

ونعرف عبدالرحمن بن عوف أمين الأمة ولا نعرف انه كان تاجرا ماهرا في النسيج ايضا ..

ونقرا عن سعد ابى وقاص كصحابى جليل وقائد فاتح ولا نعرف انه كان يشتغل بحرفة صناعة النبال .. وكان اخوه عتبه بن ابى وقاص نجارا .

وكان داهية العرب وفاتح مصر القائد الشجاع عمرو بن العاص جزارا (!!) وكذلك كان الزبير بن العوام وكان عثمان بن طلحة خياطا .

وكان سلمان الفارسي حلاقا .. وبلال خادما .

وعلى بن ابى طالب ابن عم رسول الله وزوج ابنته كان يسقى بالدلاء .

ويحكى الشيخ عبدالمنصف عن الخليفة عمر بن الخطاب انه كان يقول : « انى لأرى الرجل فيعجبنى ، فاقول : هل له حرفة ؟ فإن قالوا : لا ، سقط في عينى » .

العمل فريضة

هؤلاء هم سادتنا وقدوتنا يضربون لنا أروع الامثال في الاحتراف والكسب من العمل .. أيا كان العمل مادام حلالا ومشروعا فهو شرف لصاحبه .. وفي الحديث الشريف : « طلب الحلال فريضة بعد الفريضة » ..

والفرائض ليست هى اركان الاسلام الخمس .. وإنما العمل بقصد الاكتساب فرض عين على المسلم .. لأن مايتوصل به الى اقامة الفرائض يكون فرضا » ..

بعد هذه الامثلة والنماذج المضيئة هل يتبقى عذر للمتعطلين في انتظار الوظيفة الميرى .. وفي انتظار القوى العاملة لتاخذهم من ايديهم الى المكاتب المريحة ؟

نحن نؤمن بان الاسلام يقرر حق الافراد في العمل .. وان البطالة شقاء للافراد وفساد المجتمع ..

البطالة معصية

إن المتعطل بارادته عاص في الاسلام .. هذه حقيقة يؤكدها العلماء .. يستشهد على ذلك الشيخ جمال قطب واعظ عام الأزهر بالجيزة وعضو مجلس الشعب بما جاء في الاثر ان اشد الناس عذابا يوم القيامة المكفى الفارغ ..

والمكفى هو الذى يكفيه غيره ضرورات حياته الفارغ هو الذى يخلد الى البطالة والكسل ..

والاسلام يحذر من البطالة وسوء نتائجها .. جاء في الحديث الشريف : « اذا قصر العبد في العمل ابتلاه الله بالهم » وماأكثر الهموم التى تنتاب الشباب والشيوخ في زماننا بعدم العمل . ويقول النبى صلى الله عليه وسلم محذرا من العجز عن متابعة العمل .. « اخشى ماخشيت على امتى كبر البطن ومداومة النوم والكسل » ..

وفي الامثال العربية ..

« عناء العمل خير من زعفران البطالة ـ اليد المتعطلة نجسة ـ من اعتاد البطالة لم يفلح ـ من ترك بخته ترك جنته ـ من سعى رعى ـ من احترف اعتلف ـ إن يكن الشغل مجهدة فالفراغ مفسدة » .

ولذلك كان المسلمون الأول يتأذون من ابعادهم وتنحيتهم عن العمل .. ولهذا شبهت الامثال العربية تنحية العامل عن وظيفة كالحيض يصيب النساء فقالوا : « العزل حيض العمل ..

ومع ان العبادة هى الغاية من خلق الجن والانس بنص قوله تعالى : « وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون » ومع ان الاذكار والنوافل هى مما حض عليه المرشدون في الاسلام فانهم يقررون انه ليس للمحترف الذى يحتاج الى الكسب لعياله في وقت الصناعة وحضور السوق والاشتغال بالكسب » ..

وقد روى ان رجلا كان يعتكف في مسجد رسول الله ولايعمل مكتفيا بالعبادة .. فساله رسول الله عمن يعوله وينفق عليه فقال الرجل : أخى .. فقال له رسول الله : اخوك اعبد منك .. لانه يعمل ويعبد الله في نفس الوقت » ..

١٩٩ . . .

◆مقالات◆



البطالة في مصر
دراسة لأهم فروض محددات الأزمة

د. شريف قاسم *

مقدمة :

عادة ما تنشأ مشكلة البطالة السافرة في المجتمعات المتخلفة كنتيجة للاختلاف بين معدل نمو القوة العاملة من جهة ومعدل نمو فرص التوظف المتاحة من جهة أخرى.

وفي الحقيقة فان مشكلة البطالة لا تعبر فقط عن حالة من حالات الضياع الاقتصادي بسبب إهدار استخدام عنصر العمل المتاح، ولكنها تعبر ايضا عن مشكلة اجتماعية وسياسية يمكن ان تهدد استقرار وتماسك المجتمعات بشكل عام، والنامية منها بشكل خاص، حيث أن التبديد والاهدار هنا لا يصيبان عنصراً عادياً من عناصر الانتاج، بل يتمكنان من جزء حاكم من هذه العناصر، وهو العنصر البشري الذي يعتبر في ذات الوقت الغاية الأساسية من وراء العملية الانتاجية ككل.

وتشير الاحصاءات الرسمية المتاحة الى تزايد اعداد المتعطلين في المجتمع المصري بشكل مفزع وخطير حيث ارتفعت اعدادهم من 175 ألفا في عام 1960 الى أكثر من مليونين في منتصف الثمانينات، وقفز معدل البطالة السائدة منسوبا لجملة قوة العمل المصرية من 2,3٪ في عام 1960 الى 7,7٪ في عام 1976 ليصل الى 14,7٪ في عام 1986[1].

ولا شك انه مع اشتداد حدة هذه الظاهرة تزداد الحاجة الى ضرورة مواجهتها بشكل علمي مدروس حتى لا يصاب المجتمع في أعز ما يملك. ولكي نتمكن من المواجهة المطلوبة في المجتمع المصري فلا بد من دراسة أبعاد ازمة البطالة التي اصبحت تشمل اكثر من سدس قوة العمل المصرية.

وتذهب معظم الدراسات التي تحاول تشخيص مسببات أزمة البطالة في المجتمع المصري وبالتالي وضع الحلول المناسبة لها الى تناول عناصر عديدة يمكن التعرض لأهمها من خلال فرضين رئيسيين:

1 ـ الفرض الاول:

ويذهب الى ان بطالة الثمانينات تمتد جذورها الى سياسات التنمية في الستينات التي اعتمدت على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، واختيار فنون انتاجية كثيفة لرأس المال.

* باحث من القطر المصري.



2 ـ الفرض الثاني:

يذهب الى ان ارتفاع معدلات البطالة السائدة في الثمانينات كان نتيجة لمنهج سياسات الانفتاح الاقتصادي والتي كان من اهم سماتها تقلص دور الدولة وتدهور نصيب القطاعات السلعية من الاستثمارات وذلك لصالح القطاعات الخدمية.

ويمكننا مناقشة مدى صحة هذين الفرضين من خلال بحثنا هذا، وذلك على الوجه التالي:

اولا: اثر سياسات التنمية المتبعة في ظل تدخل الدولة على البطالة في مصر (57 ـ 1973).

ثانيا: اثر سياسات الانفتاح الاقتصادي وتقلص دور الدولة على البطالة في مصر (1974 ـ حتى الآن).

ثالثا: ملاحظات ختامية.

اولا ـ اثر سياسات التنمية المتبعة في ظل تدخل الدولة على البطالة في مصر (57-1973)

يمكن تحديد أثر سياسات التنمية المتبعة بشكل عام على مستويات التشغيل والبطالة من خلال تناول اربعة عناصر اساسية تشكل الاطار العام الذي يمكن من خلاله التأثير على مدى الفرص المتاحة للعمالة في اي مجتمع من المجتمعات وهي كالتالي:

1 ـ معدلات الانفاق الاستثماري.
2 ـ نمط توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية المختلفة.
3 ـ نوعية الفن الانتاجي المستخدم.
4 ـ دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

ولدراسة اثر سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبعة في ظل تدخل الدولة في النظام الاقتصادي في مصر على البطالة نجد انفسنا محددين بالمرحلة الزمنية التي تبدأ من عام 1957، وذلك في اعقاب تأميم قناة السويس واجراءات تمصير قطاعات مالية واقتصادية عريضة شكلت اضافة مؤثرة لهيكل القطاع العام في الاقتصاد المصري، وبحيث اقتضى الامر انشاء المؤسسة الاقتصادية بغرض تركيز الاستثمارات العامة تحت إشراف هيئة موحدة تقود حركة التنمية الاقتصادية(2). وتمتد هذه المرحلة لتتناول فترة التخطيط القومي الشامل 1960/59 -1965/64، ثم فترة الخطط السنوية بعد نكسة يونيو 1967 وحرب الاستنزاف حتى نصل الى حرب اكتوبر 1973، وتنتهي باعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي.

1 ـ معدلات الانفاق الاستثماري:

ارتبط تدخل الدولة في بداية هذه المرحلة بالأخذ بأساليب التخطيط الصناعي فاعلن عن برنامج «السنوات الخمس الاولى للصناعة» الذي بدأ في عام 1957 وبلغت استثماراته المستهدفة 252 مليون جنيه واستهدف تحقيق مجموعة من الاهداف كان من اهمها رفع معدل التنمية الصناعية من 6٪ في السنوات الخمس الاخيرة الى 16٪، وزيادة الدخل القومي، والتركيز على الصناعات الحربية، فضلا عن اتاحة مزيد من فرص العمالة.

ولقد كان اختيار الدولة ان تركز استثماراتها على الصناعات الاستثمارية(3) التي تحتاج لرؤوس اموال ضخمة وقد لا تعطي عائدا سريعا مباشرا، وذلك بهدف الاستفادة مما لهذه الصناعات الاساسية من آثار تغذية امامية وخلفية تؤدي الى قيام مشروعات كثيرة تمد هذه الصناعات باحتياجاتها ومشروعات اخرى تعمد على استخدام مخرجاتها. وكان من المأمول فيه ان ينتهز القطاع الخاص الفرصة المتاحة ويقوم بانشاء العديد من المشروعات المكملة لهذه الصناعات والتي تتسم بأنها ذات ارباح اكثر ضمانا.

وفي عام 1960 توقف استكمال برنامج السنوات الخمس الصناعية، وبدأت مرحلة التخطيط القومي الشامل بالخطة الخمسية الاولى 59/ 1960-1964/ 1965 التي كانت بمثابة الجزء الاول من خطة عشرية تستهدف مضاعفة الدخل القومي والتي بلغت جملة استثماراتها حوالي 1600 مليون جنيه.

ولقد ترتب على استثمارات الخطة الخمسية الاولى ان زادت العمالة من 6 مليون مشتغل عام 1960/59 الى 7,3 مليون مشتغل عام 1965/64 بمعدل زيادة اجمالي يبلغ 22٪ وبزيادة 300 ألف فرصة عمل عن الرقم المستهدف في الخطة.



وعلى الرغم من الانجازات الطيبة التي حققتها الخطة الخمسية الاولى حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي 6.5٪ في المتوسط[4]، فضلا عن اهتمامها بتنمية القطاعات السلعية، الا انه مع انتهاء هذه الخطة لم تشهد البلاد بداية الخطة الخمسية الثانية، ولم تظهر سوى خطط سنوية غير واضحة الاهداف حتى وقعت نكسة يونيو 1967، واتبعت الحكومة سياسة انكماشية[5] نظرا لتزايد اعباء الدفاع وللنقص الكبير الذي اصاب ايرادات الدولة نتيجة اغلاق قناة السويس، وتوقف انتاج البترول والمعادن من مناطق استخراجها بشبه جزيرة سيناء او المناطق القريبة منها، فضلا عن الهبوط الذي وقع في ايرادات السياحة[6].

وعلى الرغم من ذلك فقد كان هناك اهتمام بتوجيه نسبة كبيرة من الاستثمارات المحدودة الى التوسع الصناعي، فضلا عن استكمال بعض المشروعات الاستثمارية الحيوية مثل السد العالي ومجمع الحديد والصلب، لذلك فقد بلغ متوسط الاستثمار السنوي 350 مليون جنيها فقط للسنوات الخمس 65-1969. وفي سنتي 1970، 1971 زاد الاستثمار الاجمالي المنفذ بالاسعار الجارية الى 432 مليون جنيه[7].

وبشكل عام فقد استمر تراخي الدفعة الاستثمارية حتى نهاية هذه المرحلة في عام 1973، حيث نجد ان نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي قد انخفضت من 18٪ في اواخر سنوات الخطة الخمسية الاولى الى 12٪ سنة 1972.

وهكذا فقد تراجعت الدفعة الاستثمارية بعد حرب 1967 ومعارك الاستنزاف التي اثرت على الطاقات المستغلة في القطاعات المختلفة سواء بسبب التدمير المباشر لبعض المرافق الحيوية او توقف البعض الآخر، خاصة في المناطق القريبة في مجال العمليات الحربية. كذلك فقد تسببت هذه الحروب في حدوث تزايد مطرد في نفقات الدفاع والامن القومي، حيث ارتفعت نسبتها الى الناتج القومي الاجمالي من حوالي 10٪ عام 1960 الى 25٪ عام 1975، وهو الامر الذي اثر بلا شك على حجم الدفعات الاستثمارية خلال هذه الفترة.

الا انه من ناحية اخرى فقد ترتب على استمرار حالة الحرب عبر الفترة الممتدة من عام 1967 حتى عام 1973 استيعاب القوات المسلحة لكافة الخريجين الصالحين للخدمة العسكرية مع تمتعهم بمزايا سياسة تعيين الخريجيين التي اتبعتها حكومة الثورة منذ بداية الستينات.

2 - نمط توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية المختلفة:

كان على حكومة الثورة، بعد ان لجأت في تدعيم استقلالها الاقتصادي الى تمصير الاقتصاد القومي وتخليصه من سيطرة رأس المال الاجنبي، وبعد أن دانت السيطرة للقطاع العام من جراء قوانين يوليو الاشتراكية 1961، كان عليها ان تعمل على تنويع انتاجها القومي، وبالتالي تنويع التجارة الخارجية نوعيا وجغرافيا.

ذلك ان الثورة لم تر في التنمية الاقتصادية مجرد زيادة في الثروة القومية وارتفاعا في الدخل القومي بقدر ما رأت فيها محاولة لبناء دعائم اقتصاد قوي متنوع الانشطة ليتحرر من التخلف والتبعية الاقتصادية للخارج. لذلك كان من الضروري ان ينصب الاهتمام على القطاعات السلعية وعلى التنمية الصناعية بجانب التنمية الزراعية.

وبالفعل فقد تميزت مشروعات الاستثمار التي تمت خلال الخطة الخمسية الاولى بالتركيز على القطاعات السلعية التي استحوذت على ما يقرب من 58٪ من جملة استثمارات الخطة. وقد تعادل النصيب النسبي لقطاعي الزراعة والصناعة حيث حاز كل منهما على 23,4٪ من جملة استثمارات الخطة، كذلك فقد حصلت قطاعات الكهرباء والنقل على نسب كبيرة من هذه الاستثمارات[8].

وبدراسة اهم اتجاهات الاستثمار داخل قطاع الزراعة خلال هذه الفترة نجد انها قد تركزت في مشروع السد العالي ومشروعات استصلاح الاراضي وهي مشروعات كانت لها قدرات عظيمة في استيعاب العمالة.

ونظرا لانتهاء العمل في مشروع السد العالي في عام



1970 ـ وهو ما كان يعد من أهم عناصر الاستثمار الزراعي خلال عقد الستينات 1970/69/61/60 ومن اكبر القطاعات المستوعبة للعمالة ـ فقد انخفضت القيمة المطلقة للاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة من 82,3 مليون جنيه في عام 1966/65 الى 43,9 مليون جنيه في عام 72/71. كما انخفض نصيب هذا القطاع من الاستثمارات من 22,5٪ في الفترة 60/59–66/65 الى 16,8٪ في الفترة 67/66–1973.

وقد ارتبط هذا الاتجاه بانخفاض معدل نمو الناتج الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج في القطاع الزراعي من 3,7٪ في الفترة 1960/59–1966/65 الى 1,6٪ في الفترة 1967/66–1973. وهو الامر الذي انعكست آثاره بشكل مباشر على معدل نمو القوى العاملة في قطاع الزراعة فانخفض هذا المعدل من 3٪ في الفترة 60/59–1966/65 الى 1٪ فقط في الفترة 1967/66–1973.

اما في القطاع الصناعي فقد تركز الاهتمام في الصناعات الوسيطة والهندسية الحديثة والاستهلاكية المعمرة كالصناعات الكيماوية وصناعة الآلات والمعدات وصناعة السيارات والاطارات والثلاجات والغسالات[9]. ولقد استوعبت المشروعات الصناعية في هذه الفترة حجما كبيرا من العمالة وبحيث ارتفع نصيب قطاع الصناعة من 9,8٪ من جملة المشتغلين في السنة الاولى للخطة الى 11,4٪ في نهاية الخطة، وانخفض نصيب الزراعة من 55,3٪ الى 50,9 في نفس الفترة، اما قطاع الخدمات فقد ارتفع نصيبه من 34,9٪ الى 37,7٪ خلال الفترة المذكورة[10].

3 ـ الفن الانتاجي المستخدم:

عمدت مشروعات التنمية الزراعية التي برزت خلال الفترة موضع الدراسة الى استخدام اساليب وفنون انتاجية تميل الى استخدام العمل الكثيف مع رأس المال الضروري[11] الذي يرفع كفاءة استخدام العنصر البشري وهو ما تحقق في مشروعات السد العالي واستصلاح الاراضي الصحراوية الى حد كبير.

أما في القطاع الصناعي فقد كان الاهتمام منصبا من جانب الدولة على انشاء بعض الصناعات الاساسية مع التركيز على الصناعات الرأسمالية نظرا لما لهذه الصناعات من آثار تغذية امامية وخلفية تفيد في دفع حركة التنمية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، خاصة وان مثل هذه الصناعات لا تجد اقبالا من القطاع الخاص لأنها تحتاج لرؤوس أموال ضخمة وقد لا تعطي عائدا سريعا مباشرا.

وعادة ما تتسم هذه الصناعات بالميل نحو استخدام فنون انتاجية اكثر ميلا للكثافة الرأسمالية وذلك سواء بحكم طبيعتها او لانها عادة ما تستورد مستلزماتها المختلفة من الخارج. وذلك على عكس بعض الصناعات الاخرى التي يمكن ان تستخدم في انتاجها فنونا انتاجية اكثر كثافة للعمل مثل الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج.

وجدير بالملاحظة انه على الرغم من الارتفاع النسبي للكثافة الرأسمالية في المشروعات الصناعية التي اهتمت بها الخطة الخمسية الاولى 60/59–1965/64 فقد ترتب على اقامة هذه المشروعات ان ارتفع الرقم القياسي للعاملين بصفة عامة من 100 في عام 60/59 الى 126,6 في عام 66/65 وكانت زيادة العمالة في النصف الثاني من الستينات حتى اوائل السبعينات اقل منها في النصف الاول من السبعينات حيث ارتفع الرقم القياسي للعاملين من 100 في عام 1967/66 الى 114,9 في عام 1973[12].

4 ـ دور الدولة في الحياة الاقتصادية:

اتسمت المرحلة موضع البحث بقيام الدولة بدور كبير في السيطرة على الموارد الاقتصادية بالمجتمع، والعمل على توجيه هذه الموارد من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التخطيط الاقتصادي القومي الشامل، وهو الامر الذي بلغ ذروته بعد عمليات التمصير والتأميم والبدء بالخطة الخمسية الاولى. لذا فقد كان من الطبيعي، ومع اتساع الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تقوم به الدولة ومع السرعة في انتشار التعليم المجاني، ان تلتزم الدولة نفسها بسياسة تعيين الخريجين القادرين على العمل والراغبين فيه.

وبالفعل فقد حدثت زيادة واضحة في حجم الوظائف التي توفرها الدولة سواء في الحكومة او في القطاع العام وذلك في اعقاب حرب 1956 وعمليات التمصير والتأميم، فارتفع عدد الموظفين والمستخدمين سواء بقطاعات الادارة الحكومة والاجهزة الادارية والاشرافية لقطاع الاعمال العام وكذلك العاملين بالشركات والوحدات الانتاجية.

الاقتصادية ترتب عليه التزامها بتعيين الخريجين وتوفير فرص عمل لهم.

ويضاف الى ما تقدم انه على الرغم من ان طبيعة الصناعات التي وجدت فيها حكومة الثورة مفتاحا اساسيا للتنمية الاقتصادية كانت تميل للأخذ بفنون انتاجية كثيفة رأس المال، فان المحصلة النهائية شهدت ارتفاعا في اعداد المشتغلين من 6 مليون فرد في بداية

جدول (1)

تطور اعداد العاملين بالحكومة كنسبة من اجمالي قوة العمل في مصر 1966/65 ـ 1973

السنــة	حجم القوة العاملة بالمليون	العاملين بالجهاز الحكومي بالألف	نسبة العاملين بالحكومة إلى مجموع القوة العاملة
1966/65	7.3	932,9	٪12,8
1970/69	8.1	1187,7	٪14.7
1971/70	8,3	1250.4	٪15.1
1972/71	8.5	1290,5	٪15,2
1973	8.9	1471.2	٪16,5

المصدر: د. جنات السمالوطي «سياسة الانفاق العام ومواجهة البطالة في مصر» جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، 20-22 فبراير. ص 12.

يوضح الجدول السابق ان حجم قوة العمل المصرية قد ارتفع من 7,3 مليون فرد في عام 1966/65 الى 8,9 مليون فرد في عام 1973. وقد صاحب هذا الاتجاه نمو اعداد العاملين بالجهاز الحكومي بمعدلات اسرع حيث ارتفعت نسبتهم الى حجم قوة العمل المصرية من 12,8٪ في عام 1966/65 الى 16,5٪ في عام 1973.

ويمكن تلخيص المحصلة النهائية لمرحلة تدخل الدولة (57 ـ 1973) في انها قد اتسمت بتزايد الانفاق الاستثماري في بداية المرحلة وبتراجعه في الجزء الاخير منها نظرا لظروف الحرب وتزايد نفقات الدفاع والامن القومي، كما ان نمط توزيع الاستثمارات خلال هذه المرحلة كان منحازا لصالح القطاعات السلعية المنتجة التي تتميز بتوفير قدر كبير من فرص العمل بالمقارنة بالقطاعات الاخرى. فضلا عن ان هذه المرحلة قد شهدت تزايدا واضحا لدور الدولة في الحياة

سنوات الخطة الخمسية الاولى الى 7.3 مليون فرد في نهاية هذه السنوات وذلك بمعدل زيادة اجمالية بلغ 22٪، الامر الذي ادى الى انخفاض معدلات البطالة من 2,2٪ في عام 1960 الى 1,87٪ في عام 1964.

ثانيا ـ اثر سياسات الانفتاح الاقتصادي وتقلص دور الدولة على البطالة في مصر (1974 ـ وحتى الآن)

من المعروف ان سياسات التنمية المطبقة في اي مجتمع من المجتمعات خلال مرحلة زمنية معينة انما تعبر عن القوى السياسية والاقتصادية المسيطرة خلال هذه المرحلة. لذا فقد كان للغياب المفاجيء للزعامة التاريخية لثورة يوليو وتغير الظروف الموضوعية للتركيب الاجتماعي للقوى السياسية المؤثرة ـ بما ادى اليه من اشتداد سيطرة قوى الرأسمالية المحلية ـ التركيز على قدرة الحكومة على الصمود تجاه الضغوط الداخلية التي اخذت تعمل من اجل التمهيد لسياسة الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة التالية للخطة الخمسية الاولى



وحتى مشارف السبعينات، والتي تصاعدت بشكل واضح بعد عام 1970 حيث تجمعت في هذا الصدد كل قوى الرأسمالية المحلية المتمثلة اساسا في كبار رجال المقاولات وتجار الجملة والسماسرة وبعض كبار البيروقراطيين، فضلا عن رجال الرأسمالية القديمة والاقطاع الذين وردت اموالهم اليهم بعد تصفية الحسابات.

ويمكن ان نقف على حقيقة هذا الاتجاه الصعودي لتيار الرأسمالية المحلية اذا ما اخذنا في الاعتبار ما حدث من ارتفاع في نصيب الملكية من الدخل القومي من 50.5٪ في منتصف عام 1971 الى 53.7٪ في عام 1972[13]، كذلك فقد كان هناك في نفس العام 2000 اسرة مصرية فقط تبلغ جملة دخولها 77.1 مليون جنيه في السنة[14].

وفي الحقيقة فان الامر لم يقتصر على تلك الضغوط الداخلية فقط حيث ان الضغوط التي مارستها الرأسمالية العالمية بدءا من ضربها للثورة العربية في مصر في يونيو 1967 في محاولة لرد مصر الى اطار العلاقات الرأسمالية العالمية، قد عادت واستكملت حلقاتها باستخدام ادواتها الاقتصادية والمالية الدولية التي تمثلت في الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي املاها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلا عن الضغوط الاخرى التي مارستها دول الخليج العربية البترولية من اجل دعم هذه الضغوط[15].

وامام تلك الضغوط الداخلية والاقليمية والدولية لم تجد الحكومة حلا يناسبها لمواجهة ضرورة الوفاء باعباء نفقات الدفاع الباهظة ومتطلبات التنمية الاقتصادية المأمول فيها، وخدمة اعباء الديون الخارجية التي سجلت زيادة ملحوظة[16]. وامام قصور الموارد المحلية الذي تجلت ابعاده في التدهور الذي اصاب نسبة اجمالي المدخرات المحلية الى اجمالي الناتج القومي حتى وصل الى 5.6٪ سنة 1972/71[17] ـ بعد ان كانت نسبتها في اواخر الخطة الخمسية الاولى حوالي 13٪ ـ لم تجد مناسبا في نظرها سوى الاستجابة للضغوط العديدة لاتباع شكل من اشكال الحرية الاقتصادية اطلق عليه «سياسة الانفتاح الاقتصادي» ينصب اساسا على فتح الباب لتشجيع الاستثمارات الاجنبية.

وكان من أهداف السياسة ان تتحول مصر من دولة مقترضة الى مركز جذب للاستثمارات الاجنبية المباشرة كي تقوم بدعم اقتصادها والتعجيل بالتنمية الاقتصادية بها، فكان الاتجاه لتشجيع القطاع الخاص المحلي أو الاجنبي سواء في الاستثمار أو في توفير فرص العمالة، وبالتالي تحرير الدولة من التزامها بسياسة تعيين الخريجين.

ويمكننا دراسة اثر سياسة الانفتاح الاقتصادي على البطالة في مصر من خلال السياق التالي:

1 ـ معدلات الانفاق الاستثماري:

يمكن القول انه منذ اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي وحتى وقتنا هذا مر الاقتصاد المصري بفترتين متميزتين، امتدت الأولى منذ عام 1973 وحتى أوائل الثمانينات، وفيها ارتفعت معدلات نمو الاقتصاد المصري بشكل كبير بالاعتماد على تدفق الموارد الخارجية من اربعة مصادر رئيسية تأتي على رأسها ايرادات الصادرات البترولية، وتحويلات العاملين المصريين في الخارج، بالاضافة الى رسوم المرور بالمجرى الملاحي لقناة السويس، ثم ايرادات النشاط السياحي. ولقد ساعد تدفق الموارد الخارجية بحجم كبير على ارتفاع معدلات الانفاق الاستثماري بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي من 13.8٪ في عام 1974 الى 23.9٪ في عام 1979.

ولا شك ان ارتفاع معدلات الانفاق الاستثماري خلال هذه الفترة يمكن ان يشكل فرصة جيدة اذا ما احسن استغلالها لتوفير فرص عمالة للاعداد الكبيرة من الخريجين، خاصة وان ارتفاع معدلات الانفاق الاستثماري قد ترتب عليها ارتفاع سريع في معدلات الزيادة في الطلب.

وجدير بالذكر ان هذه الفترة قد شهدت نمواً سريعاً في هجرة العمالة المصرية للدول العربية النفطية، مما أثر على التكلفة النسبية للعمالة الماهرة بالمقارنة بتكلفة رأس المال في السوق المحلية.

أما الفترة الثانية والتي بدأت بعام 1982 وتمتد حتى الآن فنجد انها تتميز بانخفاض معدلات التنمية

نظرا لانخفاض تدفق أهم موارد النقد الاجنبي حيث انخفضت الاسعار العالمية لخام البترول. مما أثر على حصيلة الصادرات البترولية، وبالتالي على تحويلات العاملين المصريين بالبلدان العربية. كذلك فقد أدى تطور الحرب العراقية الايرانية في الخليج وضرب ناقلات البترول الى انخفاض حصيلة رسوم المرور بقناة السويس، فضلا عما أصاب حركة السياحة خلال هذه الفترة من تذبذب نظرا لوقوع بعض احداث الارهاب الدولي والمحلي في مصر.

وكذلك فقد شهدت هذه الفترة انخفاضا ملموسا في معدلات الاستثمار الى جملة الناتج المحلي إذ انخفض هذا المعدل من حوالي 30٪ في عام 1983/82 الى حوالي 19٪ في عام 1987/86.

وخطورة الامر تكمن في ان انخفاض معدلات الاستثمار قد تزامنت مع عودة اعداد كبيرة من العمالة التي هاجرت الى الدول العربية النفطية ـ وذلك بعد انخفاض اسعار البترول وتباطؤ حركة الانماء بهذه البلدان ـ ومع استمرار تزايد مظاهر الاستهلاك العام والخاص ـ وكان من نتيجة ذلك ان ارتفعت معدلات الباطلة بشكل كبير.

وهكذا فانه يمكن القول ان الجهد الاستثماري الكبير الذي شهدته السنوات العشر من 1974 حتى 1985 لم يستطع ان يوفر فرص عمل كافية لاستيعاب قوة العمل المتاحة[18]. فبعد ان كان الاقتصاد قد تغلب على ظاهرة البطالة وخاصة البطالة المقنعة في القطاع الريفي وذلك كنتيجة للهجرة الواسعة الى الدول العربية المصدرة للبترول، ظهرت مشكلة البطالة السافرة بشكل واضح حيث تزايدت نسبتها من 2,3٪ في عام 1974 الى 7.7٪ في عام 1976 لتصل الى 14,7٪ في عام 1986.

ويمكن تفسير هذه النتائج الخطيرة بأن الاقتصاد المصري قد اعتمد خلال مرحلة السبعينات وحتى اوائل الثمانينات على آليات خاصة ومؤقتة يصعب الاعتماد عليها طويلا، فكان من المنطقي ان تبرز مشكلة البطالة السافرة في مصر بشكل حاد عندما فقدت هذه الآليات فعاليتها منذ اوائل الثمانينات وحتى الان[19].

2 ـ نمط توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية المختلفة:

اتسم نمط توزيع الاستثمارات الثابتة بين القطاعات الاقتصادية منذ بداية مرحلة الانفتاح الاقتصادي بالانحياز الى القطاعات منخفضة الطلب على العمل مثل قطاعات المال والتجارة والخدمات والمرافق وبقية الأنشطة الاخرى التي تضمها القطاعات الخدمية والتوزيعية وذلك على حساب تدهور الاهمية النسبية للقطاعات السلعية الرئيسية، وهو الامر الذي ادى الى التناقص المستمر في قدرة القطاعات الانتاجية على خلق فرص عمل جديدة تسمح باستيعاب الموارد المتاحة من قوة العمل بشكل منتج، وهو ما يشير الى ان مشكلة البطالة في مصر هي في جانبها الاعظم بطالة هيكلية[20].

ويرجع هذا الخلل الهيكلي الى مجموعة السياسات الاقتصادية المطبقة خلال تلك الفترة والتي تميزت بوجود انفصال تام بين سياسات الاستثمار من ناحية وسياسات استخدام قوة العمل من جانب اخر.

ويمكن ان نقف على مدى التحيز في توزيع الاستثمارات ضد القطاعات السلعية الاساسية من خلال دراسة اوضاع الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة. وبدراسة حالة قطاع الزراعة، نجد انه قد عانى منذ منتصف السبعينات من انخفاض واضح في حجم ونسبة الاستثمارات الموجهة اليه، ففي الوقت الذي استحوذ فيه هذا القطاع على 22٪[21] من جملة استثمارات الخطة الخمسية الاولى 1960/59–1965/64، انخفض نصيبه من جملة الاستثمارات القومية حتى اصبح لا يتجاوز 8,7٪ سنويا في المتوسط.

ولقد ترتب على هذا الانخفاض الحاد في نصيب الزراعة من الاستثمارات القومية ان توقف استكمال مشروعات الصرف، وخاصة الصرف المغطى، مما أدى الى ارتفاع درجة ملوحة الارض وارتفاع منسوب المياه الجوفية وانخفاض خصوبة الارض وضعف انتاجيتها، مما انعكس على قدرة مساهمة قطاع الزراعة في تدبير الناتج المحلي الاجمالي إذ انخفضت من 19,6٪ في عام 1982/81 الى 16,7٪ في عام 1987/86.

وبتحليل معدلات نمو الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي نجد انها قد انخفضت من متوسط سنوي قدره 40٪[22] خلال الفترة 75-1978 الى 21٪ خلال الفترة 79-1982/81 حتى وصل الى حوالي 6,..٪ خلال الفترة 1983/82-1986/85[23].

وفي المقابل كان الاهتمام يتجه نحو تركيز الاستثمارات في القطاعات الخدمية. في خلال الفترة من 74-1981/80 زاد الاهتمام بمشروعات التوسع في المجرى الملاحي لقناة السويس. كما زاد الانفاق الاستثماري على المشروعات السياحية. وذلك من منطلق ان هذه الانشطة تعتبر من اهم المصادر الرئيسية للنقد الاجنبي بجانب تحويلات العاملين المصريين بالخارج وحصيلة ايرادات البترول.

فنجد ان نصيب انشطة قطاع الخدمات من الاستثمارات القومية قد زاد من 44,1٪ خلال الفترة 60/59-1965/64 الى 46,3٪ خلال الفترة 74-1981/80.

وجدير بالبيان انه عادة ما يرتبط تقدم البلدان الصناعية المتقدمة بنمو قطاع الخدمات وبالتالي ترتفع نسبة العاملين في هذا القطاع بالنسبة لجملة القوة العاملة، الا انه وفقا لبيانات البنك الدولي فيلاحظ ان قطاع الخدمات في البلدان النامية ـ ومنها جمهورية مصر العربية ـ قد تزايد نصيبه من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة اعلى من نسب زيادة انصبة القطاعات الاخرى[24]. ولقد بلغت معدلات الزيادة السنوية لهذا القطاع اكثر من ضعف معدلات الزيادة السنوية التي يحققها قطاع الخدمات في مجموعة الدول الصناعية المتقدمة، ففي الوقت الذي بلغ فيه متوسط نمو قطاعات الخدمات في مجموعة البلدان الاخيرة 3,6٪ سنويا خلال الفترة 65-1980 بلغت هذه النسبة 7,7٪ سنويا في قطاع الخدمات في البلدان النامية خلال ذات الفترة.

والحقيقة فان تفسير هذا الوضع يكمن في اختلاف ما يحتويه قطاع الخدمات في كل من البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة، حيث ان قطاع الخدمات في البلدان الاخيرة يضم أنشطة متطورة للغاية تعتمد عل علوم الحاسب الآلي ونظم المعلومات وابحاث الفضاء وخدمات الدعاية والاعلان والتسويق واعمال المكاتب الاستشارية وخدمات المصارف وشركات التأمين والتدريس بالجامعات... الخ.

أما في البلدان النامية فان قطاع الخدمات يضم اعدادا كبيرة تشتغل بخدمات هينة الشأن مثل اعمال النظافة والخدمة المنزلية والعمالة المكتبية غير المؤهلة او غير الحاصلة على تأهيل يمكنها من الترقي لاعمال أو مناصب ذات شأن. وعادة ما تأتي هذه العمالة من القطاع الزراعي في الريف وتنتقل للعمل بهذه الاعمال في المدينة فينطبق عليها ما اسماه الاقتصادي الفرنسي شارل بتلهايم «التحضر بدون تصنيع» أو الانتقال من الزراعة الى الخدمات في المدن والعواصم.

وما نجده في مصر قريب جدا من هذه الصورة حيث ان سكان الحضر قد زادوا من 33,5٪ في عام 1947 الى 37,4٪ في عام 1960 ثم الى 43,9٪ في عام 1986. وبالمقابل فان نسبة العاملين بالقطاع الصناعي الى جملة القوة العاملة لم تزد بأكثر من 15٪ الى 20٪ في الفترة ما بين عامي 65 و1980 وهو ما يكفي لاثبات ان مصر تخضع لظاهرة «التحضر بدون تصنيع».

ومع نمو قطاع الخدمات يرتفع نصيبه من هيكل توزيع العمالة، إذ بعد أن كان نصيب القطاعات الخدمية من العمالة لا يزيد عن 32,4٪ خلال فترة الخطة الخمسية الاولى فقد ارتفع الى 40,7٪ خلال الفترة الاولى للانفتاح 74 ـ 1981/80، ثم الى 43,7٪ في عام 1986.

3 ـ الفن الانتاجي المستخدم:

اتسمت مشروعات القطاع الصناعي خلال المرحلة موضع البحث بالاستخدام المتزايد لفنون انتاجية ذات كثافة رأسمالية عالية، وهو ما يمكن ان يتضح لنا جليا بمتابعة الارتفاع الضخم في تكلفة فرص العمل الحدية ـ وهي التي تقيس العلاقة بين الزيادة في رأس المال المستثمر اللازمة لتشغيل فرصة عمل واحدة ـ في القطاع العام الصناعي.

فتشير متابعة تطور تكلفة توفير فرصة العمل الى انها قد ارتفعت من 22,7 ألف جنيه بالاسعار الجارية[25]

المصدر : الوحدة
التاريخ : نوفمبر ١٩٩١



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في الفترة (75–1979) الى 122.7 الف جنيه بالاسعار الجارية في الفترة (1982/81–84 1985) وهو ما يشير بشكل واضح الى ازدياد الاتجاه نحو الميكنة.

ويمكن تفسير تزايد الاتجاه نحو الميكنة في القطاع الصناعي بشكل عام بعدة عوامل لعل من اهمها:

أ ـ النقص الشديد في العمالة الفنية عالية المهارة وذلك نتيجة للهجرة المتزايدة لاعداد كبيرة من العمالة المصرية الى البلدان العربية النفطية منذ منتصف السبعينات.

ب ـ الارتفاع النسبي لمعدلات الاجور بالمقارنة بتكلفة عناصر الانتاج الاخرى.

ج ـ الرغبة في الارتفاع بمستوى جودة المنتجات، خاصة اذا كانت موجهة للتصدير.

د ـ تلبية الضغوط الاجتماعية التي تعبر عنها الطبقات ذات الدخول المرتفعة والتي عادة ما يشتد طلبها على السلع الاستهلاكية الترفية المماثلة للسلع المنتجة في الدول الصناعية الكبرى من حيث النوع والجودة. وهو ما يجعل المنتجين وبالذات رجال القطاع الخاص يقبلون على استخدام المزيد من الفنون الانتاجية الحديثة نظرا لما يحققه انتاج مثل هذه السلع من ربحية سريعة.

هـ ـ الاستجابة للاعتبارات السياسية التي تلعب دورها في التحيز نحو فنون انتاجية معينة مستوردة من بلدان محددة، وذلك ضمنا لمدى متانة الروابط السياسية التي تجمع بين الدول المستوردة والدول المصدرة للفنون الانتاجية، وعادة قد لا تكون الفنون الانتاجية المستوردة هي الاكثر ملاءمة او كفاءة، حيث انها غالبا ما تميل للاعتماد المتزايد على رأس المال لتتناسب مع اوضاع الدول المصممة لها.

وفي واقع الامر فان هناك من الاقتصاديين من يرى ان الاتجاه نحو الكثافة الرأسمالية في فنون الانتاج المستخدمة في الصناعة ليس وليد مرحلة الانفتاح الاقتصادي وعقدي السبعينات والثمانينات. بل كان سمة اساسية من سمات تجربة التصنيع في مصر منذ أوائل الستينات [26]، وان ما حدث في مرحلة الانفتاح الاقتصادي انما كان بمثابة تكثيف لهذه الظاهرة.

ولكن في الحقيقة هناك فرق شاسع بين ما تم في الستينات وما تم بعد ذلك خلال فترة الانفتاح الاقتصادي. في المرحلة الاولى وجدت حكومة الثورة ان هناك عدة صناعات اساسية ـ استثمارية ووسيطة ـ تمثل مفاتيح اساسية للتنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص. ونظرا لان مثل هذه الصناعات باهظة التكاليف وذات عوائد منخفضة الربحية، لم يقبل القطاع الخاص على الاستثمار في مجالاتها، لذلك قررت حكومة الثورة المبادرة باقامة هذه الصناعات، وهي صناعات تميل للكثافة الرأسمالية مثل صناعة الحديد والصلب والالومنيوم وصناعة المعادن والصناعات الكيماوية، وبحيث يمكن لهذه الصناعات بما لها من علاقات تغذية امامية وخلفية ان تتسبب في قيام نهضة صناعية واسعة تسهل على القطاع الخاص الصناعي ان يخوض تجربة الانتشار الصناعي مستفيدا من قيام هذه الصناعات الاساسية الكبرى[27].

اما في مرحلة الانفتاح الاقتصادي فان الاعتماد على الاساليب الانتاجية كثيفة رأس المال لم يقتصر فقط على صناعة السلع الاستثمارية والوسيطة، بل تعداها الى صناعة السلع الاستهلاكية التي يمكن انتاجها بكفاءة عالية باستخدام الاساليب الانتاجية كثيفة العمل، وهو الأمر الذي قد نجد تفسيره في رغبة رجال القطاع الصناعي في تلبية مطالب الطبقات الاجتماعية الجديدة ذات الدخول المرتفعة والتي تشترط في السلع الاستهلاكية الترفية مواصفات معينة تماثل مواصفات السلع المصنعة في البلدان الصناعية الكبرى، وهو ما لا يمكن أن يتم الا بالاستعانة بذات الفنون الانتاجية المستخدمة في البلدان الاخيرة والتي عادة ما تكون كثيفة رأس المال، وبالطبع فان رجال القطاع الخاص الصناعي يقبلون على مثل هذه التلبية مدفوعين بطموحهم الابدي في الحصول على اكبر ربح ممكن.

وخلاصة ما يعنينا في هذا المقام ان الاستخدام المتزايد للاساليب الفنية كثيفة رأس المال في القطاع الصناعي لا بد ان يترتب عليه انخفاض في طاقة هذا القطاع في استيعاب قوة العمل.



وبالجملة فان تدهور معدل نمو الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي، وغلبة الفنون الانتاجية كثيفة رأس المال على المشروعات الصناعية الجديدة، ترتب عليهما انخفاض قدرة القطاع الصناعي على خلق فرص عمل جديدة، فانخفضت معدلات هذه القدرة من 9,6٪ سنويا خلال الفترة 60–1965 الى 3٪ خلال الفترة 70–1979 حتى بلغت 1,6٪ فقط خلال الفترة 80–1984.

وبنظرة على قطاع الزراعة نجد انه في الوقت الذي انخفض فيه نصيبه من جملة الاستثمارات القومية فان الاتجاه السائد داخل هذه القطاع كان يتجه هو الآخر نحو شيء من الميكنة الزراعية السريعة التي استخدمت الآلات في الزراعة والري ومقاومة الآفات الزراعية.

ولقد ساعد على هذا الاتجاه [28] اهتمام سياسة التمويل الزراعي بتنشيط استخدام الآلات الزراعية ووسائل النقل الميكانيكية، فضلا عن اتساع نشاط القطاع الخاص المحلي والاجنبي في مجال تسويق المعدات الزراعية الحديثة[29].

وبشكل عام فانه يمكن القول ان الانخفاض الحاد الذي شهده نصيب قطاع الزراعة من الاستثمارات القومية خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي، فضلا عن الانتشار السريع للميكنة الزراعية الذي حدث خلال نفس المرحلة، قد ترتبت عليهما آثار سلبية على معدلات نمو العمالة في هذا القطاع حيث انخفضت الى 1٪ في المتوسط، مما ساعد على تناقص نصيب قطاع الزراعة من اجمالي قوة العمل إذ انخفض من حوالي 58٪ في عام 1960 الى 36,2٪ في عام 1982/81.

4 ـ دور الدولة في الحياة الاقتصادية:

اتسمت مرحلة الانفتاح الاقتصادي باتجاه الدولة تحت ضغوط مختلفة الى التخلي عن مسئولياتها في قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاكتفاء بتشجيع القطاع الخاص المحلي والاجنبي على الاستثمار وتوفير فرص العمل للخريجين.

وغني عن البيان أن التزام الدولة بسياسة تعيين الخريجين وتوفير فرص العمل لكل قادر عليه وراغب فيه قد ساعد على عدم ارتفاع نسبة البطالة السافرة خلال فترة الستينات واوائل السبعينات حيث تراوحت هذه النسبة بين 1,87٪ في عام 1964 و2,3٪ في عام 1974.

وفي الحقيقة فقد ساعد على قيام الدولة بهذا الالتزام انه قد ارتبط بقيامها بدور اكبر في قيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وانشاء المشروعات الصناعية والزراعية العملاقة التي تتيح فرص عمل واسعة يمكن ان تستوعب الغالبية العظمى من الراغبين في العمل والقادرين عليه.

الا ان الامر قد اختلف مع بروز سياسة الانفتاح الاقتصادي التي عملت على تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وتشجيع القطاع الخاص الوطني والاستثمار الاجنبي ليقوما بدورهما في الاستثمار وتوفير فرص العمل. فتخلت الدولة عمليا ودون اعلان عن التزامها السابق بتعيين الخريجين سواء في القطاع الحكومي او في القطاع العام، وتركت المهمة موكولة الى القطاع الخاص الوطني ومشروعات الاستثمار الاجنبي.

والمشكلة الآن تكمن في ان القطاع الخاص الوطني وقطاع الاستثمار الاجنبي لم يستطيعا القيام بتنفيذ حجم الاستثمارات التي كانت تقوم بها الدولة، فضلا عن ان اهتماماتها تنصب على بعض انماط الصناعة التي تستخدم معدلات عالية من الكثافة الرأسمالية. وهو ما يؤدي الى الحد من امكانية المساهمة في استيعاب اعداد كبيرة من الداخلين في اسواق العمل سنويا، خاصة وان حجم العمالة بالقطاع الخاص الصناعي لم يتعد نسبة 18,6٪ من جملة العمالة الصناعية في عام 1982/81.

ويذهب عدد كبير من الباحثين الى ان الاعتماد الشديد على سياسة التزام الدولة بتعيين القادرين على العمل والراغبين فيه قد اثقلت البلاد بادراة حكومية وقطاع عام متضخمين قد لا يسهمان في تحقيق انتاج او دخل حقيقي يتناسب مع احجامها.

الا ان واقع الامر يشير ـ وكما سبق ان اشرنا ـ الى ان هذه السياسة لا بد أن ترتبط بقيام الدولة بدور كبير في الحياة الاقتصادية وانشاء المشروعات الاقتصادية العملاقة، وانه اذا تخلت الدولة عن القيام بهذا الدور فان استمرار التزامها بسياسة تعيين الخريجين سيكون



بمثابة ضخ للدماء النقية في جسد ميت بلا حراك، بكل ما يعنيه هذا التشبيه من إهدار للموارد المحدودة بدون مقابل.

ومن ناحية اخرى فان الباحث يعتقد انه في المجتمعات المتخلفة التي تتسم بضخامة سكانية شديدة ومعدلات نمو طبيعية مرتفعة لا يمكن ان تترك قضية البطالة ـ التي بلغت حجما خطيرا ـ لتحل بفعل تلقائية قوى السوق في مجتمع لم يستكمل بعد بناء هيكله الاقتصادي.

وهو ما يعني ضرورة تدخل الدولة مرة اخرى لقيادة عملية التنمية الاقتصادية وبناء الهيكل الاقتصادي القادر على توفير العمالة المنتجة للاعداد الضخمة التي تدخل سوق العمل سنويا.

ولا يعتقد الباحث ان تدخل الدولة والتزامها بسياسة تعيين القادرين والراغبين في العمل امر لا تشوبه اي شائبة ولا تترتب عليه اية مشكلات، فحقيقة الامر انه حتى يمكن لهذه السياسة ان تنجح دون ان يكون لها آثار جانبية تسيء الى عملية التنمية الاقتصادية فلا بد ان يكون لدى الدولة القدرة على تحديد اهداف التنمية الاقتصادية وتخطيط وسائل تحقيقها بشكل علمي وواضح، الامر الذي يوجب ان يتم الربط المناسب بين سياسات التعليم والتدريب وبين احتياجات الخطة. وذلك على مدى زمني متوسط وطويل.

وبالتالي فان التزام الدولة بتعيين الخريجين يكون مشروطا بالتزامهم بسياسة التعليم والتدريب التي حددتها طبقا لاحتياجات الخطة كميا ونوعيا.

ومعلوم ان احتياجات الخطة من العمالة لا تقتصر على احتياجات الاقتصاد المصري فقط، بل عليها ان تراعي ايضا احتياجات الاسواق العربية والافريقية التي ترتبط بها ارتباطا عضويا، وان تفرد الدراسات والابحاث التي تدرس طبيعة هذه الاسواق والتدفقات المحتملة للمتغيرات التي قد تصيبها.

ملاحظات ختامية

1 ـ ان ارتفاع معدلات البطالة في مصر التي بلغت 14,7٪ من اجمالي قوة العمل المتاحة أمر مزعج وخطير، ولا بد من الوقوف على اسبابه الحقيقية حتى يمكن أن نحدد ملامح العلاج المطلوب.

2 ـ ان سياسة التنمية التي اتبعت في ظل تدخل الدولة (57-1973) قد اتسمت بتزايد الانفاق الاستثماري في بداية المرحلة، وبتراجعه في الجزء الاخير منها. وذلك نظرا لظروف الحرب وتزايد نفقات الدفاع والامن القومي، كما أن نمط توزيع الاستثمارات خلال هذه المرحلة كان منحازا لصالح القطاعات السلعية المنتجة التي تتميز بتوفير قدر كبير من فرص العمل بالمقارنة بالقطاعات الاخرى، كذلك فقد اتصفت هذه المرحلة بدور متزايد للدولة في الحياة الاقتصادية ترتب عليه التزامها بتعيين الخريجين وتوفير فرص عمل منتجة لهم.

3 ـ على الرغم من ان طبيعة الصناعات (الرأسمالية ـ الوسيطة) التي وجدت فيها حكومة ثورة يوليو مفتاحا اساسيا للتنمية الاقتصادية كانت تميل للأخذ بفنون انتاجية كثيفة رأس المال، فان المحصلة النهائية شهدت ارتفاعا في أعداد المشتغلين من 6 مليون مشتغل في بداية الخطة الخمسية الاولى الى 7.3 مليون مشتغل في نهاية هذه الخطة، الأمر الذي ادى الى انخفاض معدلات البطالة من 2,2٪ في عام 1960 الى 1,87٪ في عام 1964، وعلى الرغم من الانخفاض النسبي لجهود التنمية في النصف الاخير من هذه المرحلة الا ان معدلات البطالة لم ترتفع عن 2,3٪ في عام 1974.

4 ـ اتسمت مرحلة الانفتاح الاقتصادي باتجاه الدولة تحت ضغوط مختلفة الى التخلي عن مسئولياتها في قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاكتفاء بتشجيع القطاع الخاص المحلي والاجنبي على الاستثمار وتوفير فرص العمل للخريجين، الا أنهما لم يستطيعا القيام بتنفيذ حجم الاستثمارات التي كانت تقوم بها الدولة، فكان ذلك اولى الاسباب الرئيسية لظهور البطالة بمعدلات مرتفعة مضافا اليها

الاسباب التالية :

أ ـ انه عندما توافرت للاقتصاد المصري موارد كبيرة من النقد الاجنبي في بداية هذه المرحلة لم يستطع ان يوجهها الى مشروعات توفر فرص عمل كافية لاستيعاب قوة العمل المتاحة.

ب ـ تزامن انخفاض معدلات الاستثمار ـ بعد ان انخفضت تدفقات الموارد الخارجية ـ مع عودة اعداد كبيرة من العمالة التي سبق ان هاجرت للبلدان العربية النفطية في اوائل السبعينات. وكان من نتيجة ذلك ان تزايدت معدلات البطالة بشكل كبير.

ج ـ اتسم نمط توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية منذ بداية مرحلة الانفتاح الاقتصادي بالانحياز الى القطاعات منخفضة الطلب على العمل مثل قطاعات المال والتجارة والخدمات والمرافق وبقية القطاعات الخدمية، وذلك على حساب تدهور الاهمية النسبية للقطاعات السلعية مرتفعة الطلب على العمل.

د ـ زيادة الاتجاه نحو الميكنة في قطاعي الصناعة والزراعة، بحث لم يقتصر الامر على صناعة السلع الرأسمالية والوسيطة بل تعداها الى صناعة السلع الاستهلاكية التي يمكن انتاجها بكفاءة باستخدام الأساليب الانتاجية كثيفة العمل، وهو الأمر الذي يحد من طاقة استيعاب هذه القطاعات للعمالة.

5 ـ ان مواجهة ازمة البطالة لا يمكن ان تتم الا من خلال تنمية اقتصادية مخططة تخطيطا شاملا، تأخذ في اعتبارها إشباع الحاجات الاساسية للمواطنين، وتربط بين احتياجات التنمية الاقتصادية ـ في مصر والبلاد المحيطة عربيا وافريقيا ـ وبين خطط التعليم والتدريب، مع عودة التزام الدولة بتعيين كل قادر على العمل وراغب فيه وهذا مرهون بعودة دورها في قيادة حركة التنمية الاقتصادية التي يمكن من خلالها توفير فرص اوسع للعمالة المنتجة.

الهوامش

1 ـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي 52-1987، يونيو 1988 ص 34.

2 ـ باتريك اوبريان، «ثورة النظام الاقتصادي في مصر من المشروعات الخاصة الى الاشتراكية»، تعريب خيري حماد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1970 ص 127.

3 ـ تركزت معظم هذه المشروعات في صناعات بحل انتاجها محل الواردات. أنظر د. محمود عبد الفضيل: «الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي» معهد الانماء العربي، بيروت، 1980. ص 67.

4 ـ النشرة الاقتصادية للبنك الاهلي المصري، المجلد الـ 19، سنة 1966، العدد الثاني، ص ص 167-168.

5 ـ د. علي الجريتلي «25 عاما دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، 52 ـ 1977» ص 144.

6 ـ النشرة الاقتصادية للبنك الاهلي المصري، المجلد ال 20، 1967، العدد الثالث ص ص 254-263.

7 ـ د. علي الجريتلي: «25 عاما.....» مرجع سابق ص 20.

8 ـ فتحي ابراهيم: التنمية الاقتصادية بالجمهورية العربية المتحدة، 1967، ص 136.

9 ـ Dr. Gouda Abdel Khalek& G. Tignor Robert,«The Political Economy of Income Distribution In Egypt» New York, Holmes& Meier, 1982, P. 438.

10 ـ د. علي الجريتلي، «25 عاما.....» مرجع سابق، ص 19.

11 ـ جدير بالملاحظة انه خلال مرحلة الستينات لم تعرف مصر الفنون الانتاجية كثيفة رأس المال في الاعمال الزراعية نظرا لاسباب عديدة لعل من اهمها طبيعة الحيازات الزراعية الضيقة وندرة المهارات الفنية اللازمة للتعامل مع فنون الانتاج كثيفة رأس المال بين العمالة الزراعية.

12 ـ د. هبة نصار «سياسة الاستثمار والبطالة» كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد، 20-22 فبراير 1989 ص 5.

13 ـ د. صقر احمد صقر: «الادخار واستراتيجية التنمية في مصر» المؤتمر العلمي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 24-26 مارس 1977، ص 17.

14 ـ جهاز تخطيط الاسعار: «توزيع دخول الافراد» مذكرة رقم 18، يناير 1973 ص 2.

15 ـ د. جودة عبد الخالق «اهم دلالات سياسة الانفتاح بالنسبة للتحويلات الهيكلية في الاقتصاد المصري 71-1977»، المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين 23-25 مارس



1978، ص 8.

16 ـ بلغت نسبة خدمة الديون الخارجية 34٪ من حصيلة الصادرات عام 1973 بعد ان كانت لا تزيد عن 15٪ فقط في عام 1965. انظر د. علي الجريتلي «25 عاما دراسة تحليلية....» مرجع سابق ص 156.

17 ـ المرجع السابق، ص 78.

18 ـ د. عثمان محمد عثمان: «بعض الابعاد الاقتصادية لسياسة مصر الخارجية»، المؤتمر الثالث للبحوث السياسية ـ مركز البحوث والدراسات السياسية ـ جامعة القاهرة ـ 3-5 ديسمبر 1988، ص ص 40، 41.

19 ـ د. ليلى الخواجة، «دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل في مصر» جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد، 20-22 فبراير 1989، ص22.

20 ـ د. ليلى الخواجة، المرجع السابق، ص 24.

21 ـ بما في ذلك الاستثمارات التي وجهت لتشييد السد العالي، وباستبعاد هذه الاستثمارات تبلغ نسبة الاستثمارات التي استحوذ عليها قطاع الزراعة الى 17٪ تقريبا.

22 ـ يرجع ارتفاع معدل نمو الاستثمارات الذي شهده قطاع الصناعة خلال النصف الثاني من السبعينات الى ضخامة حجم عمليات التنقيب واستخراج البترول.

23 ـ Dr. Heba Handoussa, «Reform Policies For Egypt's manufacturing Sector» Conference on Employment Strategy in Egypt, Cairo, Decembr 1988, p.

24 ـ د. اسماعيل صبري عبد الله «الخصائص المشتركة في ظاهرة البطالة في بلدان العالم الثالث» مع اشارة خاصة لمصر، مرجع سابق، ص ص 7، 8.

25 ـ د. هبه حندوسه: «تصورات عن القطاع العام الصناعي في سنوات الخطة الخمسية 87/88-91/1992» مؤتمر الاقتصاديين المصريين الحادي عشر، القاهرة نوفمبر 1986، ص 6.

26 ـ R. Mabro & S. Radwan; «The Industrialization of Egypt 1939 - 1973». Clarendon Press, Oxford, 1976, P. 170.

27 ـ وهو ما لم يتم بالصورة المطلوبة نظرا لعدة عوامل على رأسها عدم قيام القطاع الخاص بالدور المنوط به، فضلا عن الاثار السيئة التي تسبب فيها ما حدث في يونيو 1967 من ضرب لتجربة التنمية الاقتصادية المستقلة.

28 ـ ناهيك عن ندوة العامل الزراعي بعد الهجرة الى المدينة او الى البلدان العربية البترولية.

29 ـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، «دراسة سوق العمل» قطاع الزراعة، 1985 ص 173.

□ □ □

٣١٢٠٠٠



أحزابنا السياسية .. وشبابنا الضائع ٣

فــاروق جــويدة

من المهم جدا ان ندرك اخطاءنا في معالجة قضية الشباب الضائع حتى نضع ايدينا على أول الطريق وإذا كنا نحاول ان نقترب من جوهر القضية اسبابا وظواهر وحلولا فليس الهدف اساسا ادانة اطراف او القاء مسئوليات على اطراف اخرى .. لان هدفنا في البداية والنهاية هو وجه الله وامن هذا الوطن .

والشيء المؤكد ان هؤلاء الشباب هم ابناؤنا حتى ولو جنحوا وان تقويمهم مسئوليتنا . وارشادهم واجبنا وان العنف قد يواجه انحراف الانسان احيانا ولكنه لا ينبغي ان يكون السبيل الوحيد للاصلاح لان العنف لا يولد الا مزيدا من العنف

وهنا نتساءل ماذا فعلت الاحزاب المصرية في قضية الشباب الضائع واين كان دورها وماذا فعل الازهر والجامعات واجهزة الثقافة والاعلام لمواجهة هذا التحول الخطير في شخصية وتكوين الشاب المصري ؟

لا اعتقد ان الاحزاب الحالية - بدون استثناء - اهتمت يوما بقضايا الشباب .. او حاولت الاقتراب من احلامه وهمومه وفكره .. فقد كان هدف هذه الاحزاب وما زال هو الوجود الاعلامي من خلال الصحف او المجلات وانحصر هذا الوجود في العاصمة تقريبا اما الشارع المصري فهو ابعد ما يكون عن برامج هذه الاحزاب وخططها المستقبليه

ولهذا كانت معاركها معارك مفتعلة لا اساس لها وكان دورها في صفوف الشباب - الغد والمستقبل - يبدو ضئيلا للغاية

فالحزب الوطني اهمل تماما قضية الشباب فما زال يسيطر عليه منطق الاتحاد الاشتراكي والوجود الرسمي الشكلي على الساحة ولم يحاول ان يبذل اى مجهود لاحتواء الشباب احلاما وفكرا وهموما ..

يضاف لهذا ان الحزب الوطني ما زال يحتفظ برموز كثيرة من الماضي هؤلاء الذين مارسوا العمل السياسي مع كل الاتجاهات والالوان ابتداء بهيئة التحرير وانتهاء بالاتحاد القومي والاشتراكي وهي رموز تفتقد المصداقية فقد ارتدت اقنعة كثيرة جعلتها بلا لون ولا موقف ولا قضية

ولم يستطع الحزب الوطني ان يقدم مشروعا فكريا يجذب اليه الشباب او يقدم القدوة التي تثير خياله او المشاركة التي يشعر من خلالها ان هذا الحزب يدرك حجم معاناته وهمومه خاصة انه يملك القرار

ورغم التاريخ الطويل والتجربة السياسية الضخمة لحزب الوفد في الشارع المصري الا انه لم يحاول ان يجعل من قضية الشباب هدفا سياسيا واضحا في حركته ومسيرته الحزبية في الشارع المصري بل انه دخل في بعض الصفقات المرحلية المؤقته مع التكتلات الدينية مستغلا اتجاه الشباب الى الدين وكنت اتصور ان الوفد بتاريخه السياسي والفكري يمكن ان يكون صاحب دور كبير في مواجهة قضية شبابنا الضائع . خاصة قضية الفراغ السياسي والتخبط الفكري

وحاول حزب العمل ان يعقد صفقة سريعة مع هؤلاء الشباب مستغلا حماسهم ورغبتهم في الاصلاح والتغيير ولكنها كانت ايضا هدفا قصير الاجل . لم يتجاوز حدود المعارك الاعلامية

وكانت هذه الصفقات مراهنات وقتية لم تجسد ابدا مواقف احزاب تعي دورها ومسئوليتها في توجيه الشباب واحتواء احلامه وارساء قواعد للديمقراطية السليمة وملء الفراغ السياسي في الشارع المصري هذه الآفه التي بعثرت قدرات الشباب وطموحاته

وفي جانب اخر كان يقف حزب التجمع موقفا متشددا - وما زال - من هؤلاء الشباب منطلقا من انهم يمثلون فكرا دينيا متخلفا وربما كان للتجمع حسابات قديمة كممثل لليسار حينما استخدمت الدولة هؤلاء الشباب في بداية السبعينات لتصفية فلوله

واسقط التجمع تماما الجانب الاقتصادي والاجتماعي والفكري في قضية هؤلاء الشباب فتعامل معهم من منطلق عدائي مسبق رغم ان هذه الجوانب تمثل جزءا اساسيا من برنامج هذا الحزب ورؤيته للواقع المصري

ووسط هذا كله غابت القيادات الحزبية والسياسية التي يمكن ان تمد جسورا مع هؤلاء الشباب خاصة ان مجموعة ضخمة من القيادات الحزبية تنتسب بالدور والمكانة للتاريخ اكثر من انتمائها لقضايا الحاضر ومشاكله ومعاناته .وبعض هذه الرموز له في نفوسنا جميعا تقدير عميق ولكن التواصل مع الاجيال يحتاج الى فهم خاص لطبيعة كل جيل

وكما غابت الاحزاب غاب دور الازهر الشريف بدعاته وعلمائه الذين كان من واجبهم مواجهة هؤلاء الشباب من خلال الفكر ومد جسور للحوار معهم وكانت هذه ايضا مسئولية وزارة الاوقاف ولكن الذي حدث ان الدعاة ذهبوا لهؤلاء الشباب بعد ان تجاوزا كل الحسابات وجنحت سلوكياتهم الى ابعد الحدود فذهبوا اليهم



يحاورونهم بالكلام في ظلمات السجون وكان ينبغي ان يكون الحوار في رحاب الجامعة والمساجد والازهر الشريف وقبل ان تصل الامور الى ما وصلت اليه ولكن كان قد فات الاوان فقد جاء الحوار متاخرا سنوات طويلة

في جانب اخر وجدنا الجامعات وهي بيوت الفكر والعلم والحوار تمارس احيانا نوعا من الحجر على هؤلاء الشباب في ابداء رأيهم .. وغاب اساتذتها الكبار عن الساحة ومع زيادة الاعداد والزحام الشديد غابت لغة الحوار .

وسادت احيانا لغة العنف .. وانتهت ايضا بالسجون

وكان ينبغي ان يكون لدى الجامعة من سعة الصدر ورحابة الافق ما يجعلها تحتضن ابناءها بالحوار .. وتدافع عنهم بالفكر من خلال اساتذتها وبرامجها الثقافية . وقد يقول البعض انهم يتحاورون بالجنازير . واقول من يتحاور بالجنازير تحاوره قوات الشرطة .. ومن يتحاور بالعقل والحيرة والتساؤل يجب أن ترد عليه قلوبنا وعقولنا وان نفتح له صدرنا حتى لو خالفنا الراى

وفي جانب آخر كانت اجهزة وزارة الثقافة تضىء حفلات مهرجاناتها السنوية وتدفع الملايين التى تتراقص كالبريق الزائف في سماء قاهرة المعز .. والجهل والتخلف والاحباط يعبث بعقول شبابنا الضائع

وقد كنت اتصور ان تشهد شاشات التليفزيون والاذاعة محاورات كاملة مع هؤلاء الشباب يقولون فيها كل ما عندهم ويرد عليهم علماء يمثلون الدين المستنير وكتاب يتمتعون بمصداقية القول والسلوك وفنانون ملتزمون .. كان ينبغي ان تجيب على تساؤلاتهم ضمائر حيه وسلوكيات رفيعة ووجوه لم يلوثها غبار الزيف واقنعة النفاق والتكالب على المال والمناصب والسلطة

لكن الاعلام كان في وادى والشباب الضائع في واد اخر

وفي الوقت الذى اهتم فيه المجلس الاعلى للرياضة بتربية الشباب رياضيا اهمل تماما التربية الفكرية والثقافية وكان من الممكن ان يسير الجانبان في خط واحد يهدف الى تربية العضلات وتنوير العقول

غابت هذه الادوار جميعها في وقت واحد وامتد الزمن والحل الامنى هو الجانب الوحيد المطروح على الساحة

وظهرت مضاعفات كثيرة في حالة المريض وساءت حالته وازداد احباطا فازداد رفضا فازداد تهورا فازداد جنونا فازداد عنفا فازداد خوفا فكان الارهاب

وظهرت آثار جانبية كثيرة

اتسعت دائرة المواجهة الامنية .. وازداد تكاسل الاجهزة التى تقع على مسئوليتها مواجهة كل جوانب القضية بالفكر والحوار وغابت الاحزاب والجامعات والأزهر .. وغابت ايضا الحلول الجادة للمشاكل الحياتية لهؤلاء الشباب

وهنا وجدنا ظواهر جديدة على المجتمع المصرى اصبح هؤلاء الشباب طرفا اساسيا فيها ومنها قضية الفتنة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين وحاول البعض ان يستغل بعض التجاوزات الفردية ليجعل منها ظاهرة عامة تهدد صورة مصر التى عاشت كل تاريخها يظللها الهلال والصليب معا .

ووجدنا ايضا من يحاول ان يلقى بهؤلاء الشباب خارج نسيج المجتمع كانهم من الخوارج رغم ان مسئوليتنا جميعا ان نعيدهم الى مجتمعهم حتى ولو كانوا فعلا خارجين عليه .. فإذا كان عندهم ما يبرر الرفض فلا ينبغى ان يكون عندنا ما يبرر العداء .. لان اخطر الاشياء ان يشعر هؤلاء الشباب ان وطنهم يعاديهم وانهم منبوذون فيه .. فليس لنا جميعا غير وطن واحد كلنا شركاء فيه .

كيف تتوحد جهودنا جميعا لنعيد شبابنا الضائع ليشارك في بناء الغد . كيف يعود الى مصر الام شبابا واعيا متحمسا متدينا مستنيرا يدرك واجباته في بناء المستقبل ؟

كيف نخفف العبء عن قوات الامن ونلقى شيئا منه على اجهزة اخرى تكاسلت عن اداء رسالتها زمانا طويلا ؟!

هذا حديثنا القادم □

٠٠٠٢١٤



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩١

تعيين ١٠٠ ألف من خريجي الجامعات في يناير بدءا من دفعة ١٩٨٤

□ الوزراء في اجتماع النادى السياسى للحزب الوطنى :

١٥٠ مليون دولار لاقراض القطاع الخاص بفائدة ١٠٪

١٢٧ مليون جنيه لتحسين أحوال المعلمين هذا العام

اعلن السيد عاصم عبدالحق وزير القوى العاملة والتدريب انه تقرر تعيين ١٠٠ الف من خريجي الجامعات في يناير القادم بدءا من دفعة ١٩٨٤ ، كما اعلن الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء والتنمية الادارية انه تم تخصيص ١٥٠ مليون دولار من الصندوق الاجتماعي لاقراض القطاع الخاص المصرى بفائدة ميسرة ١٠٪ مع فترة سماح سنتين ، وذلك لتمويل المشروعات الانتاجية . واكد الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم انه تم تخصيص ١٢٧ مليون جنيه في العام المالى الحالى لتحسين احوال المعلمين ، والقضاء على الرسوب الوظيفى ، الى جانب دعم الحكومة لصندوق زمالة المعلمين بمبلغ ٥ ملايين جنيه تنفيذا لتوجيهات الرئيس حسنى مبارك .

وقال ان امتحان الثانوية العامة سيكون عاديا شأنه في ذلك شأن اى امتحان آخر ، وانه في اطار المنهج وفي متناول الطالب العادى دون اى تعقيد .

واكد وزير القوى العاملة في الاجتماع الذى عقده النادى السياسى للحزب الوطنى امس برئاسة الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء والامين العام للحزب والذى شهده الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء ، ان ليبيا ستسدد ٦ ملايين دولار من مستحقات المصريين الذين كانوا يعملون فيها حتى عام ١٩٨٥ ، وسيتم رد المستحقات في اول يناير القادم ، بالنسبة للارصدة والتأمينات ، على ان يتم توزيع هذا المبلغ باسلوب « قسمة الغرماء » اذا لم يكف المبلغ لتغطية كل المستحقات

وقال الوزير ان الحكومة الكويتية بدأت في رد مستحقات المصريين الذين كانوا يعملون بالقطاعات الحكومية ، اما فيما يتعلق بالمصريين الذين كانوا يعملون في القطاع الخاص الكويتى فإنه تجرى حاليا لقاءات لضمان مستحقات المصريين فور صرف صاحب العمل الكويتى تعويضاته عن الاضرار التى لحقت به بسبب الغزو العراقى ، وقال انه تم صرف نصف مليون ريال سعودى خلال الشهر الماضى كتعويضات لبعض المصريين عن اصابات العمل التى لحقت بهم خلال وجودهم بالسعودية او مكافأة نهاية الخدمة .



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩١

ارتفاع البطالة بين خريجي المدارس الفنية عن التعليم الجامعي

أعلن د . حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ان تكلفة تحقيق الاكتفاء من مدارس المرحلة الالزامية تتطلب ٦ مليارات جنيه . وهو مايسعى لادراجه فى خطة التنمية الثالثة ٩٢ ـ ١٩٩٧ .

و أضاف ان المدارس المصرية تحتاج الى ٢٠٠ الف مقعد مدرسى بتكلفة اجمالية تصل قيمتها الى ٢٠ مليون جنيه . وان الوزارة انفقت ١٠ ملايين جنيه خلال الصيف الماضى . لاصلاح المدارس وتقرر صرف ٥٠ مليون جنيه بصفة استثنائية لمواجهة مشاكل الابنية المدرسية

وحول المدارس وترميمها قال الوزير . ان تحقيق هذا الهدف يتطلب انفاق ١٠٠ مليون جنيه سنويا لمدة خمس سنوات ، وتعمل وزارة التخطيط حاليا على توفير هذه المبالغ .

جاء ذلك اثناء لقاء لجنة التعليم بمجلس الشعب فى الاسبوع الماضى مع وزير التعليم . وتعرض فيه الاعضاء لانحدار مستوى التعليم الفنى فى مصر وعدم توفير متطلباته ومعاناة الطلاب فى استيعاب المقررات المدرسية وغياب التنسيق بين نوعيات التعليم المختلفة . ونقص إمكانات المدارس الفنية من الات ومعدات ، رغم الحاح الدولة على التوجه للتعليم الفنى والاقلال من الضغط على التوجيه العام .

وقد اوضح وزير التعليم ان بطالة خريجى التعليم الفنى تفوقت فى نسبتها على خريجى الجامعات وارجع ذلك الى غياب التنسيق بين الجانبين وعدم مراعاة اقتصاديات السوق وحاجاته .


حسين كامل بهاء الدين

واعلن انه قد تم تشكيل لجنة مثلت فيها كافة الوزارات والهيئات المعنية بالعمالة وتوظيف إمكانات الخريجين ، وتقوم هذه اللجنة حاليا بدراسة التخصصات المختلفة واحتياجات السوق فى الخمسة عشر عاما القادمة ، وذلك على ضوء المتغيرات الدولية والاحتياجات العربية والافريقية والاوروبية المستقبلية .

وأكد على ضرورة التوسع فى الانفاق على التعليم الفنى حيث ان مايصرف على الان يقل كثيرا عن احتياجاته الفعلية .



المصدر : الأهــــــــــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٤ ... ١٩٩١

من قريــــب

إجــراءات عقيمـــة

قبل ان تندفع الدولة فى اجراءات غير مدروسة ، لمواجهة ظاهرة النصب على شبابنا الذى بدأ يتجه غرباً بحثاً عن فرص للعمل فى الخارج .. لابد ان نتريث قليلاً فى اصدار القرارات الهوجاء ، التى قد تضر اكثر مما تنفع والتى تأتى كمجرد رد فعل سريع ، نتخيل معه أننا وجدنا العلاج الناجع للمشكلة .. وهو فى الحقيقة ليس كذلك !

فمثلاً عندما تسارع احدى الجهات الرسمية لتعلن انه تقرر تشكيل لجنة من وزارة القوى العاملة وأمن المطار ، لوضع القواعد التى تضمن منع اى شخص من السفر ، بدون تأشيرة عمل او تصريح عمل .. ظناً منها انها بذلك قد حلت المشكلة ، فمعنى ذلك انها - اى الدولة - لاتريد أن ترى من المشكلة غير قمة الجبل العائم ، وانها تريد أن تريح نفسها من الصداع الذى تسببه هذه المشكلة .. فتغلق الباب نهائيا على اى فرصة عمل يجدها الشباب فى الخارج بوضع العراقيل واجراءات المنع البيروقراطية أمام الجميع ، ولن تكون النتيجة غير تشجيع مكاتب العمل الوهمية وعصابات النصب للتحايل على اى اجراء بيروقراطى تضعه الدولة .

ولايتساوى فى عقم هذا الاجراء غير ماأعلنه وزير القوى العاملة من أن الدولة بصدد تعيين ١٠٠ الف خريج من الجامعات كل عام اعتباراً من دفعة ١٩٨٤ .. لتعود الدولة مرة اخرى إلى سياسة تشجيع البطالة المقنعة فى اجهزة الحكومة ودوائرها . وهى الوظائف التى يهرب الشباب منها والتى تقتل روح المبادرة . وتتناقض تماماً مع سياسات الدولة فى تطوير الجهاز الحكومى ووضع حد لتضخم ميزانية الأجور والمرتبات التى يعرف الجميع انها تذهب هباء بدون انتاج وبدون عمل .

وعلى مافى الاجراءين من تناقض مع سياسات الدولة فى مجال الاصلاح الاقتصادى ، فإن وضع المشكلة خارج سياقها الصحيح ، وهو ضرورة خلق فرص للعمل والانتاج داخل مصر بالدرجة الأولى ، او تنظيم خروج العمالة المصرية بوسائل مشروعة ومدروسة ، لن يؤدى إلا إلى حلول مؤقتة ومسكنات قصيرة المفعول .

إن تفشى البطالة بين الشباب من خريجى الجامعات والمعاهد الفنية يحتاج إلى نظرة اوسع واعمق .. وهو امر يرتبط ارتباطا وثيقاً ببرامج الاصلاح الاقتصادى . ولايحتاج فقط إلى لجنة للتحقيق فى ظاهرة النصب على شبابنا بالخارج ، كما امر رئيس الوزراء ، ولكنه يحتاج إلى دراسة عملية جادة وحلول مبتكرة سريعة ، تشارك فيها الدولة والقطاع العام والقطاع الخاص ووزارة الهجرة والمصريين بالخارج .

سلامة أحمد سلامة

٠٠٠٢١٧

لأول مرة صندوق لضمان الائتمان لمشروعات الشباب

٨ مليارات جنيه حجم أعمال البنوك الزراعية

كتب ـ عبد الوهاب حامد

اعلن المهندس عادل عزى رئيس بنك التنمية والائتمان الزراعى فى مؤتمر صحفى عقده امس ان اجمالى رقم الاعمال المخصصة بلغ ٨ مليارات جنيه وهذا انجاز كبير خاصة ان المستهدف الذى حددته وزارة المالية هو حوالى ٥,٥ مليار جنيه ، وبزيادة عن العام السابق بنسبة ٢٠ ٪ ، كما بلغ حجم الائتمان فى كافة اغراض البنك ٤ مليارات و ٣٢٣ مليون جنيه .

وأكد ان من اهم المشاكل التى تواجه الشباب عند تنفيذ مشروعات استصلاح واستزراع الاراضى هى الضمانات وانه سعيا منا لوضع حل لهذه المشكلة يجرى حاليا انشاء صندوق مهمته ضمان مشروعات الشباب وذلك بالمشاركة مع ٣ جهات هى الصندوق الاجتماعى وهيئة المعونة الامريكية والسوق الاوربية المشتركة ، مشيرا الى ان التمويل موجود والبنوك ترحب باية دراسات جدوى جاهزة لمشروعات الشباب بشرط ان تطمئن الى نجاحها اقتصاديا للبدء فى الصرف فورا وبضمانات غير تقليدية .

وقال عادل عزى إن البنوك تضع كافة امكانياتها التمويلية لتشجيع شباب الخريجين على اقامة مشروعات صغيرة فى مجال التنمية الزراعية والريفية ومن اهمها مشروعات تسويق الانتاج الزراعى والتصنيع والميكنة والتعبئة والتغليف والتخزين والثلاجات بالاضافة الى تشجيع قيام مشروعات صغيرة تستهدف تسويق الانتاج الحيوانى والزراعى للقضاء على الوسطاء والمستغلين وتحقيق عائد مجز لكل من المنتج والشاب الذى ينفذ المشروع يعوضه عن الوظيفة الحكومية ، وفى نفس الوقت تساهم هذه المشروعات فى معاونة المنتج على السداد وبالتالى التوسع فى مشروعه بما يدعم الاقتصاد القومى .

□ مع دعوة الرئيس للقادرين للمعاونة فى مواجهة مشكلة البطالة .. المجالس القومية تحدد حقائقها :

دراسة

١٢,٣ ٪ نسبة البطالة بين القوى العاملة

البطالة بين الخريجين فى تزايد .. والبطالة بين الاميين وعمال الزراعة تتناقص

٥ عوامل جوهرية مؤثرة .. وراء رفع معدلات البطالة فى مصر

في الوقت الذى يدعو فيه الرئيس حسني مبارك القادرين في مصر لمعاونة الدولة في مواجهة مشكلة البطالة بقدر ما يستطيعون تاتي في موعدها المناسب دراسة اعدها خبراء المجالس القومية المتخصصة تحمل عنوان « البطالة واثارها وسبل التغلب عليها ».

وتورد الدراسة الحقائق الجوهرية الأساسية المتعلقة بمشكلة البطالة في مصر على النحو التالى

● زادت البطالة في مصر خلال عقدى السبعينات والثمانينات عما كانت عليه في عقد الستينات واتخذت اشكالا جديدة لم تكن قائمة من قبل ، حيث برزت بوضوح في السنوات الأخيرة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد ، في حين خفت حدة البطالة بين عمال الزراعة

● بلغ معدل التعطل ١٢,٣ ٪ من قوة العمل التي تضم الأفراد الذين تبلغ اعمارهم ١٥ سنة فاكثر

● رغم ان هناك انواعا واشكالا مختلفة للبطالة . الا ان المجموعة التي ينصرف اليها الذهن عندما تثار مشكلة البطالة .. هي التي تضم الأفراد الذين لا عمل لهم او يبحثون عن عمل منذ سنوات بالأجور السائدة

● ومن اجمالى عدد المتعطلين حاليا ، تبلغ نسبة الذين سبق لهم العمل ثم اصبحوا متعطلين ٢٣,٦ ٪

● لا يوجد متعطلون في فئات السن من ٦٠ سنة فاكثر واما المتعطلون الذين سبق لهم العمل فموجودون في جميع فئات السن اعتبارا من ١٥ سنة الى اقل من ٦٠ سنة واما المتعطلون الذين لم يسبق لهم العمل بالمرة فهم موجودون في فئات السن من ١٥ سنة الى اقل من ٣٥ سنة .

● ٩٠ ٪ من اعداد المتعطلين تتركز في الاعمار الصغيرة من سن ١٥ الى سن ٢٩ سنه .

● ٥٣,٢ ٪ من المتعطلين الذين سبق لهم العمل من الاميين .. ولاتتجاوز نسبة حملة المؤهلات الجامعية بين اجمالى المتعطلين الذين سبق لهم العمل ٩,٣ ٪ وتختلف هذه النسبة تماما بين حملة المؤهلات الجامعية المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل فتبلغ ١٩,٧ ٪ ، وتزيد كثيرا بين المتعطلين من حملة الدبلومات المتوسطة الذين لم يسبق لهم العمل فتبلغ ٦٥,٤ ٪ من اجمالى عدد المتعطلين

وترجع زيادة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة لافتقاد فرصة التعيين سواء في الحكومة او في القطاع العام او في القطاع الخاص مما يشير الى خلل في النظم التعليمية

● يبلغ معدل البطالة في الحضر ١٣,٧ ٪ من قوة العمل ، بينما تنخفض النسبة في الريف الى ١١ ٪ ، ويرجع انتشار البطالة في الحضر اكثر من الريف الى ان مناطق الحضر اكثر احتواء للخريجين في مراحل التعليم المختلفة ، ومن المعروف انه قد حدثت صعوبات عديدة في حصول هؤلاء الخريجين على فرص عمل في السنوات الاخيرة مما ادى الى حدوث تراكمات في اعداد الخريجين المتعطلين ، واما البطالة الزراعية في الريف فهي ليست بطالة بالمعنى الصحيح ، وانما هناك اعتقاد بان الزراعة تعاني حاليا نقصا في العماله الزراعية نتيجة هجرتها الى المدن او السفر للعمل بالدول العربية .

وتسوق الدراسة عدة اسباب مختلفة وراء



مشكلة البطالة في مصر .. منها اسباب ظاهرة ، واخرى كامنة .. وترتيب هذه الاسباب مجتمعة على النحو التالى

■ عدم كفاية الاستثمارات المادية لخلق فرص عمل تستوعب كل قوة العمل المتاحة ، وليست قوة العمل التي تقيسها التعدادات .. والتي نسيت كل الاناث اللاتي يعملن ، كما تستبعد من هم فوق سن الـ ٦٠ تقريبا وهو مالا تقول به معظم الدول المتقدمة ، ومن هنا تبرز نسبة الاعالة العالية في مصر .. ومن اهم العوامل المؤدية لقصور الاستثمارات المادية المطلوبة لخلق فرص عمل جديدة : الانتاجية المنخفضة لتركيبة رأس المال المادى والبشرى - عدم التنسيقبين سياسات الاستخدام والسياسات النقدية - سياسة الاستيراد والتصدير - عدم التنسيق بين سياسات الضريبية وسياسة الاستخدام - قلة المؤسسات الفنية والمتخصصة التي تقوم باعداد إفراد الادارة الكفء - عدم مسايرة برامج التعليم والتدريب للواقع الاقتصادى - تحيز حجم ونمط الاستثمارات لصالح القطاعات التوزيعية والخدمية ضد القطاعات السلعية - انخفاض نسبة الاستثمارات الموجهة الى القطاع الصناعي - قصور خطط البحث العلمي .

■ قلة الموارد الطبيعية وسوء استخدام المتاح منها ، ويبرز ذلك جليا في قلة خامات الطاقة مثل البترول والفحم ، فضلا عن ندرة الاراضي الزراعية وقلة المياه اللازمة لها . واذا كانت مصر تمتلك موارد طبيعية مثل الآثار والطبيعة والمناخ والسياحة وهي من اولى مصادر تنمية الثروة وفرص العمل بالدول الصناعية .. فان هذه الموارد غير مستغلة الاستغلال الامثل .

■ غياب تخطيط القوى العاملة · وهو العامل البالغ التاثير في ضمان التشغيل الكامل لكل قوة العمل ، حيث يستطيع ان يقدر الاعداد والمستويات والتوقيت المناسب لتخريج الافراد اللازمين بالفعل لاحتياجات العمل ، وذلك في ضوء عدة مؤشرات داخلية وخارجية هامة تتعلق ببيانات جهات العمل ، وازدياد الطلب على عمالة معينة بالخارج ، وارتفاع اجور بعض الفئات بطريقة غير مبررة والاتجاهات العامة في سياسات الدولة وخططها الاقتصادية .

□ قصور الاجهزة الخاصة بقياس الكفاية الانتاجية ومعدلات العمل : وهو ما يؤثر على وضع أسس سليمة لتخطيط القوى العاملة .

□ تاثير العمالة العائدة من دول الخليج على البطالة . فقد بلغ عدد المصريين العائدين من دولتي الكويت والعراق ٣٨٩ الفا و ٨٧٥ عائدا . ومن بين العائدين من الكويت بلغت نسبة غير المرتبطين بوظائف في الحكومة او في القطاع العام ٨٩,٣٨ ٪ وبلغت نسبة العائدين من العراق وغير المرتبطين بوظائف في الحكومة او القطاع العام ٩٥,٧ ٪ من مجموع العائدين ، وقد امكن إمتصاص جزء بسيط جدا من العمالة العائدة عن طريق تعيين بعض خريجي الجامعات والمؤهلات المتوسطة ، ولكن الغالبية من العائدين لاتزال مشكلتها قائمة .

مواجهة البطالة .. كيف ؟

توصيات الدراسة : الاسبوع القادم



المصدر : ـــــاة (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩١

مأزق الشباب المصري

متهم بالعنف والتطرف وتعاطي المخدرات وهو يواجه بطالة وفراغاً وأزمة

□ القاهرة -
من سلوى صلاح الدين:

مجتمع

■ ليس سراً ان الشباب في مصر يعاني مشاكل كثيرة. ويجمع المصريون على ان شبابهم يواجه حالة من السلبية واللامبالاة من جراء مشكلتي البطالة والفراغ اللتين كان لهما تاثير على الحال النفسية والذهنية لشباب بدأ يتجه الى التفريغ عن همومه بطرق متطرفة تصل الى حد تعاطي المخدرات او ممارسة الارهاب. ويضغط الوضع الاقتصادي الصعب على قدرة الشباب على الزواج وايجاد السكن وتلبية متطلبات الأسرة. وفي خضم المشاكل الكثيرة يقع الشباب في السهولة والتسطح وتعجز الدولة بإمكاناتها المحدودة عن مساعدته.

ويلاحظ المصريون ان الشباب المصري اندفع بكل قوة للمشاركة في دورة الالعاب الافريقية التي اقيمت اخيراً في القاهرة سواء بالمشاهدة او مرافقة الوفود او الاشتراك في عرضي الافتتاح والختام، او في النشاطات الثقافية والطبية التي اقيمت على هامش الدورة.

وطرح اندفاع الشباب خلف الدورة الافريقية تساؤلاً مهماً يدور في اوساط المجتمع المصري: هل يحتاج الشباب المصري الى مشروع قومي يأخذ بيده وتدعمه الدولة للقضاء على مشاكله وابعاده عن التطرف والانحراف؟

يقول الدكتور خليل صابات العميد السابق لكلية الاعلام في جامعة القاهرة: «ان اهم مشكلة يعاني منها الشباب المصري ذات شقين: الفراغ والبطالة، فالشباب يعيش اوقاتاً طويلة يعاني فيها من الفراغ، وليس هناك شيء محدد يسعى الى عمله او يخطط لتحقيقه في هذه الاوقات. وكمثال كانت الدورة الافريقية الخامسة للألعاب التي اقيمت في القاهرة اخيرا فرصة او حلاً موقتاً للتغلب على المشكلة.

ولكن ما ان انتهت الدورة حتى عاد كل شاب الى بيته وجلس وحيداً يتطلع الى سقف حجرته، وان كان سعيد الحظ الهى نفسه بقراءة صحيفة او كتاب ان كانت لديه بقية باقية من حب القراءة».

اما مشكلة البطالة فتتمثل في الاعداد الهائلة التي تتخرج سنوياً من الجامعة والمعاهد الى سوق العمل، ولا يجد اغلبها عملاً ويعاني ٦٠ في المئة من البطالة التي تخلق نوعاً من الحزن والانطواء،

والاخير اما سلبي هادئ واما عنيف يظهر في صورة جرائم عنف واغتصاب.

ويتساءل الدكتور صابات: «لماذا لم نعالج قضية زيادة عدد السكان وهي السبب الرئيسي في مشاكل الشباب؟ في الماضي لم تكن مشاكل الشباب بالحدة التي نعايشها الآن، فالوضع اختلف وحدثت زيادة رهيبة في اعداد السكان، وبالتالي ازداد عدد الشباب، ولو اكتفت كل اسرة بطفلين او ثلاثة لاستطاعت الاهتمام بهم وتربيتهم وتعليمهم واحاطتهم بكل مظاهر الاهتمام من ترفيه وتلبية لطلباتهم».

ويتابع: «مشكلة اليوم هي زيادة عدد الشباب، ومراكز الشباب الحالية لا تستوعبهم. والمعلموز ايضاً لا يتلاءم عددهم مع هذه الاعداد الهائلة من الشباب. وعندما كنت طالبا في كلية الآداب كان في الصف ٢٥ طالبا، وكان الاستاذ يعرف طلابه جيداً وبينه وبينهم حوار مستمر. اما الآن فانعدد قفز الى الآلاف ولا يمكن لأستاذ ان يتعرف اليهم جميعاً. وحواره معهم مهم جداً، ويساهم في حل مشاكلهم وتوجيههم. السؤال الآن: هل نحن في حاجة الى كل هذا العدد من «اصحاب الشهادات» وهل هناك علم وخبرة الى جانب الشهادة؟ يجب اعادة النظر في



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٣ - ١٩٩١

السياسة التعليمية في مصر، لأنها، للأسف، تضخم المشاكل ولا تحلها، فالاعداد الهائلة التي تتخرج سنويا تشكل عبئا ضخماً على الدولة وعلى المجتمع نفسه، والبطالة تزداد في وقت نرى عجزا واضحا في الحرف والمهن».

ويرى صابات ان «اساس المشكلة اقتصادي، والسياسة التعليمية اساسها اقتصادي. فالمدارس منذ اربعين عاما كانت مدارس شبه نموذجية، الآن هي مجرد مراثب لحشر التلاميذ، لا مكان للعب او حتى لطابور الصباح. وفقدت المدرسة وجودها ومعناها الحقيقي فلم نعد نستطيع القول ان هناك مجتمعاً مدرسياً متكاملاً، فلا مكتبة فيه وكذلك الانشطة والرحلات معدومة. كل هذا انتهى بنتيجة التوسع في مجانية التعليم، والآن اتضح ان الاقتصاد المصري عاجز عن تامينها للجميع، فماذا حدث؟».

ويقول الدكتور عمر بن الخطاب خليل مدرس الاضطرابات السلوكية والعلاج السلوكي في جامعة الازهر: «ان هناك تشابها بين حال الشاب المصري حاليا وبين الشخص المعوق، فهو يعتمد على الآخرين من نواح عدة مثل ارتباطه غير السوي بالاسرة وتعوده على دلع الدولة له، فالدولة تعلمه مجاناً وتعالجه وتوفر له السكن لكي يتزوج وتوظفه ايضاً. بعد التخرج يجلس في بيته وينتظر تعيينه، وبعد توظيفه يتهرب من العمل بحجة عدم ملاءمته له وينشغل بتضييع الوقت ليبحث عن عمل آخر. وهذا شكل من اشكال الاتكالية يعتمد عليه الشاب وينشا عليه من طفولته.

الى ذلك نجد انه يفتقر الى القدرة على البعد عن «حضن الاسرة». الطبيب يسعى بعد تخرجه الى العمل بالقرب من اسرته او بلدته، والمجند يتهرب من وحدته ليعود الى الاسرة في اجازات متكررة. يحلم الشباب بالشقة والسيارة والنجاح والثروة، حتى اوائل الخريجين نجدهم في عجلة وتهور، يتعجلون الحصول على الالقاب العلمية من دون تعمق في المادة، فالافكار عندهم ضحلة والمستوى الثقافي منخفض».

ويقول الدكتور صابات: «الشاب يبادر الى الزواج لمجرد انه يريد ان يتزوج ولا يدري ان عليه مسؤولية كبيرة بعد الزواج. ثم يفاجا بالتزامات كثيرة وكبيرة ترتبت على اتخاذه القرار بسطحية ومن دون دراسة وافية. والبيئة تؤثر بشكل قوي لأنها تفرض على الشاب اسلوب حياته، فالمواطن في الريف يفرض عليه العمل، فالعيب في الا يعمل. والشاب الريفي يساعد اباه في الحقل، والطفل يجمع القطن، ويجد كلاهما ذلك طبيعياً. البيئة في المناطق الحضرية مختلفة، فلو اراد الشاب ان يعمل عملا اضافيا لزيادة دخله يفكر اكثر من مرة لكي لا يعتقد الآخرون انه ينتمي الى مستوى اجتماعي منخفض. كثير من الامهات الحضريات يرفض ابتعاد الابن عنه للعمل في الخارج مثلا مع علمه بانه يحقق دخلا افضل وحياة افضل. اما الأم الريفية فترى هذا جزءاً من وجوده اذ يجب ان يعمل ويحقق النجاح لكي يستطيع الحياة حتى وهو بعيد عنها. البيئة البدوية تختلف كثيراً، فالغربة والترحال والتنقل اساسيات في حياة البدو والغربة جزء من استقلالية الشاب البدوي عن المجتمع».

وترى الفنانة فردوس عبدالحميد: «ان الشباب المصري يواجه مشكلة السطحية على رغم انه ليس له يد فيها. فالمناخ المحيط به مسطح جدا وهو لا يعطى الفرصة لكي يبني انسانا متكاملا نفسيا وذهنيا بنتيجة عوامل كثيرة اولها المسالة الاقتصادية».

وتضيف: «انا من جيل الوسط الذي عايش ازدهار الثقافة، وكنت كشابة استطيع شراء الكتاب ببضعة قروش في اواخر الستينات. في ذلك الوقت كانت الدولة تنظر الى الكتاب نظرتها الى رغيف الخبز وتدعم الاثنين، كما دعمت المسرح وخصصت موازنة كاملة للفنانين والكتاب بشرط تقديم اعمال هادفة تبني الشباب وتفيده. وكان اعلى سعر لبطاقة دخول المسرح لا يتعدى ٢٥ قرشا. فلم يكن المطلوب من المسرح تحقيق ربح او عائد كبير بقدر ما كان مطلوبا منه بناء الشباب وتقديم اعمال عالية المستوى وذات مضمون جيد وهادف. وبالمثل دعمت السينما والاذاعة، فحققت اعمالاً مرتفعة المستوى. وكانت الاذاعة تتبنى الاصوات الجديدة الجيدة وتصر على جودة الكلام واللحن، وكانت المحصلة النهائية فناً راقياً. والمثال على ذلك عبدالحليم حافظ، فهو لم يقدم فنه عن طريق الكاسيت مثل مطربي هذه الايام بل ان الجماهير ارتبطت به واحبته من خلال الاذاعة لان هذا كان دورها وهدفها».

وتتحدث عن الفرق الفنية والرياضية في المدارس التي «كانت تتنافس وتحث الشباب على العطاء. الآن يحاصر الاسفاف الشباب من جميع الجهات، فلا رياضة في المدارس ولا فن راق ولا دعم للكتاب. يقال ان الدولة توجه الفن والادب لمصلحتها وهذا الادعاء غير صحيح، فهي دعمت السينما ومع ذلك قدمت فيلم «شيء من الخوف» الذي يهاجم السلطة، ودعمت المسرح ومع ذلك قدمت مسرحية «انت اللي قتلت الوحش» ومسرحية «الفتى مهران» وغيرهما من المسرحيات الهادفة التي تنتقد عيوب الحكم. وفي التلفزيون كان برنامج «القاهرة والناس» عملاً هادفاً انتقد سلبيات الحياة في مصر في ذلك الوقت، وكانت الحكومة تدعمه من دون ان تفرض عليه اية رقابة. تخلي الدولة عن دورها الريادي في النواحي الثقافية جعل المنتفعين والباحثين عن الربح السهل يحتلون مكانها ويفرضون على الساحة الثقافية انتاجاً رديئاً يفسد الشباب. كام، اتحدث الى اولادي وانصحهم واحاول بشكل مباشر احياناً وغير مباشر ايضاً ان ارشدهم الى الطريق السليم. احاول ان احميهم من شرور العالم الخارجي، لكن كيف امنعهم من التعامل معه والاحتكاك به في النادي وفي المدرسة؟».

وتصف حال الشباب المصري بـ «المأساة» وتقول: «هناك هيروين في الفن، والثقافة تساعد جهات خارجية على دخوله وتغلغله في وجدان الشباب لافساده وبالتالي تحطيم المجتمع. والحل بالتوعية في الصحافة عبر حملات تنادي بعودة الرياضة الى المدارس ودعم الكتاب مجدداً».

ويقول الفنان التشكيلي صلاح طاهر «ان الشباب في مصر وغيرها يواجه مشاكل كثيرة تعليمية وثقافية واجتماعية ونفسية. وان التخلف الحضاري المستمر يولد عنده نوعاً من اللامبالاة، ولا بد من عملية انقاذ «فوري». فالشاب لا بد ان يشعر انه مسؤول عن نفسه والمجتمع والاجيال المقبلة. ويجب ان يكون هذا الموضوع محل اهتمام اجهزة الاعلام. كل الحلول المطروحة حالياً لمشاكل الشباب نوع من التخدير الموقت لا يحل المشكلة على المدى البعيد. العالم من حولنا يقفز قفزات رهيبة نحو التقدم ونحن ما نزال نصدر التصريحات والبيانات. كوريا مثلاً لم تكن شيئاً منذ ٥٠ عاماً والآن اصبحت تنافس اليابان التي وصلت الى مستوى اميركا وتسابقها الآن. لا بد ان نعرف لماذا نغوص في الوحل بينما الآخرون يرتفعون فوق القمم».

ويرى «الحل في المصارحة الشجاعة. عندما انتقد البعض انعقاد الدورة الافريقية الخامسة للالعاب وقال ان مصر تنوء بنفقاتها، لم تكن لديه الشجاعة الكافية للدفاع عن رأيه، وتخاذل عندما انتقد رئيس الجمهورية هذه الآراء بما يفيد ان هذه الدورة ترفع من شأن مصر وتدعم مكانتها الافريقية بل والعالمية. اذا كان لا بد من دورات فالأولى ان تكون ثقافية، فالثقافة هي الحضارة والتقدم، وهي ليست قاموساً نحفظه عن ظهر قلب، ولكن لا بد من ان نعايش المستويات الحضارية للثقافة والمعرفة ونصل الى آفاقها العالية ابتداء من المستوى الشخصي الفردي حتى اعلى المستويات المتصلة بالمجتمع والدول ككل».

ويقول ثابت البطل لاعب كرة القدم ورئيس المنتخب في النادي الأهلي ان «الفراغ قاتل ومعظم الاندية الرياضية تحول الى الانشطة الاجتماعية. وبرغم الادعاء ان هناك صحوة رياضية في مصر الا ان الرياضة في تدهور مستمر. ففي الماضي كان هناك دوري مدرسي في العاب رياضية عدة، وكان الطلاب يشتركون ويستفيدون رياضياً. لم يكن هناك وقت فراغ، اما الآن فان فناء المدرسة لم يعد يتسع لممارسة اية لعبة».

معــــا علــــى الطـــريـــق

إيـفـون ريـاض

أحـــلام الشــبــاب

هناك صور مشرقة للشباب الذى اتجه إلى نوعية الأعمال التى يتطلبها المجتمع الآن وبذلك تمكن من تغيير مسار حياته

• نحن جيل ضاعت احلامه .. لايجد العمل بسهولة ولايمكنه ان يعيش قصة حب تنتهي نهاية سعيدة ، فتكوين الأسرة اصبح حلما يصعب تحقيقه ،

عندما تعمقت فيما تقوله ابنة صديقتي شعرت ان شباب اليوم يحس بقسوة ظروفه ومحاصرته بالمشكلات .. فهو يعاني من الضغوط النفسية التي تجعله يفقد اعصابه امام اى مشكلة مهما كانت بسيطة .. او انه اصبح يتعامل مع الآخرين باسلوب اناني .. ولسان حاله يقول ، انا وبعدى الطوفان ، وإن كانت هذه الظروف لاتؤثر على الجميع بنفس المستوى فهناك من الشباب من يواجهها بمرونة ويصل إلى اهدافه بشيء من الصعوبة رافضا الاستسلام للياس التام ..

ورد الفعل المختلف لدى الشباب يرجع غالبا إلى الفروق الشخصية فهناك الشاب الطموح الذى يتمنى الوصول سريعا دون ادنى جهد فلا يتقبل التدرج لانه يامل الصعود إلى اعلى لتلمس انامله نجوم السماء ببساطة ويسر .. وفى معظم الاحيان يصاب بخيبة امل شديدة .

وهذه الطموحات كانت نتيجة واضحة للتغيرات التي حدثت في مجتمعنا .. فمنذ الانفتاح وظهور الشركات الاستثمارية التي حددت بداية المرتبات بارقام فلكية إذا قورنت بالماضى وبعض الشباب يصر على البداية الكبيرة بدلا من صعود السلم خطوة خطوة .. وقد يكون له بعض الحق لان مطالب الحياة كثيرة والزيادة فى الاسعار اصبحت تقفز بسرعة رهيبة ولكن الطموحات المبالغ فيها - والتى تزيد عن قدرات الانسان - قد تؤدى فى معظم الاحيان إلى تدمير النفس .. لذلك فنحن نرى الكثير من الجرائم التى كانت نادرة الحدوث فى الماضى قد طفت على سطح حياتنا الاجتماعية وظهرت بوضوح حتى فى محيط المثقفين بعد ان ساد الجشع واصبحت الرغبة فى تحقيق الثراء باى شكل من الاشكال هى الهدف ، والامل الذى تراجعت امامه القيم إلى الوراء .

وبعد هذه التغيرات الهائلة التى نتجت عنها تناقضات كثيرة داخل المجتمع اصبح الشاب يبحث عن اقصر الطرق للحصول على المادة لانه بدونها لايمكن الاقدام على الزواج إلا فى حالة ان يكون الاباء قادرين على منحه هذه الفرصة فقد وصلت المبالغ المطلوبة للمهر والشبكة إلى ارقام خيالية لايمكن ان يحققها اى شاب مهما كان عبقريا .. وتغيرت ايضا اسس اختيار شريك او شريكة الحياة نتيجة لذلك واصبحت لها مقاييس اخرى .. فقد يرتبط الشاب او الشابة بقصة عاطفية رائعة من الممكن ان تحقق لهما حياة زوجية هانئة إذا حاول الطرفان التعاون فى تخطى العقبات التى تواجههما .. ولكن النظرة المادية التى طغت على المجتمع والطموحات المبالغ فيها وحب المظاهر الذى تعمق بصورة واضحة جعلت الفتاة تهرب من الكفاح وتتمنى البداية السهلة لتكوين الأسرة ، وترغب فى الارتباط بالعريس الجاهز مضحية بتحقيق الذات فى العمل وايضا بالشاب المناسب الذى مايزال يشق طريقه ويحتاج إلى وقت ومعاناة لتحقيق الامل ..

وانتشار هذه النغمة غالبا مايرجع إلى صعوبة الحصول على شقة صغيرة تناسب العروسين .. ومع ان هناك مشروعات كثيرة اعلن عنها لحل هذه المشكلة ومنها مشروع شقق العرايس إلا انه لم يتحقق اى شيء بالصورة المطلوبة ، وبذلك اصبح من المستحيل للشاب شراء شقة مناسبة وهو فى بداية الطريق بسبب ارتفاع الاسعار .. وقد جاء فى تعديلات قوانين الاسكان مادة تطالب كل مالك بتخصيص نسبة من مجموع الشقق تكون للايجار .. ولكن هذه المادة لم يستفد منها الشباب لان الدولة تعرض كل الشقق التى تقوم ببنائها للتمليك .. فاصبحت هناك ثغرة لابد من بحث عن حل لها حتى يمكن التخفيف بعض الشيء من اهم مشكلة تواجه الشباب ، خاصة وانه قد اصبح من الصعب إيجاد فرص متاحة للعمل فى دول النفط كما كانت قبلا ، وذلك بعد ماساة حرب الخليج .

وبوجه عام فالاتجاه المادى قد غيَّر الكثير من اسلوب الحياة فى مجتمعنا ، ولكن هناك دائما الشباب العملى الذى يعرف بذكاء النغمة الصحيحة ويسير إليها بخطى مدروسة حتى يحقق طموحاته ويصل الى اهدافه ..

فهناك صور مشرقة للشباب الذى اتجه إلى الاعمال التى يتطلبها المجتمع الآن .. فتمكن من تغيير مسار حياته .. ومنه من بدأ مشروعات صغيرة مع مجموعة من الاصدقاء واضعا كل قدراته للنجاح ومعتمدا فيها على نفسه .. وهذه النوعية من الشباب التى تتميز بالشخصية المثابرة لابد وان تحقق ايضا احلامها فى الحياة العائلية لانها تتصرف بإيجابية وتبذل الجهد لمسايرة الظروف التى تواجهها .. مع الاحتفاظ فى الوقت نفسه بقيمها وتقاليد مجتمعها ..

والحمد لله هناك نماذج مضيئة منها فى كل مجال .



المصدر : المســــاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ [illegible] ١٩٩١

العمل موجود.. لجيوش العاطلين!

جاء فى الانباء ان الحكومة ستعين قريبا حوالى مائة الف من خريجى عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ .. وهذه خطوة طيبة على طريق التخلص نسبيا من ازمة البطالة .. كما ان مثل ذلك التعيين ينقذ آلافا من الخريجين من هاوية الياس والاحباط . ومن ثم يصعب ان يلقوا بأنفسهم فى تهلكة التطرف والضلال والانحراف عن جادة الدين



بقلم:
عبد الستار الطويلة

على ان عدد العاطلين عن العمل .. ليس مائة الف فقط .. اذ ماذا عن الدفعات من ١٩٨٥ حتى ١٩٩١ ؟.. انهم مئات الالوف فى تلك السنوات الست .. هذا عن البطالة بين المتعلمين .. ناهيك عن البطالة بين الناس العاديين الذين تعلموا الى نهاية التعليم الابتدائى .. وهؤلاء يمثلون عدة فئات من الالوف الاخرين .. وليس هناك احتمال لانتهاء البطالة قريباً من المجتمع .. فمشروعات التنمية لاتكفى لاستيعاب العاطلين .. كما ان الاتجاه لبيع بعض المؤسسات او بعض انصبة منها سيفتح الباب للاستغناء عن عمال كثيرين .

أضف الى ذلك ان سوق العمل فى العالم العربى قد ضاق فعلا .. بعد اغلاق سوق العراق .. واختصار عدد العاملين فى الكويت .. وفشل اغلب المصريين الذين سافروا الى ليبيا فى العثور على عمل . ومازالت اخبار ماسى التشرد تتوالى يومياً علينا ..

لابد اذن من اطلاق قوى التصور والخيال للبحث عن افضل وسيلة لحل مشكلة البطالة بطريقة اكثر جدوى وفائدة ..

وان نستطيع طبعاً القضاء على البطالة تماماً .. كما هو الحال فى قبرص حيث لايوجد عامل واحد عاطل عن العمل .. إذا ما طاف بنا الخيال .. والتصور .. فان هناك مشروعاً جباراً يمكن ان يستوعب مئات الالوف من الخريجين على دفعات خلال عام او عامين .. ولكن الامر يحتاج الى تنظيم جبار لوضعه موضع التطبيق .

اننا نعرف من تقارير الخبراء ان مياه النيل الحالية علاوة على المياه الجوفية يمكن ان تروى ارضاً جديدة مساحتها مليونا فدان .. وستزيد هذه المساحة عندما تنفذ المشاريع المشتركة بيننا وبين السودان على النيل مثل قناة جونجلى لتوفير مقادير جديدة من مياه النيل بدلا من ضياعها بالبخر وخلافه ..

لكن على اى حال بوسعنا على ضوء امكانيات المياه الحالية استصلاح مليونى فدان ..

عندما اراد سيكوتورى رئيس غينيا بعد توليه السلطة عندما حصلت بلاده على استقلالها من فرنسا .. ولم تكن هناك آلات ولاتكنولوجيا .. طرح سيكوتورى شعارا هو الاعتماد على القوة البشرية .. للنهوض باقتصاد البلاد .. وبالفعل اعتمد على عشرات الالوف من البشر يحفرون ترعاً ومجارى للمياه .. ويستصلحون الارض بالفئوس والجرافات .. وتحقق تقدم فعلا اقتصادى فعلا .. لم تتح له فرصة الاستمرار لان سيكوتورى عمد الى فرض نظام ديكتاتورى رهيب حطم كل نوازع المبادرة عند الشعب ..

بوسعنا ان نستخدم شعار سيكوتورى .. مع فارق كبير ان لدينا الآلات والتكنولوجيا .. ولدينا الخبرة الفنية فعندما رحل الفرنسيون عن غينيا لم يتركوا فيها غير اربعة اطباء غينيين فقط ! واثنتى عشرة آلة كاتبة

بوسعنا ان نأتى بدفعات من الخريجين .. مائة الف .. تدفع بها الى منطقة معينة من الصحراء ..

ونعلن ان هؤلاء المائة الف ستعفيهم الدولة من الخدمة العسكرية .. مقابل ان يعيشوا فى معسكرات فى الصحراء .. ويقومون باستصلاح الاراضى ..

ولن يحتاج الامر فى البداية سوى قافلة من الذين يدقون انابيب الابار . فى تلك المنطقة لينفجر الماء فيها

المائة الف خريج سيكونون وحدة عمل بأنفسهم .. لان فيهم الاطباء والمهندسون الزراعيون والمهندسون العاديون والاطباء البيطريون والعلميون .. والمدرسون .. والعمال المهرة من خريجى المدارس الصناعية والزراعية والموظفون من خريجى التجارة المتوسطة .. الخ .

ويقسم العمل .. بين الجميع .. ويستخدمون الالات التى ستمدهم بها الدولة قدر امكانياتها ..

وترصد جوائز وحوافز للانتاج .. ثم وعد بتوزيع الارض المستصلحة على العاملين بعد الانتهاء من استصلاحها . واستخدام البشر بكثافة .. سيوفر كثيراً من الاموال الطائلة التى تنفق فى استصلاح الاراضى عادة ..

ويجب ان يترك هؤلاء الشبان عملية تنظيم مدينتهم او مركز عملهم .. ويخلقون هم اشكال الترفيه وشغل الفراغ حسبما يفكرون وتقدم الدولة لهم المساعدات .. وتصحب هذه العملية حملة دعائية سياسية من الطراز الاول .. حتى تجند الامة نفسها معنوياً على الاقل لانجاح المشروع ..

مائة الف فى هذه المنطقة – ومائة الف فى منطقة اخرى .. وهكذا .. سنجد فى النهاية مراكز انتاجية فى شكل قرى كبيرة فيها تقسيم عمل ويضم كل مركز حوالى مائة الف منهم سبعون الفا مثلاً يعملون بالزراعة كل واحد منهم قد حصل على ثلاثة او اربعة افدنة .. والثلاثون الفا الباقون يقومون بالخدمات الاخرى من صناعات تعتمد على المحاصيل وورش اصلاح ومدرسون فى مدارس .. وبناءون .. وخراطون وفنانون ايضاً !..

وفى بضع سنوات قليلة سنجد لدينا خمسة مراكز انتاجية كهذه تضم نصف مليون انسان كانوا عاطلين فى الاصل .. واصبح كل مركز يقوم اقتصادياً على زراعة ربع مليون فدان تقريباً غير الاقتصاديات الاخرى ..

وسيستدعى هذا ايضاً ان نقرر اى المحاصيل التى يجب ان تزرعها هذه المراكز .. كما سيستحدث اولئك العاملون الجدد وسائل جديدة لاستخدام المياه بطريقة اقتصادية ..

ان هذه مجرد فكرة عن مشروع شامل نضرب به عصفورين بحجر واحد .. القضاء على البطالة او بالاحرى التقليل منها جذرياً .. وزيادة الانتاج ثانياً وعندما نستطيع نحن والسودان زيادة كميات المياه التى ننتزعها من النيل يمكن ان نستأنف الزحف من جديد .. لاستصلاح مئات الوف اخرى جديدة ..

ولا عبرة بالقول ان اعفاء هذه الجيوش من العاطلين من الخدمة العسكرية سيضعف الجيش .. فالواقع ان هناك مدداً مستمراً للجيش .. من ناحية اخرى انه فى المستقبل بعد استقرار العمل يمكن تدريب سكان تلك المستعمرات الجديدة على انواع من الاسلحة والاساليب العسكرية حتى يستطيعوا الدفاع عن انفسهم



المصدر : الأهـــــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩١

فرص عمل جديدة للشباب يوفرها الصندوق الاجتماعى للتنمية

□ صدقى فى الاحتفال بعيد العمل والانتاج :

مجموعة عمل على ٣ مستويات وزارية وفنية ومتخصصة لتقييم الاصلاح الاقتصادى وحل مشاكله أولا بأول

خطة شاملة لاعادة البناء وتشجيع القطاع الخاص والقضاء على القيود التى تحد من امكانات قطاع الأعمال

اعلن الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء ان انشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية سيخفف من اعباء الفئات ذات الدخل الثابت ، او المنخفض والتى ستتاثر من عمليات الاصلاح الاقتصادى الى حد ما كما سيوفر فرص عمل جديدة لقطاعات عديدة من الشباب .

وقال : انه تم تشكيل مجموعة للمتابعة على ثلاثة مستويات وزارية ، وفنية عالية ، وفنية متخصصة لتقييم الاعمال التى تتم لمعرفة سير عملية الاصلاح اولا باول ، والمشاكل التى تتعرض لها لحلها دون انتظار .

واضاف رئيس الوزراء - فى الاحتفال بعيد العمل والانتاج امس - ان احتفال هذا العام يجىء فى ظل اصلاحات اقتصادية عديدة تستهدف فى المقام الاول اصلاح المسار الاقتصادى والتصحيح الهيكلى فى ظل خطة متكاملة شاملة لاعادة البناء ، بما يسمح لقوى السوق بان تلعب دورها كاملا ، مشيرا الى انه نتيجة لهذه السياسات التحررية المختلفة تم خلق مناخ مناسب للقطاع الخاص ، كما تم اصدار قانون قطاع الاعمال العام بهدف تطوير هذا القطاع ، والقضاء على القيود التى كانت تحد من امكاناته حتى تتوافر للوحدات الاقتصادية ادارة لا تختلف فى نوعيتها وشكلها عن الادارة المستخدمة فى المشروعات الاقتصادية الخاصة ، وان تصبح شركات القطاع العام قادرة على تجديد طاقاتها ، وقدرتها على الانتاج .

واشار رئيس الوزراء الى ان عملية الاصلاح الاقتصادى شملت اصلاحا جذريا لنظامى سعر الصرف والفائدة ، وقال : انه منذ بداية العام الحالى اصبحت اسعار الفائدة تتحدد وفقا لقوى السوق .

وقال ان الاصلاحات كانت تهدف الى تدعيم دور كل من القطاعين العام والخاص فى النشاط الاقتصادى ، مؤكدا ان هناك عوامل عديدة ساهمت فى انجاح هذه السيلسات والبرامج الاصلاحية واهمها :

□ ان برنامج الاصلاح الاقتصادى جاء شاملا متكاملا ، وتم تنفيذه فى اطار متكامل يضمن التناسق والترابط بين عناصره المختلفة

٠٣٢٩

□ تشجيع القيادة السياسية للبرنامج ودعمها له ومتابعتها اليومية لذلك .

□ تفهم الجماهير والقيادات العمالية ، وبصفة خاصة الشعبية ، لاهمية هذه الاصلاحات الجذرية ، وتحملها للاعباء الناجمة عن تطبيق وتنفيذ هذه السياسات الاصلاحية حتى يمكن تحقيق الهدف الذى نسعى اليه .

□ المتابعة الجيدة من جانب الحكومة لبرامج الاصلاح ، والتى كان لها الدور الفعال فى نجاح العمل بهذه السياسات .

واعلن السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة ان عدد الوحدات الفائزة بكاس ودرع الانتاج هذا العام ٥٩ وحدة منها ٣٣ فازت بكاس الانتاج و ٢٦ بدرعه ، كما بلغ عدد الفائزين بجائزة التميز بالوحدات الانتاجية والجهاز الادارى للدولة ٤٨٤ فردا منهم ٨٤ من شاغلى الوظائف العليا باجهزة الدولة ، و ١٥٢ من غير شاغلى هذه الوظائف و ٢٤٨ من العاملين بالوحدات الانتاجية .

وقام رئيس الوزراء ووزير القوى العاملة والوزراء كل فى قطاعه الفائز بتوزيع جوائز العمل والانتاج على الفائزين .

وشهد الحفل المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى والمهندس ماهر اباظة وزير الكهرباء والمهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة والدكتورة عادل عز وزير البحث العلمى وجلال ابو الدهب وزير التموين وراغب دويدار وزير الصحة ويسرى مصطفى وزير الاقتصاد وموريس مكرم الله وزير التعاون الدولى ومحافظ القاهرة ورئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ورئيس هيئة قناة السويس والسيد احمد العماوى رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال □



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــــرام

التاريخ : ٨ [illegible] ١٩٩١

شـــباب بلا عمـــل [٤]

المشـــكلة .. والحـــل ..

فـــاروق جـــويدة

تقف الأزمة الاقتصادية في مقدمة المشاكل التي لا نستطيع ان نتجاهلها في قضية شبابنا الضائع هذا الشباب الذى جاء الى الحياة واكتشف فجأة ان ابواب المستقبل امامه مغلقة الحلم والعمل والاسرة

وتكدست اكوام الشباب بالملايين من خريجي الجامعات والمعاهد في طوابير البطالة سنوات وسنوات وهناك ارقام تؤكد ان طوابير البطالة في مصر ستصل الى ٦ ملايين شاب في عام ٢٠٠٠

ومع البطالة والفراغ وسطحية نظم التعليم وغياب القدوة في الاسرة والشارع ومواقع المسئولية واعباء المعيشة والتفاوت الطبقي الرهيب انقسمت شرائح كثيرة من هؤلاء الشباب

● حاول جزء منهم ان يجد فرصا للعمل في دول النفط وعاد منها بسلوكيات دينية وحياتية واستهلاكية تختلف تماما عن مكونات المجتمع المصرى

● اتجه جزء اخر الى النموذج الامريكي السائد في الاعلام المصرى وكان على نقيض الاتجاه السابق تماما حيث لا حدود لشيء

● سقط جزء ثالث في تيارات الشم والمخدرات في اسوا هجمة شرسة يتعرض لها الشباب المصرى في تاريخنا الحديث وكانها مؤامرة دولية لتبديد طاقته بين المخدرات والتخلف والفراغ

● وبجانب هذا وذاك كانت شريحة ابناء القادرين الذين امنوا لهم كل سبل الحياة ابتداء بالاسرة وانتهاء بالعمل

● ووقفت الشريحة الكبرى من الشباب تنتظر خطاب القوى العاملة سنوات طويلة

ووجد الشباب نفسه فريسة الفراغ القاتل

وانا على يقين ان مصر ليست بلدا فقيرا وان مشكلتنا الاقتصادية ليست في نقص الموارد ولكن في سوء السياسة الاقتصادية فالشعب المصرى اغنى من حكومته الف مرة ولكن المؤكد ان الدولة فقدت هيبتها في الشارع الاقتصادى ..

وعندما يقف رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقي الاسبوع الماضي في رحاب جامعة الاسكندرية ويعلن ان شركات توظيف الاموال مجموعة من النصابين فإن ذلك اكبر دليل على غياب هيبة الحكومة من اهم قطاع في الدولة وهو سياستها الاقتصادية لأن الحكومات لا تفاوض النصابين ولكنها عادة تتركهم لرجال الشرطة .

فلو كانت هناك ضوابط وسياسات تحكم مسيرة الاقتصاد المصرى ما ظهر هؤلاء النصابون وضحكوا على الحكومة وعلى الشعب .

ومصر لا تعاني من نقص الموارد ولكنها تعاني من سوء استخدام هذه الموارد فلا يعقل ان تكون مصر رابع دولة عربية في استيراد « الزلكات » رغم ان هناك قرارات تضع قيودا كثيرة على استيراد السيارات .

وما نراه من مظاهر البذخ الحكومي في احيان كثيرة يؤكد ان القضية ليست نقصا في الموارد ولكنها سوء في الاستخدام .

واذا سألت بعد ذلك عن فرصة عمل للشباب يقولون .. من اين لنا الاموال ؟

وسوف اضع قائمة بعدد ضخم من المشروعات كل واحد فيها كان يكفي لتشغيل شباب مصر العاطلين .. واريد ان اسأل اين نصيب شباب مصر في هذه الاشياء ولماذا تقاعست اجهزة الدولة عن تامين مستقبل هؤلاء الشباب حياة وعملا وحلما .

● كم اخذت الدولة من ضرائب على مليون فدان من اجود اراضي مصر الزراعية تحولت الى مبان خلال الربع قرن الاخير .. وهل دفع اصحاب هذه الاراضي التي باعوها بالملايين حقوق الدولة لتبني به مستقبلا لاجيال ستجيء ؟

● كم اخذت الدولة من اموال وضرائب بيع الساحل الشمالي بمدنه السياحية وفيلله وقصوره وشاليهاته وعماراته وقد باعته كاملا خلال سنوات قليلة فماذا دفع المشترون والبائعون لشباب مصر المستقبل

● كم اخذت الدولة من ضرائب على ٢ مليون شقة مغلقة اشتراها اصحابها وتركوها بلا سكان

● كم اخذت الدولة من ضرائب من اصحاب الابراج التي انتشرت في قلب العاصمة وعلى شواطيء النيل والمدن الكبرى وبيعت الشقة الواحدة فيها بمليون جنيه فهل دفع البائع حق اجيال ستاتي وهل دفع المشترى حق شباب ينبغي ان يكون له غد ؟

● ما هو حجم الاموال التي حولها المصريون العاملون في الخارج منذ طفرة النفط في منتصف



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السبعينات وحتى الآن ولماذا تسربت هذه الاموال في جيوب النصابين من شركات توظيف الاموال في غيبة كاملة لهيبة الدولة وحرصها على حماية اموال الناس

لقد كانت هذه الاموال وحدها كافية لايجاد فرصة عمل لكل شاب في مصر

● ما هو حجم الاموال التى جمعتها الدولة من بيع الاراضى الصحراوية لاصحاب « العزب » والتى كان ينبغى ان تخصص كاملة للشباب دون قيود او اجراءات بيروقراطية بالية

● يضاف لهذا كله موارد مصر من البترول وقناة السويس والصادرات التقليدية وغير التقليدية ..

● اين مئات المليونيرات المصريين واين ادوارهم في تامين مستقبل هذا البلد وحماية شبابه وتوفير الحياه الكريمة له . ؟

● فالادعاء بان مصر بلد فقير ادعاء باطل .. مصر بلد مستنزف .. سواء كان ذلك اهمالا من اجهزة الدولة في حماية الاموال العامة او في تحصيل حق شبابها في شكل ضرائب .. او حمايتنا من النصابين الذين ضحكوا عليها وعلينا .. او سلبية القادرين من ابناء مصر وما اكثرهم .

فلو اننا رصدنا عمليات السلب والنهب التى تعرض لها الاقتصاد المصرى ابتداء بالريان ورشاد نبيه وانتهاء بالمراة الحديدية وعشرات غيرهم لادركنا ان فرص العمل للشباب كان من الممكن جدا ان تتوافر في ظل سياسة إقتصادية حكيمة .

لقد تلقيت عشرات الرسائل طوال الاسبوعين الماضيين من شباب جرفتهم يوما تيارات الضياع عندما كانوا عاطلين .. وعادوا الى انفسهم بعد أن اتيحت لهم فرص العمل فتزوجوا واقاموا اسرا ولديهم الان ابناء وتركوا سبل الضياع .. وكلهم يصرخون في رسائلهم :

البطالة وراء كل هذه الكوارث ..

وعندما يجد الشاب الذى تخرج في كلية الطب او الهندسة نفسه على الرصيف بلا عمل ولا حلم ولا مستقبل ويجد امام عينيه تجار المخدرات يتسربون الى مجلس الشعب ويجمعون الملايين الحرام يصبح الجنون اقرب كثيرا من دواعي التعقل والحكمة .

والسؤال الآن ما هو طريق الحل .. كيف نواجه طوابير البطالة بين الشباب ؟ هناك طرق كثيرة يمكن ان نسلكها لمواجهة مشكلة البطالة .

● ان يصدر قرار بان تخصص الاراضى الصحراوية كلها للشباب دون موافقات من اجهزة وزارة الزراعة وطوابير الموظفين فيها وكل من يستصلح من الشباب شبرا من الارض يملكه بلا ثمن

● ان تستفيد الحكومة من تجارب المزارع والمجمعات الانتاجية التى اقامتها قواتنا المسلحة لتوفير احتياجاتها انتاجا وتصنيعا وتوزيعا وهى نماذج انتاجية حققت نتائج طيبة للغاية ويمكن الاستعانة بها في تشغيل اعداد ضخمة من الشباب لماذا لا نقيم مثل هذه المجمعات في الاراضى الصحراوية لتكون مراكز للانتاج والعمالة

● وضع خطة سريعة لانشاء مدن صناعية حرة لانتاج الصناعات الصغيرة كما هو متبع في شرق اسيا هونج كونج وسنغافورة وكوريا وتايلاند وهى مشروعات لا تحتاج لرؤوس اموال ضخمة بقدر احتياجها الى مهارات فنية عالية ويمكن ان يجد شباب الجامعات فرصا واسعة للعمل فيها كما نستطيع ان نستفيد بتجارب هذه الدول في هذه النوعية من الصناعات تدريبا وانتاجا

● التوسع في مشروعات الانتاج الاقتصادى السريع مثل المزارع السمكية وانتاج اللحوم والالبان وتعليبها في مجمعات انتاجية متكاملة بحيث تقوم على اسس اقتصادية سليمة وبعيدا عن دولة البيروقراطية في المحافظات

● اعطاء دفعة اقوى للسياحة كمورد اقتصادى هام وبدلا من التوسع في انشاء شاليهات وقصور التمليك وبيعها للقادرين فقط من المصريين والعرب كان من الممكن انشاء مدن سياحية متكاملة لتكون مصايف للشعب المصرى كله باسعار معقولة بحيث تحقق هدفين ان تكون فيها فرص للعمل وان تكون حقا للجميع . ولكنه جنون التملك والانانية الذى سيطر على سلوكيات الانسان المصرى في السنوات الاخيرة .

وقد يسال البعض ومن اين لنا الاموال ؟ .

تستطيع بنوك مصر بما لديها من بلايين في شكل ايداعات تستثمرها في بنوك اخرى ان تمول هذه المشروعات في ظل سياسة ائتمانية حكيمة ومدروسة بحيث لا تتكرر ماسى الاموال الضائعة عند عبد الحي والمراة الحديدية وعشرات غيرهما . ويجب ان نتذكر دائما تجربة بنك مصر وطلعت حرب وقلاع الصناعة المصرية التي ما زلنا نعيش عليها حتى الآن .

● يجب ان يكون لاغنياء مصر دور في ذلك سواء في شكل تبرعات او مساهمات او اسهم في شركات .. لا يعنينا الشكل الاقتصادى ولكن المهم هو النتيجة .. يضاف لهذا كله اموال المصريين العاملين في الخارج .. المهم ان نفتح امامهم فرصا للاستثمار الجاد .

يبقى بعد ذلك كله القطاع العام .. معقل البيروقراطية المصرية العتيقة بكل تراثها وتاريخها .. هذا الصرح يجب ترشيده وهو يحتاج الى وقفة حاسمة وحازمة .. فلا يعقل ان تسقط الاصنام في العالم كله ونحن امامها ساجدون .

ان قضية البطالة هى ام المشاكل في اوساط الشباب وانا على يقين ان شباب مصر الضائع سوف يشهد تحولا كاملا حينما نفتح امامه ابواب المستقبل وهذا حق له .. وواجب علينا .

كيف نواجه مشكلة الفراغ السياسى بين الشباب .. ؟

هذا حديث قادم .. □

٣٣٢٠٠



المصدر : الأهرام اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

البطالة.. والمسئولية العربية

اصدر مجلس الوزراء المصرى قرارا بتعيين مائة ألف من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة من خريجي عامى ٨٣، ١٩٨٤ وهذه خطوة طيبة فى اتجاه القضاء على البطالة بين المتعلمين وهى اخطر انواع البطالة بين دول العالم الثالث بالذات.

ولكن ماذا عن خريجي ١٩٨٥، ٨٦، ٨٧، ٩٠، ٩١.. ان العدد يقدر بمئات الالاف مع مليونين اخرين من غير المتعلمين وانصافهم.. فما العمل؟

الحكومة المصرية اعلنت منذ شهور عن انشائها لصندوق التأمين الاجتماعى لتقديم قروض واعانات للشبان ليقوموا بمشروعات انتاجية صغيرة باعتبار أن تجربة الصين قد اكدت اهمية هذا النوع من المشروعات فى زيادة الانتاج القومى عامة وتلبية احتياجات كثيرة للريف والمدن المتوسطة.

لكن رأس المال الذى تحدد لهذا الصندوق لم يزد عن ٣٠٠ مليون جنيه ولعل هذا سبب تردد الحكومة المصرية فى بدء تنفيذ خطتها التى اعلنت عنها.. اذ سينفد هذا المبلغ بسرعة.

لذلك فإننا نقترح ان تكون مسئولية القضاء على البطالة او الحد منها مسئولية عربية، وهى ستعود على العرب القادرين بفوائد عديدة.. فضلا عن الارباح العائدة ولو كانت محدودة انما المردود السياسى والاقتصادى كبير عندما يعم الاستقرار فى مصر.. ويصبح الجو انسب للاستثمار العربى فى السوق المصرية الواسعة.

ان اقتراحنا ينصب على ضرورة تدعيم الصندوق الاجتماعى بمليار جنيه مصرى ويكون تحت اشراف عربى علما بان هيئات دولية مثل البنك الدولى قد ابدت استعدادها لتمويل الصندوق.

ومهمة تقديم القروض للشبان المصريين لانشاء مشروعات صغيرة تكون هناك دراسة جدوى شاملة لنوعيتها ودورها فى التنمية.. وليس تقديم اعانات.. حتى ينشط الشبان فى القيام بمشروعات تحقق الربح ليسددوا ما عليهم.

ويجب ان تبتعد هذه المشروعات الصغيرة عن عمليات استصلاح الاراضى وان كان بعضها يجب أن يقوم ليخدم مناطقها.

بهذا يمكن حل مشكلة البطالة جذريا فى مصر وتكون مثلا يحتذى لمواجهة تلك المشكلة فى سائر البلاد العربية.. بل العالم النامى كله، والمهم ان يكون ذلك من خلال مشروعات ذات عائد مشترك لكل الاطراف.



ماذا نقول لاولادنا الذين تخرجوا فى الجامعات والمعاهد وما زالوا ضحايا سياسة الحكومة ، وهم يرون ويقراون كل يوم اخبار التهرب الضريبى من كبار الفنانين ؟! وهل يمكن ان نطالب اولادنا الذين ما زالوا يدرسون بالإجادة فى دراساتهم حتى ينجحوا .. ثم يكون مصيرهم طابوراً طويلاً من الانتظار يمتد فى المتوسط إلى ٨ سنوات ؟ وكيف نبرر لهم اسباب طول الانتظار بينما يرون ويسمعون ويقراون اخبار النجوم المفترض فيهم انهم قدوة فى كل مجتمع .

ماذا نقول لشاب او لفتاة امضى ١٨ عاما فى الدراسة بين ابتدائية واعدادية وثانوية .. ثم جامعة .. ثم وقف -ووقفت- فى الصف تنتظر التعيين .. فإذا جاء التعيين يفاجا الشاب بان الراتب لا يكفى لشراء قميص وبنطلون وحذاء يذهب بهم لاستلام وظيفته الجديدة .

ما نقول لكل هؤلاء .. وهم يقراون :

●● حكاية المطرب الشاب الذى يتهرب من الضرائب -وهى حق الدولة والمجتمع- ويا ليت المبلغ بسيط ، بل يحسب بمئات الالوف .. بينما دخله خلال سنوات محدودة يحسب بارقام من ٦ اصفار . هذا الفنان المفروض انه نجم يضعه الشباب فى حبات عيونهم ، فضلا عن قلوبهم .

●● وحكاية راقصة (١٩ عاما) اعترفت بتهربها من الضرائب وطلبت -من خلال محاميها- التصالح مع مصلحة الضرائب . هذه الراقصة التى تعمل فى الفنادق الكبرى والملاهى المشهورة ، وتكسب الملايين .. ثم بعد هذا تتهرب .

●● وحكاية اخرى طالبة تدعو زميلاتها وزملاءها فى الدراسة إلى حيث ترقص ، وتقدم نمرتها ، فى الملاهى وتفخر بانها طالبة بالنهار .. وراقصة بالليل ثم كيف ينظر الزملاء اليها وهى تدعوهم لقضاء السهرة وتقديم الذى منه .. وهل بعد هذا ينكفىء شاب على كتاب يستذكر ما فيه لينجح بعد طول معاناة .. فإذا نجح .. هل يغطى الراتب قيمة وجبة واحدة فى هذا الفندق او ذلك الملهى .

●● وحكاية هذا او ذاك الذى يتم ضبطه فى اوكار تعاطى المخدرات ، وهم ملء السمع والبصر ولا يجد بعضهم غضاضة فى ان هذا شيء لزوم الشيء .

ما الذى يمكن أن نقوله لاولادنا وهم يرون هذه النماذج التى هى فى قمة المجتمع ؟

نعم .. فى كل مجتمع ، ودولة ، هناك عينات مماثلة لمن يصعد السلم سريعا ، ولكنه ليس سلم العمل الجاد ، بل سلم الغنى السريع . والنجومية السريعة التى تجعل شبابنا يتحسرون على اليوم الذى ساروا فيه مشوار التعليم بكل معاناته وتعبه وسهره وقلق امتحاناته ، عبورا من بوابة الثانوية العامة الرهيبة .. ولا كيف ينظر الشاب إلى والده الذى مازال ينفق عليه ، رغم انه قد انهى دراسته ، ولكنه ما زال عالة على الأسرة .

نعم .. المستقبل للشاب المجد ، المتفوق ، المكافح ، ولكن البعض منهم يتعجل الثروة .. ويحلم بسرعة الوصول .. ولكنه اى وصول واى ثروة .

وهل هى مسئولية الصحافة التى تنشر اخطاء النجوم وتهرب بعضهم من سداد حق المجتمع ، او هو تراخ من الدولة التى لا تعرف كيف تحصل على حقها من هؤلاء النجوم ؟

اعلم ان نجوم الفن والغناء لهم عشاقهم الذين يدفعون .. ولكن من حق المجتمع ان يحصل على حقه مما يدفعون .. فهذا الفنان او غيره يمشى على طرق رصفتها الدولة . ويتكلم فى تليفون وفرته الدولة ويسافر من مطار اقامته الدولة ويتعلم اولاده فى مدرسة او جامعة اقيمت من اموال دافعى الضرائب . فكيف يقبل ان يحصل على خدمة لم يساهم فيها ، ولم يدفع حق المجتمع الذى خرج منه ؟!

عباس الطرابيلي



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ....

١٠وزراء غداً فى ندوة التعاونيات

٨٠٠مشروع انتاجى لتشغيل شباب مصر

كتب ـ أحمد غريب :

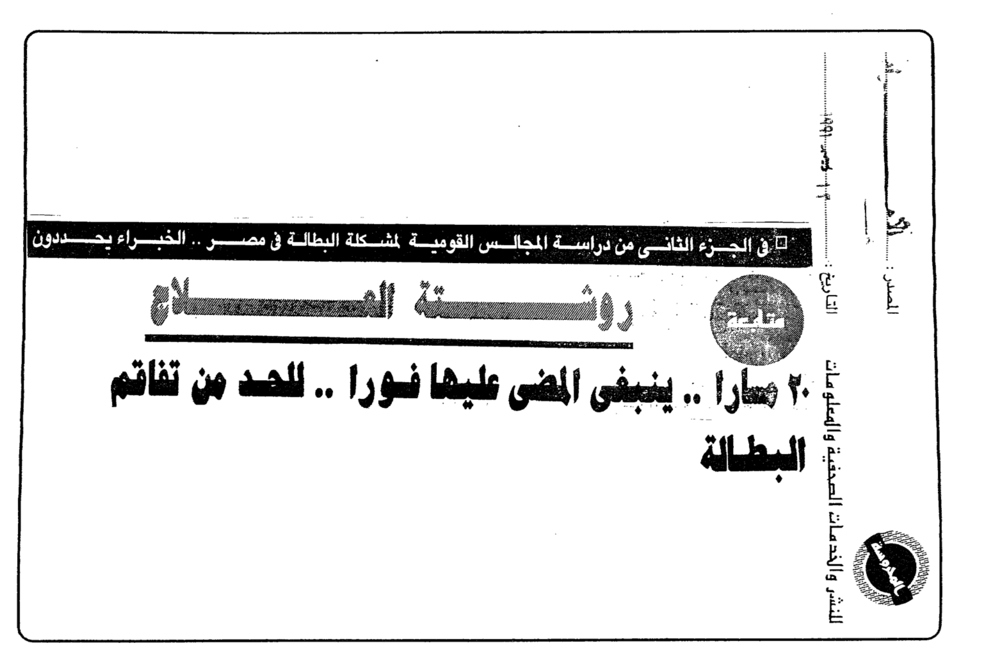
تبدأ غدا (السبت) اجتماعات الندوة التعاونية العربية لمناقشة دور التعاونيات فى ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الاخيرة . تستمر الندوة ٣ ايام ويشهدها الامين العام لجامعة الدول العربية ووزراء الاسكان والادارة المحلية والتعليم والبحث العلمى والتموين والقوى العاملة والشئون الاجتماعية ومحافظو القاهرة والجيزة واسيوط والاسماعيلية والقليوبية

اعلن سيد زكى رئيس الاتحاد العام للتعاونيات فى مؤتمر صحفى امس ان ممثلى ١٤ دولة عربية ستحضر الندوة التى تعقد تحت رعاية د. يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وهم ممثلو مصر وتونس والمغرب والصومال والامارات والكويت وقطر وليبيا وسوريا والاردن وفلسطين واليمن والسودان والبحرين . وممثل منظمة العمل العربية والعمل الدولية ومجلس الوحدة الاقتصادى العربى .

تناقش الندوة ورقة العمل العامة التى قدمتها مصر عن دور التعاونيات فى التنمية فى ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

وقال انه سيتم عرض التجربة المصرية فى نشر الصناعات الحرفية ويتولى عرض التجربة د محمود شريف وزير الادارة المحليه خاصه وانه تقدم حتى الان للاتحاد الانتاجى المصرى وجهاز الحرفيين ٨٠ مشروع انتاجى لتشغيل العاملين يمول من الصندوق الاجتماعى لتنمية وان مشروعات المرحلة الاولى تكلفت مليون جنيه

واضاف ان الاتحاد اعد اكثر من ٨٥ دراسة جدوى اقتصادية مبسطة تقدم للشباب مجانا لاقامة مشروعات انتاجية وتم تشكيل لجنة عليا لبدء تنفيذ المشروع ولجان فرعية بكل محافظة برئاسة المحافظ .. وان اية مجموعة من الشباب تستطيع التقدم لاقامة مشروع انتاجى. وان الضمانات المطلوبة فقط هى الارض والات المشروع وان يساهم الشاب بـ ٣٠٪ من التكاليف والصندوق يمول الباقى على اساس قروض ميسرة تصل ١ الاف جنيه للشباب و ٥٠ الف جنيه لمجموعة الشباب



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩ ديسمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

متابعة

□ في الجزء الثاني من دراسة المجالس القومية لمشكلة البطالة في مصر .. الخبراء يحددون

٢٠ مسارا .. ينبغي المضي عليها فورا .. للحد من تفاقم البطالة

فى ضوء الحقائق الحاكمة لمشكلة البطالة فى مصر.. التى كشفت عنها الجمعة الماضى دراسة خبراء المجالس القومية المتخصصة .. يعطى الخبراء فى الجزء الثانى من دراستهم الهامة تصوراتهم العملية لكسر حدة مشكلة البطالة مؤقتا ، الى ان يصبح فى الامكان تجنب اخطارها تماما ..

ومن ابرز ما انتهت اليه مناقشات الحلول من توصيات !

● ضرورة تشجيع الاستثمار وتوسيع قاعدته باعتباره الطريق الصحيح لحل مشكلة البطالة والحد منها ، والمهم هو كيفية الحصول على الاستثمارات اللازمة وتدبير المال اللازم لها .

● ضرورة توفير المناخ الاستثمارى المناسب والمستقر لجذب رؤوس الاموال المصرية والعربية والاجنبية ، وإطلاق يد القطاع الخاص وتشجيعه باتباع سياسة الحوافز ، كالاعفاء على سبيل المثال من التامينات الاجتماعية إذا زاد عدد العاملين على حد معين ، والعمل على تبسيط الاجراءات والخطوات اللازمة لانشاء المشروعات ، وتذليل المعوقات التى تعترض سبل المستثمرين .

● اعطاء الأولوية لموضوعين أساسيين - يمكن ان يؤثرا بشكل فعال فى مشكلة البطالة ، هما : زيادة الانتاج ومحاربة التضخم ، فاما زيادة الانتاج فقد سبق للمجالس اقتراح اساليب وكيفية تحقيقها ، واما التضخم فلا مفر من محاربته ، بما يتناسب مع سياسة التوسع فى الاستثمار والحد من تكلفة الانتاج ومن زيادة العجز فى ميزان المدفوعات .

● ومادامت نسبة السكان الذين تصل أعمارهم إلى ٦٠ عاما فاكثر تصل الى حوالى ٧ ٪ من عدد السكان ، وهى فى زيادة مطردة تبعا لزيادة المستوى الصحى للسكان ، فان الأمر يستلزم دراسة الاسلوب الأمثل للافادة من خبرة هذه الفئة فى تطوير المجتمع .

● مراجعة القوانين والتشريعات العمالية ، للوصول الى قوانين وتشريعات جيدة تحكم العلاقة بين العامل ورب العمل بطريقة متوازنة ، وليس على حساب احدهما .

● وكذلك مراجعة القوانين واللوائح التى تسمح باستيراد العمالة الأجنبية لتحقيق قدر من التوازن بين العرض والطلب على العمالة المصرية ، بما يسمح باستيعاب جزء من العمالة المتعطلة .

● ثم اهمية توضيح الاثار والنتائج الناجمة عن مشكلة البطالة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وأمنيا ، لاسيما وان حوالى ٩٠ ٪ من المتعطلين هم دون الثلاثين من العمر .

● امر هام للغاية هو استثمار مختلف الموارد بمصر - وعلى الأخص الموارد المائية ، بالنظر الى ان الامن المائى فى القرن الحادى والعشرين يعتبر من بين الأوراق السياسية الفعالة فى الشرق الأوسط ، واستغلال مياه السدة الشتوية فى زراعة اراض جديدة بدلا من إلقائها فى البحر .

● تشجيع العاملين الحاليين الى المعاش على استثمار أموالهم - التى يحصلون عليها عند الاحالة الى المعاش .. وذلك باقامة مشروعات صغيرة تعتمد على الخامات المحلية .

● ويمكن امتصاص العمالة الزائدة فى قطاعات الدولة التى تعانى هذه العمالة غير المنتجة ، وكذلك امتصاص البطالة المقنعة ، باللجوء الى طريق الالتجاء الى التدريب التحويلى فى المهن المتشابهة ، والتى تشتد اليها حاجة سوق العمل وبحيث تكتسب هذه العمالة القدرة على ممارسة مهن بديلة ، وهذا يقتضى التنسيق بين سياسة الاستخدام وسياسة التعليم والتدريب .

● اعادة توزيع العمالة على اجهزة الدولة من خلال توزيع فائض الخريجين بحيث لايحدث اختلال نتيجة تضخم العمالة وتكدسها فى بعض الأجهزة ونقصها فى اجهزة اخرى كما يجب إعادة النظر فى الأجهزة المعاونة واجهزة الخدمات بما يكفل التوازن بينها وبين حجم الأجهزة الفنية والانتاجية ، وبالتالى ترشيد سياسة تعيين الخريجين تدريجيا توصلا إلى إنهاء التزام الدولة بعد فترة زمنية مناسبة تواكب تطوير التعليم والتدريب .

● تقديم بعض التسهيلات للخريجين الذين يرغبون فى إقامة مشروعات صغيرة خاصة ، كالمكاتب الهندسية والمحاسبية ، والورش الميكانيكية والكهربائية وغير ذلك ، من خلال تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص ،



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : 991

وتقديم بعض الخدمات الائتمانية بشروط ميسرة .

● التيسير على الشباب فى الحصول على القروض الميسرة من بنوك التنمية ، لاقامة المشروعات الصغيرة بالقرية ، والتى تعتمد على إمكانات البيئة ومنتجاتها - بما يتيح اشتغال اكبر عدد من راغبى العمل ، مع التركيز على مشروعات الأسر المنتجة بها .

● ولما كان من اهداف التخطيط الاقتصادى الاجتماعى الشامل ، بالاضافة الى توفير فرص العمل ، التدرج فى رفع مستويات الاجور الحقيقية وتحسين مستويات المعيشة وتحقيق عدالة توزيع الدخل القومى بزيادة نسبة الدخل من العمل ، فان هذه الاهداف تستوجب التنسيق بين سياسات الاستخدام وسياسات الاجور .

● توزيع الاراضى الصحراوية على القادرين على استزراعها بعد توفير البنية الاساسية لها ، مع ضرورة حسن اختيار الموزع عليهم هذه الاراضى وتفضيل الشركات والمشروعات الكبيرة ، وتوفير مصادر المياه وخفض سعر الارض ، وكذلك تيسير التمويل اللازم عن طريق الجهاز المصرفى لاستكمال إجراءات الاستزراع وتيسير تسجيل ملكية الارض

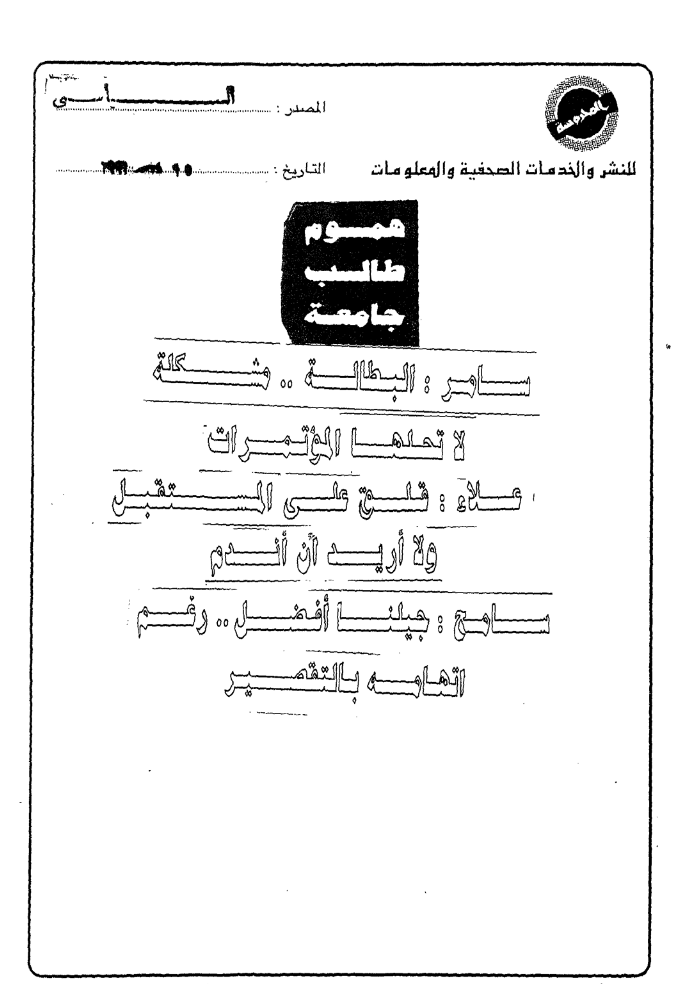
● السعى نحو اكتساب اسواق عمل جديدة بالخارج وعلى الاخص المناطق العربية والافريقية ، ودراسة حاجتها من العمالة المصرية الماهرة فى السنوات القادمة عن طريق دراسة مشروعاتها وخططها القومية . ووضع استراتيجية لهجرة المصريين للعمل بها

● تشجيع القطاع الخاص على انشاء عدة شركات فى المحافظات لمزاولة الخدمات التقليدية فى مجال اعمال النظافة والسباكة والكهرباء والنجارة ، بما يكفل تشغيل اعداد كبيرة من العمالة

● الاهتمام بتشجيع الصناعات الصغيرة ذات الحجم المحدود ، التى يمكن ان يقوم بها الافراد او الأسر ، وتلك التى تعرف بالصناعات المغذية .

● تشجيع إقامة مشروعات تعاونية بين اعضاء النقابات المختلفة لتوفير فرص العمل للفئات التعليمية المختلفة .

● قيام الصندوق الاجتماعى للتنمية بتوفير قدر مناسب من التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة . بهدف توفير فرص عمل للشباب والخريجين وتشجيع قيام نظام او هيئة مستقلة للتامين ضد المخاطر على المشروعات الصغيرة ،



المصدر : الـــــرأى

التاريخ : ٩٥ [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هموم طالب جامعة

سامر : البطالة .. مشكلة لا تحلها المؤتمرات

علاء : قلق على المستقبل ولا أريد أن أندم

سامح : جيلنا أفضل .. رغم اتهامه بالتقصير

كتبت ـ أميمة إبراهيم :

هنا الجامعة ..

الوجوه الشابة تفيض بالحيوية والتفاؤل .. ولكن !

بعضهم ما إن تقترب منه بالسؤال حتى يعتريه الوجوم ..

وبعضهم تعبر وجهه سحابة قلق سرعان ما تزول ..

ولأن من حقهم علينا أن نسمع .. فإن هذا التحقيق ليس اكثر من تسجيل لما قاله هؤلاء واولئك :

وكانت هذه مشاكلهم : اثنتان ثلاثة !

● سامر خيرى طالب بكلية التجارة بجامعة القاهرة : « التفكير فيما بعد التخرج هو اهم ما يواجهني . فها هي الصحف تطالعنا بخبر عظيم وهو ان خريجي عام ١٩٨٤ سوف يعينون خلال عام ١٩٩٢ .. إذاً نحن متى سنعين .. ولماذا السرعة في التخرج ألنجلس في بيوتنا ؟ ! بشكل عام شبح البطالة يخيم على الشباب .. احلامى محصورة في الحصول على البكالوريوس بتقدير يفتح امامى مجال العمل المرموق المناسب .. وكاى شاب افكر في الزواج والإستقرار حقاً هناك مؤتمرات وندوات تقام في الجامعات والنقابات لمناقشة البطالة ولكن الواقع يقول أنها حلول نظرية لا فائدة منها .. ثم كون الشاب يتجه للإدمان او الهجرة فهذا لغياب القدوة وإنشغال الأب بالسفر والأم بالعمل !

علاء إبراهيم طالب بالمعهد العالى التعاونى

التفكير المستمر في المستقبل جعلنى قلقاً كذلك عجزى عن تقييم حياتى ورسم إطار معين لها يتناسب مع إمكانياتى لأن الشباب بالفعل يعيش



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ... ٥ ... ١٩٩١

٥

الشباب .. وأزمة الثقة

فاروق جويدة

لم تكن مشكلة الفراغ السياسي في يوم من الايام مشكلة الشباب وحده ولكنها ظلت لسنوات طويلة ابرز مشاكل الواقع السياسي في مصر .

لقد حدثت فجوة واسعة في الشارع السياسي المصرى منذ زمان بعيد ولم تستطع التنظيمات السياسية المتعددة ان تملأ هذا الفراغ . وكان من نتيجة ذلك ان ابتعدت شرائح كثيرة من المواطنين عن ممارسة العمل السياسي او الاقتراب منه اما زهدا او ترفعا او خوفا او رفضا او لامبالاة .

وكان هناك احساس لدى الكثيرين ان العمل السياسي لن يغير من الواقع شيئا فالسفينة تسير في طريق مرسوم ولن يغير مسارها صوت هنا او راى هناك فحينما يعلو الضجيج يمكن ان تتوه وراء الافق اصوات كثيرة كان من الممكن ان نسمع منها ما يفيد ..

هذا اذا كانت هناك رغبة صادقة في الاستماع .

وقد تاكد الفراغ السياسي في اتجاهين رئيسيين :

○ سلبية الانسان المصرى وابتعاده عن التعامل مع المؤسسات السياسية سواء كانت حكومية ام شعبية .. وقد انعكس ذلك على اعداد المشاركين في الانتخابات العامة او الرغبة في ممارسة العمل السياسي من خلال الاحزاب والابتعاد بصفة عامة عن مواكب العمل السياسي .

○ لم تستطع الاحزاب السياسية ان تحقق وجودا فعليا في الشارع المصرى وان تمد جسورها مع قضاياه ومشاكله الحقيقية لكي تعيده مرة اخرى للعمل السياسي دورا ومسئولية .

والمشكلة الاساسية في تقديرى ان الاحزاب الحالية احزاب « فوقية » لم تنبع من الشارع المصرى وتتدرج مع احلامه ومطالبه ومعاناته .. فهي احزاب وليدة قرارات .. وليست وليدة تاييد شعبي ولهذا لم يتجاوز نشاط بعضها في احيان كثيرة اصدار صحيفة او وضع لافتة على مبنى او ارسال برقيات تاييد في المناسبات القومية .

ولهذا انفض الشباب عن المشاركة في العمل السياسي وكانت له مبرراته .. وفضل الفراغ او النشاط التحتى الخاطىء على المشاركة المصطنعة والادوار الممسوخة .

فماذا يفعل الشباب عندما يجد ان معارك السياسيين كانت كلها تصفيات حسابات شخصية او صراعات مصالح او ادعاء بطولات ولم تكن يوما خلافات فكر او مواقف .

ماذا يفعل الشباب امام وجوه لم تتغير وظلت على المسرح السياسي رغم انف المتفرجين اكثر من ثلاثين عاما اتحادا قوميا .. واشتراكيا وانفتاحيا .. وانغلاقيا .. ومنبريا .. وحزبيا .. وعلى كل لون وفي كل اتجاه والممثلون جاهزون ..

ولم يترك الممثلون المسرح دقيقة واحدة حتى تستريح الانفاس وظل النص رغم ركاكته وسذاجته مفروضا على الجميع ..

وعندما يجد الشباب ان مسوغات الوصول في العمل السياسي ليست المواقف او الفكر او الطهارة ولكنها التملق والانتهازية واستبدال الاقنعة .. يصبح الابتعاد والزهد هو افضل السبل لشباب ما زال للبراءة مكان في اعماقه .

ماذا يفعل الشباب امام ركام طويل من الذكريات التى تتحدث عن بطولات تاريخية لا علاقة لها من قريب او بعيد بالواقع ومشاكله ومعاناته واحباطاته والرغبة في الخروج منه . فالماضى لا يصنع المستقبل ولا يمكن ان يكون هو الطريق اليه .

والسؤال الآن كيف حدث الفراغ السياسي وما هي اسبابه ؟

رغم كل سلبيات فترة ما قبل الثورة على مستويات كثيرة الا ان التجربة الديمقراطية في مصر كانت قد وصلت في بعض جوانبها ومع نهاية الاربعينات الى مرحلة من النضج واكبتها حركة النمو الفكرى والثقافي والتغيير الاجتماعي

والبناء الاقتصادى وشهدت مصر فى هذه الفترة مجموعة من ابرز القضايا التى شغلت الشارع المصرى واثرت فى بنائه ومن بينها قضايا الاستقلال الوطنى والتحرر الاقتصادى والتعليم وتحرير المرأة .

وكانت الاحزاب السياسية فى هذه الفترة قد وصلت الى صيغة متطورة للعمل السياسى جعلت من مصر نموذجا مخالفا تماما لما كان سائدا فى المنطقة كلها .. وربما كان النموذج الوحيد الذى تشابه مع التجربة الديمقراطية المصرية من حيث العمق والثراء هو تجربة الهند فى آسيا وهى الوحيدة التي حافظت على وجودها واستمراريتها فى دول العالم الثالث حتى الآن .

ولهذا يصعب ان نضع مصر من حيث السياق فى مكان واحد مع دول اخرى مجاورة لأن التجربة المصرية مع الديمقراطية بحكم الثقل الحضارى والسياسى والفكرى تعتبر حالة فريدة . بل انها كانت اسبق من دول كثيرة فى حوض البحر المتوسط ومنها تركيا واليونان على سبيل المثال .

ومع قيام ثورة يوليو انتهت التجربة الديمقراطية الوليدة واغلقت الثورة ابواب الأحزاب السياسية ودفعت برموزها الى ساحات السجون ولم تحاول باى شكل ان تستفيد منها من قريب او بعيد وكان ذلك بكل تاكيد خسارة كبيرة للتجربة السياسية المصرية .

وكان من نتيجة ذلك ايضا ان شهد الشارع السياسى عمليات تخبط واسعة انتهت بفراغ سياسى حاد . وحاولت الثورة ان تلقى ببعض رموزها لتسد هذا الفراغ ولكنها لم تنجح حيث كان ينقص هذه الرموز الرصيد الوطنى والتجربة والخبرة السياسية الطويلة .

وهنا شهدت مصر تجارب متنوعة ابتداء بهيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى وكانت كلها محاولات لملء الفراغ السياسى الذى نتج عن الغاء الاحزاب السياسية وللأسف الشديد فان هذه التنظيمات جمعت اصحاب المصالح والاغراض اكثر مما جمعت اصحاب الفكر والمواقف . ولهذا ظلت هذه التنظيمات بعيدة عن نبض الشارع المصرى الا من خلال المواقف القومية الكبرى التى الهبت حماس الجماهير واكدت دائما زعامة الفرد .

وفى بداية السبعينات حاول الرئيس الراحل انور السادات ان يعيد النبض للشارع السياسى من خلال المنابر ثم الأحزاب وفتح ابواب اوسع للحوار وحرية الصحافة .

وعندما ننظر لمسيرة الديمقراطية والشارع السياسى فى مصر الآن لابد ان نعترف انها شهدت خطوات كثيرة للأمام فى اتساع دائرة الحوار ومناقشة كثير من القضايا ومطاردة الفساد ولعل اخر معركة شهدتها الساحة طرد نواب المخدرات من مجلس الشعب .

ولكن الواقع السياسى فى مصر ظل مثقلا بمجموعة من الاصنام التى ورثها عن فترات سابقة لم تعد تتناسب اطلاقا مع واقعنا السياسى وما يدور فى العالم حولنا كما ان هذه الاصنام تتعارض مع جوهر الديمقراطية الحقيقية اذا كنا جادين فى استكمال مسيرتها .. ومنها :

○ ان بعض الاحزاب السياسية الحالية تستمد وجودها من هياكل فكرية انتهى عمرها الافتراضى .. فالحزب الوطنى ابن شرعى لنظام الحزب الواحد قد يكون الاسم قد تغير ولكن الفكر والرموز لم تتغير ..

ولهذا فان الحزب الوطنى يمثل فى احيان كثيرة عبئا ثقيلا على النظام وعلى الحياة السياسية بل انه فى احيان كثيرة يسحب من رصيد النظام فى الشارع المصرى واكبر دليل على ذلك .. واقعة تجار المخدرات فى مجلس الشعب فهى بكل المقاييس عبء يلقيه الحزب على النظام السياسى .

○ ان الأحزاب الحالية كانت وليدة قرارات « فوقية » ولم تخرج من اعماق الشارع المصرى ولهذا فهى تعتمد فى وجودها على التاثير الاعلامى وحده والاعلام رغم قيمته ودوره لا يمكن ان يشكل فكرا سياسيا متكاملا لحزب سياسى يبحث عن دور ورسالة وكوادر تتبنى مواقفه وقضاياه .

○ هناك بعض المسلمات التى فرضت نفسها على الواقع السياسى المصرى زمانا طويلا وليس لها الآن مبرر لأنها لا تتناسب مع ظروف التجربة الديمقراطية ومنها تحديد نسبة ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين وهو شرط ورثته الحياة السياسية فى مصر من بقايا الحكم الشمولى الذى كان يرى فى العمل السياسى مزيدا من التاييد والتصفيق والبهلوانية . وحينما نطالب بالغاء هذا الشرط فليست تلك دعوة لعودة الطبقية ولكنها فى الحقيقة دعوة لتاكيد المساواة فى ظل ديمقراطية صحيحة .. فنحن قبل كل شىء من ابناء الريف ولم تجر فى عروقنا دماء طبقية زرقاء او خضراء .. ولكن هذا الشرط يخالف مبدأ تكافؤ الفرص فى العمل السياسى وهو من ابسط قواعد الديمقراطية .

○ أن الدولة ما زالت حتى الآن تضع قيودا كثيرة على حرية تشكيل الاحزاب السياسية واصدار الصحف فهناك اجراءات ادارية وامنية وسياسية معقدة .. وهى تمثل عقبات امام كل محاولة جادة للمشاركة السياسية وتستطيع الدولة ان تضع من الضوابط ما يحمى امن الوطن خاصة فى عمليات التمويل المالى لمنع اى تلاعب خارجى .. ولكنها يجب ان تخفف من هذه القيود فى المرحلة القادمة .. يضاف لهذا ان قانون الطوارىء ما زال عبئا ثقيلا على التجربة الديمقراطية فى مصر .

واذا تخلصت مصر من هذه الرواسب وسقطت فيها هذه الاصنام التى ما زالت تذكرنا ببقايا « الحكم الشمولى » و « الاحزاب الفوقية » يمكن

ان يشهد الشارع السياسى مرحلة جديدة تجذب اجيال الشباب وتعيد له الثقة فى كل شىء وتشجعهم على العمل السياسى النظيف فى ظل رموز وقضايا واحزاب اكثر ارتباطا بواقعهم .

ويوم تشهد مصر ميلاد رموز جديدة حتى من الاحزاب الحالية تتمتع بالمصداقية وطهارة اليد والضمير سوف نجد دورا واضحا للشباب فى مسيرة العمل السياسى .

وبجانب هذا لابد ان يشعر الشباب ان من حقه ان يعبر عن رايه حتى ولو كان مخالفا سواء فى الجامعات او وسائل الاعلام وان تحتضن المؤسسات الثقافية والفكرية قضاياه واحلامه وشطحطه .. وان نفتح له ابواب الحوار بعيدا عن كل مظاهر الجمود والعنف والحجر والتصنيف .

ان من واجبنا ان نوفر له مناخا سياسيا صحيا يعبر فيه عن ذاته وارائه وافكاره بلا وصاية ولا قوات امن ولا مصادرة لفكر ..

ومن هنا نستطيع ان نعيد شبابنا مرة اخرى ..

ان لكل جيل تجربته .. ومن الخطا ان نتصور ان يكون من حق جيل اكبر ان يمارس نوعا من الوصاية على اجيال جاءت بعده فيصادر ارادتها ويحجر على فكرها ويبدد طاقتها .

لأن المستقبل سيكون لهذه الاجيال ومن حقها ان تشارك فى صنعه .

من حق الشباب ان يكون شريكا بالفكر .. والممارسة .. والقرار .. وان يشعر ان له نصيبا فى هذا الوطن .

من هنا فقط نستطيع ان نملأ الفراغ السياسى .

كيف نواجه مشكلة الفراغ الدينى وما هى اسبابها .. وكيف نعالجها ..

هذا حديث الاسبوع القادم □



٧٠ ألف فرصة عمل للشباب

٦٨٠ مليون جنيه قروضا لهم بفائدة ٤ ٪

كتب ـ عبد الجواد على

اعلن السيد ربيع السعداوى ، نائب وزير الادارة المحلية انه تم إعداد خطة للتوسع فى الصناعات الصغيرة لاتاحة نحو ٧٠ الف فرصة عمل جديدة للشباب ـ تم اعتماد ٦٨٠ مليون جنيه قروضا ميسرة يحصل الشاب منها على ٨ الاف جنيه للعمل فى هذه المشروعات بفائدة بسيطة ٤ ٪ وفترة سماح مدتها سنتان ، كما تم اعتماد ٨٠ مليون جنيه لمشروع التدريب التحويلى بمراكز التدريب المهنى بالمحافظات .

جاء هذا فى الاجتماع الذى عقدته لجنة القوى العاملة فى مجلس الشعب برئاسة السيد / عبد العزيز مصطفى لمناقشة موضوع البطالة واثرها على الشباب وخطة الحكومة لحلها



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩١

٧٠ ألف فرصة عمل فى المشروع القومى لمكافحة البطالة

توزيع الاستمارات على الخريجين اعتبارا من شهر يناير القادم



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ ديسمبر ١٩٩١

□ الدكتور محمود شريف فى تصريحات خاصة « للأهرام المسائى » :

٨٠ مليون جنيه يعتمدها الصندوق الاجتماعى لتدريب شباب الخريجين

قروض ميسرة بفائدة تتراوح بين ٤٪ ، ٦٪ مع فترة سماح مدتها سنتان

كتب ـ محمود معوض : يبدأ اعتبارا من شهر يناير القادم توزيع الاستمارات الخاصة بصندوق الصناعات الصغيرة والحرفية لتشغيل الشباب والخريجين الجدد فى اطار المشروع القومى للقضاء على البطالة بين الشباب واتاحة فرص جديدة للخريجين الجدد بعيدا عن الوظائف الحكومية .

صرح بذلك « للاهرام المسائى » الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية وعضو مجلس ادارة الصندوق الاجتماعى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذى اوضح ان الصندوق سوف يتيح ٧٠ الف فرصة عمل جديدة تتكلف الفرصة الواحدة منها ١١٤٣٠ جنيها .

واضاف ان راس مال الصندوق على مدى السنوات الاربع القادمة يتضمن ٨٠٠ مليون جنيه منها ٦٨٠ مليون جنيه فى صورة قروض حيث سيتم منح المستفيد من الصندوق من بين الشباب والخريجين الجدد مبلغ ٨ الاف جنيه قرضا بشروط ميسرة بفائدة تتراوح بين ٤٪ الى ٦٪ تقريبا وفترة سماح مدتها سنتان .. على ان تتاح الفرصة للمستفيد من بدء المشروع الخاص به خاصة فى مجال استصلاح الاراضى والصناعات الحرفية والصناعات الانتاجية الصغيرة .

وقال محمود شريف ان الصندوق سيتيح ٨٠ مليون جنيه للتدريب لشباب الخريجين لتاهيلهم لادارة تلك المشروعات توزع على مدار ٤ سنوات بحيث يخصص للسنة الاولى ٨ ملايين جنيه والسنة الثانية ١٤,٤ مليون جنيه والسنة الثالثة ٢٣ مليون جنيه والسنة الرابعة ٣٩,٦ مليون جنيه .

كما سيقدم الصندوق ١٦ مليون جنيه لمشروعات الترويج والتسويق و٢٤ مليون جنيه للمعونة الفنية و ١٧٠ مليون جنيه لتدبير مستلزمات الانتاج التى تحتاجها تلك المشروعات التى سيديرها شباب الخريجين . واكد الدكتور محمود شريف ان الحكومة تسعى حاليا من خلال الاتصالات مع مصادر التمويل العربية والدولية للحصول على موارد مالية جديدة لهذا الغرض بفوائد بسيطة حتى لا يشكل ذلك ارهاقا على المستفيدين من الشباب . مع مراعاة اعداد دراسات جدوى كاملة للمشروعات الممولة لضمن نجاحها وقدرة الشباب على سداد اقساط وفوائد القروض وتحقيق هامش ربح منذ البدء فى تشغيل المشروع .

٠٠٠٣٤٦



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــــرام

التاريخ : ٢٨ ديسمبر ١٩٩١

□ لجنة برلمانية تطلب

اقامة بنك للشباب لتمويل مشروعاتهم بقروض ميسرة

طالبت لجنة الشباب بمجلس الشعب بضرورة الاهتمام بتوجيه الشباب الى تعمير الصحراء واقامة مجتمعات زراعية وصناعية بها بحيث تقوم الدولة بتوفير البنية الاساسية للمشروعات الجديدة والتوسع في اقامة الصناعات الصغيرة في القرى والمجتمعات العمرانية الجديدة لخلق فرص عمل جديدة للشباب كما اوصت اللجنة بضرورة العمل على انشاء بنك للشباب لتمويل مشروعاته بقروض ميسرة مع فترة سماح مناسبة لحين بدء الانتاج

وطالبت اللجنة في تقريرها الذي اعدته عن نتائج زياراتها الميدانية بمحافظة الاسكندرية باصدار شهادات استثمار فئة ١٠ جنيهات يمولها الشباب على أن تمنح الدولة هذه الشهادات امتيازات ملموسة ومشجعة ليقام من حصيلتها مشروعات للشباب تتمتع بجميع مميزات قانون الاستثمار كما طالبت الدراسة بضرورة استكمال اقامة مراكز الشباب وتطويرها وتنشيط المجالس المحلية للشباب والتوسع في اقامة بيوت الشباب بالمحافظات المختلفة والمراكز والمدن لتشجيع الشباب على السياحة الداخلية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : [illegible] ١٩٩١

بيـــان الحـــكومة اليـــوم :

فرص عمل جديدة للشباب ومساكن منخفضة التكاليف صرف العلاوة الجديدة ١٥٪ مع مرتب يوليو القادم

كتب كامل مرسى وقمر شاه ذو الفقار

عاطف صدقى

يلقى الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء بيان الحكومة امام مجلس الشعب صباح اليوم .. يتضمن البيان الانجازات التى تمت خلال ٩١ على جميع المستويات مع التركيز على النواحى الاقتصادية والاجراءات التى تمت لتصحيح المسار الاقتصادى

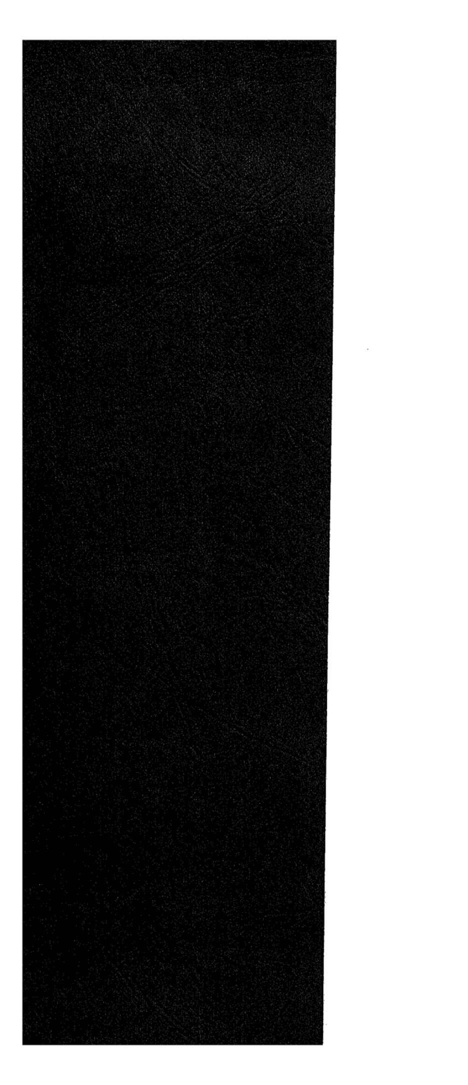
واعلن الدكتور عاطف صدقى فى النادى السياسى للحزب الوطنى ان الحكومة تدرس حاليا امكانية صرف علاوة لجميع العاملين فى الدولة بنسبة ١٥٪ مع مرتب شهر يوليو القادم . وانها ستحدد اذا ما كانت دورية او اجتماعية .. كما اعلن ان مجلس الوزراء سيناقش فى ٨ يناير مشكلة البطالة وحلولها .. كما اعلن عاصم عبدالحق انه سيتم تعيين ١٠٠ الف خريج خلال عام ١٩٩٢ .

وفى هذا المجال يشير البيان الى استمرارية المكاسب التى تعود بالمصلحة على القاعدة العريضة من المواطنين خاصة بالنسبة لمجانية التعليم والعلاج والتوسع فى انشاء وحدات سكنية منخفضة التكاليف وقروض الاسكان الميسرة للاسكان الاقتصادى ـ كما يشير البيان الى انه لا ارتفاع فى الأسعار خلال المرحلة القادمة وأن الدعم باق بالنسبة للسلع الأساسية والضرورية .

ويتحدث رئيس الوزراء عن قانون العاملين الجديد وان الدولة تسعى لتنفيذه وتطبيقه بتدبير الموارد المالية اللازمة وانه سيتم خلال شهر يوليو القادم . ومع بداية السنة المالية الجديدة صرف ١٥٪ من المرتب كإعانة اجتماعية

وفى مجال تشغيل الشباب وخريجى الجامعات يشيرالبيان الى انه ستتاح فرص جديدة للعمالة من خلال المشروعات والاستثمارات الجديدة والصندوق الاجتماعى الذى بلغ رصيده حتى الآن حوالى ٥٦٠ مليون جنيه بالاضافة الى التوسع فى مشروعات استصلاح الأراضى وتمليكها للشباب .

(التفاصيل ص ٦)




Bibliotheca Alexandrina
0305141